الشَّرح المعاصر

لكتاب سيبويه

الأستاذ الدكتور

هادي نهر

عميد كلية الآداب واللّغات – جامعة جدارا للتّميز

المجلّد السابع

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

اربد – الأردن

2014

الكتاب

الشرح المعاصر لكتاب سيبويه

تأليف

هادي نهر

الطبعة

الأولى، 2014

عدد الصفحات: 3492

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2013/7/2531)

ISBN 978-9957-70-740-8

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (27272272- 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 471357 1 00961

فاكس: 475905 1 00961

فهرس المحتويات

أسماء الأصوات

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وزعم الخليل: أنّ الذين يقولون: غاقِ غاقِ، وعاءِ وحاءِ، فلا ينوّنون فيها ولا في أشباهها، أنّها معرفة، وكأنك قلت في عاءِ وحاءِ الإتباع، وكأنّه قال: قال الغُرابُ هذا النحو، وأنّ الذين قالوا: عاءٍ وحاءٍ وغاقٍ، جعلوها نكرة. وزعم الخليل: أنّ الذين قالوا: صَهٍ ذاك أرادوا النكرة، كأنهم قالوا سُكوتاً، وكذلك هَيْهاتٍ، هو بمنزلة ما ذكرنا عنده، وهو صوتٌ وكذلك: إيهٍ وإيهاً ووَيْهٍ ووَيْهاً، إذا وقفت قلت: وَيْهاً، ولا تقول: إيه في الوقف، وإيهاً وأخواته نكرةٌ عندهم، وهو صوتٌ. وعَمْرَوَيْهِ عندهم بمنزلة حَضْرَمَوْتَ، في أنّه ضَمّ الآخر إلى الأول وعَمْرَوَيْهِ في المعرفة مكسورة في حال الجرّ والرفع والنصب غير منوّن، وفي النكرة تقول: هذا عَمْرَوَيْهٍ آخرُ، ورأيتُ عَمْرَوَيْهٍ آخرَ)[1].

أقول:

أولاً: في العربية ألفاظ جارية مجرى الأصوات يخاطب بها ما لا يعقل، وهي في استعمالها تشبه أسماء الأفعال في الاكتفاء بإطلاق لفظها للدلالة على المراد بها ماضياً أو حاضراً أو أمراً، مع فارق بين أسماء الأصوات، وأسماء الأفعال يتحدّد في كون أسماء الأصوات لا تتحمل ضميراً، وأسماء الأفعال تتحمل ضميراً مضمراً أو ظاهراً، ومن أسماء الأصوات قولهم: حَاحا لدعاء الضأن.

و: عَاعَا لدعاء المعز.

ويقولون في زجر البغل: عَدَسْ.

ومن أسماء الأصوات ما يُحكى به لصوت المسموع، سواء كان هذا الصوت المحكي لحيوان أو لغيره.

فيقال: غاقِ غاقِ: لحكاية صوت الغراب.

ويقال: طَقْ طَقْ لحكاية صوت وقع الحجارة.

---

(1) سيبويه: 3/ 301.

وهذه الأسماء الصوتية على أنواعها مبنية لا معربة، وعلّة بنائها شبهها بالحروف المهملة.

ويجوز تنوينها إذا نكّرت فيقال: غاقٍ، وعاءٍ، وحاءٍ، (وربّما أعرب بعض أسماء الأصوات لتركيبه فقط، أو لتركيبه مع نقله من معناه، وجعله اسماً للمحكي صوته أو للمصوَّت له به، فيكون حينئذٍ مرادفاً لاسم متمكّن، فالأول كقول عويف القوافي:

دعــاهنَّ ردِ في فــارعَوْيْنَ لـصوتِهِ كما رُعتَ بالحوبِ الظِماءَ الصّواديا

يروي (الحوبَ) و(الحوبِ) على الحكاية وعدمها، أيّ كما رُعتَ بهذا اللفظ الذي يصوّت به، وهو (حَوْبَ)، وهو اسم صوت لزجر الإبل، و(جُوتَ) لدعاء الإبل لا لزجرها.

والثاني كقول رؤبة:

إذ لِمَّــي مِثــلُ جنــاحِ غــاقِ

فهذا بمنزلة قوله: مثلُ جناحِ غرابٍ.

والثالث كقول الشاعر:

ووقعت بي في عَدَسٍ كأنّي لم أزل)[1].

---

(1) الأزهري: 2/ 298 (بتصرف).

فداءِ لك

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألتُ الخليلَ عن قوله: فِداءِ لك، فقال: بمنزلة امسِ؛ لأنها كثُرت في كلامهم، والجرُّ كان أخفَّ عليهم من الرفع إذا أكثروا استعمالهم إياه، وشبّهوه بأمسِ، ونوّن لأنه نكرة، فمن كلامهم أن يشبّهوا الشيء بالشيء وإنْ كان ليس مثله في جميع الأشياء) [1].

أقول:

يرى سيبويه أنَّ (فداءِ لك) اسم فعل مبني على الكسر بمنزلة (أمسِ) واختير الكسر لخفّته على ألسنتهم من الضمّ لأنّه لفظ كثير الاستعمال.

وعلّة بناء (فداءِ) وقوعه موقع الأمر، ومعناه: ليفدك أبي وأمي وإذا نُكّر نوّن، ووجه التنكير فيه أنَّ القائل لك: (فداءِ لك) يريد ضرباً من ضروب ما يُفدى به الإنسان من مرض أو موت، كأنّه قال: جعل الله أبي وأمي فداءَك، أو جعل الله صحتي أو مالي فداكَ.

ومنه قول النابغة[2]:

مهلاً فداءِ لك الأقوامُ كلُّهمُ ... وما أثمرُ من مالٍ ومن ولدِ

ويقال: فداءِ وفِداءٌ، وفِداءً، الكسر على أنّه اسم فعل، والرفع على الابتداء والخبر كأنّه قال: الأقوام فادون لك، والنصب على أنّه مفعول مطلق لفعل مقدّر، والتقدير: فداكَ فداءً الأقوامُ كلُّهم.

---

(1) سيبويه: 3/ 302.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 4/ 68.

في بعض الظروف المركّبة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا يومَ يومٍ، وصباحَ مساءٍ، وبيتَ بيتٍ، وبينَ بينٍ، فإن العرب تختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً، ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ واحد إلاّ في حال الظرف أو الحال، كما لم يجعلوا: يا ابْنَ عَمَّ، ويا ابْنَ أمَّ بمنزلة شيءٍ واحدٍ إلاّ في حال النداء. والآخرُ من هذه الأسماء في موضع جرّ، وجُعل لفظهُ كلفظ الواحد وهما اسمان أحدهُما مضاف إلى الآخر، وزعم يونس، وهو رأيُهُ؛ أنّ أبا عمروٍ كان يجعل لفظه كلفظ الواحد إذا كان شيءٌ منه ظرفاً أو حالاً، وقال الفرزدق:

ولولا يَومُ يَومٍ ما أردنا جَزاءَكَ والقُروضُ لها جَزاءُ

فالأصل في هذا والقياسُ الإضافة، فإذا سمّيت بشيءٍ من هذا رجلاً أضفت، كما أنّك لو سمّيته ابن عمّ لم يكن إلاّ على القياس، وتقول: أنت تأتينا في كلّ صباحِ مساءٍ، ليس إلاّ، وجُعل لفظهنّ في ذلك الموضع كلفظ خمسةَ عشرَ، ولم يُبنَ ذلك البناء في غير هذا الموضع، وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمهُ إلاّ قول الخليل)[1].

أقول:

أولاً: يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ، وليلَ نهارَ، وبينَ بينَ، وبيتَ بيتَ، ظروف أو أحوال مركّبة فيها وجهان لفظيان:

الأول: بناؤها على فتح الجزأين، وجعلها اسماً واحداً، ولا تكون مثل هذه الألفاظ بمنزلة اسم واحد إلاّ في الظروف المركّبة، والأحوال المركّبة كـ (بيتَ بيتَ، شذرَ مذر، وحيصَ بيصَ، وكفّةَ كفّةَ) وغيرها ممّا استعمله العرب حالاً مركّباً.

والثاني: إضافة الجزء الأول إلى الجزء الثاني، فيقال:

---

(1) سيبويه: 3/ 302–303.

عملتُ صباحَ مساءٍ، ويومَ يومٍ، وحينَ حينٍ.

و: هو جاري بيتَ بيتٍ، أيْ: ملاصقاً.

و: ولقيتُه كفَّةَ كفَّةٍ، أيْ متفاجئين أو متواجهين.

وإذا أعرب الجزء الأول من هذه الظروف المركّبة أو الأحوال المركّبة وجاء مجروراً فلا يجوز فيه إلاّ الإضافة إلى ما بعده، تقول:

آتيكَ في كلّ صباحِ مساءٍ

لأنه على تقدير حرف الجرّ، أيْ: آتيك في كلّ صباح وفي كلّ مساءٍ.

وقد يستعملون حرف الجرّ ظاهراً فيقولون:

هو جاري بيتاً لبيتٍ، ولقيتُهُ كفَّةً عن كفَّةٍ.

فإذا حذفنا حرف الجرّ أضفنا الأول إلى الثاني.

ثانياً: ويشبه سيبويه استعمال هذه الظروف والأحوال بوصفها اسماً واحداً باستعمالهم ابن عمٍّ، وابن أمٍّ بمنزلة اسم واحد في حال النداء، ولا يجوز ذلك في غير النداء.

ثالثاً: ويرى أنّ الجزء الثاني من هذه الظروف أو الأحوال المركّبة مضاف إليه، إذا لم ترد بناءها على فتح الجزأين، بل أردنا الإضافة، ومن هذا قول الفرزدق[1]:

ولولا يَومُ يَومٍ ما أردنا ... جَزاءَك والقُروضُ لها جَزاءُ

بإضافة (يومُ) إلى (يومٍ) بمنزلة إضافة الجزء الأول من العلم المركّب إلى الجزء الثاني منه في نحو: (معديكربٍ).

ولا يجوز هنا غير الإضافة، لأنّه أراد بـ (يومُ يومٍ) شدّةَ يومٍ، أو وقعةَ يومٍ، (وإنّما يذكر هذا في شيء قد شُهر وانتشر، كما يقال في أيام العرب في معنى الوقائع والأشياء التي تشهر ومـمّا جاء في الشعر في جعلهم ذلك اسماً واحداً قول عبيد بن الأبرص:

(1) لا يوجد في ديوانه، وينظر: البغدادي، 4/ 46، 48، 6/ 440، وابن هشام: شرح شذور الذهب، ص 100، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 197.

نحمي حقيقتنا وبعضُ القومِ يسقطُ بـينَ بينـا

كأنّه قال: يذهب هؤلاء وهؤلاء، كأنّه يدخل بين فريقين في أمر من الأمور فيسقط ولا يذكر فيه)[1].

ثالثاً: وإذا سمّيت رجلاً بشيء من هذه الظروف أو الأحوال المركّبة فإضافة الجزء الأول إلى الثاني واجبة كإضافة ابن عمٍّ، ولو سمّيت به رجلاً.

أيادي سبا ونحوها

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وزعم يونس: أنّ كفّةَ كفةٍ كذلك، تقول: لقيتُه كفّةَ كفةٍ، وكفّةَ كفّةَ، والدليل على أنّ الآخر مجرور وليس كعشرَ من خمسةَ، أنّ يونس زعم أنّ رؤبة كان يقول: لقيتُه كفّةً عن كفّةٍ يا فتى، وإنّما جعل هذا هكذا في الظرف والحال لأنّ حدّ الكلام وأصله أن يكون ظرفاً أو حالاً. وأمّا أيادي سبا وقالي قلا، وبادي بدا، فإنّما هي بمنزلة: خمسةَ عشرَ، تقول: جاءوا أيادي سبا، ومن العرب من يجعله مضافاً فينوّن سباً قال الشاعر، وهو ذو الرُّمة:

فيالَـــكِ مـــن دارٍ تحمَّـــلَ أهلُهـــا أيـادِي سـبأً بعـدي وطـال احتيالُهـا

فينوّن ويجعله مضافاً كمَعْدِ يكَرِبٍ

وأمّا قوله: كان ذلك بادي بدا؛ فإنّهم جعلوها بمنزلة خمسةَ عشرَ، ولا نعلمهم أضافوا، ولا يُستنكر أن تُضيفها، ولكن لم أسمعه من العرب، ومن العرب من يقول: بادي بدي. قال أبو نخيلة:

وقـــد عَلَـــتْني ذُرْأةٌ بـــادِي بَـــدِي ورَثْيـــةٌ تَـــنْهَضُ في تَـــشَدُّدِي

---

(1) السيرافي: شرحه، 4/ 69.

ومثل أيادي سبا وبادي بدا قوله: ذهب شَغَرَ بَغَرَ، ولابُدَّ من أن يحرّكوا آخره، كما ألزموا التحريك الهاء في ذَيَّةَ ونحوها، لشبه الهاء بالشيء الذي ضُمّ إلى الشيء، وأمّا قالى قلا فبمنزلة حَضْرَمَوْتَ، قال الشاعر:

سَيُصْبِحُ فوقي أقْتَمُ الرِّيشِ واقِعاً   بقالِي قَلاً أو مِن وراء دَبِيلِ)[1].

أقول:

أولاً: الدليل على أنّ كفّةَ كفّةٍ، بإضافة الأول إلى الآخر، وأنّ الآخر مجرور لا مفتوح كما هو الحال في (خمسةَ عشرَ) أنّ يونس – رحمه الله – كان قد زعم أنّ الراجز المشهور رؤبة كان يقول: لقيتُهُ كفّةً عن كفّةٍ يا فتى والإضافة على تقدير حرف الجرّ.

ثانياً: أمّا نحو (أيادي سبا) و(أيدي سبا) فإشارة إلى المثل العربي المشهور الذي يحكي قصة قوم سبأ الذين تفرّقوا وتباعدوا في أرض اليمين بعد أنْ أرسل الله عليهم سيلاً أهلكهم به لشركهم، فضرب المثل بهم للمتفرقين فقالوا: (تفرق القوم أيادي سبأ، وأيدي سبأ)، والأصل في (سبا) أن يكون مهموزاً وقد ورد في القرآن الكريم بالهمز، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ﴾ [من سورة سبأ: 15].

ثالثاً: وفي أيادي سبا من قولهم: تفرّق القوم أيادي سبا، أو أيدي سبا، والأيدي عبارة عنهم، والتقدير: تفرّقوا أولاد سبا، أو تفرّق أولاد سبا وجهان:

الأول: أنّه اسم واحد بمنزلة: خمسةَ عشرَ، وعلى هذا الوجه يُبنى (أيادي سبا) ويكون في محلّ نصب على الحال، بمنزلة:

هو جاري بيتَ بيتَ، أيّ: ملاصقاً.

ومعنى: ذهبوا أيادي سبا، ذهبوا متفرّقين

و: جاءوا أيادي سبا على معنى: جاءوا متفرّقين.

---

(1) سيبويه: 3/ 304-305.

والثاني: إضافة الجزء الأول إلى الجزء الثاني، وفي هذا الوجه ينوّن (سباً) ويكون بمنزلة: (مَعْد يكَرِبٍ) وعليه قول ذي الرُّمة[1]:

فيالكِ من دارٍ تحمّلَ أهلُها ... أيادِي سباً بعدي وطال احتيالُها

والشاهد فيه قوله: (أيادي سباً) بإضافة أيادي إلى سباً ونوّنها وحقّ الياء من (أيادي) أن تكون مفتوحة، ولكنّها أسكنت طلباً للخفّة.

رابعاً: أمّا (بادي بدا) في نحو: كان ذلك بادي بدا فهو في موضع الحال بمنزلة: بيتَ بيتَ، وهو حال مركّبة مبنية على فتح الجزأين وأسكنت الياء تخفيفاً، وهي من حيث بنيتها اسم واحد مركّب كتركيب: خمسةَ عشرَ، ومعناه (الظهور) من: بدا يبدوا إذا ظهر، وكان ظاهر الظهور، ولم يسمع سيبويه من العرب استعمال (بادي بدا) بالإضافة ولكنّه مع هذا لا يستنكره، لأنّهم يقولون:

بادي بدا، وبادي بدي.

وعلى الصورة الثانية جاء قول أبي نخيلة السعدي أحد الشعراء المتقدمين في القصيد والرجز[2]:

وقد علَتني ذُرْأةٌ بادِي بَدِي ... ورَثْيةٌ تنهَضُ في تشدُّدِي

بناء (بادي بدي) لكونها مركّبة. والذرأة: أول بياض الشيب، والرثية: انحلال الركب والمفاصل، ونهض إذا قام واستوى.

خامساً: شَغَرَ بَغَرَ: ومعناه: متفرّقين، وشغر كلّ شيء: حرفه.

وهذا اللفظ حكمه حكم: أيادي سبا، وبادي بدا في كونه اسمين جُعلا اسماً واحداً وبُني على فتح الجزأين، ولكنه يختلف عن أيادي سبا، وبادي بدا في أنّ الجزء الأول من

---

(1) ديوانه، ص 501، وينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 26.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 27، وابن دريد: جمهرة اللغة، ص 696، والزجاج، ص 104.

(شَغَرَ بَغَرَ) مفتوح وآخر الأول من أيادي سبا، وبادي بـدا يـاء الأصـل فيهـا الفـتح ولكنّهـا أسكنت طلباً للتخفيف لـما في تحريك الياء بالفتح من الثقل.

سادساً: قالي قلا: وهو اسم مدينة من مدن خراسان، أو مـن ديـار بكـر، وقـالي قـلا بمنزلة: (حَضْرَمَوْتَ) من حيث تركيبه من اسمين ومنه قول الشاعر[1]:

سيُصْبِحُ فـوقي أقْتَمُ الـرِّيشِ واقِعـاً   بقـالِي قَـلاً أو مِـن وراء دَبِيـلِ

وروى الأصمعي أنّ قائل هذا البيت كان عليه دين لرجل مـن (يحصب) فلمّـا حـان قضاء الدين فرّ وترك رقعة مكتوباً فيها هذا البيت وبيت قبله وهو:

إذا حـان دجيـن اليحـصبي فقـل لـه   تـزوّد بـزادٍ واسـتعن بـدليل

قال الأصمعي: فأخبرني من رآه بقالي قلا مصلوباً وعليه نسر أقتم الـريش أيّ مغـبر اللون[2].

ودبيل: مدينة من مدائن السند.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألتُ الخليل عن الياءاتِ لِمَ لَمْ تُنصب في موضع النصب إذا كان الأول مـضافاً، وذلك قولك: رأيتُ مَعْدِ يكرِبٍ، واحتملوا أيادي سباً؟ فقال: شبّهوا هـذه اليـاءات بـألف مُثنّى حيث عرّوْها من الرفع والجرّ، فكما عرّوا الألف منهمـا عرّوْهـا مـن النـصب أيـضاً، فقالت الشعراءُ حيث اضطُرّوا، وهو رؤبة:

سَـوّى مَـساحِيهنّ تَقْطِـيطَ الحُقَـقْ

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 24، وياقوت الحموي: (دبيل)، وابن منظور: (دبل)، 1/ 250، و(قتم).

(2) ينظر: هامش محقق الكتاب، 3/ 305.

وقال بعض السَّعديّين:

يــا دارَ هِنْــدٍ عَفَــتْ إلاّ أثافيَهــا

ونحو ذلك: وإنّما اختُصت هذه الياءات في هذا الموضع بهذا لأنّهم يجعلون الشيئين ههنا اسماً واحداً، فتكون الياءُ غير حرف الإعراب، فيُسكّنونها ويشبّهونها بياءٍ زائدة ساكنةٍ نحو ياء دَرْدَبيسٍ ومفاتيح، ولم يحركوها كتحريك الراء في شَغَرَ لاعتلالها، كما لم تحرّك قبل الإضافة وحُرّكت نظائرها من غير الياءات؛ أنَّ للياء والواو حالاً ستراها إنْ شاء الله، فألزموها الإسكان في الإضافة ههنا إذ كانت قد تسكن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسمٍ واحدٍ في الشعر) [1].

أقول:

أولاً: حين جعلوا أيادي سبا، وبادي بدي اسماً واحداً أصبحت الياء في الجزء الأول من اللفظ غير حرف الإعراب، وقد كانت كذلك لأنَّ الأول مضاف للثاني، وحين جعلوا الكلمتين اسماً واحداً أسكنوا الياء، سواء بالتركيب أو بإضافة الاسم الأول إلى الثاني، وذلك لأنَّ ياء الاسم الأول وقد رُكّب مع الاسم الثاني حقها أن تكون مفتوحة كـ (خمسةَ عشرَ) و(شَغَرَ بَغَرَ) وما يجري مجراهما من الظروف والأحوال، والأعداد المركّبة، فلمّا أضيف الأول للثاني نُصب الأول، لأنَّ النصب في الإعراب كالفتح في البناء، وإسقاط علامة النصب في الإعراب كإسقاط علامة الفتح في البناء، ولذلك يضطر الشعراء إلى إسكان ياء المثنى متى احتاجوا لذلك في إقامة الوزن وعليه قول رؤبة[2]:

سَــوّى مَســاحِيهنَّ تَقْطيطَ الحُقَــقْ   تغليلُ ما قارعْنَ من سُمرِ الطُّرقْ

---

(1) سيبويه: 3/ 305-306.

(2) ديوانه، ص 106، وينظر: الزجاج، ص 109، وابن جني: المحتسب، 1/ 126، والمنصف: 2/ 114، وابن يعيش، 10/ 103.

بإسكان ياء (مساحيْ) للضرورة الشعرية، والقياس فتحها لأنّ الكلمة مفعول به، و(تقطيطَ) منصوب على المصدر المشبه به.

وأراد بالمساحي: حوافر الأتن، لأنها تسحو الأرض أيّ تقشرها، والتقطيط: قطع الشيء وتسويته، والحقق: جمع حُقَّة وهي وعاء من الخشب أو العاج.

ومن هذا قول الحطيئة[1]:

يا دارَ هِنْدٍ عفَتْ إلاَّ أثافِيْها ... بين الطَّوِيُّ فصاراتٍ فواديها

والشاهد فيه قوله (أثافيْها) بإسكان الياء ضرورة، والقياس تحريكها بالفتح، وعفت: درست، والأثافي: جمع أثفية، وهي حجارة تنصب عليها القدور.

قال سيبويه – رحمه الله -:

(ومثل ذلك قول العرب: لا أفعلُ ذاك حِيرِي دَهْرٍ، وقد زعموا أنّ بعضهم ينصب الياء، ومنهم من يُثقّل الياء أيضاً، وأمّا اثنا عَشَرَ فزعم الخليلُ أنّه لا يغيّر عن حاله قبل التسمية، وليس بمنزلة خَمْسةَ عَشَرَ؛ وذلك أنّ الإعراب يقع على الصَّدر فيصير اثنا في الرفع، واثني في النصب والجرّ، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة، كما لا يجوز في مُسْلِمِينَ، ولا تُحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنين فيكون علمُ العدد قد ذهب، فإن صار اسم رجل فأضفت حذفت عشر لأنّك لست تريد العدد، وليس موضع التباس؛ لأنّك لا تريد أن تفرق بين عددين فإنّما هو بمنزلة زَيْدِينَ، وأمّا أخْوَلَ أخْوَلَ فلا يخلو من أن يكون كَشَغَرَ بَغَرَ، وكَيَوْمَ يَوْمَ)[2].

(1) ديوانه، ص 240، وينظر: ابن جني: الخصائص، 1/ 307، 2/ 341، 364، والمنصف، 2/ 185، والمحتسب، 1/ 126، 2/ 343، وابن يعيش، 10/ 100، 102، وابن منظور (ثفا)، 14/ 113.

(2) سيبويه: 3/ 307.

أقول:

أولاً: أمّا (حِيريْ دَهرٍ) بكسر الحاء وفتحها وسكون الياء وفتحها وتشديدها فمعناه: أبداً، تقول: لا أفعل ذاك حِيريْ دهرٍ، أيْ: لا أفعل ذاك ما حار الدهر، أيْ: لا أفعلُهُ أبداً، وهو من: حار بمعنى رجع قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ۝ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ [من سورة الانشقاق: 14]، والدهر يرجع أبداً، لأنه كلّما مضى يوم وليلة عاد مثله، فالدهر في رجوع أبداً.

ثانياً: (اثنا عشر) يرى سيبويه عن أستاذه الخليل، أنه عدد مركّب الجزء الأول فيه معرب إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، والثاني عدد مبني على الفتح، وبذلك يختلف عن بقية الأعداد المركّبة من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، فهذه مبنية على فتح الجزأين، واثنا عشر معرب في الجزء الأول، والذي جعله معرباً أنّ الجزء الأول منه مثنى وليس في الكلام اسم مثنى مبنيّ. ثمّ أنّ هذا العدد لا يجوز فيه الإضافة، أعني إضافة الجزء الأول منه إلى الجزء الثاني، كما هو واقع في بقية الأعداد المركّبة من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر التي يمكن أن يضاف الجزء الأول منها إلى الجزء الثاني، فيقال: هذه ثلاثةَ عشرك، وخمسةَ عشراه، ولا يجوز أن يقال: هذه اثنا عشرك، والسبب في ذلك أنّ (عشر) من اثني عشر بمنزلة النون من (اثنان)، فإذا أضفت (اثني) إليها وجب حذف (عشر) كما يجب حذف النون، وإذا فعلت هذا الحذف قلت: اثناك كما تقول: صديقاك ولو قلت هذا لالتبس بإضافة الاثنين اللذين لا عشر معهما.

فإذا أطلقت (اثنا عشر) اسماً لرجل، جازت إضافة الجزء الأول إلى الثاني فتقول: هذا اثناك، والذي جوّز ذلك هو السياق الدال على أننا لا نريد العدد، بل نريد الرجل المسمّى به، فليس هناك لبس، فـ (اثناك) بمنزلة: زيدين وحسنين، تقول في إضافتهما: هذا زيدي مدرستك، وحسني عائلتك.

ثالثاً: أمّا: (أخْوَلَ أخْوَلَ)، والأخول ما يتساقط من شرر الحديد المحمّى فهو بمنزلة: شغر بغر، في كونه حالاً مبنياً على فتح الجزأين في معنى: متفرقين، أو بمنزلة: يومَ يومَ، وليلَ نهارَ في كونه ظرفاً مبنياً على فتح الجزأين، يقول ضابئ البُرجمي[1]:

يُساقِطُ عنهُ روقُهُ ضارياتها سِقاطَ حديدِ القَينِ أخْوَلَ أخْوَلا

---

[1] ينظر: السيراقي: شرحه، 4/ 73.

في المنقوص والمعتل الآخر

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياءِ والواو الـتي اليـاءات والـواوات منهنَ لامات اعلم أنَّ كلّ شيء لامُه ياءً أو واواً، ثمّ كان قبل الياء والواو حرفٌ مكسور أو مضموم، فإنّها تعتلُّ وتُحذف في حال التنوين، واواً كانت أو ياءً، وتلزمها كسرة قبلها أبـداً، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء، واعلم أنّ كلّ شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنّه ينصرف في حال الجرّ والرفع، وذلـك أنّهـم حـذفوا اليـاء فخـفَّ عليهم، فصار التنوين عوضاً، وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرت: فإنْ كان نظيرُه من غير المعتلة مصروفاً صرفته، وإنْ كان غير مصروف لم تصرفه؛ لأنّك تُتمُّ في حال النصب كما تُتمُّ غير بنات الياء والواو، وإذا كانت الياء زائدة وكانـت حـرف الإعـراب، وكـان الحـرف الذي قبلها كسراً فإنّها بمنزلة الياء التي من نفس الحرف، إذ كانت حرف الإعراب، وكـذلك الواو تُبدل كسرةً إذا كان قبلها حرف مضموم وكانت حرف الإعراب وهـي زائـدة: تـصير بمنزلتها إذا كانت من نفس الحرف، وهي حرف الإعراب، فمن الياءات والواوات اللواتي ما قبلها مكسورٌ قولك: هذا قاضٍ، وهذا غازٍ، وهذه مغازٍ، وهؤلاء جوارٍ، وما كان مـنهنَّ مـا قبله مضموم فقولك: هذه أذلٍ وأظبٍ، ونحو ذلك، هذا ما كانت الياء والواو فيه مـن نفـس الحرف) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

بنات الياء والواو: ما كان آخره (لامه) ياءً كـ (قاضي، وغازي، ومحامي، وصحاري)، أو واواً كـ (أذلي، وأظبي) وقد تكون الياء زائدة كـ (ثمان).

---

(1) سيبويه: 3/ 308.

ثانياً: كلّ ما كان آخره ياء أصلية منقلبة عن واو، أو زائدة، نكرة أو معرفة، وعلى نظيره منصرف أو غير منصرف فإنّه ينوّن في حالتي الجرّ والرفع، وتحذف ياؤه سواء كان جمعاً لا نظير له في الآحاد كـ (جوارٍ وغواشٍ) أم مصغّراً كـ (أعيم) تصغير أعمى.

ويمنع من الصرف لأنّه على صيغة منتهى الجموع، أمّا المصغّر فيمنع للوصف ووزن الفعل.

أمّا في حال النصب فإن كان منصرفاً حُرّك ونوّن تقول: رأيت محامياً، وإنْ كان غير منصرف فتح ولم ينوّن، نحو: شاهدت جواريَ وصحاريَ.

ثالثاً: وإذا كان المنقوص علماً كـ (قاضٍ) علم امرأة فيمنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، أمّا إذا سمّينا بنحو (يرمي، ويجري) فإنّه ممنوع من الصرف أيضاً للعلمية ووزن الفعل المنقول عنه، فتقول: جاءني جوارٍ، وأعيم، وقاضٍ، ويرمٍ ويجرٍ، ومررت بـ: جوارٍ، وأعيم، وقاضٍ، ويرْمٍ، ويجرٍ بالتنوين، وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجرّ، وهذا رأي سيبويه استناداً إلى أستاذه الخليل – رحمه الله – وتابعهما جمهور البصريين[1].

أمّا يونس وعيسى بن عمر والكسائي من الكوفيين وغيرهم[2]، فكانوا يوافقون البصريين على ذلك في النكرات، ويخالفونهم في المعارف فيثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً، فيقولون: جاءني جواريْ، وأعيميْ، وقاضيْ، ويرميْ بإثبات الياء ساكنة مع تقدير علامة الرفع وهي الضمّة، ويقولون في الجرّ: مررتُ بجواريَ، وأعيميَ، وقاضيَ، ويرميَ، بإثبات الياء مفتوحة، كما تفتح في النصب، وسيأتي سيبويه على تفصيل هذا لاحقاً.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا ما كانت الياءُ فيه زائدة وكان الحرف قبلها مكسوراً فقولك: هذه ثمانٍ وهذه صحارٍ، ونحو ذلك، وأمّا ما كانت الواو فيه زائدة وكان الحرف قبلها مضموماً فقولك: هذه عَرَقٍ كما ترى، إذا أردت جمع عَرْقُوَة، قال الراجز:

---

(1) ينظر: ابو حيان: الارتشاف، 1/ 447.

(2) ينظر: نفسه.

حتَّى تقَضِّي عَرَقِيَ الدُّلِيُّ

وجميع هذا في حال النصب بمنزلة غير المعتل، ولو سمّيت رجلاً بقيل فيمن ضمّ القاف كسرتها اسماً حتّى تكون كيضٍ، واعلم أنّ كلّ ياءٍ أو واو كانت لاماً، وكان الحرف قبلها مفتوحاً، فإنّها مقصورة تُبدل مكانها الألفُ، ولا تُحذف في الوقف، وحالُها في التوين وترك التنويم بمنزل ما كان غير معتلّ؛ إلاّ أنّ الألف تُحذف لسُكون التنوين، ويُتمُّون الأسماء في الوقف، وإنْ كانت الألف زائدة فقد فسّرنا أمرها)[1].

أقول:

أولاً: إذا كانت الياء زائدة فيما كان آخره ياءً وكان الحرف الذي قبلها مكسوراً كـ (ثماني، وصحاري)، فإنّه ينصرف كما ينصرف ما كان آخره ياء أصلية منقلبة فتقول:

هذه ثمانٍ، وهذه صحارٍ

ومررتُ بثمانٍ، ومررتُ بصحارٍ

أمّا ما كان الواو فيه زائدة، وكان قبلها حرف مضموم فإن الفتحة تظهر على الياء، ومنه قول الراجز[2]:

حتَّى تقَضِّي عَرَقِيَ الدُّلِيُّ

فاصل (عرقي): عرقُو، وليس في اللغة اسم آخره واو قبلها إلاّ في بعض الأفعال كـ (سهرُو، ونهو) ولذلك كسر ما قبل الواو فانقلبت ياءً واستثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، فالتقى ساكنان فحذفت الياء، وفي حال النصب تظهر الفتحة كما في الشاهد والقض: الكسر، العرقي: جمع: عرقوة، وهي خشبة تجعل معترضة على الدلو.

---

(1) سيبويه: 3/ 309.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 188، وابن جني: الخصائص، 1/ 235.

ثانياً: إذا سمّينا رجلاً بـ (قيل) بإشمام القاف ضماً، أيْ ليس على صورة (قُول) بـواو صريحة محضة، بل بالإشمام، فيجب كسر القاف حتّى يكون كـ (بيضٍ)، حتّى يتبين الاسم من الفعل، لأنّ الضمّ المحض اختص به الفعل، ولذلك يقال في التسمية: قيل، ولا يقال: قول.

ثالثاً: إنّ الياء في نحو (ثماني) بمنزلة ياء النسب، وكان الأصل (ثمنيّ) ثمّ زيدت الألف فحذفت إحدى اليائين، وعلى هذا يكون مصروفاً، أمّا (جواري) فغير مصروف لأنّ الياء كانت في الواحد تقول: جارية. أمّا صياقلة فهو عند الخليل مصروف في النكرة، لأنّ فيه ضمّ الآخر إلى الأول كما ضمّ (حضر) إلى (موت) في حَضْرَمَوْتَ، وكما ضمّ (كرب) إلى (معدي) وله مثال في الواحد مثل: علانية وعباقية[1].

والخلاصة في هذا أنّ ما كان آخره ياء أصلية منقلبة عن واو، أو زائدة نكرة أو معرفة، وكان نظيره منصرفاً، أو غير منصرف فإنّه في حال الجرّ والرفع ينوّن إلاّ إذا أضيف أو دخلته الألف واللام، وأمّا في حال النصب، فإن كان منصرفاً حرّك ونوّن، وإنْ كان غير منصرف فتح ولم ينوّن تقول:

اجتزتُ صحاريَ

ولم يتفقوا في المعارف، فبعضهم ينوّن في (صحاري) و(جواري) ويقول: هذه جوارٍ، وهذه صحارٍ، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [من سورة الأعراف: 41]، لأنّ نظيره من الصحيح لا ينصرف كـ (مساجد) و(دراهم) و(غواشي) على زنة فواعل، وفواعل لا ينصرف معرفة ولا نكرة.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإنْ كانت في جميع ما لا ينصرف فهي غير منوّنة، كما لا ينوّن غير المعتلّ، لأنّ الاسم مُتمٌّ، وذلك قولك: عذاري، وصحاري، فهي الآن بمنزلة مداري ومعايا لأنّها مفاعلُ،

(1) ينظر: الزجاج، ص 46-47.

وقد أتمّ وقُبلت ألفاً، وإنْ كانت الياءُ والواو قبلها حرف ساكن وكانت حرف الإعراب، فهي بمنزلة غير المعتلّ، وذلك نحو قولك: ظَبْيٌ ودَلْوٌ، وسألتُ الخليل عن رجل يسمّى بقاضٍ فقال: هو بمنزلته قبل أن يكون اسماً، في الوقف والوصل وجميع الأشياء، كما أنّ مُثنّى ومَعْلًى إذا كان اسماً فهو بمنزلته إذا كان نكرة، ولا يتغيّر هذا عن حالٍ كان عليها قبل أن يكون اسماً كما لم يتغيّر مُعْلًى، وكذلك عمٍ، وكلّ شيء كان من بنات الياء والواو انصرف نظيرُه من غير المعتلّ فهو بمنزلته)[1].

أقول:

أولاً: من غير المنصرف: جواريَ، وصحاريَ، تقول: رأيت جواريَ وصحاريَ ويونس يصرفه معرفة فيقول: هذه جوارٍ وصحارٍ، والسيرافي يرى أنّ الصرف في المعرفة (لابُدّ منه)[2]، لأنّ القرآن قد جاء فيه تنوين ذلك بلا خلاف كقوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [من سورة الأعراف: 41]، ونظيره من الصحيح لا ينصرف؛ لأنّ (غواشي) فواعل، وفواعل لا ينصرف في معرفة، ولا في نكرة كما مرّ ذكره، وإذا سمّينا شخصاً بـ (جواري) فتسكّن الياء في حاء الرفع من غير تنوين، يقال: هذه جواريْ، وتفتح في حالتي النصب والجرّ، يقال: رأيتُ جواريَ، ومررتُ بجواريَ، والذي دعاهم إلى ذلك استثقالهم الضمّة على الياء، ولا يجوز التنوين هنا في الأحوال الإعرابية الثلاثة.

ثانياً: وإذا سمّينا رجلاً بـ (قاضٍ) فيبقى على أحكامه قبل التسمية في الوقف والوصل والإعراب والصرف، فيقال: هذا قاضٍ يا فتى، ورأيتُ قاضياً، ومررتُ بقاضٍ، لأنّ (فاعلاً) اسم رجل منصرف.

---

(1) سيبويه: 3/ 309-310.

(2) السيرافي: شرحه، 4/ 74.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألتُ الخليل عن رجل يسمّى بجوارٍ، فقال: هو في حال الجرّ والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً، ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة، لأنّه ليس شيء من الانصراف بأبعد من مفاعل، فلو امتنع من الانصراف في شيء لامتنع إذا كان مفاعل وفواعل ونحو ذلك، قلت: فإنْ جعلته اسم امرأة؟ قال: أصرفُها؛ لأنّ هذا التنوين جُعل عوضاً، فيثبت إذا كان عوضاً كما ثبتت التنوينةُ في أذرِعاتٍ إذ صارت كنون مُسلمين)[1].

أقول:

إذا سمّينا رجلاً بجوارٍ فهو مصروف كحاله قبل التسمية به فيقال: هذا جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيتُ جواريَ، فإذا سمّينا به امرأة، فيصرف أيضاً، والتنوين عوض عن الياء.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألته عن قاضٍ اسم امرأة، فقال: مصروفة في حال الرفع والجرّ، تصير ههنا بمنزلتها إذا كانت في مفاعل وفواعل، وكذلك أدلٍ اسم رجل عنده؛ لأنّ العرب اختارت في هذا حذف الياء إذا كانت في موضع غير تنوين في الجرّ والرفع، وكانت فيما لا ينصرف، وأن يجعلوا التنوين عوضاً من الياء ويحذفوها)[2].

أقول:

مذهب سيبويه اتباعاً لأستاذه الخليل – رحمه الله – أنه إذا سمّينا امرأة بـ (قاضٍ) فيكون مصروفاً في حالتي الرفع والجرّ يقال: هذه قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ بالتنوين.

وأمّا في حالة النصب فيقال: رأيتُ قاضيَ، بفتح الياء من غير تنوين والسبب في ذلك عند الخليل وتابعه سيبويه أنّ ما كان من الجمع على فواعل أو مفاعل ممّا كان ثالثه ألفاً

---

(1) سيبويه: 3/ 310.

(2) سيبويه: 3/ 311.

وبعده حرفان لا ينصرف معرفة ولا نكرة، فإذا دخل التنوين (غواشٍ) وهو (فواعل) التي لا تنصرف في نكرة ولا معرفة فدخوله على (قاضي) اسم امرأة أولى، لأنها تنصرف في النكرة.

أمّا التنوين فهو بدل من الياء على رأي سيبويه، وسيأتي سيبويه على ذكر رأي لأستاذه يونس – رحمه الله – في موضع لاحق.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألته عن رجلٍ يسمى أعمَى فقلتُ: كيف تصنع به إذا حقّرته؟ فقال: أقول: أُعَيْمٍ، أصنع به ما صنعتُ به قبل أن يكون اسماً لرجل؛ لأنّه لو كان يمتنع من التنوين ههنا لامتنع منه في ذلك الموضع قبل أن يكون اسماً لرجل، كما أنّ أُحَيْمِرَ وهو اسمٌ رجل وغير اسم سواءٌ، ومن أبي هذا فخذه بقاضٍ اسم امرأة، فإن لم يصرفه فخذه بجورٍ فجوارٍ فواعلُ، وفواعلُ أبعد من الصرف من فاعل معرفةً وهو اسمُ امرأة، لأنّ ذا قد ينصرف في المذكر، وفواعلُ لا يتغيّر على حال، وفاعلٌ بناءٌ ينصرف في الكلام معرفةً ونكرةً وفواعلُ بناءُ لا ينصرف، فأشدُّ أحوال قاضٍ اسم امرأة أن يكون بمنزلة هذا المثال الذي لا ينصرف البتّة في النكرة، فإن كانت هذه، تعني قاض، لا تنصرف ههنا لم تنصرف في فواعل، فإنْ صرف فجوارٍ قبل أن يكون اسماً بمنزلة قاضٍ اسم امرأة)[1].

أقول:

إذا صُغّر (أعمى) فتصغيره: (أعيمٍ) وحين نطلقه علماً لرجل يمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل المنقول عنه، أيّ أنّه يعامل بعد تصغيره معاملته قبل أن يصغّر لأنّه ممتنع من التنوين قبل التصغير، وممتنع منه بعد التصغير، كما أنّ (أحيمر) وهو تصغير (أحمر) ممتنع من التنوين قبل التصغير وبعده، وليونس – رحمه الله – ومن أخذ برأيه من البصريين والكسائي من الكوفيين، يثبتون الياء في (جواري، وقاضي، وأعيمي) ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً، فيقولون في الرفع: جاءني جواريْ، وأعيميْ، وقاضيْ، يقولون في الجرّ: مررتُ بجواريَ، وأعيميَ، وقاضيَ، وكذلك في النصب.

---

(1) سيبويه: 3/311-312.

وسيبويه اتباعاً للخليل يقول: هذا أعيمٍ، ومررتُ بأعيم، ورأيتُ أعيميَ.

فإذا أردت التنكير قلت: مررتُ بأعيمٍ منك، بمنزلة: مررتُ بخيرٍ منك، ولا يمنع (منك) من تنوين أعيم، كما لم يمنع من خيرٍ.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألته عن رجلٍ يسمى أو ارمِي؟ فقال: أنوّنه، لأنه إذا صار اسماً فهو بمنزلة قاضٍ إذا كان اسم امرأة، وسألتُ الخليل فقلتُ: كيف تقول مررتُ بأُفَيْعَلَ منك، من قوله مررتُ بأُعَيْمَى منك؟ فقال: مررتُ بأُعَيْمٍ منك، لأنّ ذا موضع تنوين، ألا ترى أنك تقول: مررتُ بخيرٍ منك، وليس أفعلُ منك بأثقل من أفعلَ صفة) [1].

أقول:

تجري أحكام: جواري، وغواشي، وصحاري وغيرها ممّا في آخره ياء ما قبلها مكسور على نحو: يرمي، وارمي إذا سمّينا رجلاً بأيّ منهما والمانع من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه، نقول: جاءني يرمٍ، ومررتُ بيرمٍ، بالتنوين وحذف الياء في حالتي الرفع والجرّ، كما كنّا نفعل ذلك في: جوارٍ، وقاضٍ، وأعيمٍ.

مسألة صرف (قاضي) و(أعيم) ونحوهما بين الخليل ويونس

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا يونس فكان ينظر إلى كلّ شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حالُ نظيره من غير المعتل معرفةً، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جواري قد جاء، ومررتُ بجواري قبلُ، وقال الخليل: هذا خطأ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجرّ لكانوا خُلقاء أن يُلزموه الرفع والجرّ، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجرّ، ولكانوا خُلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجحر، فيقولوا: مررتُ بجواريَ قبلُ، لأنّ ترك

[1] سيبويه: 3/ 312.

التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حالٍ واحدةٍ، ويقول يونس للمرأة تُسمَّى بقاضٍ، مررتُ بقاضيَ قبلُ، ومررتُ بأُعيميَ منك، فقال الخليل: لو كانوا هذا لكانوا خُلقاء أن يُلزموها الجرّ والرفع، كما قالوا حين اضطرّوا في الشعر فأجروه على الأصل، قال الشاعر الهُذلي:

أبيتُ علَى مَعاريَ واضِحاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كدَمِ العِباطِ

وقال الفرزدق:

فلو كانَ عبدُالله مَولًى هجوتُه ولكنَّ عبدَالله مَولَى مَوالِيا

فلمّا اضطرّوا إلى ذلك في موضع لابدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل، قال الشاعر، ابن قيس الرُّقيّات:

لا بَارَكَ اللهُ في الغَواني هَلْ يُصبِحْنَ إلاَّ لهنَّ مطَّلَبُ

وقال: وأنشدني أعرابي من بني كُليب، لجرير:

فيَوْماً يُوافينِي الهَوَى غيرَ ماضِيٍ ويوماً ترى منهنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

قال: ألا تراهم كيف جرّوا حين اضطرّوا كما نصبوا الأول حين اضطرّوا وهذا الجرّ نظير ذلك النصب. فإن قلت: مررتُ بقاضيَ قبلُ اسمَ امرأة، كان ينبغي لها أن تُجرَّ في الإضافة فتقول: مررتُ بقاضيك. وسألناه عن بيتٍ أنشدناهُ يونس:

قَـــدْ عَجِبَـــتْ مِنِّـــي وَمِـــنْ يُعَيْلِيَـــا ... لَـــمَّا رَأَتْنِـــي خَلَقَـــاً مُقْلَوْلِيَـــا

فقال: هذا بمنزلة قوله: ولكنَّ عبدالله مولَى مَوَالِيَا
وكما قال:

سَـــمَاءُ الإلَـــهِ فَـــوقَ سَـــبعِ سَـــمَائِيَا

فجاء به على الأصل؛ وكما أنشدنا من نثق بعربيته:

أَلَمْ يَأْتِيـــكَ وَالأَنْبَـــاءُ تَنْمِـــي ... بِمَـــا لاَقَـــتْ لَبُـــونُ بَنِـــي زِيَـــادِ

فجعله حين اضطُرّ مجزوماً من الأصل، وقال الكميت:

خَرِيـــعُ دَوَادِيَ فِي مَلْعَـــبٍ ... تَـــأَزَّرُ طَـــوْراً وَتُلْقِـــي الإِزَارَا

اضطُرّ فأخرجه كما قال: ضَبِبُوا) [(1)].

أقول:

أولاً: رأي الخليل – رحمه الله – وتابعه سيبويه في صرف (قاضي) و(أُعَيْم) تصغير (أعمى)، ونحوهما تتلخص كما رأينا أنَّ المنقوص الذي آخره يا ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف إنْ كان غير علم حذفت ياؤه رفعاً وجراً، ونوّن باتفاق سواء كان جمعاً لا نظير له في الآحاد كـ (جوارٍ) أم مصغراً كـ (أعيم). وكذا إذا كان علماً كـ (قاضٍ) علم امرأة فيمنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي.

---

(1) سيبويه: 3/ 312-316.

وكـ (يرمي) علماً فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل المنقول عنه.

أمّا رأي يونس – رحمه الله – ومن تابعه من البصريين والكوفيين فيتلخص في إثبات الياء ساكنة رفعاً، ومفتوحة جرّاً.

ويونس في هذا ينظر إلى الاسم المعين كيف حال نظيره من غير المعتلّ الآخر بالياء، فإذا كان لا ينصرف في المعرفة لا يصرفه كذلك، فيقول في الرفع: هذا جواريْ قد جاء، ومررتُ بجواريَ قبلُ، بإثبات الياء في حال الرفع مع تقدير الضمّة، وبفتح الياء كما تفتح في النصب في حال الجرّ.

وينقل سيبويه عن الخليل – رحمه الله – قوله إنّ ما ذهب إليه يونس – رحمه الله – خطأ لأنّ مذهب الخليل في (قاضي) علم امرأة، وفي (جواري وأعيم ويرمي) في حال التسمية بها تمنع من الصرف بحذف الياء منها في حالتي الرفع والجرّ، مع التنوين للتعويض عن الياء المحذوفة.

وعلى هذا الأساس يكون منع (جوارٍ) و(أعيم) من الصرف على مذهب الخليل واحد سواء كان علماً أو نكرة.

وعلّة المنع إمّا العلمية والتأنيث المعنوي كما في (قاضي) وإمّا أن يكون الاسم على صيغة منتهى الجموع كما في (جواري) أو للوصف ووزن الفعل كما في: (أعيم) تصغير (أعمى) أو للعلمية ووزن الفعل كما في: (يرمي).

(وإنّما جعل يونس – رحمه الله – حال (جوارٍ) و(أعيْل) علماً مخالفاً لحاله عندما يكون نكرةً؛ لأنّه قدّم منع الصرف على الإعلال، وبذلك تبقى الياء ساكنة رفعاً، مفتوحة نصباً وجرّاً، وإنّما قدّم منع الصرف لأنّ العلمية سبب قويّ في باب منع الصرف حتّى منع الكوفيون الصرف لهذه العلّة وحدها)[1].

وقد احتج يونس – رحمه الله – لمذهبه بشواهد سنأتي على ذكرها.

---

(1) أبو لبدة: الخلاف اللغوي بين يونس والخليل، ص 156 (بتصرّف).

ومجمل القول في الخلاف بين الخليل ويونس في هذه المسألة يتلخص أنَّ الخليل يمنع (قاضي) ونحوه من الصرف في التعريف والتنكير، فحال الاسم عند التعريف كحاله عند التنكير، ويونس يجعل المعتلّ من المعرفة في مثل هذه الأسماء كالصحيح من المعرفة فيها[1].

وقد حاول بعض اللغويين أن يوفق بين الرأيين، فزاد الأمر غموضاً.

ثانياً: ويأتي سيبويه بجملة من الشواهد الشعرية لاحتجاج لرأي أستاذه الخليل، ولتخريج بعض ما استند إليه أستاذه يونس من الشواهد لكي تجري ضمن الرأي الذي قال به الخليل وعلى النحو الآتي:

1- قول المتنخل الهذلي[2]:

أبيتُ عَلَى مَعَاريَ واضِحاتٍ   بهنَّ مُلَوَّبٌ كدَمِ العِباطِ

بإجراء (معاري) مجرى لاسم الصحيح، والوجه: معارٍ بحذف الياء ولكنه حذف الياء تجنّباً للزحاف. والمعاري: الفُرشُ، واحده: معرى، والواضحات: البيض، والملوب: الذي أجري عليه الملاب، وهو ضرب من الطيب فارسي شبّهه في حمرته بدم العباط، وهو جمع عبيط وعبيطة، وهي الناقة تنحر لغير علّة.

2- قول الفرزدق[3]:

فلو كانَ عبدُالله مَوْلًى هجوتُه   ولكنَّ عبدَالله مَوْلَى مَوَالِيا

---

(1) ينظر: ابن جني: الخصائص، 3/ 74.

(2) ينظر: ابن جني: المنصف، 2/ 67، 75، 3/ 67، والمرزوقي: شرح ديوان الحماسة، ص 9936.

(3) ليس في ديوانه، وينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 143، والزجاج، ص 114، وأبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص 31، والعيني، 4/ 375.

والشاهد فيه قوله (مولى مواليا) حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الصحيح، فأثبت الياء، وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة وهو شاذ.

3- قول ابن قيس الرُّقيّات[1]:

لا يَبارِكَ اللهُ في الغَواني هَلْ يُصبِحْنَ إلاّ لهُنَّ مُطَّلَبُ

والشاهد فيه قوله (الغواني) بتحريك الياء بالكسر مجرياً إياها على الأصل، وذلك للضرورة الشعرية، يريد أنّهنَّ كثيرات المطالب، أو أنّهنَّ يطلبنَ من يواصلنه لا تثبت مودّتهنَّ لأحد.

4- قول جرير[2]:

فيَوماً يُوافينَي الهَوَى غيرَ ماضِيٍ ويوماً ترى منهنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

بتحريك الياء في (ماضيٍ) في الجرّ للضرورة، ويروى: (غير ما صبا) بدلاً من (غير ماضي) ولا شاهد فيه على هذه الرواية، والغول: دابة يزعمون أنّها تهلك الإنسان، تغوّل: تتغول، وتغولت الإنسان: ذهبت به وأهلكته. يريد أنَّ النساء لا عهد لهنَّ فيوماً يجازين العشاق بوصل، ويوماً يهلكنهم بالصدود والهجران.

5- وقد احتج يونس – رحمه الله – لمذهبه في منع (جوارٍ) و(أعيم) من الصرف وإثبات الياء ساكنة في الرفع، وفتحها في الجرّ، كفتحها في النصب على النحو الذي بيّناه سابقاً، وأقول احتج يونس بقول الفرزدق[3]:

---

(1) ديوانه، ص 3، وينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 142، والزجاج، ص 115، وابن جني: المحتسب، 1/ 111، وابن يعيش، 10/ 101.

(2) ديوانه، ص 140، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 114، وابن جني: الخصائص، 3/ 159، وأبو زيد: نوادره، ص 203، وابن يعيش، 10/ 101.

(3) ينظر: العيني، 1/ 102، والأزهري، 2/ 228.

قد عَجِبتْ مِنّي ومِن يُعَيلِيَا   لمّا رأتْني خَلَقاً مُقلَوْلِيَا

بفتح الياء من (يعيليا) وهو مُصغّر (يَعْلَى) على رجلٍ على وزن الفعل، ولم ينوّنه؛ لأنّه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، وهو اسم منقوص عومل معاملة الاسم الصحيح، ومذهب الخليل وسيبويه ومن تابعهم أنّه محمول على الضرورة الشعريّة كما هو الحال في: ولكنّ عبدالله مولى مواليا؛ بإظهار الفتحة في حالة الجرّ ضرورة، وكان القياس أن يقول: (مولى موالٍ).

وقد قيل إنّ الفرزدق أخطأ في فتح الياء من (يُعيليا)، وهو مردود لأنّه من حمل المعتلّ على الصحيح، وفي هذا انتصار لمذهب يونس[1]. والخلق: البالي، والمقولي: الذي يتقل على الفراش حزناً، أيّ يتململ، والمراد ضعف الإنسان الذي يتقدّم به العمر.

6- ومن تحريك الياء في الجرّ ضرورة كما هو الحال في (مولى مواليا) قول أمية بن أبي الصلت[2]:

لـه مـا رأتْ عـينُ البصير وفوقَـه   سَمَاءُ الإلـهِ فـوقَ سبعِ سَمَائِيَا

والشاهد فيه قوله (سمائيا) بتحريك الياء في الجرّ ضرورة، وفي هذا البيت ضرورتان أخريان:

أولاهما: جمع (سماء) على مفائل، والمستعمل فيها (سماوات).

وثانيهما: أنّه لم يغيّرها إلى الفتح والقلب، فيقول: سمايا، كما يقول: خطايا.

(1) ينظر: الأزهري، 2/ 355.

(2) ديوانه: ص 70، وينظر: المبرد، 1/ 144، والزجاج، ص 115، وابن جني: الخصائص، 1/ 211، 212، 2/ 348، وابن عصفور: الممتع في التصريف، 2/ 513.

7- أمّا قول قيس بن زهير العبسي (ت 10هـ)[1]:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنمِي   بما لاقَتْ لَبونُ بَني زِيادِ

فالشاهد فيه إثبات الياء في (يأتيك) للضرورة الشعرية، ويروى (وهل أتاك) و(ألم يأتك) و(ألم يبلغك) وعلى هذه الروايات لا شاهد موجود.

8- ومن إجراء الاسم المنقوص مجرى الصحيح قول الكميت بن زيد[2]:

خَريعُ دَوادِيَ في مَلْعَبٍ   تأزَّرُ طَوراً وتُلقِي الإزارا

بإثبات الياء في (خريع دوادي) وجرّه بالفتحة الظاهرة عوضاً عن الكسرة، لأنّه ممنوع من الصرف، والخريع: اللينة المعاطف، والدوادي: جمع دوداة، وهي آثار أراجيح. أراد أنّها لصغر سنّها لا تبالي كيف تتصرف لاعبةً.

9- وكما يضطر الشاعر لإثبات الياء وحقه الحذف كما في (ألم يأتيك) قد يضطر الإظهار تضعيف الحرف وحقه إلاّ يظهر، وذلك في قول الشاعر قعنب بن أم صاحب من شعراء الدولة الأموية[3]:

مهلاً أعاذِلَ قد جَرّبتِ من خلقي   أنّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

بإظهار التضعيف في (ضننوا) للضرورة الشعرية، والأصل: ضَنّوا.

---

(1) ينظر: الأصفهاني: الأغاني، 17/ 131، والبغدادي، 8/ 359، 361، 362، والشنقيطي، 1/ 162.

(2) ديوانه، 1/ 190، وينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 144، والزجاج، ص 114، وابن جني: الخصائص، 1/ 334، وابن عصفور: الممتع، 2/ 556.

(3) ينظر: سيبويه: 1/ 29، 3/ 535، وأبو زيد: نوادره، ص 44، وابن جني: الخصائص، 1/ 160، 257، والمنصف، 1/ 339، 2/ 303.

صفحة قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألته عن رجلٍ يسمى يَغْزُو، فقال: رأيتُ يَغْزِيَ قبلُ، وهذا يَغْزٍ، وهذا يَغْزِي زيدٍ، وقال: لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلاّ يغزي، وثباتُ الواو خطأ، لأنّه ليس في الأسماء واوٌ قبلها حرف مضموم، وإنّما هذا بناءٌ اختُصَّ به الأفعال، ألا ترى أنّك تقول: سَرُوَ الرجلُ، ولا ترى في الأسماء فعُلَ على هذا البناء، ألا ترى أنّه قال: أنا أدْلُو حين كان فعلاً، ثُمّ قال: أدْلٍ، حين جعلها اسماً، فلا يستقيم أن يكون الاسمُ إلاّ هكذا، فإنْ قلت: أدعُه في المعرفة على حاله وأغيِّرُه في النكرة، فإن ذلك غير جائز، لأنّك لم ترَ اسماً معروفاً أُجريَ هكذا، قال الشاعر:

لا مَهْلَ حتّى تَلْحَقي بعَنْسِ   أهْلِ الرِّياطِ البِيضِ والقَلَنْسِي

عنس: قبيلة، ولم يقُلْ: القَلَنْسُو)[1].

أقول:

رأي الخليل وتابعه سيبويه أننا إذا سمّينا رجلاً بـ (يغزو) عدم ثبوت الواو، فيقال: هذا يَغْزٍ، وفي النصب: رأيتُ يغزِيَ قبلُ، ويونس يقول: هذا يغزي من غير تنوين. (لأنّ الاسم ليس في آخره الواو وقبلها ضمّة، وهذا لا يكون إلاّ في الأفعال، وذلك أنّ الأسماء الضمّةُ فيها ملازمة، وفي الفعل غير ملازمة؛ لأنّ الواو تُحذف للجزم)[2].

إنّ إثبات الواو على رأي الخليل خطأ، لأنّه ليس في الأسماء واوٌ قبلها حرف مضموم، وإنّما هذا بناء اختُص به الأفعال، فيقال: سَرُوَ الرجل، ويقال: أنا أدْلُو، فإذا أريد به الاسم حذف الواو فيقال: هذا أدْلٍ، وتقول في: أنا أرمي، إذا جعلته اسماً: هذا أرمٍ قد جاء، ورأيتُ أرمي.

---

(1) سيبويه: 3/ 316-317.

(2) ينظر: الفارسي: المسائل المنثورة، ص 240.

وإذا سمّيت رجلاً بـ (أذعُه) تقول: هذا أدعٍ قد جاء، بالتنوين وإسقاط الهاء لأنها دخلت للوقف، وتُردّ الواو التي سقطت للأمر، وتقطع ألف الوصل. علماً بأنّ الواو تقلب ياءً لعدم وجود اسم آخره واو قبلها ضمّة بخلاف الفعل، ومن هذا قول الراجز[1]:

لا مَهْـلَ حتَّـى تَلْحَقِـي بعَـنْسِ ... أهْـلِ الرِّيَـاطِ البِـيضِ والقَلَنْـسِي

والأصل: (القلنسو) فقُلبت الواو ياءً لأنّه ليس في الأسماء ما آخره واو قبله ضمّة. وعنس: اسم قبيلة يمنية من مذحج، والرياط: جمع ريطة، وهي ضرب من الثياب، والقلنسي: جمع قلنسوة، وهي لباس للرأس مختلف الأنواع والأشكال. يريد: أنّه لا يرفق بناقته حتّى تلحق بهؤلاء القوم.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ولا ينون الاسمَ على بناءٍ إذا بلغ حالَ التنوين تغيّر وكان خارجاً من حدّ الأسماء، كما كرهوا أن يكون إي وفي، في السكوت وترك التنوين، على حالٍ يخرج منه إذا وُصل ونُوّن فلا يكون على حدّ الأسماء، ففرّوا من هذا كما فرُّوا من ذاك، ويكفيك من ذا قولهم: هذه أذلي زيدٍ، فإن قلتَ: إنما أعرب في النكرة، فلم يغيّر البناء، كذلك أيضاً لا يكون في المعرفة على بناء يتغيّر في النكرة، وتقول في رجل سمّيته بارْمة: هذا إرْمٍ قد جاء، وينوّن في قول الخليل، وهو القياس. وتقول: رأيتُ إرميَ قبلُ، يبيّن الياء، لأنها صارت اسماً وخرجت عن موضع الجزم، وصارت من موضعٍ يرتفع فيه، وينجرّ وينتصب)[2].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- **يبيّن الياء: يظهرها.**

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 188، والزجاج، ص 116، وابن جني: الخصائص، 1/ 235، وابن يعيش، 10/ 107.

(2) سيبويه: 3/ 317-318.

- صارت اسماً: أيّ الياء في (أرمي) وقد سُمّي به.
- خرجت عن موضع لجزم: أيّ الجزم في فعل الأمر (ارمِ).
- صارت في موضع يرتفع به، صار (أرمي) علماً لشخص، فيرفع وينصب ويجرّ.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ التسمية بالفعل تخرجه عن بناء الفعل وتدخله في بناء الاسم، فيرفع، وينصب، ويجرّ، وينوّن، ويضاف، ويعرّف وينكّر.

ويمثل لهذا بـ (إرمه) إذا سمّينا به رجلاً، فيقال: هذا إرمٍ، بالتنوين على قول الخليل، وهو القياس، وقد مرّ القول فيه.

التسمية بالأفعال والجمل

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإذا سمّيت رجلاً بعِهْ قلت: هذا وَعٍ قد جاء، صيّرت آخره كآخر إرْمِهْ حين جعلته اسماً، فإذا كان كذلك كان مختلاً؛ لأنه ليس اسم على مثال عِ، فتصيّره بمنزلة الأسماء، وتُلحقه حرفاً منه كان ذهب، ولا تقول: عيٌ فتُلحقه بالأسماء بشيءٍ ليس منه، كما أنك لو حقّرت شيَةً وعِدَةً لم تُلحقه ببناء المحقّر الذي أصلُ بنائه على ثلاثة أحرف بشيءٍ ليس منه وتَدعُ ما هو منه، وذلك قولك: هذا وَعٍ كما ترى.

ولو سمّيت رجلاً بِرَهْ لأعدت الهمزة والألف فقلت: هذا إرأً قد جاء، وتقديره: إذعىً، تُلحقُه بالأسماء بأن تضمُّ إليه ما هو منه، كما تقول: وُعَيْدَةٌ ووُشَيَّةٌ، ولا تقول: عُدَيَّةٌ ولا شُيَيَّةٌ، لأنك لا تدع ما هو منه وتُلحق به ما ليس منه، ولا يجوز أن تقول: هذا عِهْ، كما لم يجز ذلك في آخر إرْمِهْ.

وإنْ سمّيت رجلاً قُلْ أو خَفْ أو بِعْ أو اقِمْ قلت: هذا قُولٌ قد داء وهذا بيعٌ قد جاء، وهذا خافٌ قد جاء، وهذا أقيمٌ قد جاء؛ لأنك قد حركت آخر حرفٍ وحوّلت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى، فإنّما حذفت هذه الحروف في حال الأمر لئلا ينجزم حرفان، فإذا قلت: قولا أو خافا أو بيعا أو أقيمُوا، أظهرت للتحرّك، فهو ههنا إذا صار اسماً أجدرُ أن يُظهرَ.

ولو سمّيت رجلاً لم يُرِدْ أو لَمْ يَخَفْ، لوجب عليك أن تحكيه لأنّ الحرف العامل هو فيه، ولو لَمْ تُظهر هذه الحروف لقلت: هذا يُريدُ وهذا يخافُ.

وكذلك لو سمّيته بِتَرْدُدْ من قولك: إنْ تَرْدُدْ أرْدُدْ، وإنْ تَخَفْ أَخَفْ، لقلت: هذا يخافُ ويردُّ، ولو لم تقل ذا لم تقل في إرْمِهْ إرْمي، ولتركت الياء محذوفة، ولكنما أظهرتها في موضع التحرُّك، كما تُظهرها إذا قلت: إرْميا وهو يَرْمي.

وإذا سمّيت رجلاً باعْضَضْ قلت: هذا إعَضُّ كما ترى، لأنك إذا حركت اللام من المضاعف أدغمت، وليس اسمٌ من المضاعف تُظهر عينه ولامه، فإذا جعلت إعْضَضْ اسماً قطعت الألف كما قطعت ألف إضرِبْ، وادغمت كما تُدغم أعَضُّ إذا أردت أنا أفعلُ؛ لأنّ آخره كآخره، ولو لَمْ تُدغم ذا لـمّا أدغمت إذا سمّيت بيَعْضَضْ من قولك: إن يَعْضَضْ اعْضَضْ، ولا تَعْضَضْ.

وإذا سمّيت رجلاً بألْبَبِ من قولك:

قد علمتْ ذاكَ بناتُ ألْبَبِ

تركته على حاله، لأنّ هذا اسم، جاء على الأصل، كما قالوا: رجاءُ ابن حَيْوَةَ، وكما قالوا: ضَيْوَنٌ، فجاءوا به على الأصل، وربما جاءت العربُ بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك)[1].

أقول:

في هذا النص المطوّل يفترض سيبويه أنّ متكلّماً بالعربية يُسمّى شخصٌ بفعل، أو بجملة، فيبين أحكام هذا الفعل أو الجملة المسمّى بها من حيث الإجراءات الصرفية التي تحدث فيها، ومن حيث صرفها أو عدم صرفها، وعلّة كلّ من الصرف وعدمه، وكما هو موضّح بالمخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 318-320.

المسمّى به	أصله	الأحكام والإجراءات الصرفية
يَعْه	وعى، يعي	يقال عند التسمية بـ (يَعْه): هذا وَعٍ، قد جاء ولا يقال: (هذا عِه) وذلك أننا نصيِّر آخره كآخر (إرْمة) والذي يحدث فيه حذف الضمير (الهاء)، وتردّ الياء لأنّه من (وعى – يعي)، وهي ساقطة للأمر فيقال في الأمر من (وعى): (عِ) على حرف واحد، وحين ينقل هذا الفعل للتسمية به تردّ الياء المحذوفة إذ لم يُعدّ مستحقاً للجزم وقد صار اسمٌ والأسماء لا تجزم ولا تكون على حرف واحداً مطلقاً فصار هذا المسمّى به اسماً مستحقاً. للإعراب، ولـمّا كان الحرف الثاني من الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مدّ ولين احتيج إلى حرف آخر، فتُردّ الواو التي هي أول الفعل أعني (وعى)، وتفتح لأنّ الفتح أخفّ الحركات، ولأنّها كانت محركّة بالفتح قبل التسمية به، ولا يجوز أن يقال: هذا عيٌ لإلحاقه بالأسماء بحرف ليس منه، مثلما لا تلحق (شية) و(عِدَةٌ) إذا صغرتهما بشيء ليس منهما وتدع ما هو منه، لذلك يقال: وُعَيْدَةٌ، وشُيَّةٌ، كلاًّ على أصله وما هو منه. ولا تقول: عُدَيَّةٌ، ولا شُيَيَّةٌ، بإلحاق ما ليس منه به.
يَرَهْ	إرأ	تقول عند التسمية به: هذا إرأ قد جاء بإعادة الهمزة والألف، وقد سقطت الألف الأخيرة من (إرا) للأمر كما تسقط من (يخشى) عند الأمر منه فيقال: (اخشَ) ثمّ سقطت الف الوصل لتحرّك الراء فبقيت الراء وحدها فوقفت بالهاء، إذا سمّينا به انتقل إلى دائرة الأسماء المعربة، ولذلك يردّ البناء إلى أصله مع قطع ألف الوصل.

الأحكام والإجراءات الصرفية	أصله	المسمّى به
يقال في التسمية بهذه الأفعال: هذا قولٌ قد جاءَ وهذا خافٌ قد جاءَ. وهذا بيعٌ قد جاءَ. وهذا أقيمٌ قد جاءَ.	قالَ خافَ	قُلْ خَفْ
والذي حدث من إجراءات صرفية يتحدّد بالآتي: 1- ردّ ما سقط من الأفعال المسمى بها بسبب سكون أواخرها عند الأمر. 2- ملاحظة أصل العين أيْ وسط الفعل وهو إمّا واو أو ياء. 3- وعند التسمية بها تتحوّل إلى دائرة الاسمية فتستحق الإعراب الذي يقتضي تحريك الآخر، وهذا بدوره يقتضي إعادة الحرف الساقط لالتقاء الساكنين (ولا ينجزم ساكنان) فيحرّك الآخر، والدليل على ذلك أننا لو قلنا: قلتُ قولاً، وخفتُ خوفاً، وبعتُ بيعٌ، وأقيموا، أظهرنا الحركة، لأنّها صارت أسماء، والأجدر إظهار الحركة فيما سُمّي به.	باعَ أقامَ	بِعْ أقِمْ
هذا من باب المحكيات، فهو وفاعله المستتر وجوباً جملة محكيّة، فتقول على الحكاية: جاءني لم يردْ، ورأيت لم يخفْ، والذي يدعو إلى هذا أنّ الفعل (يرد) و(يخف) معمولان لعامل لفظي هو (لم)، وليس هو من باب الممنوع من الصرف، لأنّنا إذا أردنا غير ذلك فلابُدّ من إظهار ما حذف فنقول عند التسمية به: هذا يريدُ، وهذا يخافُ وهذا يقتضي حذف العامل (لم).	يريدُ يخافُ	لم يُرِدْ ولم يَخَفْ
إذا سمّيت رجلاً بـ (ترْدُدْ) مجزوماً في نحو: إنْ تردُدْ أردُدْ. تقول: هذا يُرِدُّ، هذا إذا أفردت (يردد) وسميت به، وإلاّ قلت: هذا إنْ يردُدْ، وجاءني إنْ يردُدْ، على الحكاية.	تَرُدُّ	تَرْدُدْ من: إنْ تَرْدُدْ أرد
هو مثل (لم يردد) تحكيه من غير إفراد فتقول: هذا لم يخفْ، فإن أفردته قلت: هذا يخافُ، ومن الواضح أننا عند إفراد اللفظ المسمى به لا نعلّقه بحكم غيره، ولذلك نعربه على ما يستحقّه الاسم، ليكون بمنزلة (إرمه) في قطع ألف الوصل، وردّ الياء.	يخاف	لم يخفْ

اعضضْ	يعضْ ويعضض	إذا سمّينا بهذا الفعل رجلاً فلابُدّ من إعرابه ولذلك تُحرّك الضاد الأخيرة، وحين تحرّكها تدغمها بالضاد الأولى فتقول: هذا أعضُّ بقطع الألف، مثلما تقطع ألف (إضربْ)، والإدغام واجب بعد تحريك الضاد الثانية، لأنك تدغم الضادين حين تقول: أنا أعضُّ.
ألبب	من اللبّ	إذا سمّينا بـ (ألبب) أبقينا على حاله من الفكّ، فلا تدغم الباء بالباء كما فعلنا في: اعضض. وعدم الإدغام في (ألبب) وإنْ كان خارجاً عن القياس الذي يلزم إدغام ما كان عينه ولامه من جنس واحد، فتقال في (أجلل): هذا أجلُّ من هذا، لكنّه مسموع في لغة العرب هكذا من غير إدغام، ومن قول الراجز[1]: قد علمت ذاك بناتُ ألببِ بالفكّ. وبنات ألبب: عروق في القلب، وخروج (ألبب) على القياس كخروج: حَيْوَة و(ضَيْوَنْ) (وهو: السّنور الذكر) عن القياس لأنّ قياسهما على: حيّة وضيّن، لاجتماع الواو الساكنة والياء المحرّكة وهذا يلزم قلب الواو ياء وإدغامهما، ولكنّه استعمل على أصله من غير هذه الإجراءات الصرفية.

كيفية النطق بالحرف الساكن

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسمعتُ من العرب من يقول: ألا تا، بلى فا؛ فإنّما أرادوا ألا تفعلُ وبلى فافعلْ، ولكنّه قطع كما كان قاطعاً بالألف في أنا، وشركت الألفُ الهاء كشركتها في قوله: أنا، بيّنوها بالألف كبيانهم بالهاء في هيَهْ، وهُنّهْ، وبَغْلَتِيَهْ، قال الراجز:

بالخَيْرِ خَيْراتٍ وإنْ شَرّاً فَا ... ولا أريدُ الشّرَّ إلاّ أنْ تَا

يريد: إنْ شرّاً فشرٌّ، ولا يريد الشّرَّ إلاّ أن تشاء. ثمّ قال: كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غُلامي وباء إضربْ ودالِ قدْ؟ فأجابوا بنحوٍ ممّا أجابوا في المرة الأولى فقال: أقول إبْ وإي وإدْ، فألحقُ ألفا موصولة. قال: كذاك أراهم صنعوا بالساكن، ألا تراهم قالوا: ابنٌ واسمٌ حيث أسكنوا الباء والسين، وأنت لا تستطيع أن تكلم بساكنٍ في أول اسم

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 171، وابن جني: المنصف، 1/ 200، 3/ 134، والبغدادي، 7/ 345، 346.

كما لا تصل إلى اللفظ بهذه السواكن، فألحقت ألفاً حتّى وصلت إلى اللفظ بها، فكذلك تُلحق هذه الألفات حتّى تصل إلى اللفظ بها كما ألحقت المسكّن الأول في الاسم وقال بعضهم: إذا سمّيتَ رجلاً بالباء من ضرب قلتَ: ربٌ فأردُّ العين فإن جعلت هذه المتحركة اسماً حذفت الهاء كما حذفتها من عِهْ حين جعلتها اسماً، فإذا صارت اسماً صارت من بنات الثلاثة؛ لأنّه ليس في الدنيا اسمٌ أقلُّ عدداً من اسمٍ على ثلاثة أحرف، ولكنّهم قد يحذفوا ممّا كان على ثلاثة أحرف وهو في الأصل له، ويردّونه في التحقير والجمع؛ وذلك قولهم في دَمٍ: دُمَيٌّ، وفي حِرٍ: حُرَيْحٌ، وفي شَفَة: شُفَيْهةٌ، وفي عِدَة: وعَيْدةٌ. فهذه الحروف إذا صُيّرت اسماً صارت عندهم من بنات الثلاثة المحذوفة، وصارت من بنات الياء والواو؛ لأنّا رأينا أكثر بنات الحرفين التي أصلها الثلاثة أو عامتُها، من بنات الياء والواو، وإنّما يجعلونها كالأكثر، فكأنهم إنْ كان الحرفُ مكسوراً ضمّوا إليه ياءً لأنّه عندهم له في الأصل حرفان، كما كان لدمٍ في الأصل حرفٌ؛ فإذا ضممت إليه ياء صار بمنزلة في، فتضمّ إليه ياءً أخرى تثقّله بها حتّى يصير على مثال الأسماء وكذلك فعلت بفي)[1].

أقول:

أولاً: قد تخفّ بعض الكلمات والعبارات على ألسنة العرب، فيحذفونها أو يحذفون بعضاً من حروفها، وقد زعم الأصمعي - رحمه الله -(أنّه سمع العرب تقول: درس المنا، يريدون (المنازل)[2]. وقال المبرد: (وجاء في التخفيف أعجب من هذا، حدّثنا بعض أصحابنا عن الأصمعي وذكره سيبويه في كتابه ولم يذكر قائله، ولكنّ الأصمعي قال: كان إخوان متجاوران لا يتكلّمُ كلُّ واحدٍ منهما صاحبه سائر سنته حتّى يأتي وقت الرّعي، فيقول أحدهما لصاحبه: ألاتا؟ فيقول الآخر: بلى فا، يريد: ألا تنهض؟ فيقول الآخر: بلى فأنهض، وحكى سيبويه هذا الباب.

بالخَيرِ خَيْراتٍ وإنْ شَرّاً فَا ... ولا أُريدُ الشَّرَّ إلاّ أنْ تَا

---

(1) سيبويه: 3/ 321-322.

(2) المبرد: الكامل، 2/ 308.

يريد: وإنْ شراً فشرّ، ولا أريد الشرّ إلاّ أن تريدُ، وهذا خلاف ما تستعمله الحكماء، فإنّه يقال: إنّ اللسان إذا كثرت حركته رقّت عَذَبَتُه)[1].

والشاهد في البيت الذي أورده سيبويه أنّه قد يوقف على حرف موصول بأل فكما في قوله: (تا) يريد: تأتي، فوقف على حرف المضارعة ووصله.

ومن ذلك قول الراجز الإسلامي حكيم بن معيّة التميمي[2]:

قد وعدتني أمُّ عمرو أنْ تا

ثانياً: هناك جملة من الاختبارات التي يمكن أن يجريها الإنسان لمعرفة طبيعة الصوت المعين فيما إذا كان مهموساً أو مجهوراً، شديداً أو رخواً، أو متوسطاً بين الشدّة والرخاوة، فعلى سبيل التمثيل يمكن نطق الحرف المراد اختباره ساكناً ووضع أطراف الأصابع على الحنجرة تحت الذقن (فوق تفاحة آدم) فإن أحسسنا باهتزاز وارتعاش تحت أطراف الأصابع فهذا صوت مجهور، وإلاّ فهو مهموس، ومنها أيضاً وضع أصابعنا في آذاننا ثمّ ننطق الصوت المعين فتحسّ برنته في رؤوسنا علامة الجهر، وإلاّ فهو الهمس"[3].

ثالثاً: ويعرض سيبويه هنا لطريقة العربي في النطق بالحرف الساكن داخل البنية اللغوية المعينة كما هو الحال في نطق (الياء) في نحو: (كتابي) و(الباء) في نحو: إضربْ، والدال في نحو: قدْ.

وهو أن يقال فيها: إيْ، وإبْ، وإدْ، بإلحاق ألف الوصل وكذا صنعوا في نطق الحرف الساكن في نحو: ابنٌ واسمٌ، بإسكان الباء والسين، لأنّ العرب إذا أرادت الابتداء بالساكن زادت ألف الوصل.

---

(1) المبرد: الكامل، 2/ 308.

(2) ينظر: ابن جني: الخصائص، 1/ 291، والسيوطي: همع الهوامع، 2/ 210.

(3) نهر، د. هادي: علم الأصوات النطقي، ص 34.

رابعاً: لا يمكن للناطق العربي أن ينطق بصوت ساكن واقع في أول الاسم، كما هو الحال في الأصوات التي ذكرها سيبويه في الحلقة الثالثة، وكذلك يحلقون الألف حتّى يتصلون بها للنطق بهذا الساكن.

خامساً: وإذا سمّينا رجلاً بالحرف فيجب النظر إلى صورة هذا الحرف، إنْ كان من حروف المعاني كـ (إنْ، وليت، ولو، وإنّما، واو، وفي وغيرها) فلهذه التسمية بهذه الحروف أحكام مرّ ذكرها، أمّا إذا كان الحرف المسمّى به مفرداً أيّ حرفاً واحداً من كلمة ما فقد مضى القول فيه ومفاده أنّه يجوز أن يحكى، وأن يعرب، وهو في الإعراب بمنزلة (هند) يجوز فيه الصرف وعدم الصرف، لأنّ حروف المعجم تذكّر وتؤنّث قبل التسمية بها.

وإذا سمّينا رجلاً بالباء من (كَتَبَ) تقول: بَبٌ بردّ العين لأنّ الاسم لا يكون على حرف واحد، لأنّ الاسم يلحقه التصغير والجمع، ولا يكون ذلك إلاّ إذا كان هذا الاسم على ثلاثة أحرف عند بعض اللغويين، وعلى اثنين كـ (دم، ويد، وأخ) وغير ممّا عُدّ ثنائياً لا ثلاثياً محذوفاً أحد أصوله.

ويبدو سيبويه واضحاً في تقريره أنّ الاسم لا يكون إلاّ على ثلاثة أحرف فيقول: (لأنّه ليس في الدنيا اسم أقلُّ عدداً من اسم على ثلاثة أحرف، ولكنّهم قد يحذفون ممّا كان على ثلاثةٍ حرفاً هو في الأصل به)، ويردونه عند التصغير أو الجمع، ويقصد بهذه الأسماء التي جاءت على حرفين كـ (دم، ويد، وأخ، وحِرٍ، وشفة، وعِدة) وهذه عنده محذوفة أحد الأصول، ويتضح المحذوف منها عند تصغير الكلمة فيقال: دُمَيٌ، ويُديّ، وأُخَيٌ، وحريحٌ، وشفيهة، وعُيَدةٌ.

وإنّما ذكر سيبويه هذه الأسماء دون غيرها، لأنّه هنا في معرض الحديث عن الأسماء التي هي من بنات الياء والواو، وأكثر الأسماء التي جاءت على صورة اللفظ الثنائي هي ثلاثية حذف منها أحد أصولها وهو إمّا الياء أو الواو، وليس هناك فارق بين هذه الألفاظ الثنائية من حيث ما حذف منها إلاّ في موضع الحرف المحذوف فقد يكون أولاً كما في: عِدة، وزنة، والأصل: وعد، ووزن، أو قد يكون المحذوف هو أوسطها كما في (سَهْ) والأصل: سته من: أستاه.

سادساً: ولم يتفق النحويون مُنذُ سيبويه على التسمية بالحرف المعيّن وهو داخل البنية المفردة الدالة، كما في التسمية بـ الباء من: اكتبْ، واضربْ.

فرأى سيبويه أن يقال في الابتداء: إبْ قد جاء، وإذا أوصلته أسقطت ألف الوصل، وأبقيت الباء وحدها، فيقال:

هذا آبٌ، وقام أبٌ.

وكانوا يقولون: با، دال، وهذا على رأي سيبويه تسمية باسم الحرف، وليس اللفظ به، والصحيح عنده زيادة ألف الوصل، لأنَّ الابتداء بالساكن يلزم زيادة ألف الوصل كما في: اكتبْ، وارحمْ، إذا لم يكن سبيل للابتداء بالساكن، أمّا إذا أردنا أن نتلفظ بالحرف المتحرّك داخل البنية اللغوية كما في لفظ الباء من (كَتَبَ) والضاد من: (ضُحى) فيلزم زيادة هاء لبيان الحركة كما يقال في: (إرمه) قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾ [من سورة القارعة: 10]، فيقال: (بَهْ) و(ضُهْ)، وكذلك كلّ متحرّك، وهذا لا يجوز في القياس غيره.

وقد رأى المبرد أنّه إذا سمّينا بالباء من (ضَرَبَ) أو (كَتَبَ) ونحوهما: (فإنّ بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل فيقول: هذا إب فاعلم، وهذا خطأ فاحش، وذلك أنَّ ألف الوصل لا يدخل على شيء متحرّك، ولا نصيب لها في الكلام؛ إنّما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها؛ لأنّك لا تقدر أن تبتدئ بساكن، فإن كان قبلها كلام، سقطت)[1].

ويعرض سيبويه رأياً لبعض اللغويين ممّن يرون أنّه إذا سمّينا رجلاً بالباء من (كَتَبَ) أو (ضَرَبَ) يُقال:

رَبٌ فاعلم، بردّ موضع العين من (كَتَبَ)، فيقال له: أرأيت ما تثبت عينه، ولامه، وفاؤه محذوفة من غير المصادر التي فاؤها واو، نحو: عِدةٌ، وزِنةٌ؟

فاعتلّ بما قد وجد من غيرها، وذلك قولهم (ناس) المحذوف موضع الفاء ولا نعلم غيره، ويدلّك على ذلك الإتمام إذا قلت: أناس فإنّما هو (فُعال) على وزن (غُراب) وإنّه مشتق من (إنس) و(إنسان) (فعلان)، وهذا واضح جداً[2].

---

(1) المبرد: المقتضب، 1/ 73.

(2) المبرد: المقتضب، 1/ 73–74.

وهناك رأي آخر للمازني يتحدّد في أنّه إذا سُمّي بالباء من (ضَـرَبَ) يلـزم ردّ الكـلام كلّه فنقول على رأيه (ضربٌ) كما ترى، ولا يحذف؛ لأنّه إذا آثر أن يردّ رَدَّ على غير علّـةٍ[1].

ومن هذه الآراء نخلص إلى الآتي:

أولاً: أنّ سيبويه يقول: إبٌ في الابتداء، فإذا وصل بكلام آخر أسقطت الـف الوصـل وبقيت الباء وحدها، فيقال: هذا آب، وقام آب، وسيبويه يُصيّر الحرف المسمى به على ثلاثـة أحرف بأن يزيد فيه حرفين من جنس حركته، فيقـول في رجـل سُـمّي بالـضّاد مـن ضَـحى: ضُوٌّ، بزيادة واوين لضمة الضاد، وعلّة ذلك عند سيبويه أنّ الاسم المنصرف أقلّه على ثلاثة أحرف، فلمّا صيّرنا الحرف المفرد اسماً وسمينا به زدنا عليه حرفين من جنس حركته.

ثانياً: ويرى الأخفش[2] أنّه إذا سمّينا بالباء من (ضرب) فالضرورة تدعو إلى أن نزيـد عليه ما يصيّره بمنزلة اسم من الأسماء المعربة، وفي الأسـماء المعربة ما يكون على حـرفين كــ (دم ويد) وأولى ما نردّه ما كان في الكلمة التي منّـا هـذه البـاء، فـتردّ إليهـا الـضاد فنقـول: (ضَبَ) ولا نحتاج إلى أن نتكلّف أكثر من ذلك؛ لأنّ الضرورة تزول بردّ الضاد، ومثـل ذلـك مـمّا حذف منه عين الفعل قولهم: (سَهْ) والأصل (سَتَه) لأنّك تقول: أستاه.

ثالثاً: والمازني يردّ أقرب الحروف إلى الحرف المسمى به أعني الباء مـن (ضـرب) وهـو الراء، فيقول: رَبٌ، ومثله مـمّا حذف منه فاء الفعل فبقي عينه ولامه: عِدة، وزِنة، وما أشـبه ذلك.

رابعاً: والمبرد يدعو إلى ردّ الحروف كلّها فيقول: (ضربٌ) كما ترى، (ولا يحذف، لأنّه إذا آثر أن يردّ ردّ من غير علّة)[3].

---

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 82.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 82.

(3) المبرد: المقتضب، 1/ 74.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإنْ كان الحرف مضموماً ألحقوا واواً ثمّ ضموا إليها واواً أخرى حتّى يصير على مثال الأسماء، كما فعلوا بِلَوْ وهُوَ، وأوْ، فكأنّهم إذا كان الحرف مضموماً صار عندهم من مضاعف الواو، كما صارت لَوْ وأوْ وهُوَ إذ كانت فيهن الواواتُ من مضاعف الواو، وإنْ كان مكسوراً فهو عندهم من مضاعف الياء كما كان ما فيه الياء نحو فِي وكَيْ من مضاعف الياء عندهم) [1].

أقول:

إذا سمّينا بحرف مضموم من نحو الضاد من (ضُحى) ألحقنا به واواً أخرى حتّى يصير على مثال الأسماء كما فعلوا ذلك بـ (لو) حين قالوا: لوٌّ، وفي (أو) أوٌّ، أمّا إذا كان مكسوراً ألحقوا به ياءً مجانسة بين الحركة القصيرة والصوت الطويل.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإنْ كان الحرفُ مفتوحاً ضمّوا إليه ألفاً ثمّ ألحقوا ألفاً أخرى حتّى يكون على مثال الأسماء، فكأنّهم أرادوا أن يضاعفوا الألفات فيما كان مفتوحاً كما ضاعفوا الواوات والياءات فيما كان مكسوراً أو مضموماً، كما صارت ما ولا ونحوهما إذ كانت فيهما ألفات ممّا يضاعف، فإن جعلت أي اسماً ثقّلته بياء أخرى واكتفيت بها حتّى يصير بمنزلة اسمٍ وابنٍ، فأمّا قافْ وياء وزايْ وباء، وواو، فإنّما حكيت بها الحروف ولم ترد أن تلفظ بالحروف كما حكيت بغاقٍ صوت الغراب، وبقبْ وقع السيف، وبطيخَ الضّحك، وبينت كلٌّ واحد بناء لأسماء، وقبْ هو وقع السيف، وقد ثقّل بعضهم وضم ولم يسلّم الصوت كما سمعه، فكذلك حين حكيت الحروف حكيتها ببناء بنيته للأسماء، ولم تسلّم الحروف، كما لم تسلّم الصوت، فهذا سبيل هذا الباب) [2].

---

(1) سيبويه: 3/ 322.

(2) سيبويه: 3/ 323.

أقول:

أولاً: قلنا: إنه إذا كان الحرف مفتوحاً وأردنا أن نتلفظه ووقفنا عليه زدنا عليه هاء الوقف مفتوحاً كان أو مضموماً أو مكسوراً، نقول في الكاف من: لَكَ،: (كَهْ) وفي الباء من (يضربُ): (بُهْ)، وفي الراء (رِهْ)، فإذا كان الحرف ساكناً أدخلنا ألف الوصل عليه فنقول في الباء من (اضربْ): إبْ، وفي الياء من (فِي) : إِي.

ثانياً: وإذا كان الحرف مفتوحاً وأردنا أن نسمّي به زدنا عليه حرفاً من جنس تلك الحركة، فنزيد ألفاً في المفتوح وواواً في المضموم، وبذلك نصيّره على مثال الأسماء، وسيبويه يوجب أن تصيره على ثلاثة أحرف بأن يزيد عليه حرفين من جنس حركته، فنقول في التسمية بالضاد من ضُحى: ضوٌّ.

ونقول في (ما) و(لا): موٌّ، ولوٌّ، بمضاعفة الألفات.

وإذا سمّينا بـ (إي) وهي على حرفين زدنا حرفاً ثالثاً فنقول: (إيٌّ) حتّى تصير بمنزلة: اسم، وابن، لأنّ عامة المحذوفات يحذف منها الياء أو الواو كـ (أب) و(ابن) و(اسم) وما أشبه ذلك. ولهذا يلزم سيبويه أننا إذا سمّينا بالضاد من (ضرب) وهو حرف متحرّك بزيادة ألف من جنس حركة الضاد، وألفاً أخرى لتمام الاسم حتّى يكون على ثلاثة أحرف، والألف لا تتحرك فتجعل همزة، فيقال: (هذا ضاءٌ، وقام ضاءٌ، ورأيتُ ضاءً، ومررت بضاءٍ)، بالصرف.

ثالثاً: وقولنا في الهجاء: قافْ، ياءْ، زايْ، باءْ، واوْ فهذا من باب التسمية باسم الحرف، وليس من التلفظ به، كما هو اللفظ بأسماء الأصوات كـ (غاق) لصوت الغراب، و(قبْ) لوقع السيف، و(طيخ) لصوت الضحك، وغيرها من أسماء الأصوات التي هي في الأساس لا أحرف لها، ولا لفظ فيه، وإنّما هي مجرد أصوات مفردة لا تتحمل ضميراً، تستعمل لدعاء ما لا يعقل، أو لزجره أو قد تستعمل حكاية صوت مسموع لحيوان كـ (غقِ) حكاية الصوت الغراب، أو لغير الحيوان كـ (طاق وقبْ) لصوت الضرب، ولصوت وقع السيف على المضروب به، أو على (الدَّرَقَة) التي يتقي بها المحارب ضربة مبارزه، وأسماء الأصوات مبنية تشبهها بالحروف المهملة، شأنها في البناء شأن حروف الهجاء إذا حُكيت كـ (قافْ، وباءْ،

وباءْ) ويرى سيبويه أنَّ بعض الناس يثقلون عند حكايتهم الحروف، ويضمونها، ولا يكتفون بحكاية الصوت كما سمعوه، فيقولون: قافٌ، وياءٌ، وباءٌ.

ولهذا يرى سيبويه أننا لو سمّينا بـ (إي) لابدّ من تثقيله بياء أخرى، ليكون على ثلاثة، لأننا إذا لفظنا هذه الياء وهي داخل البنية في نحو: عين، وغين، أو كتابي، وغير ذلك من الياءات الساكنة قلنا: (إي)، بنطقها على صوتين، فإذا سمّينا بها زدنا ياءً ثانية وأدغمنا فقلنا: (إيٌّ) والألف ألف وصل عنده.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ولو سمّيت رجلاً بابْ قلت: هذا إبٌ، وتقديره في الوصل: هذا آبٌ كما ترى، تريد الباء وألف الوصل من قولك: اضرب، وكذلك كلُّ شيء مثله لا تغيّره عن حاله؛ لأنك تقول: إبٌ، فيبقى حرفان سوى التنوين، فإذا كان الاسم ههنا في الابتداء هكذا لم يحتملّ عندهم أن تذهب ألفه في الوصل، وذلك أنَّ الحرف الذي يليه يقوم مقام الألف، الا تراهم يقولون: من آبٌ لك؟ فلا يبقى إلاّ حرف واحد فلا يحتملُ ذا عندهم، إذ كان كينونةُ حرف لا يلزمه في الابتداء وفي غير هذا الموضع إذا تحرّك ما قبل الهمزة في قولك: ذهب آبٌ لك، وكذلك إب، لا يحتملُ أن يكون في الوصل على حرف إذا كان لا يلزمه ذلك في كلّ المواضع، ولولا ذلك لم يجز؛ لأنه ليس في الدنيا اسمٌ يكون على حرفين أحدهما التنوين؛ لأنَّ لا يُستطاع أن يُتكلّم به وفي الوقف مبتدأ فإنْ قلت: يغيّر في الوقف، فليس في كلامهم أن يغيّروا بناءه في الوقف عمّا كان عليه في الوصل، ومن ثمّ تركوا أنْ يقولوا هذا في، كراهية أن يكون الاسم على حرفين أحدهما التنوين فيوافق ما كان على حرف)[1].

أقول:

أولاً: إذا سمّينا رجلاً بـ (أب) قلنا إذا ابتدأنا به: إبٌ قد جاءَ، أمّا إذا وصلناه بكلام آخر أسقطنا بألف الوصل وبقيت الباء وحدها فنقول: هذا آبٌ كما ترى، وقام آب.

وهو في الابتداء أو الوصل على حرفين سوى التنوين.

---

(1) سيبويه: 3/ 323-324.

وقد مضى القول في أنّ المبرد يفرّق بين تخفيف الهمزة وإسقاط ألف الوصل، ويرى أنّ تخفيف الهمزة غير لازم، وألف الوصل إذا اتصلت سقطت في هذا الموضع ولم يكن مذهبه في هذا مذهب سيبويه، ويرى سيبويه إمكانية أن يبقى اللفظ منطوقاً على صوت واحد مفرد من دون أن يحدث اختلال في النطق، وذلك في الوصل، لأنّ الحرف الذي يليه يقوم مقام الألف المحذوفة للوصل، إذ يقال: (مَنِ آب لك؟) فكينونة حرف لا يلزمه في الابتداء وفي غير هذا الموضع إذا تحرك ما قبل الهمزة في نحو: ذهب آبٌ لك، وكذلك (إب)، لا يحتمل أن يكون في الوصل على حرف إذا كان لا يلزمه ذلك في كلّ المواضع، ولولا ذلك الوصل والتحريك لم يجز أن يبقى الاسم على حرفين أحدهما التنوين، لأنّه لا يمكن أن يتكلّم به في الوقف مبتدأ، أمّا في غير الوقف، فيتعذّر تغيير بناء الوقف عمّا كان عليه في الوصل لئلا يكون الاسم المعين على حرفين أحدهما التنوين، وسيبويه يمنع هذا، لأنّ الاسم عنده لا يكون إلاّ على ثلاثة أحرف ليدخل دائرة الإعراب، وتجري عليه أحكام الصرف والتنوين، والتصغير، والجمع وغيرها من الإجراءات الصوتية والصرفية والإعرابية، ومن غير هذا يظل في دائرة الحروف.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفٌ واحد كقدْ، وأنْ ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أاريدُ، ولكن الألف كألف ايْمُ في ايْمُ الله، وهي موصولة كما أنّ ألف ايْمِ موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه، والدليل على أنّ ألف ايمِ ألف وصل قولهم: إيمُ الله، ثمّ يقولون: لَيْمُ الله، وفتحوا ألف أيْمِ في الابتداء شبهوها بألف أحمر لأنّها زائدة مثلها، وقالوا في الاستفهام: آلرجلُ، شبهوها أيضاً بألف أحمر، كراهية أن يكون كالخبر فيلتبس، فهذا قول الخليل، وايْمُ الله كذلك، فقد يشبَّه الشيءُ بالشيء في موضع ويخالفه في أكثر ذلك، نحو: يا ابن عمٍّ في النداء، وقال الخليل: ومـمّا يدلُّ على أنّ ألْ مفصولة من الرّجلُ ولم يُبْنَ عليها، وأنّ الألف واللام فيها بمنزلة قدْ، قولُ الشاعر:

دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وألحِقنا بِذَلْ بالشَّحْم إنّا قد مَلِلْناه بَجَلْ

قال: هي ههنا كقول الرجل وهو يتذكّر: قدي، فيقول: قد فعل، ولا يُفعل مثلُ هذا علمناه بشيءٍ ممّا كان من الحروف الموصولة، ويقول الرجل: ألِ، ثمّ يتذكّر، فقد سمعناهم يقولون ذلك، ولولا أنّ الألف واللام بمنزلة قدْ وسَوْفَ لكانتا بناءً بُني عليه الاسم لا يفارقه، ولكنّهما جيعاً بمنزلة هَلْ وقَدْ وسَوْفَ، تدخلان للتعريف وتخرجان، وإنْ سمّيت رجلاً بالضاد من ضرب قلت: ضاءٌ، وإنْ سميته بها من ضِراب، قلت: ضيٌ، وإنْ سميته بها من ضَحَى قلت: ضوٌ، وكذلك هذا الباب كلّه، وهذا قياس الخليل، ومن خالفهُ ردَّ الحرف الذي يليه)[1].

أقول:

أولاً: من المعروف أنّ النحويين مختلفون في الحرف المعرّف ما هو: فقال الخليل (أل) برمتها كلمة موضوعة للتعريف بمنزلة (قد) والهمزة همزة قطع حذفت في الدرج تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ولم يكن التخفيف في الابتداء، إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وأنّ (أل) في وحدتها كوحدة (قد) ليس هناك حرف من الحرفين منها منفصل عن الآخر، كانفصال ألف الاستفهام في نحو: آلريدُ عمّا بعدها، ولكنّها أعني الألف، كألف (الأيم) في: (أيم الله) موصولة غير منفصلة[2]، كما أنّ ألف (أيم) موصولة، وهذا رأي الخليل منقولاً عن أبي عمرو.

وعلى هذا فالخليل يعدّ أداة التعريف ثنائية الوضع، وأنها في الأسماء بمنزلة (سوف) في الأفعال.

وقد نقل ابن إياز في شرح ألفية ابن معطي أنّ المعرّف (اللام) فقط والهمزة جيء بها توصلاً إلى النطق بالساكن، وأنّ حجّة سيبويه فيما ذهب إليه من وجهين:

---

(1) سيبويه: 3/ 324-325.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: نحو الخليل من خلال معجمه، ص 91.

أحدهما: أنَّ التعريف يعارض التنكير ودليل التنكير التنوين وهو حرف واحد، وكذلك التعريف.

وثانيهما: أنّه إذا كان اللام وحدها اشتدّ اتصاله بالاسم، وحجّة الخليل من وجهين أيضاً:

أحدهما: أنَّ (أل) من خصائص الأسماء، كما أنَّ قد من خصائص الأفعال، وتلك على حرفين فكذلك هذه.

والثاني: أنّهم سوّوا بينهما في إفادة التذكير فقالوا: (أل) كما قالوا: قد، وقد ذهب أكثر المتأخرين مذهب سيبويه، وذهب بعضهم مذهب الخليل[1].

وعلى الرغم من أنَّ كثيراً من النحويين ولاسيما المتأخرين ينقلون الخلاف بين الخليل وتلميذه في هذه المسألة على وجوه مختلفة، لم أجد في كلام سيبويه ما يخالف رأي أستاذه الخليل، فظاهر كلامه أنّه يمضي مع رأي أستاذه، وإنْ كان ابن هشام الأنصاري قد أوضح بجلاء أنَّ سيبويه يرى أنَّ (حرف التعريف هو اللام فقط، والهمزة همزة وصل تثبت في الابتداء، وتحذف في درج الكلام على قياس همزات الوصل، وهذا هو الظاهر فلا ينبغي العدول عنه إلاّ بدليل)[2].

ثانياً: ويؤكّد سيبويه رأي أستاذه الخليل في أنَّ (أل) مفصولة من (الرّجل) ولم يُبن عليها، وأنَّ الألف واللام فيها بمنزلة (قد) قول الراجز غيلان بن حريث الربعي[3]:

دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وأَلحِقنا بِذَلْ   بالشَّحْمِ إنّا قد مَلِلْناه بَجَلْ

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 9/17، وما بعدها، وابن مالك: التسهيل، ص 42، وابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 1/351، والموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/192.

(2) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 1/349-350.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/84، والزجاج، ص 121، والمالقي، ص 41، 70، 153، والأشموني: 1/83.

أراد: (بذا الشّحم)، ففصل لام التعريف من الشّحم لـما احتاج إليه في إقامة القافية، ثمّ أعادها في (الشّحم) لـمّا أستانف ذكره بإعادة حرف الجرّ.

والزجاج يقول: هذا أل، بقطع الألف على نحو قوله: قام إبٌ، وهذا إبٌ، وإنَّما أقطع الألف لأنَّه لـمّا نقله من اللفظ به وهي حرف إلى التسمية به قطع الألـف ليكـون فرقـاً بـين الاسم والحرف، كما قُطعت الألفُ في رجل يسمى (إضـرب) لأنَّ الأصـل في الأسمـاء ألاّ يكون فيها ألفات وصل، وإنَّما تكون في الأفعال، وتكون مع لام التعريف التي هي حرف[1].

وسيبويه يرى في قطع اللام من قوله: (بذَلْ) ما يشبّه قول الرجـل – وهـو في معـرض التذكر – (قَدِيْ) إذا أراد أن يقول: قد كان كذا، وكذا، فوقف عليـه علامـة علـى تـذكر مـا نسيه.

وكذلك هو بمنزلة قول القائل: (رأيتُ ألي) مفصولاً ممّا بعد عند التذكير، كأنّـه أراد شيئاً فيه الألف واللام، ونسيه، فكسر وزاد ياءً علامة للتذكير.

وبعض النحويين يقول: (هذا لي) وذلك أنَّ الحـرف المكسـور الـذي لا أصـل لـه ي كلمة إذا سمّينا به زدنا عليه حرفاً من جنس حركته، ويزيد سيبويه حرفاً ثالثاً ليكون المسمى به على ثلاثة أحرف وقد مرَّ بيان ذلك سابقاً.

ثالثاً: ويشير سيبويه أخيراً إلى أنَّ الألف واللام إنْ لم يكونا بمنزلة (قد وسـوف) لكانتـا ممّا يُبنى عليه الاسم لا يفارقه، بيـد أنّهمـا (جميعـاً بمنزلـة حـرف ثنـائي كــ (قـد) و(هـل) و(سوف) وظيفته التعريف.

رابعاً: وقد مرَّ القول في حكم الضاد من (ضرب) إذا سمّينا به رجـلاً، فيقـال: ضـاءٌ، هذا إذا كان الضاد مفتوحاً، فإن كان مكسوراً كما في نحو: (ضِراب) ، فيقـال في التـسمية بـه (ضِيٌ) أمّا إذا كان مضمومٌ كما في (ضُحى) فيقال في التسمية به: (ضُـوٌ) وهـذا رأي أسـتاذه الخليل، وللخليل في هذا مخالفون بيّنا آراءهم سابقاً.

---

(1) ينظر: الزجاج، ص 121، والسيرافي: شرحه، 3/ 82-83.

حكم ما يُحكى من الألفاظ

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الحكاية التي لا تغيِّر فيها الأسماءُ عن حالها في الكلام وذلك قول العرب في رجل يسمى تأبّط شراً: هذا تأبّطَ شرّاً وقالوا: هذا بَرَقَ نَحرُه، ورأيتُ بَرَقَ نَحرُه، فهذا لا يتغيَّر عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً، وقالوا أيضاً في رجل اسمه ذرّى حبّاً، وقال الشاعر، من بني طُهية:

إنّ لهـــا مُركَّنـــاً إرْزَبّـــا كأنّـــه جَبْهـــةُ ذرّى حَبّـــاً

فهذا كلُّه يترك على حاله، فمن قال: أغيِّر هذا دخل عليه أن يسمّى الرجل ببيت شعرٍ، أو بـ (لَهُ درْهَمانِ) فإن غيَّره عن حاله فقد ترك قول الناس، وقال ما لا يقوله أحد وقال الشاعر:

كَـــذَبْتُمْ وبيـــتِ الله لا تَنكِحُونَهـــا بَنـــي شـــابَ قَرْناهـــا تَصُـــرُّ وتَحْلُـــبُ

وعلى هذا يقول: بدأتُ بالحمدُ لله ربُّ العلمين، وقال الشاعر:

وجـــدْنا في كتـــابِ بنـــي تميـــمٍ أحـــقُّ الخيـــلِ بـــالرَّكْضِ المُعـــارُ

وذلك لأنّه حكى (أحقُّ الخيل بالرَّكض المعارُ) فكذلك هذه الضروبُ إذا كانت أسماء، وكلُّ شيء عمل بعضه في بعض فهو على هذه الحال) [1].

---

(1) سيبويه: 3/ 326-327.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الحكاية: الحكاية إيراد لفظ المتكلّم على حسب ما أورده وهي ثلاثة أنواع:
- حكاية المفرد: وتختصّ بالأعلام المفردة.
- وحكاية حال المفرد: وتختصّ بـ (أيّ) و(من) الاستفهاميتين.
- وحكاية الجمل: وتختصّ بالقول وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما.

ثانياً: إذا سمّينا شيئاً بجملة، أو باسم معه عامله، أو بحرف يجري مجرى العامل فلا نغيّر من هذا اللفظ المسمى به شيئاً بل نتركه على حاله من البناء أو الإعراب.

فإذا سمّينا رجلاً بـ (تأبّطَ شرّاً) وهو مركّب تركيباً إسنادياً قلنا: هذا تأبّطَ شرّاً قد جاءَ، ورأيتُ تأبّطَ شرّاً، ومررت بتأبّطَ شرّاً، وكذا إذ سمّينا رجلاً بـ (بَرَقَ نَحرُهُ) قلنا:

هذا برقَ نحرُهُ، ورأيتُ بَرَقَ نحرُهُ، ومررتُ ببرقَ نحرُهُ.

بإبقاء هذه التراكيب التي (عمل بعضها في بعض) على هيئة واحدة بالبناء على الحكاية، وتروى كما هي قبل أن تكون اسماً لشيء.

ومن هذا قول الراجز[1]:

إنّ لهـــــا مُركَّنـــــاً إرْزَبّـــــا   كأنّـــــه جَبْهـــــةُ ذَرّى حَبّـــــاً

والشاهد فيه قوله: (ذَرّى حبّاً) حيث تحوّلت الجملة إلى اسم لرجل ولذلك تروى على الحكاية، فيقال في إعرابه:

كأنّ: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم كأنّ، وجبهةُ: خبر كأنّ مرفوع، وهو مضاف، و(ذرّى حبّاً) مضاف إليه في محل جرّ، هو اسم مركب تركيباً

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 9، وثعلب: مجالس العلماء، 1/ 202، والأزهري: جمهرة اللغة، ص 308، والزجاج، ص 123، وابن يعيش، 1/ 28.

إسناداً مبنيّ على الحكاية، والمركن من الضروع: العظيم؛ والمركب: أعلى الفرج، والإرزب: الغليظ، و(ذَرّى حبًّا) اسم رجل.

ومن هذا أيضاً قول الشاعر[1]:

كَـذَبْتُمْ وبيـتِ الله لا تَنْكِحُونَهـا   بَنـي شـابَ قَرْناهـا تَصُـرُّ وتَحْلُـبُ

والشاهد فيه قوله: (بني شابَ قرناها) حمله على الحكاية، والمعنى المقول لها: شابَ قرناها، وهي جملة إسنادية مقول لقول محذوف نائب فاعل محلها الرفع، والتقدير: بني المقول فيها: شابَ قرناها، وبني: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وشابَ: فعل ماض مبني على الفتح، وقرناها: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنى، و(ها) مضاف إليه.

وتصرّ: تشدّ الضّرع لتجتمع الدرة فتحلب الدابة، والقرن: الفود من الشعر في جانب الرأس.

ثالثاً: ويقال حكاية: بدأتُ بالحمدُ لله ربُّ العالمين، برفع (الحمدُ) لأنّه حكى كيف بدأ، وتقول: قرأتُ: (الحمدُ لله ربُّ العالمين) لا يجوز إلاّ هذا لأنّك تحكي كيف قرأتَ. ومنه قول بشر بن أبي خازم (ت نحو 22ق.هـ)[2]:

وجـدْنا في كتـابِ بنـي تميم   أحـقُّ الخيـلِ بـالرَكْضِ المُعـارُ

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 9، والزجاج، ص 20، 123، وابن جني: الخصائص، 2/ 367، وابن يعيش، 1/ 28، وابن منظور (قرن) 13/ 333.

(2) ديوانه، ص 178، وينسب للطرماح وهو في ملحق ديوانه، ص 573، وهو لابن الطراوة في: السيوطي: بغية الوعاة، 2/ 341، وينظر: أبو زيد: نوادره، ص 32، والتبريزي: شرح اختيارات المفضل، 3/ 1439، والزجاج، ص 125.

والشاهد فيه قوله: (أحقُّ الخيل بالرّكض المعارُ) بترك التركيب على لفظه محكيّاً، ومحلّه النصب بالفعل (وجد)، والمراد: وجدنا في كتاب وصاياهم (هذا الكلام).

والمعارُ: المسمّن، والشاعر يصف بني تميم بأنهم لا يرعون حرمة عاريتهم، فأحقّ الخيل عندهم بالابتذال والإجهاد هو ما يستعيرونه من غيرهم، أو أنّهم يستعجلون عملهم بالعارية ليردوها سريعاً إلى أصحابها، أمّا إذا أريد بالمعار المسمّن، فالمعنى أنّ أحقّ الخيل بالسرعة والاستعجال هو المسمّن والقوي.

ومن ذلك أيضاً قول ذي الرُمّة[1]:

سمعتُ النّاسُ ينتجعون غيثاً ... فقلتُ لصيدحَ: انتجعي بلالا

والشاهد فيه قوله: (سمعتُ النّاسُ) حيث جاءت الحكاية ملفوظة أيّ: إنّ القول الذي سمعه هو: النّاسُ ينتجعون غيثاً، وصيدح: اسم ناقة الشاعر، وبلال: اسم الممدوح.

جمع الاسم المحكي وتثنيته

قال سيبويه – رحمه الله –:

(واعلمْ أنّ الاسم إذا كان محكيّاً لم يُثنَّ ولم يُجمع، إلاّ أن تقول: كلُّهم تأبّطَ شرّاً، وكلاهما ذَرَى حبّاً، لم تغيّره عن حاله قبل أن يكون اسماً، ولو ثنّيت هذا أو جمعته لثنّيت (أحقُّ الخيل بالركض المعارُ) إذا رأيتَهُ في موضعين، ولا تضيفه إلى شيء إلاّ أن تقول: هذا تأبط شراً صاحبُك أو مملوكُك، ولا تحقّره كما لا تحقّره قبل أن يكون علماً، ولو سمّيت رجلاً زيدٌ أخوكَ لم تحقّرهُ. فإن قلت: أقول زُيَيْدٌ أخوك، كما أقول قبل أن يكون اسماً، فإنّك إنّما حقّرت اسماً قد ثبت لرجل ليس بحكاية، وإنّما حقّرت اسماً على حياله)[2].

---

(1) ديوانه، ص 1535، وينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 232، والبغدادي، 9/ 167-168.

(2) سيبويه: 3/ 327.

أقول:

أولاً: لا يجوز عند سيبويه وتابعه النحويون أن يُثنى أو يُجمع الاسم الذي جاء محكيّاً، (لأنه تزول معانيها باختلاف ألفاظها)[1]، فلا يجوز تثنية: تأبّطَ شرّاً، وذرّى حبّاً، وأحقُّ الخيل بالركض المعارُ، كما يثنّى (زيد) فيقال: رأيت زيدين، لأنّ حقّ الأسماء المحكيّة هو تأديتها على حالها من غير تغيير.

فإذا أردت إفادة التثنية أو الجمع سبقته بما يدلّ على التثنية أو الجمع، تقول:

كلاهما تأبّطَ شرّاً، أو كلاهما ذرّى حبّاً.

وكلُّهم تأبّطَ شرّاً، وكلُّهم ذرّى حبّاً.

وكلّهم أحقُّ الخيل بالركض المعارُ، إذا رأيتَهُ في مكانين مكتوباً لم يجز تثنيته أو جمعه، وإنّما تؤديه بلفظه، وتسبقه بم يدلّ على التثنية أو الجمع. وذلك بأن تسبق اللفظ بـ (كلا) أو (كلّهم) أو تسبقه بكلام يدلّ على التثنية أو الجمع فتقول في تأبّطَ شرّاً وأنت تريد المثنى لرجلين اسميهما (تأبّطَ شرّاً)، أو (برقَ نحرُه):

رأيت رجلين اسمهما تأبّطَ شرّاً، أو: برقَ نحرُهُ.

فإذا أردت الجمع قلت:

رأيت رجالاً اسمهم تأبّطَ شرّاً، أو برقَ نحرُهُ، ورأيت ذوي ذرّى حبّاً، ورأيت أحقُّ الخيل بالركض المعارُ في الموضعين.

ثانياً: ولا يجوز إضافة اللفظ المحكيّ إلى ياء المتكلّم، فتقول: هذا تأبّطَ شرّي، أو هذا برقَ نحرهي، فإذا أخذت من اللفظ المحكيّ بعضه فيجوز أن تقول: هذا تأبّطي، وهذا برقيّ، (لأنّ المنسوب إليه ليعلم أنّه إليه نُسب لا إلى غيره)[2].

ثالثاً: ولا يجوز أيضاً تصغير اللفظ المحكيّ، لا تقول في رجل اسمه: (زيدٌ أخوك): زُييدٌ أخوك لأنّ (زيداً) وهو مبتدأ لم يصير اسم الرجل، ولذلك لا يلحقه التصغير مفرداً، وليس هنا تصغير يضمّ الاسمين أو الثلاثة معاً.

---

(1) المبرد: المقتضب، 4/ 10.

(2) السيراقي: شرحه، 3/ 85.

أمّا قولك: زيدٌ أخوك، فالصغير في (زيد) مفرداً وقبل أن يدخل في علاقة إسنادية مع (أخوك) فهو اسم لرجل مخبرٌ عنه بـ (أخوك)، والحديث في الحكاية عن رجل اسمه (زيدٌ أخوك) وليس اسمه زيداً.

ترخيم المحكيّ والنسبة إليه

قال سيبويه – رحمه الله –:

(فإذا جُعلا اسماً فليس واحدٌ أولى به من صاحبه ولم يُجعل الأول والآخر بمنزلة حَضْرَموتَ، ولكن الاسم الآخر مبنيٌ على الأول، ولو حقّرتهما جميعاً لم يصيرا حكايةً، ولكان الأول اسماً تاماً، وإذا جعلت (هذا زيدٌ) اسم رجل فهو يحتاج في الابتداء وغيره إلى ما يحتاج إليه زيد، ويستغني كما يستغني، ولا يرخّم المحكيُّ أيضاً ولا يضاف بالياء؛ وذلك لأنك لا تقول: هذا زيدٌ أخوكي ولا برقَ نحرُ هي، وهو يضيف إلى نفسه، ولكنّه يجوز أن يحذف فيقول: تأبطي وبرقي، فتحذف وتعمل به عملك بالمضاف، حتّى تصير الإضافة على شيء واحد لا يكون حكايةً لو كان اسماً فمن لم يقلْ ذا فطوّل له الحديث فإنّه يقبح جداً)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- لا يضاف بالياء: أيْ لا يُنسب إليه.

ثانياً: إذا جُعل تأبّطَ شرّاً أو زيدٌ أخوك أو برقَ نحرُهُ أو غير ذلك ممّا يجري على الحكاية، اسماً واحداً فلا يجوز فيه التصغير لأنّه (ليس واحد أولى به من صاحبه) ليس الجزء الأول من الاسم المحكيّ أولى من الثاني أو على العكس، حتّى يصغّر هذا (الجزء الأولى) زد على ذلك أنّ الاسم المحكيّ ليس بمنزلة أسماء من نحو: حَضْرَموتَ أو بَعْلَبَكَّ، أو سيبويه ممّا صارا اسماً واحداً يجوز فيه التصغير، بل هما لفظان يُبنى فيهما الثاني على الأول بناءً

---

(1) سيبويه: 3/ 328.

إسنادياً، ويعمل بضعه في بعض، وليس حَضْرَمَوْتَ ونحوه كذلك، ولهذا لا يجوز تصغير المحكيّ، ولو صغرت جزئيه جميعاً فقلت في: (زيد شاعر): زُييد شويعر، خرجا عن الحكاية، وكان الأول وهو (زيد) اسماً تاماً، مخبراً عنه بـ (شاعر) وهو بدوره اسم تام قائم بذاته.

ثالثاً: يجوز عند سيبويه نسبة (إضافة) المحكيّ وذلك بحذف الثاني وإبقاء الصدر فتقول في تأبّط شرّاً: تأبّطيٌّ، والدليل على جواز ذلك أنَّ من العرب من يُفرد في النداء فيقول: تأبّط أقبل، بجعل الجزء الأول مفرداً، فكذلك يُفرد في النسب إليه.

رابعاً: ولا يجوز عند سيبويه ترخيم ما جاء حكاية، لأنَّ الترخيم بابه النداء والمحكيّ غير منادى، وليس هو من الألفاظ التي تتغير في النداء[1]، والترخيم أساساً حذف بعض الكلمة أو آخرها، وهو منافٍ لما جاء محكيّاً بلفظه ونصّه.

---

(1) ينظر: سيبويه: 2/ 269.

صفحة قال سيبويه – رحمه الله -:

(وسألتُ الخليل عن رجلٍ يسمى خيْراً منك، أو مأخوذاً بك، أو ضارباً رجلا، فقال: هو على حاله قبل أن يكون اسماً، وذلك: أنك تقول: رأيتُ خيراً منك، وهذا خيرٌ منك، ومررتُ بخيرٍ منك، قلتُ: فإن سمّيت بشيء منها امرأة؟ فقال: لا أدعُ التنوين، من قبل أنّ خيْراً ليس منتهى الاسم ولا مأخوذاً، ولا ضارباً، ألا ترى أنك إذا قلت: ضاربٌ رجلا أو مأخوذٌ بك وأنت تبتدئ الكلام احتجت ههنا إلى الخبر كما احتجت إليه في قولك: زيدٌ، وضاربٌ، ومنك بمنزلة شيء من الاسم، في أنّه لم يُسند إلى مسند وصار كمال الاسم، كما أنّ المضاف إليه منتهى الاسم وكمالُه، ويدلُّك على أنّ ذا ينبغي له أن يكون منوّناً قولهم: لا خيراً منه لك، ولا ضارباً رجلاً لك؛ فإنّما ذا حكاية، لأنّ خيراً منك كلمة على حدة، فلم يُحذف التنوينُ منه في موضع حذف التنوين من غيره، لأنّه بمنزلة شيء من نفس الحرف، إذ لم يكن في المنتهى، فعلى هذا المثال تجري هذه الأسماءُ، وهذا قول الخليل) [1].

أقول:

إذا سمّينا رجلاً بـ (خيراً منك) أو (مأخوذاً بك) أو (ضارباً رجلاً) أو بغير ذلك من الألفاظ التي يُدخل بعضها في بعض في علاقة عامل ومعمول أيّ أنّ اللفظ الثاني منها من تمام اللفظ الأول ومن متعلقاته وقيوده، نُجريه على حاله قبل أن يُسمّى به ويُحكى فنقول:

رأيتُ خيراً منك.

وهذا خيرٌ منك.

ومررتُ بخيرٍ منك.

فإذا كان الاسم الذي بعده تمامه فأُفرد وسُمّي به رجلٌ أو امرأة لم ينصرف ثمّ سمّيت به مع التمام لانصراف، وذلك إذا سمّيت رجلاً بـ (معلّمة زيداً) فتقول:

هذا معلّمةٌ زيداً.

ومررتُ بمعلمةٍ زيداً.

ورأيتُ معلمةَ زيداً.

---

(1) سيبويه: 3/ 328-329.

بصرفه، وهو محكيّ. ولكنّك إذا سمّيت هذا الرجل بـ (معلّمة) وحده لم تصرفه، للعلمية والتأنيث.

وعلى العكس لو سمّينا امرأة بـ (معلّم رجلاً) لصرفناه في الرفع والنصب والجرّ. فإذا أفردنا (معلّم) وحده وليس باسم له حكيناه على حاله قبل أن نسمي به.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإنْ سمّيت رجلاً بعاقلةٍ لبيبةٍ أو عاقلٍ لبيبٍ، صرفته وأجريته مجراه قبل أن يكون اسماً، وذلك قولك: رأيتُ عاقلةً لبيبةً يا هذا، ورأيتُ عاقلاً لبيباً يا هذا، وكذلك في الجرّ والرفع منوّن؛ لأنّه ليس بشيء عمل بعضه في بعض فلا ينوّن، وينوّن لأنّك نوّنته نكرةً، وإنّما حكيت، فإن قلت: ما بالي إنْ سمّيْته بعاقلة لم أنوّن؟ فإنّك إنْ أردت حكاية النكرة جاز، ولكنّ الوجه تركُ الصرف، والوجه في ذلك الأول الحكايةُ وهو القياس، لأنّهما شيئان، ولأنهما ليس واحدٌ منهما الاسم دون صاحبه، فإنّما هي الحكاية، وإنّما ذا بمنزلة امرأةً بعد ضاربٍ إذا قلت هذا ضاربٌ امرأةً إذا أردت النكرة، وهذا ضاربٌ طلحةَ إذا أردت المعرفة)[1].

أقول:

إذا سمّيت رجلاً بـ (عاقلةٍ لبيبةٍ) أو (عاقلٍ لبيبٍ) صرفته كما كان مصروفاً قبل أن تسمي به، فتقول:

هذا عاقلةٌ لبيبةٌ يا هذا.

ورأيتُ عاقلةً لبيبةً يا هذا.

ومررتُ بعاقلةٍ لبيبةٍ يا هذا.

لأنّك سمّيت بلفظ لم يعمل بعضه في بعض متكوّن من اسمين نكرتين العلاقة بينهما ليست علاقة عامل ومعمول، بل تابع ومتبوع، ولذلك تحكيهما كما كان حالهما في النكرة، وقبل التسمية بهما.

---

(1) سيبويه: 3/ 329.

فإذا سمّيت بـ (عاقلة) وحدها فالأجود عدم التنوين تقول: هذه عاقلةُ قد جاءت، بمنزلة (حَمْدة) غير منصرف. وعدم صرفه بسبب التعريف والتأنيث، وتجوز فيه الحكاية أيضاً، ولكنّها ليست بالوجه الحسن، لأنّه اسم مفرد على مثال الأسماء.

حكاية الجار والمجرور

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألتُ الخليل عن رجلٍ يُسمّى: من زيدٍ، وعن زيدٍ، فقال: أقول: هذا مِنْ زَيدٍ، وعنْ زيدٍ، وقال: أغيّره في ذا الموضع واصيّره بمنزلة الأسماء كما فُعل ذلك به مفرداً يعني – عَنْ ومِنْ ولو سميته قَطْ زيدٍ لقلت: هذا قَطْ زيدٍ، ومررتُ بِقَطِ زيد، حتّى يكون بمنزلة حَسْبُك، لأنّك قد حوّلته وغيّرته، وإنّما عملهُ فيما بعده كعمل الغُلام إذا قلت: هذا غُلامُ زيدٍ. الا ترى أنّ من زيدٍ لا يكون كلاماً حتّى يكون معتمداً على غيره، وذلك قَطْ زيدٍ، كما أنّ غلام زيدٍ لا يكون كلاماً حتّى يكون معه غيره، ولو حكيتُهُ مضافاً لم أغيّره لفعلتُ به ذلك مفرداً، لأنّي رأيت المضاف لا يكون حكايةً كما لا يكون المفردُ حكايةً. الا ترى أنّك لو سمّيت رجلاً (وَزْنَ سَبْعة) قلت: هذا وَزْنُ سَبْعَة فتجعله بمنزلة طلحة، والدليل على ذلك أنّك لو سمّيت رجلاً خَمْسَة عَشَرَ زيدٍ لقلت: هذا خَمْسَة عَشَرُ زيدٍ، تغيّر كما تغيّر أمس، لأنّ المضاف من حدّ التسمية) [1].

أقول:

أولاً: إذا سمّيت رجلاً (بزيدٍ) أو (من زيدٍ) أو (عن زيدٍ) تقول: جاءني بزيدٍ، أو من زيدٍ، أو عن زيدٍ، لأنّ هذه الأحرف عاملة فيه، فلابُدّ من تغييره وتصييره بمنزلة الأسماء ليكون كما هو قبل أن تدخل عليه أحرف الجرّ.

فإذا كان الحرف غير عامل فيما بعده كحروف العطف، فإنّ حكم الاسم المسمى به أن يقرّر على ما كان عليه قبل أن يحذف الذي قبله أعني قبل حرف العطف، لأنّك لا تقول

(1) سيبويه: 3/ 330.

في العطف (وزيد) إلاّ وقبله مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، فأيّ ذلك كان، فالواو جارية عليه غير مغيِّرة.

تقول إنْ كان منصوباً: جاءني وزيداً، ومررت بوزيداً، وكذلك الرفع والخفض)[1].

ثانياً: وإذا سمّيت رجلاً بـ (قَطْ زيدٍ) وهو مبنيّ، فلابُدّ من إعرابه مثلما تعربه عند الإفراد، فتقول:

هذا قطُّ زيدٍ، ورأيتُ قطَّ زيدٍ، ومررتُ بقطِّ زيدٍ.

لأنّه قد حوّل من ظرف مبنيّ إلى لفظ مسمى به.

ولا يُحكى، لأنّه كالجار والمجرور لا يكون ضمّ الأول فيه إلى الثاني موجباً له الحكاية، (لأنّ الحروف التي يضم بعضها إلى بعضٍ، والأسماء التي يضم إليها الحروف غير حروف الجرّ، لأنّها تجري مجرى الاسم المضاف، والمضاف والمفرد بمنزلة شيء واحد)[2].

ولذلك لا تلزم فيه الحكاية، ولا يجري مجرى الحرفين المركبين الحرف والاسم على غير هذا الوجه.

ثالثاً: وإذا سمّيت رجلاً بـ(وزن سبعة) قلت: هذا وزنُ سبعةَ، تجعله بمنزلة (طلحةَ) غير مصروف للعلمية والتأنيث.

رابعاً: وإذا سمّيت رجلاً بـ(خمسة عشر زيدٍ) تغيّره إلى الإعراب.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(قلتُ: فإن سميته بفي زيدٍ لا تريد الفم؟ قال: أثقّله فأقول: هذا فِيُّ زيدٍ كما تُقلّته إذا جعلته اسماً لمؤنث لا ينصرف، ولا يُشبه ذا فاعبد الله، لأنّ ذا إنّما احتُمل عندهم في الإضافة حيث شبّهوا آخره بآخر أبٍ، يعني الفم مضافاً، وصار حرفُ الإعراب غير محرّك فيه إذ كان مفرداً على غير حاله في الإضافة. فأمّا في فليست هذه حاله، وياؤه تحرّكُ في النصب،

(1) المبرد: المقتضب، 4/ 10، وينظر: الزجاج، ص 124.

(2) السيرافي: شرحه، 3/ 87.

وليس شيءٌ يتحرّك حرفُ إعرابه في الإضافة ويكون على بناء إلاَّ لزمه ذلك في الانفراد، وكرهوا أن يكون على حالٍ إنْ نُوّن كان مختلاً عندهم)[1].

أقول:

إذا سمّيت رجلاً بـ (في زيدٍ) ولا تريد بـ (في) الفم، تقول: هذا فيُّ زيدٍ، بتثقيله ليكون على ثلاثة أحرف، فإن جعلته اسماً لمؤنث لا تصرفه.

و(في زيدٍ) لا يشبِّه: فاعبد الله في قولك: أرأيت فاعبد الله لأنَّ هذا لتركيب يلزم فيه الإضافة الأول إلى الثاني، وإنَّما احتمل فيه من أجل الإضافة، ولو أفرد لقيل (فم)، وصار حرف الإعراب فيه غير متحرّك، وحرف الإعراب وهو الألف في (فا) والياء في (في)، والواو في (فو) لا يكسر[2].

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ولو سمّيته طلحة وزيداً، أو عبدالله وزيداً، وناديت نصبت ونوّنت الآخر ونصبته، لأنَّ الأول في موضع نصب وتنوين، واعلم أنّك لا تُثنّي هذه الأسماء، ولا تحقّرها، ولا ترخّمها، ولا تضيفها، ولا تجمعها، والإضافة إليها كالإضافة إلى تأبّطَ شرّاً؛ لأنَّها حكايات)[3].

أقول:

إذا سمّيت رجلاً بـ (طلحة وزيداً) أو (عبدالله وزيداً) لا يجوز صرف (طلحة) وإنَّما الذي يصرف وينوّن هو (زيداً) لأنّك تحكي في التسمية اللفظ الذي كان يجري عليه هذان الاسمان إذا عطف أحدهما على الآخر بالواو، فتقول:

---

(1) سيبويه: 3/ 330.

(2) السيرافي: شرحه، 3/ 87.

(3) سيبويه: 3/ 331.

رأيت طلحةَ وزيداً، بعدم التنوين في المعطوف عليه والتنوين في المعطوف، وكذلك تقول: جاءني طلحةُ وزيدٌ، ومررت بطلحةَ وزيدٍ، ومن الواضح أنّ (طلحة) مفرداً غير مصروف، و(زيد) مفرداً مصروف، قبل ضمّ الأول إلى الثاني.

أمّا إذا ناديت هذا الاسم أعني (طلحة وزيداً) لقلت:

يا طلحةَ وزيداً، بالنصب على أصل النداء، ولم تبنه على الضمّ لأنّ طلحة مفرداً ليس باسم واحد فتضمّهُ.

(ولو سمّيت بـ (طلحة وزيد) وأنت تريد طلحةَ من الطلح لحكيته في التسمية فقلت: رأيتُ طلحةً وزيداً، ومررتُ بطلحةٍ وزيدٍ) [1].

وأخيراً يقرّر سيبويه أنّ هذه الأسماء لا يمكن تثنيتها، ولا تصغيرها ولا ترخيمها، ولا جمعها، ولا إضافتها، ولا النسبة إليها، والإضافة إليها كالإضافة إلى نحو: تأبّطَ شرّاً؛ لأنّ هذه الإجراءات الصرفية والصوتية والنحوية تزيل معاني هذه الأسماء باختلاف ألفاظها، وحقّ هذه الأسماء التأدية على الحكاية كما مرَّ بيانه.

---

(1) السيرافي: شرحه، 3/ 88.

التسمية ببعض الألفاظ المركّبة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألتُ الخليل عن إنّما وأنّما وكأنّما وحَيْثما وإمّا في: قولك: إمّا أنْ تفعلَ وإمّا أنْ لا تفعل، فقال: هنّ حكايات، لأنَّ ما هذه لم تُجعل بمنزلة صوت في حَضْرَمَوْتَ. ألا ترى أنّها لم تغيِّر (حَيْثُ) عن أن يكون فيها اللغتان: الضمُّ والفتح، وإنّما تدخل لتمنع أنْ من النصب، ولتدخل حَيْثُ في الجزاء، فجاءت مغيِّرة ولم تجيء كمَوْتَ في (حَضْرَ) ولا لغواً، والدليل على أنَّ ما مضمومة إلى إنْ قول الشاعر:

لقد كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْها ... فإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالَ صَبْرِ

وإنّما يريدون إمّا، وهي بمنزلة ما مع أنْ في قولك: أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك، وكان يقول: إلاّ التي للاستثناء بمنزلة دِفْلَى، وكذلك حتّى، وأمّا إلاّ وإمّا في الجزاء فحكاية. و(أمّا) التي في قولك: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ فلا تكون حكايةً، وهي بمنزلة شَرْوَى، وكان يقول: أمّا التي في الاستفهام حكاية، وألا التي في الاستفهام حكاية، وأمّا قولك: الا إنّه ظريف، وأمّا إنّه ظريف، فبمنزلة قفا ورحى ونحو ذلك، ولعلّ حكاية؛ لأنَّ اللام ها هنا زائدة، بمنزلته في لأفعَلَنَّ، الا ترى أنّك تقول: علّكَ، وكذلك كأنَّ، لأنَّ الكاف دخلت للتشبيه، ومثل ذلك ذا، كأيّ، وكذلك : ذلك، لأنَّ هذه الكاف لحقت للمخاطبة، وكذلك أنت التاء، بمنزلة الكاف) [1].

أقول:

أولاً: إذا سمّيت رجلاً أو شيئاً، بحرفين ضمَّ أحدهما إلى الآخر من نحو: إنّما وأنّما، وكأنّما، وحيثما، وإمّا في قولك:

إمّا أن تفعلَ، وإمّا أن لا تفعلَ

---

(1) سيبويه: 3/ 331-332.

فذلك عند الخليل لا يكون إلاّ على الحكاية، وإنْ كان في بعضها أكثر من لهجة كما هو شأن (حيثُ) فيقال فيها: حيثُ بالضمّ، وحيثَ بالفتح.

إنّ هذه الحروف المركّبة تجري مجرى الجمل، و(ما) فيها ليست بمنزلة (موت) من: (حَضْرَموْت) وجعلا اسماً واحداً، بل هي حرف وظيفته النحوية أنّه يكفّ عمل إنّ، وأنّ، وكأنّ عن العمل فيما بعدها من المبتدأ والخبر.

أمّا (ما) مع (حيث) فوظيفتها نقل (حيث) من كونها ظرفاً إلى جعلها أداة من أدوات الشرط الجازمة.

ولم تتغير حركة الثاء فيها وهي الضمّ بعد إلحاق (ما) بها، ولو كان ذلك بمنزلة (حَضْرَموْتَ) لفتحوا الثاء.

ويستدلّ سيبويه بضمّ (ما) إلى (إنْ) بقول دريد بن الصّمة[1]:

لقد كَذَبَتْك نَفْسُك فاكْذِبَنْها ... فإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالَ صَبْرِ

والشاهد فيه قوله: (فإنْ) و(إنْ) فإن الأصل فيهما: فأمّا، وإمّا فحذفت منهما (ما).

ثانياً: أمّا (إلاّ) الاستثنائية، فلا حكاية فيها إذا سمّيت بها رجلاً وهي لا تتصرف في معرفة ولا نكرة، وتعامل معاملة (دِفلى) من حيث الألف التي فيها فهي للتأنيث.

أمّا إذا سمّيت بـ (إلاّ) التي هي للجزاء، أيّ التي هي: إنْ لا وكذا (إمّا) فيحكيان، لأنّهما (إنْ) الشرطية ضمّت إليها (ما).

ثالثاً: وتعامل (حتّى) معاملة (إلاّ) في كون الفها بمنزلة ألف (دفلى) ومنهم من يجعل ألف (حتّى) كألف (أرطى) إذا سمى به فيصرفه في النكرة.

وكذا إذا سمّينا بـ (أمّا) في قولك: أمّا زيدٌ فمنطلق، فلا يجوز بها الحكاية، لأنّه ليست بمركّب، فهي بمنزلة: (شَرْوَى) في الألف، أيّ أنّ الفها بمنزلة ألف التأنيث.

---

(1) ديوانه، ص 68، وينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 28، والزجاج، ص 129، والهروي: الأزهية، ص 57، والبغدادي، 11/ 109، 110، 114، 116، وأبو حيان: تذكرة النحاة، ص 109.

رابعاً: وإذا سمّينا رجلاً بـ (ألا) في قولنا: ألا إنّه منطلق، أو سمّينا بـ (أمَا) في قولنا: أمَا إنّه ظريف، فلا يجوز في (ألا) أو (أمَا) الحكاية، لأنّ ألفهما بمنزلة ألف: رحىً وقفاً، ولأنهما ليسا بمركّبين.

خامساً: وإذا سمّينا رجلاً بـ (لعلّ) أو (عساكا) فهما يحكيان، لأنّ اللام في (لعلّ) زائدة، بمنزلتها في نحو: لأفعلنّ، وممّا يدلّ على زيادة اللام في (لعلّ) الاستغناء عنها أحياناً فيقال: علّكَ، كما يقال: عساكَ، بوصلها بغير نصب وهو الألف، ومن هذا قول رؤبة[1]:

يا أبتا علّكَ أو عَسَاكَ

سادساً: وتعامل (كأنّ) معاملة (لعلّ) و(علّك)، لأنّ الكاف في (كأنّ) دخلت للتشبيه، كما هو الحال في (كذا، وكأيّ) والكافي في (كذلك) و(ذلك)، التي لحقت بهما الكاف لإفادة المخاطبة.

وكذا (التاء في (أنت) ولو سمّيت رجلاً به أعني بـ (أنت) حكيت.

(1) ينظر: ملحق ديوانه، ص 181، وسيبويه: 2/ 375.

التسمية بأسماء الإشارة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وقال: ولو سمّيت رجلاً بـ (هذا، أو هؤلاء) تركته على حاله، لأني إذا تركت هاء التنبيه على حالها فإنما أريد الحكاية، فمجراها ها هنا مجراها قبل أن تكون اسماً)[1].

أقول:

أولاً: يقرّر سيبويه أنّ الهاء في (هـذا، وهـذه، وهـؤلاء) وغيرهـا مـن أسمـاء الإشـارة للتنبيه، واسم الإشارة ما بعد هذه الهاء.

ثانياً: وقد مرَّ القول في أنّ التسمية بالمبهمات جميعها يقتضي عدم الصرف وقـد علّـل الخليل – رحمه الله – وتابعه سيبويه وجمهور النحاة ترك إعرابها لكثرتها في كلامهم، ولكونها لهذه الكثرة مبهمة تقع على كلّ شيء فتركوا إعرابها[2].

ثالثاً: وإذا سمّينا رجلاً بـ (هذا، أو هؤلاء) فالحكاية (تركه على حاله) كما في (أنت)، لأنّ هاء التنبيه هنا ضمّ إلى ما بعده من اسم إشارة، ولذلك يُحكى ويترك على ما كـان عليـه قبل أن يكون اسماً لشخص، أو شيء.

---

(1) سيبويه: 3/ 332.

(2) ينظر: سيبويه: 3/ 280-283.

التسمية بهلمَّ ولولا ولوما

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا هَلُمَّ فزعم أنّها حكاية في اللغتين جميعاً، كأنّها لُمَّ أُدخلت عليها الهاء، كما أدخلت ها على ذا؛ لأني لم أرَ فعلاً بُني على ذا ولا اسماً ولا شيئاً يوضع موضع الفعل وليس من الفعل، وقول بُني تميم: هَلُمَّمْنَ يقوّي ذا، كأنك قلت: المُمْنَ، فأذهبت ألف الوصل، قال: وكذلك: لولا، ولوما، وسمعت من العرب من يقول: لا من أين يا فتى، حكى ولم يجعلها اسماً)[1].

أقول:

أولاً: إذا سمّينا رجلاً بـ (هلُمَّ) وهو اسم فعل مبنيّ فالحكاية، لأنه من (ها) ضمّ إلى (لُمَّ)، ومعنى: هلُمَّ معنى (لُمَّ) والأصل فيه قبل دخول (ها) عليه: للم) أو (لُمَّ) يا هذا.

والذي يقوّي كونه أنّه قبل دخول الهاء عليه (لُمَّ) أنّ بني تميم يقولون فيه: (هلمُمْنَ) كأنّه يقال فيه: المُمْنَ، وتذهب ألف الوصل.

ثانياً: وإذا سمّينا بـ (لولا) أو (لوما) فعلى الحكاية أيضاً، لأنّ بعض العرب يقول: لا من أين يا فتى، حكاية ولم يجعلها اسما فيعربه.

---

(1) سيبويه: 3/ 332–333.

التسمية بالمعطوف

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ولو سمّيت رجلاً بوزيدٍ، أو وزيداً، أو وزيدٌ، فلابُدّ لك من أن تجعله نصباً أو رفعاً أو جرّاً تقول: مررتُ بوزيداً، ورأيتُ وزيداً، وهذا وزيداً، كذلك الرفع والجرّ، لأنَّ هذا لا يكون إلاّ تابعاً) [1].

أقول:

وإذا سمّينا رجلاً بـ (وزيدٍ) أو (وزيداً) أو (وزيدٌ) بحرف العطف والاسم المعطوف مجرور كان أو منصوباً أو مرفوعاً بحسب ما يعطف عليه، تبقيه على حاله من العطف، فإذا كان معطوفاً على مرفوع رفعته أبداً على الحكاية، وكذا إذا كان معطوفاً على منصوب، أو على مجرور، لأنَّ الواو بمنزلة العامل فيه.

أمّا إذا سمّيت رجلاً بـ (وزيدٍ) وأنت تريد القسم قلت: رأيتُ وزيدٍ، وجاءني وزيدٍ، ومررتُ وزيدٍ، بالجر أبداً، لأنَّ واو القسم عاملة الجرّ فيما بعدها، فهي بمنزلة الباء، ولو سمّيت رجلاً (بزيد) لقلتُ حاكياً: جاءني بزيدٍ.

إنَّ حكم الواو كما ذكر سيبويه أنْ تقرّر على ما كانت عليه قبل أن يُحذف الذي قبلها، لأنك لا تقول في العطف: (وزيد) إلاَّ وقبله مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، فأيّ ذلك كان، فالواو جارية عليه غير مغيِّرة، تقول إنْ كان منصوباً:

جاءني وزيداً، ومررت بوزيداً

وكذلك الرفع والجرّ[2]، كلُّ ذلك على الحكاية.

---

(1) سيبويه: 3/ 333.

(2) المبرد: المقتضب، 4/ 11.

التسمية بالصفة والموصوف والمنادى والموصول وصلته

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وقال: زيدٌ الطَّويلُ حكايةٌ، بمنزلة زيدٌ منطلقٌ، وهو اسمُ امرأة بمنزلته قبل ذلك، لأنهما شيئان، كعاقلةٍ لبيبةٍ، وهو في النداء على الأصل، تقول: يا زيدُ الطويلُ، وإنْ جعلت الطويلَ صفةً صرفته بالإعراب، وإنْ دعوته قلت: يا زيداً الطويل، وإنْ سميته زيداً وعمراً، أو طلحة وعمر لم تغيّره، ولو سمّيت رجلاً أولاءِ: قلت: هذا أولاءِ، وإذا سمّيت رجلاً: الذي رأيتُه والذي رأيتُ، لم تغيّره عن حاله قبل أن يكون اسماً؛ لأنَّ الذي ليس منتهى الاسم، وإنّما منتهى الاسم الوصل؛ فهذا لا يتغيّر عن حاله كما لم يتغيّر ضاربٌ أبوهُ اسمَ امرأة عن حاله، فلا يتغيّر الذي كما لم يتغيّر وصلُه، ولا يجوز لك أن تناديه كما لا يجوز لك أن تنادي الضارب أبوهُ إذا كان اسماً، لأنّه بمنزلة اسمٍ واحد فيه الألف واللام، ولو سميته الرَّجُلُ مُنطلقٌ، جاز أن تناديه فتقول: يا الرَّجلُ منطلقٌ؛ لأنك سميته بشيئين كلٌّ واحدٍ منهما اسمٌ تامّ، والذي مع صلته بمنزلة اسم نحو الحارث، فلا يجوز فيه النداء كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً، وأمّا الرَّجُلُ مُنطلقٌ، فمنزلة تأبّطَ شرّاً، لأنّه لا يتغيّر عن حاله، لأنّه قد عمل بعضه في بعض، ولو سميته الرَّجُلُ والرَّجُلانِ لم يجز فيه النداء، لأنَّ ذا يجري مجراه قبل أن يكون اسماً في الجرّ والنصب والرفع. ولا يجوز أن تقول: يا أيّها الذي رأيتَ؛ لأنّه اسمٌ غالب كما لا يجوز يا أيّها النَّضرُ وأنت تريد الاسم الغالب، وإذا ناديته والاسم زيدٌ وعمروٌ، قلت: يا زيداً وعمراً؛ لأنَّ الاسم قد طال ولم يكن الأول المنتهى ويشرك الآخر، وإنّما هذا بمنزلته إذا كان اسمُه مضافاً)[1].

أقول:

أولاً: إذا سمّيت رجلاً بـ (زيدُ الطويلُ) ففيه وجهان:

أولهما: جعل (الطويلُ) خبراً عن (زيد) وفي هذه الحالة تجعله حكاية، لأنّه بمنزلة: زيدٌ منطلقٌ، فتقول:

---

[1] سيبويه: 3/ 333-334.

رأيتُ زيدٌ الطويلُ.

ومررتُ بزيدٌ الطويلُ.

وثانيهما: جعل (الطويلُ) صفة لـ (زيد) وفي هذه الحالة تعربه مصروفاً، فتقول:

رأيتُ زيداً الطويلَ.

ومررتُ بزيدٍ الطويلِ.

(لأنّ: الطويل تابع، وعلى هذا الشرط وقع في التسمية، وأمّا حيث كان خبراً، فإنّه وقع مرفوعاً بالمبتدأ؛ كما كان المبتدأ رفعاً بالابتداء)[1].

ثانياً: ولو سمّيت رجلاً بـ (عاقلةٌ لبيبةٌ) فالوجه الصرف، لأنّه مكوّن من اسمين كلاهما نكرة، ولذلك تجعلُ الثاني تابعاً للأول كما كانا في النكرة قبل التسمية بهما.

فتقول: مررتُ بعاقلةٍ لبيبةٍ، ولمحتُ عاقلةً لبيبةً.

أمّا إذا سمّيت بـ (عاقلة) وحدها فالأجود عدم الصرف تقول: نجحت عاقلةُ، لأنّه هنا بمنزلة مؤنّث غير منصرف للعلمية والتأنيث، وتجوز فيه الحكاية ولكنّها ليست الوجه، لأنّ (عاقلة) سم على مثال الأسماء.

ثالثاً: ولو سمّيت بالمنادى الموصوف تقول:

يا زيداً الطويلَ، في: يا زيدُ الطويلَ، أو الطويلُ، بجعل (الطويل) صفة، ولذلك تصرفه.

رابعاً: وإذا سمّيت رجلاً بـ (زيداً وعمراً) أو (طلحة وعمر) لا تغيّره عن حاله التي كان عليها قبل التسمية به، فلا تصرفه، وتعربه كما كنت تعربه به لو كان أحدهما معطوفاً على الآخر، فتقول:

شاهدتُ طلحةَ وعمرَ، ومررتُ بطلحةَ وعمرَ.

خامساً: ولو سمّيت رجلاً بـ (أولاءِ)، تقول: هذا أولاءٌ، تعربه مصروفاً لأنّه لم تركّب معه (ها) كـ (هؤلاء) و (هذا)، تقول:

جاءني هؤلاءَ، ومررتُ بأولاءَ، ورأيت أولاءَ.

---

[1] المبرد: المقتضب، 4/ 11.

سادساً: وإذا سمّيت بالموصول وصلته كـ (الذي رأيتُهُ) و(الذي رأيتُ) فلا تغيّره عن حاله التي كان عليها قبل التسمية، لأنّ الموصول وصلته بمنزلة الاسم الواحد، ولذلك يقول سيبويه: (لأنّ الذي ليس منتهى الاسم، وإنّما منتهى الاسم الوصل)، تقول:

جاءني الذي رأيتُهُ.

ومررتُ بالذي رأيتُهُ.

وهو بمنزلة (مكرمٌ أبوه) إذا سمّيت به امرأة، تبقيه على حاله لأنّ (أبوه) صلة لـ (مكرم) والعلاقة بينهما علاقة عامل ومعمول، كما أنّ العلاقة بين (الذي رأيت) علاقة اسم بصلته.

ولذلك لا يجوز في (الذي رأيت) أن يُنادى، كما لا يجوز أن يُنادي (لمكرمٌ أبوه) إذا سمّينا به، لأنّه بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام الموصولة.

أمّا إذا سمّيت بـ (الرجلُ منطلق) فيجوز أن تُناديه فتقول: يا الرجلُ منطلقٌ، لأنّ (الرجلُ منطلقٌ) جملة تحكي قبل التسمية بها، فهي بمنزلة (تأبّطَ شرّاً).

أمّا (الذي رأيت) فلا يجوز أن يُنادى إذا سمّينا به، لأنّه بمنزلة اسم واحد قد كان يستعمل قبل التسمية به اسماً واحداً، ولذلك لا يغيّر من حاله بعد التسمية به، ولذلك لا يجوز فيه ما كان يمتنع منه قبل التسمية من النداء، أمّا: الرجلُ منطلق، فيجوز فيه النداء إذا أطلقته اسماً لرجل، لأنّه في الأصل مكوّن من لفظين كلّ واحدٍ منهما اسم قائم برأسه في حين أنّ (الذي رأيت) بمنزلة الاسم الواحد كـ (الحارث) الذي لا يجوز فيه النداء، فلا يقال: يا الحارث، سواء قبل التسمية به أو بعدها، وقد مرّ القول في تفاصيل ذلك في باب النداء.

سابعاً: وإذا سمّيت رجلاً بـ (الرجل) أو (الرجلان)، فلا يجوز فيه النداء لأنّه بـ (أل)، وهو بمنزلة الجملة.

والمسمى بما فيه الألف واللام لا يجوز أن يجعل نعتاً إذا كان هذا النعت علماً لرجل، فلا يقال: يا أيها النضر، أو يا أيها الحارث، إذا كان المراد بـ (النضر) أو (الحارث) اسمين لرجل، إذ لا يجوز النعت بالأعلام، لأنّ الأعلام منعوتة، ولا تصلح أن تكون صفات

لغيرها. زد على هذا أنَّ (أيها) تنعت بما يصلح أن يكون صفة، أو بدلاً منها، وأسماء الأشخاص لا تقع صفات لـ (أيها).

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإنْ ناديته واسمه طلحةُ وحمزةُ نصبت بغير تنوين كنصب زيد وعمرو، وتنوّن زيداً، وعمراً، وتُجريه على الأصل، وكذلك هذا وأشباهُه يُردُّ إذا طال على الأصل، كما رُدّ المضاف، وكما رُدّ ضارباً رجلاً، وأمّا كزيدٍ وبزيدٍ فحكايات، لأنّك لو أفردت الباء والكاف غيّرتها ولم تثبت كما ثبتت من، وإنْ سمّيت رجلاً عَمّ فأردت أن تحكي في الاستفهام، تركته على حاله كما تدع أزيد وأزيدُ، إذا أردت النداء، وإنْ أردت أن تجعله اسماً قلت: عنْ ماءٍ،لأنّك جعلته اسماً وتمد ماءً كما تركت تنوين سبعة؛ لأنّك تريد أن تجعله اسماً مفرداً أضيف هذا إليه بمنزلة قولك: عنْ زيدٍ، وعن ههنا مثلها مفردةً؛ لأنَّ المضاف في هذا بمنزلة الألف واللام لا يجعلان الاسم حكاية، كما أنَّ الألف واللام لا تجعلان الاسم حكاية؛ وإنّما هو داخلٌ في الاسم، وبدل من التنوين، فكأنّه الألف واللام)[1].

أقول:

أولاً: إذا ناديت رجلاً اسمه (طلحةُ وحمزةُ) فتنصب هذا الاسم من غير تنوين كما تنصب العلم المضاف، وقد مرَّ القول في باب النداء أنَّ المنادى المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة الموصوفة تنصب حين طال الكلام كما نصبوا: قبلك وبعدك، ورفعوا المفرد كما رفعوا: قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا محمدُ، وتركوا التنوين كما تركوه في قبلُ وبعدُ[2].

و(طلحةُ وحمزةُ) علماً لشخص قد طال لكونه من اسمين، ولذلك اختير في ندائه وبعد التسمية به النصب من غير تنوين.

---

(1) سيبويه: 3/ 334.

(2) ينظر: نفسه، 2/ 182، 199.

ثانياً: أمّا التسمية بنحو: (بزيدٍ، وكزيدٍ) فعلى الحكاية، لأنّنا لو أفردنا الباء والكاف غيّرنا، ولم تثبت كما تثبت (من).

فإذا سمّينا رجلاً بـ (عمْ) من (عن) و(ما) الاستفهامية، فيجب تركه على حاله كما يترك نحو: أزيد، وأزيدُ في النداء، فإذا جعلت (عمْ) اسماً قلت: عنُ ماءٍ، بمدّ (ماء)، بمنزلة: (عنُ زيدٍ) و(عنْ) في التسمية مفردة، لأنّه مضاف إلى زيدٍ، والإضافة بمنزلة الألف واللام، والألف واللام لا يجعلان حكاية كما مرّ القول، وإنّما يدخلان في الاسم بدلاً من التنوين والإضافة.

ملاحظات ختامية في الممنوع من الصرف

أولاً: باب الممنوع من الصرف في كتاب سيبويه بحاجة إلى قراءة جديدة متأنية تكشف قدرة هذا العالم الفذ على استقراء اللغة واستنباط الأحكام وسنّ القواعد والضوابط في منهج متكامل قائم على التسلسل المنطقي في طرح المسائل بحيث يصبّ السابق فيها في اللاحق، ويرتبط اللاحق بالسابق ارتباطاً وثيقاً. هذا على مستوى الهيكل العام للموضوع الذي يكون سيبويه في معرض تفسيره وتحليله، وتقعيد أنظمته وقوانينه.

أمّا على مستوى الداخل، فيخضع سيبويه تحليلاته اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية إلى تسلسل منطقي متقنٍ بحيث يكون مدار الحديث المعين ناتجاً عمّا سبقه، وهذا بدوره متوالداً عمّا بصدد الحديث فيه بوصفه وحدة واحدة يمكن من خلالها تفسير الظواهر اللغوية بعضها ببعض بالاستعانة بالجانب التطبيقي التداولي الذي يطرحه سيبويه بعد كلّ مقولة نحوية أو صرفية و غيرهما بالشاهد والمثال اللذين يحدّد من خلالها الطاقات الاستيعابية في اللغة، ومدى مرونة المقولات والضوابط والقواعد اللغوية في تقبّل الألفاظ والتراكيب المختلفة داخل تلك المقولات والضوابط والقوانين، ودوننا في ذلك – على سبيل التمثيل لا الحصر – ما عرضه سيبويه في أحكام ما يُحكى من الألفاظ من حيث التسمية بها، وبيان ما يصرف منها، وما يحكى على حاله فقد ابتدأ سيبويه بذكر الآتي متسلسلاً منتقلاً منها إلى الجمل الفعلية والاسمية، ثمّ أحكام تثنية هذه التراكيب أو ترخيمها، أو النسبة إليها، كلّ ذلك في (حلقة أولى)، متبوعة بحلقة أخرى تضمّ مجموعة متجانسة في طبيعة العلاقات التركية بين مكوناتها، وهكذا دواليك في الحلقات المتجانسة الثالثة والرابعة والخامسة وعلى النحو الآتي:

أولاً:

الحلقة الأولى:

الأعلام المركّبة تركيباً إسنادياً ← تأبّطَ شرّاً ← بَرَقَ نحرُه وذرّى حبّاً ← أحقُّ الخيلِ بالركض المعارُ ← الحمدُللهِ ربُّ العالمين ← أحكام تثنية هذه التراكيب المسمى بها ← ترخيمها ← النسبة إليها.

الحلقة الثانية:

ما يدخل من الألفاظ في علاقات تركيبية بعضه في بعض:

مأخوذاً بك، وخير منك ← مكرماً ضيفاً ← عاقلة لبيبة ← الجار والمجرور (من زيدٍ)، وعن زيدٍ) ← المضاف والمضاف إليه (قطُ زيدٍ) و(وزنَ سبعَة) ← و(خَمْسَةَ عَشَرَ زيدٍ) (في زيدٍ) ← المتعاطفان ← (طلحةَ وزيد).

الحلقة الثالثة:

الحروف المركّبة: إنّما، وأنّما، وكأنّما، وحيثما، وإمّا (إلاّ) ← حتّى ← ألاَ ← لعلَّ.

الحلقة الرابعة:

أسماء الإشارة ← هذا وهؤلاء ← أولاء ما أوله هاء (هَلُمَّ) لولا ولوما.

الحلقة الخامسة:

الصفة والموصوف، واسم الموصول وصلته، والمنادى:

زيدٌ الطويلُ ← الذي رأيتُ ← يا زيداً الطويل.

وفي داخل كلّ نمط من هذه الأنماط، فروع تتفرع عنه، تنطلق منه وتعود عليه، بعضها من الواقع اللغوي المستعمل، وبعضها يفترضه سيبويه من باب التصوّر والنمط اللغوي الذي يمكن أن يكون وإنْ كان في بعض هذه الافتراضات ما يبتعد عن الواقع المستعمل من اللغة، فالمهم عند سيبويه أن يستدعي من الأنماط والتراكيب والعبارات والألفاظ ما هو مستعمل، وما قد يستعمل، أو يفترض استعماله، فيجريه على هيئة تمرينات عملية تدور في فلك النظام اللغوي المعهود.

ثانياً: لم يحدّ سيبويه الممنوع من الصرف، ولم يقدّم له بما يعرف به المنصرف من غير المنصرف، ولم يدرج العلل المانعة من الصرف، وإنْ كان قد استوفاها جميعها من غير عنونة يعقب بعضها بعضاً.

ثالثاً: وقد بدا ممّا عرضه سيبويه بتفصيل أنّ الصرف عنده عبارة التنوين في المقام الأول، وهذا الرأي الذي أخذ به جمهور النحاة، وقد قرّر آخرون أنّ الصرف عبارة عن الجرّ والتنوين[1].

ونرى أنّ ما ذهب إليه سيبويه وتابعه أكثر النحاة هو الوجه بدليل الآتي:

1- أنّ التنوين المقصود في باب الممنوع من الصرف هو تنوين التمكين فقط، وليس تنوين العوض، أو تنوين المقابلة، والتنوين صوت وهو دليل على تمكّن الاسم المعرب من الاسمية تمام التمكّن، زيادة على أنّ التنوين علامة للتنكير، والأساس الذي بُني عليه تقسيم الأسماء المعربة إلى أسماء مصروفة وأسماء ممنوعة من الصرف هو التنوين، وليس الجرّ. فالممنوع من الصرف هو الاسم المعرب الذي لا يلحق آخره التنوين، والمصروف ما يلحق آخره التنوين. وعلامة الاسم الممنوع من الصرف زيادة على عدم لحاقه التنوين هي أنّه لا يقبل علامة الكسر، ففي حال الجرّ تكون علامته الفتحة بدلاً من الكسرة، أمّا علامة رفعه فالضمة من غير تنوين، وعلامة نصبه الفتحة من غير تنوين أيضاً.

2- والدليل على أنّ التنوين هو الأساس الذي انشعبت من أجله الأسماء المعربة على شعبتين مصروفة وغير مصروفة، أنّ الشاعر إذا اضطر لإقامة الوزن جاء بالتنوين، ويقال صرفه للضرورة الشعرية، وإنْ لم يجرّه أصلاً. زد على هذا أنّ بعض الأسماء منصرفة وبعضها غير منصرفة، ولا فارق بينها إلاّ في وجود التنوين، ولاسيما بعض الأسماء المقصورة كـ (عصا) المنصرف، و(حبلى) غير المنصرف فإن قيل: فإذا لم يكن الجرّ من الصرف فما المانع من دخوله على غير المنصرف؟ قيل: إنّما امتناعه منه لما فيه من مشاكلة المعرب آخر المبني نحو: هؤلاء، ولأنّه كان يلتبس به في نحو: حذام على إحدى اللهجتين، وبالمضاف إلى ياء المتكلّم، لأنّه حُكي حذفها، وإبقاء الكسرة في غير

---

(1) ينظر: الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 431.

النداء، وحُمل الجرّ على النصب لما بينهما من المناسبة في كونهما إعراب لقيود الإسناد أو ما يسمى (الفضلات)[1].

أمّا لماذا مُنعت بعض الأسماء المعربة من الصرف فلشبهها بالأفعال (وذلك أنّ الأسماء لـمّا كانت خفيفة ثُقلت بالحركات وتصرّفت بوجوه الإعراب، ثمّ إنّ شيئاً منها أشبه الحروف فبني وذلك مثل: المضمرات والمبهمات والنواقص، وأسماء الظروف وأسماء الاستفهام، والأسماء المركّبة مع الأصوات مثل: سيبويه، وعمرويه، وأسماء الأفعال مثل: نَزالِ، وتراكِ، والأسماء الشرطية. ثمّ أشبه شيء منها الأفعال وهي: جميع ما لا ينصرف فحكم عليها بحكم الفعل، وأعربت بالرفع والنصب، ومُنعت الجرّ والتنوين كالفعل لمشابهتهما له من وجهين، وكلّ شيء أشبه شيئاً من وجهين دخل معه في بابه، وجرت عليه أحكامه، ووجه المشابهة بين ما لا ينصرف وبين الفعل أنّ الفعل قد ثبتت فرعيته على الاسم من وجهين:

أحدهما: أنّ الأفعال أحدث من الأسماء والحدث فروع على محدثه.

والثاني: أنّ الاسم يستقيم بلا فعل، والفعل لا يستقيم إلاّ باسم، وما لا يستقيم إلاّ بغيره يجب أن يكون فرعاً عليه[2].

رابعاً: أورد سيبويه العلل المانعة من الصرف واستشهد ومثّل لها، وقد اختلف النحاة بعد سيبويه في عدّة هذه العلل فمنهم من رآها ثماني علل، ومنهم من جعلها تسع عللٍ، وآخرون قالوا إنّها اثنتا عشرة علّة[3]، والتي ذكرها سيبويه:

1- ما كان معرفة بوزن الفعل فيمنعه التعريف والوزن، فإذا كان صفة لم ينصرف نكرة ولا معرفة لشبهه بالأفعال كـ (أسود، وأحمر، وأخضر) لشبهها بـ (اذهب، واعلم).
ويدخل ضمن هذا ما كان على (أفعل) من الأسماء وما أشبه الأفعال من أسماء التي أوائلها الزوائد كـ (أفكل، وأيدع، وأربع) لا ينصرف في المعرفة، وكذلك الأسماء التي

---

(1) ينظر: نفسه، 1/ 432.

(2) حيدرة اليمني: كشف المشكل في النحو، ص 206.

(3) ينظر: نفسه، ص 202 وما بعدها، والموصلي: شرح ألفية ابن معطي، ص 340 وما بعدها.

تشبه الفعل ولا يكون الحرف الأول منها زائداً إلاّ بثبت كـ (تُـضب) بزيـادة التـاء، و(تألب)، وكذا ما يسمى به من الأفعـال كـ (يـشكر، وتغلـب، ويعمـر) و(يـضرب، وأكرم، وارحل) وتضارب) و(يضربان) وغير ذلك كثير من الصفات والأسمـاء الـتي أشبهت الأفعال، وجاء سيبويه عليها بالتمثيل والاستشهاد.

2- ما يكون نكرة في آخره ألف تأنيث مقصورة يقع بعـد لام الكلمـة وهـو صـفة فيمنـع الصفة والتأنيث ولزوم التأنيث، وعلى أنواع وبنيات متعددة ذكر منها سيبويه ما كـان على (فَعلى) كـ(غضبى، وعطشى، وسكرى) ويلحق به الجمع كـ (صرعى، وأسـرى، وجرحى)، وما كان على (فعلى) كـ (ذِفـرى، وذِكـرى، وكِـسرى)، ومـا كـان علـى (فُعْلـى) كـ (كُبرى، وصُـغرى، وعُظمـى)، ومـا كـان علـى فَعَـالى كـ (صـحارى، وعذارى)، وما كان على (فُعالى كـ (حُبارى، وجُمادى).

3- ما كان نكرة في آخره ألف التأنيث الممدودة، وهو صفة فيمنع مـن الـصرف للوصـفية ولزوم التأنيث وهو على أضرب ذكرها سيبويه ومثـل لهـا وهـي: كـلّ مؤنَّـث بـوزن (فعلاء) ممدود مـمَّا يكون مـذكّره بـوزن (أفعـل) كـ (صـفراء، وخـضراء، وحمـراء)، والمذكر: (أصفر، وأخضر، وأحمر)، وكلّ ما جاء على (فُعلاء) كـ (ظُرفـاء، وضُـعفاء، ونُفساء، وفُقهاء)، أو على (فَعلاء) كـ (عَشراء)، وكـلّ مـا جـاء علـى (أفعـلاء) كـ (أنبياء، وأصفياء، وأصدقاء).

4- ما كان معرفة قد زِيدَ في آخره ألف ونـون ليـسا مـن أصـله في الاشـتقاق فيمنـع مـن الصرف للتعريف والزيادة: (عُثمان، وسُليمان، ومَروان، وعُمـران)، ومـن الـصفات: (عطشان، وسكرن، وعجلان)، وقد عرض سيبويه هنا لـما كانت نونه أصلية ولا يمنع من الصرف كـ (طحان، وتبان، وسمان، وديوان، وشيطان).

5- ما كان مؤنثاً معرفة بعلامة أو غير علامة، كـ (فاطمة، وطلحة)، وما أشبه ذلـك مـمَّا في آخره تاء التأنيث لمذكر كان أو لمؤنث، والـذي بغـير علامـة كـ (زينـب، وسُعاد) وجميع ما سُمّي به المؤنث للعلمية، إذا كان رباعياً فما فوق، أو ثلاثياً أوسطه متحـرّك كـ (سَقَر) أمّا الثلاثي ساكن الوسط كـ (هِنْد، ودَعْد) ففيه وجهان: الصرف وعدمه.

6- ما كان من الأسماء معدولاً من (فاعل) إلى (فُعل) فيمنع للتعريف والعدل، وذلك مثل: (عُمر، وزُفر، وجُعل، وصُرد) وكذا: (أُخر، وخُبث، وحُطم) صفات و(جُمع، وكُسع)، وما كان على (فُعل) من الجموع كـ (غُرف، وظُلم، وحُفر)، فليس بمعدول عن شيء ولذلك ينصرف.

7- ما كان معدولاً من العدد على وزن (فُعال) و(مَفعل) كـ (آحاد، وموحد، وثُنى، ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، وعُشار ومعشر)، فيمنع للتأنيث والعدل، لأنّ العدد يغلب عليه التأنيث.

8- ما يكون نكرة مجموعاً جمع تكسير على (مفاعل، ومفاعيل) فيكون المانع له الجمع ونهاية الجمع أو ما يسمى (منتهى الجموع) وذلك كلّ جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف مضعف كـ (مساجد، وضوارب، ومفاتيح، وقناديل، وسراويل، ودوابّ) وهذا لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة.

9- ما كان معرفة أعجمياً، فيمنع من الصرف للتعريف والعجمة كـ (إبراهيم، وإسماعيل، وجبرائيل، وميكائيل) وغير ذلك.

10- ما كان معرفة مركباً من اسمين كـ (حَضْرَموْتَ، وبَعْلَبكَّ، ومَعْد يكَرِب) فيمنع من الصرف للتعريف والتركيب.

11- وقد عرض سيبويه لأسماء القبائل والأحياء بأنواعها ممَّا غلب عليه التذكير أو التأنيث كـ (قريش، وثقيف، ومعد، وعُمان، وخُراسان، ونجران، وهجر، ودابق، وفلج، ومكة، ويثرب، وتوضح) متعرضاً لما يضاف من أسماء القبائل إلى الأم والأب والأسماء التي لا تقع إلاّ اسماً للقبيلة كـ (مجوس، ويهود) مبيناً أحكامها من حيث الصرف أو عدمه معللاً ذلك.

12- وعرض سيبويه أيضاً لأسماء سور القرآن الكريم ممَّا كان على حرف واحد أو ما كان على أكثر من ذلك، مبيناً ما يصرف منها وما يمنع من الصرف وعلّة المنع وسبب الصرف.

خامساً: وتطرّق سيبويه بالتفصيل والتمثيل والاستشهاد لأحكام الأسماء الممنوعة من الصرف إذا سمّينا بها شيئاً، فهل تصرف بعد التسمية بها أو تبقى على حالها من المنع مبيناً أسباب ذلك.

سادساً: وعرض سيبويه لأحكام تسمية المذكر بلفظ المؤنث والجمع كتسمية الرجل بـ (مسلمين ومسلمين) أو (مسلمات وأذرعات) وأحكام هذه التسمية من حيث الصرف وعدمه.

سابعاً: وكذلك عرض لتسمية المذكر بالمؤنث.

ثامناً: وعقد سيبويه باباً لتسمية الحروف والكلم وأحكامها من حيث الصرف وعدمه إذا سمّينا بها كالتسمية بـ (بالكاف) أو (الميم) أو (السّين) أو غيرها من الحروف المفردة التي لا تكون ظروفاً أو أسماء، أو أفعالاً، وكذلك التسمية بالظروف كـ (تحت، وفوق، وخلف، وقبلِ، وبعدِ) وغيرها كثير وأحكام التسمية بالظروف المبهمة وغير المتمكّنة كـ (أين، ومتى، وكيف، وحيث، وإذا وغيرها) وتطرّق أيضاً إلى الأسماء الدالة على الأحيان كـ (غُدوة، وبكرة).

تاسعاً: وبين سيبويه أحكام التسمية بالمبهمات عند التسمية بها مفصلاً.

عاشراً: وعرض سيبويه لأحكام ما كانت لامه (آخره) ياءً أو واواً كـ (غازي، وقاضي، ومغازي، وغواشي، وعرقوه، وقلنسوة).

حادي عشر: وتطرّق سيبويه لأحكام الألفاظ التي تحكي حين التسمية بها سواء أكانت مفرداتٍ أو جملاً اسمية أو فعلية، مبيناً ما يصرف منها، وما لا يصرف معللاً لذلك ومستشهداً له.

ثاني عشر: لم يعن سيبويه بعرض العلل المانعة من الصرف على أساس ما يكون منها نائباً مناب علتين، وما يوجب منها لمنعه من الصرف وجود علتين معاً، وإنْ كان قد ذكر هذا وذاك من غير الإشارة أنَّ هذه العلّة تقوم مقام علتين، فقد تطرّق إلى ما يُمنع من الصرف لوجود ألف التأنيث مطلقاً، سواء كان الاسم الذي فيه هذه الألف مقصوراً كـ(سلمى) أو

ممدوداً كـ (صحراء)، وسواء كان علماً كـ (سلمي، وزكريا) أم غير علم كـ (حُبلى، وصحراء)، مفرداً أو مجموعاً كـ (هناء، وضعفاء).

أمّا العلّة الثانية التي تقوم مقام علتين ممّا تطرّق إليها سيبويه فهي صيغة منتهى الجموع، وقد فصّل سيبويه القول في الأسماء التي جاءت على هذه الصيغة فرأى الآتي:

1- أننا نصرف هذا الجمع إذا كان مختوماً بالتاء من نحو: صياقلة، وصيادلة، لأنّه أشبه بهذه التاء الآحاد، وبهذا الشبه فقد صلته اللفظية بتلك الصفة أعني صفة منتهى الجموع.

2- وأنّ هذا الجمع إذا كان معتلّ الآخر أجريناه مجرى المنقوص في حالتي الرفع والجرّ، فينوّن وتكون علامة رفعه أو جرّه مقدّرة على الياء المحذوفة للتنوين، أمّا في حالة النصب فتثبت الياء محركة بالفتح من غير تنوين، نقول: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيتُ جواريَ.

3- وقد تطرّق سيبويه إلى نحو (سراويل) من حيث كونه جمعاً لـ (سروالة) أو كونه مفرداً، فإذا كان من الأول مُنع من الصرف شأنه في ذلك شأن الجموع التي جاءت على هذه الصيغة، وإذا كان مفرداً فيمنع من الصرف عند بعضهم نظراً إلى لفظه الذي يشبّه لفظ صيغة منتهى الجموع، فهو مفرد جاء على صيغة الجمع، ويصرف عند آخرين نظراً إلى أنّه مفرد معنى ولفظاً، ولا علاقة له بصيغة منتهى الجموع[1].

ثالث عشر: وضح من خلال ما ذكره سيبويه في باب المنصرف وغير المنصرف أنّ جميع ما لا ينصرف ينقسم إلى قسمين:

الأول: ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، ويدخل ضمن هذا كلّ اسم علته التعريف كـ (إبراهيم، وأحمد، وطلحة، وعمر، وعثمان، وحضرموت).

فإبراهيم ونحوه من الأسماء التي قالوا إنها أعجمية ممنوع من الصرف للتعريف والعجمة المزعومة.

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: النحو التطبيقي، 2/ 847.

وأحمد ونحوه ممنوع من الصرف للتعريف ووزن الفعل.

وطلحة ممنوع من الصرف للتعريف والتأنيث.

وعمر ونحوه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل.

وعثمان ونحوه من الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

وحضرموت ونحوه ممنوع من الصرف للتعريف والتركيب.

والثاني: ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ويدخل ضمن هذا (أحمر وحمراء، وعطشى وعطشان، وآحاد، ومساجد).

فالأول فيه: الوزن والوصفية، وهو نكرة لا يصرف في التنكير لاجتماع علتين، ولذلك يزداد علّة إذا عُرّف فيكون أبعد من الصرف.

والثالث فيه: الوصفية والزيادة.

والرابع فيه: العدل والتأنيث، أو: العدل والوصفية.

والخامس وهو (مساجد) ونحوه، فيه الجمع ومنتهى الجمع.

ومن الأسماء ما فيه أكثر من علتين كـ (أذربيجان) اسم بلد، ففيه: التعريف والعجمة والتركيب، وزيادة الألف والنون، لأنّ أصله من (بيج)، (فإذا قصدت به البقعة كان مؤنثاً، وكان التأنيث علّة خامسة)[1].

رابع عشر: وكانْ سيبويه قد قرّر في مطلع كتابه أنّه يعرض الصرف لغير المنصرف في أحوال معينة ذكر منها حالتين:

الأولى: إذا أضيف الممنوع من الصرف إلى غيره.

والثانية: إذا عُرّف بالألف واللام.

والسبب في ذلك أنّه بالإضافة وبالتعريف بـ (أل) يضعف شبهه بالفعل، بدخول ما هو من خصائص الأسماء عليه، فيتمكّن من الاسمية مبتعداً عن أيّ شبَه له بالفعلية.

وقد ذكر سيبويه في باب المنصرف وغير المنصرف مواضع أخرى لصرف ما لا ينصرف، وقد استقرأنا من خلال كلام سيبويه في هذا الباب الموسّع ما يأتي:

---

(1) حيدرة اليمني: كشف المشكل في النحو، ص 208.

أولاً: الضرورة الشعرية فيجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف بإجماع اللغويين وعلى رأسهم سيبويه، أمّا منع المصروف من الصرف فقد أجازه قوم، ومنعه آخرون، والمنع كثير.

ثانياً: أن يكون أحد سببيه المانعين له من الصرف العلمية، ثمّ ينكّر فتزول علميته، ويبقى على سبب واحد، والسبب الواحد لا يمنع من الصرف هنا. تقول: نجحت فاطمةُ وربّ فاطمةٍ أخرى نجحت، ويستثني من هذا ما كان صفة قبل العلمية كـ (أخضر، وعطشان)، إذا نكّرا، وسيبويه يبقيه على حاله من عدم الصرف، وآخرون يصرفونه[1].

ثالثاً: التصغير، فإذا صُغّر الممنوع من الصرف صرف لأنّ العدل والوزن يزالان بالتصغير، فيصرف: عُمير، وحُميد لأنهما مصغّرا: عُمر، وأحمد.

رابعاً: إرادة التناسب للمنصرف كقراءة نافع والكسائي – رحمهما الله – ﴿سَلَٰسِلَا﴾ [من سورة الإنسان: 4]، بصرفه لتناسب (أغلالاً) و﴿قَوَارِيرَا﴾ [من سورة الإنسان: 15]) بصرفهما وصلاً، ليناسب الأول آخر الآيات، والثاني الأول عند صرفه، وكذا قراءة الأعمش: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ [من سورة نوح: 23]، بصرفهما، ليناسبا ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا﴾ [من سورة نوح: 23]، و﴿وَنَسْرًا﴾ [من سورة نوح: 23]، وفي هذا التناسب حديث مستفيض عند اللغويين[2].

---

(1) ينظر: الأزهري، 2/ 350.

(2) ينظر: الأزهري، 2/ 352.

القسم الصرفي

المستوى الصرفي

النَّسب

قال سيبويه – رحمه الله -:

(هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إنْ أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيٍّ أو قبيلةٍ، واعلم أنَّ ياءي الإضافة إذا لحقا الأسماء فإنّهم ممّا يغيّرونه عن حاله قبل أن تُلحق ياءي الإضافة، وإنّما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن، فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعدل وهو القياس الجاري في كلامهم، وستراه إنْ شاء الله، قال الخليل: كلُّ شيء من ذلك عدلته العربُ تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تُحدث العربُ فيه شيئاً فهو على القياس، فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيْلٍ: هُذَليٌّ، وفي فُقَيْمِ كنانةَ: فُقَميٌّ، وفي مُلَيْحِ خُزاعةَ: مُلَحِيٌّ، وفي ثقيفٍ: ثَقَفيٌّ، وفي زبينةَ: زَبانيٌّ، وفي طَيِّئٍ: طائيٌّ، وفي العالية: عُلْوِيٌّ والبادية بَدَوِيٌّ، وفي البَصْرة: بِصْرِيٌّ، وفي السَّهْل سُهليٌّ، وفي الدَّهْر: دُهْريٌّ، وفي حَيٍّ من بَني عديٍّ يقال لهم بنو عبيدة: عُبَدِيٌّ فضمّوا العين وفتحوا الباء فقالوا عُبَدِيٌّ. وحدثنا من نثق به أنَّ بعضهم يقول في بني جذيمة جُذَمِيٌّ، فيضم الجيم ويجريه مجرى عُبَدِيٌّ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- باب الإضافة وهو باب النسبة سماه سيبويه باب الإضافة لأنَّ النسب في معنى الإضافة، واختيرت الياء المشدّدة في النسب لأنَّ النسب أبلغ من الإضافة، والإضافة

---

(1) سيبويه: 3/ 335-336.

في النسب عكسية[1]، زد على ذلك أنّ النسب تخصيص الاسم المنسوب أو تخصيص الصفة المعينة الموصوف بإضافته إلى أحد ستة أشياء وهي[2]: الجنس، والقبيلة، والبلد، والمذهب، والصفة، والعادة.

تقول في النسب إلى الجنس: رجلٌ ألماني، ورجل عربيّ، ورجل عجميّ، وتقول في القبيلة: قُرشيّ، ومصريّ، وعراقيّ، وعدنانيّ، وفي البلد: بغداديٌّ، وأردنيّ، ودمشقيّ، ومغربيّ، وعدنيّ، وفي المذهب: مالكيّ، وشافعيّ، وفي الصفة: نحويّ، وزراعيّ، وتجاريّ، وفي العادة: تمريّ، وطفيليّ، ونباتيّ.

- منه ما يجيء على غير قياس: يقصد به النسب الذي لا تحكمه أقيسة مطّردة، لأنّ النسب كما سنرى على ضربين: مقيس ومسموع.
- ما جاء تاماً لم تُحدث العرب فيه شيئاً فهو القياس، أيّ: المسموع الذي يخرج عن الأصل، إمّا بزيادة، أو نقصان، أو تغيير صيغة كما سنرى.

ثانياً: لم يحدّ سيبويه النسب، وهو في اللغة مصدر نسبة إلى كذا أيّ عزاه إليه، وفي الاصطلاح الصرفي: إلحاق ياء مشدّدة آخر الاسم مكسور ما قبلها لتدلّ على نسبته إلى المجرد منها، فالاسم الملحقة في آخره الياء المشدّدة، فالاسم الملحقة في آخره، والمجرد قبل اتصاله بها يسمى (منسوباً إليه) وقد اشترطوا أن تكون الياء مشدّدة لئلا تلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلّم، لأنّ النسب أبلغ من الإضافة كما ذكرنا، وللفرق بينهما وبين ما كان آخره ياء مشدّدة من نحو: كرسيّ، ونبيّ، والنسب إليهما: كرسيّ، ونبويّ[3].

ثالثاً: والنسب من الظواهر اللغوية المعروفة في لغتنا مُنذُ القديم وقد أولاه أكثر اللغويين العرب القدامى اهتماماً ملحوظاً فخصّوه بمباحث مستفيضة، أبرزوا فيها أحكامه، وطرائقه، وإجراءاته ودلالاته، ويكتسب هذا الموضوع في العصر الحاضر أهمية بارزة في حياة لغتنا لحاجتنا إليه في توليد معان خاصة تجاري تنوع العلوم، والفنون والآداب ومناهج

---

(1) ينظر: الأنباري: أسرار العربية، ص 369.

(2) ينظر: حيدرة اليمني: كشف المشكل، ص 309-310.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 133.

التفكير في الأدب والفن والسياسة والطب والهندسة والاجتماع، فما أكثر ما نتحدث به اليوم عن العالم: (الغربيّ والشرقيّ) والحدث (السياسيّ، أو الاقتصاديّ)، والمذهب (الوجوديّ، أو الماركسيّ، أو العنصريّ، أو الإنسانيّ) والاتجاه (اليساريّ، أو الرجعيّ، أو اليمينيّ) وغير ذلك ممّا تدعو الحاجة إليه وقد ألفته اللغة وصار مكوّناً من مكوناتها المعجمية الدلالية بعد أن شاع فيها وكثر.

رابعاً: أقسام النسب:

ذكر سيبويه أنَّ النسب على قسمين:

الأول: مسموع، وهو ما كان خارجاً عن الأصل، ويأتي بزيادة أو نقصان أو تغيير صيغة.

فالزيادة كما سيأتي نحو: راريّ في النسب إلى: الريّ.

وصنعانيّ في النسب إلى صنعاء.

والنقصان نحو: بدويّ في النسبة إلى: البادية، وعلويّ: في النسب إلى: العالية.

ومن الحذف نحو بسبهم إلى (كرسيّ) بإسقاط الياء المشدّدة وتعويضها بياء النسب، فقالوا: رجل كرسيّ، وجمل بختيّ، كلٌّ على لفظه قبل النسب.

ومن تغيير الصيغة قولهم: دُهريّ في النسب إلى: الدّهر، مصريّ في النسب إلى: مصر، بفتح الميم فرقاً بينها وبين ما نسب إلى مصر من الأمصار فإنّه يقال فيه: مصريّ، بكسر الميم لا بفتحها.

وقالوا: بصريّ – بكسر الباء – نسبة إلى: البصرة، ولو كان النسب إلى بصرة من البصرات، لقالوا: بصريّ، بفتح الميم.

وقد يكون النسب بإجراءين: الزيادة والنقصان كما في قولهم: يمانٍ نسبة إلى: اليمن، وشآمي في النسبة إلى شآم.

والثاني: المقيس: وفيه يترك الاسم المنسوب إليه على حاله وتلحقه الياء المشدّدة.

خامساً: التغيير الذي يطرأ على الاسم المنسوب إليه:

يحدث في الاسم المنسوب إليه ثلاثة تغييرات أساسية هي[1]:

1- تغيير لفظي: متعلّق ببنية الكلمة، وهو زيادة ياء مشدّدة آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها مناسبة للياء المشدّدة، ونقل حركة الإعراب على تلك الياء، وقد يحصل في بعض الأسماء حذف أو قلب، أو إبدال، أو ردّ محذوف كما سنأتي عليه.

2- تغيير معنويّ: وهو صيرورة اللفظ المعيّن اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه.

3- تغير حُكمي: وهو صيرورة الاسم المنسوب إليه مشتقاً بعد أن كان جامداً، ونكرة بعد أن كان معرفة، ولذلك يُعامل الاسم المنسوب مع معاملة الصفة المشبّهة في رفعه الظاهر والمضمر وباطّراد، ومرفوعة حينئذٍ يكون نائب فاعل نحو: محمد عربيٌّ خلقُهُ لأنّه بصيغة المفعول غالباً أيّ (منسوب) فمحمد: مبتدأ، وعربيٌّ، صفته، وخلقُهُ: نائب فاعل لعربيّ.

سادساً: طريقة النسب الأساسية والقاعدة العامة فيه تتلخص بالآتي:

الاسم المنسوب إليه + يٌّ + كسر ما قبل هذه الياء = منسوب.

مع التنبيه على أنّ إلحاق الياء المشدّدة بالاسم قد يستتبع بعض التغيرات المختلفة بحسب نوع الاسم المنسوب إليه، وستتضح هذه التغييرات والإجراءات الصرفية كلٌّ في موضعه من حديث سيبويه اللاحق.

سابعاً: يمكن إفادة معنى النسب بغير علامته المعروفة، وذلك بأن نأتي بالاسم على صيغ صرفية معينة منها[2]:

- فَعّال: فيقال: رجل حدّاد، ونحّاس، ونجّار، نسبة إلى: الحدادة، والنحاس، والنجارة.

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: الصرف الوافي، ص 273.

(2) ينظر: ابن جني: الخصائص، 1/114، وابن السكيت: إصلاح المنطق: ص 362.

وأمثلة (فعّال) كثيرة، ومع كثرتها سيرى سيبويه لاحقاً[1]، أنها غير مقيسة، فلا يقال لصاحب الدقيق: دقّاق، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه[2]، والمبرد يرى أنّ فعال مقيس باطّراد[3].

- فاعِلٌ، وفَعِل، إذا أردت الدلالة على صاحب الشيء نحو: رجل طاعِم، أيّ صاحب الطعام، وتامر: أيّ ذي تمر، ولابن ولَبِن: أيّ صاحب لبن، (طعِم) أيّ ذي طعام.

ثامناً: بعد أن مهدّ سيبويه لباب الإضافة، أو النسبة، وبيّن ما يجري على القياس، وما لا يجري عليه، شرع في بيان الإجراءات الصرفية والتغييرات اللفظية البنائية التي تحصل على بنية الاسم المنسوب إليه، موزّعاً الأسماء المنسوب إليها على حلقات مختلفة تضمّ كلّ حلقة مجوعة من الأسماء المتصفة بوصف بنائي واحد ولحاول عبر الصفحات الآتية تتبع هذه الحلقات كما وردت في كتاب سيبويه على هيئة جداول تبين الاسم المنسوب إليه، ووصفه وما حدث فيه من إجراءات صرفية وصوتية عند النسبة إليه بعد موازنة المنسوب إليه بالصورة التي صار عليها منسوباً، وعلى النحو الآتي:

---

(1) ينظر: سيبويه: 3/ 381.

(2) ينظر: ابن يعيش، 6/ 15.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 161.

أولاً: أنواع تمهيدية للمعدول على غير قياس

المنسوب إليه	وصفه	المنسوب	الإجراءات الصرفية
البصرة	مختوم بتاء التأنيث	بصريّ	حذف التاء، وإضافة ياء النسب المشدّدة، وكسر ما قبلها.
وحدة	كذلك	وحديٌّ	كذلك
زَبينة	اسم على فعيلة صحيح العين	زبانيّ	على غير قياس، فقد حذفت ياء (فعيلة) وزيدت ألف، ثمّ حذفت تاء التأنيث. والقياس في النسب إلى ما كان على فعيلة وهو حذف ياء فعيلة، وإضافة ياء النسب وفتح الحرف الثاني، فيقال في (جزيرة): جزريّ.
عالية بادية	فاعلة كذلك	علويّ بدويّ	خارج إطار الإجراءات الصرفية القياسية
هُذيل فُقيم مُليح ثقيف	على صيغة (فُعيل) كذلك كذلك على صيغة (فَعيل)	هُذليّ فُقميّ مُلحيّ ثقفيّ	بحذف ياء (فُعيل) و(فَعيل) وإضافة ياء النسب، والقياس: هذيليّ، وثقيفيّ، وفقيميّ، ومليحيٌّ
طيّئ	مختوم بياء مشدّدة	طائيٌّ	والقياس (طووي) بفتح الإدغام وقلب الياء الثانية واواً وردّ الأولى إلى أصلها.
السَّهل	(فَعْل) بفتح أوله	سُهليٌّ	والقياس: سَهليٌّ
الدّهر	كذلك	دُهريّ	كذلك
بني عبد	مبدوء بـ (بني) مضاف إلى (عبد) وهو اسم حيّ يقال لهم: بنو عبيدة	عُبديٌّ	بضم العين، والقياس: عَبديّ، بفتح العين
بني جذيمة	بإضافة (بني) إلى (جذيمة)	جُذميٌّ	بضم الجيم وإجراؤه مجرى (عُبدي)

ثانياً: أنواع أخرى من غير المقيس

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وقالوا في بني الحُبْلَى من الأنصار: حُبَلِيٌّ، وقالوا في صَنْعَاء: صَنْعَانِيٌّ، وفي شتاء: شَتَوِيٌّ، وفي بَهْراء قبيلةٌ من قُضاعة: بَهْرَانِيٌّ، وفي دَسْتَواء: دَسْتَوانِيٌّ مثل بَحْرانِيٌّ. وزعم الخليل أنّهم بنوا البحر على فعلان، وإنّما كان القياس أن يقولوا: بَحْرِيٌّ. وقالوا في الأُفُق: أَفَقِيٌّ، ومن العرب من يقول: أُفُقِيٌّ فهو على القياس، وقالوا في حَرُوراء، وهو موضع: حَرُورِيٌّ، وفي جَلُولاءَ: جَلُولِيٌّ، كما قالوا في خُراسانَ: خُرْسِيٌّ، وخُرَاسانِيٌّ أكثر، وخُراسِيٌّ لغةٌ. وقال بعضهم: إبلٌ حَمَضِيَّةٌ، إذا أكلتِ الحَمْضَ، وحَمْضِيَّةٌ أجودُ، وقد يُقال: بعيرٌ حامِضٌ وعاضِهٌ إذا أكل العِضاه، وهو ضرب من الشجر، وحَمْضِيَّةٌ أجود وأكثر وأقيس في كلامهم، وقال بعضهم: خَرْفِيٌّ، إضافة إلى الخَرِيف وحذف الياء، والخَرْفِيُّ في كلامهم أكثر من الخَرِيفِيِّ أمّا إضافة إلى الخَرْف، وإمّا بَنِي الخريف على فَعْلٍ، وقالوا: إبلٌ طُلاحِيَّةٌ، إذا أكلت الطَّلْح، وقالوا في عِضاهٍ عِضاهِيٌّ في قول من جعل الواحدة عِضاهة مثل قَتادةٍ وقَتادٍ، والعِضاهةُ بكسر العين، على القياس، فأمّا من جعل جميع العِضَة عِضَوات، وجعل الذي ذهب الواو فإنّه يقول: عِضَوِيٌّ، وأمّا من جعله بمنزلة المِياهِ وجعل الواحدة عِضاهةً فإنّه يقول: عِضاهِيٌّ. وسمعنا من العرب من يقول: أَمَوِيٌّ، فهذه الفتحة كالضمة في السُّهَل، إذا قالوا: سُهْلِيٌّ)[1].

أقول:

يتناول سيبويه في هذا النص مجموعة من الأسماء مختلفة الصيغ والصور فمنها ما هو مقصور، ومنها ما هو صحيح الآخر، ومنها ما جاء على (فَعيل) و(فعيلة)، وغير ذلك من الأسماء التي يضمها المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 336-337.

المنسوب إليه	وصفه	المنسوب	الإجراءات الصرفية
بني الحُبلى	بإضافة بني إلى (الحبلى) وهم من الأنصار (الحبلى) مقصور ألفه رابعة	حُبليٌّ	إذا نُسب إلى المقصور وكانت ألفه رابعة ينظر إلى ثانيه فإن كان متحركاً حذفت ألفه وإنْ كان ساكناً جاز حذف الألف أو قلبها واواً، أو قلبها واواً وإضافة ألف إلى ما قبلها، فيمكن أن يقال في حُبلى: حُبليٌّ، أو حبلويّ، أو حبلاويّ، ومثله: طَنْطا فيقال فيه: طنطيّ، وطنطويّ، وطنطاويٌّ، لأنَّ ثانيه ساكن.
صنعاء شتاء بهراء دستواء	ممدود همزته للتأنيث كذلك كذلك كذلك	صنعانيٌّ شتويٌّ بهرانيٌّ دستوانيّ	إذا كانت همزة الممدود للتأنيث فالقياس أن تقلب واواً كما في (شتاء –شتويّ) و(صحراء – صحراويّ). وما ذكره سيبويه من النسب إلى: صنعاء، بهراء، ودستواء، جرى على غير قياس.
البحرين	اسم بلد	بحرانيٌّ	هذا من شواذ النسب ممَّا لم يجرِ على قياس، والقياس فيه (بَحريٌّ) بحذف علامة التثنية، كما تحذف تاء التأنيث.
الأُفق	رباعي مضموم الأول	أُفقيٌّ او أفقي	قياسه ضمّ الأول، أمّا فتحه فعلى غير قياس.
حروراء جلولاء	ممدود ألفه للتأنيث وهو اسم موضع ممدود ألفه للتأنيث اسم بلدة	حروريٌّ جلوليٌّ	جرى غير قياس، لأنَّ القياس فيه قلب الهمزة إلى واو، وقد كانت بمنزل خراسانيٌّ المنسوب إلى خراسان، والقياس: خراسانيٌّ، وخُراسيٌّ، لهجة ثالثة.
الحَمْضُ	بعض ما تأكله الإبل من العشب	حَمَضيّة يقال للإبل إذا أكلت الحمض	ومنهم من ينسبه من غير أداة النسب، فيقول: بعير حامض كما يقال: تأمر، ولاين، وهو من النسب غير الحقيقي.
الخريف الطَّلح	على وزن (فعيل) وهو ما يأكله الإبل	خَرْفيٌّ طلاحيّة	وقياسه: خريفيّ بإبقاء الياء، ولكنّه جرى على غير قياس لكثرة استعماله على الألسن. وهو على غير قياس أيضاً والقياس: طلحيّةٌ
عَضاهة عِضَة أُميّة	بكسر العين ومفرد: عضوات مختوم بياء نسب	عِضاهيٌّ عِضويٌّ أمويٌّ	على غير قياس، وقياس ما حذف آخره حذف التاء، وإعادة الحرف المحذوف، فيقال في: شفة: شفويٌّ، ورئة: رئويٌّ، ويجوز عدم الردّ فيقال: شفهيّ، ورئيٌّ، بفتح الهمزة على غير قياس.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وقالوا: رَوْحانيٌّ في الرَّوْحاء، ومنهم من يقول: رَوْحانيٌّ، كما قال بعضهم بَهْراويٌّ، حدثنا بذلك يونس، ورَوْحاويٌّ أكثر من بَهْراويٌّ، وقالوا: في القَفَا، قَفِيٌّ، وفي طُهَيَّة: طُهْوِيٌّ، وقال بعضهم: طُهَوِيٌّ على القياس، كما قال الشاعر:

بكُــلِّ قُرَيْــشِيٍّ إذا مــا لَقِيتُــهُ ... سَــريعٍ إلى داعِــي النَّـدَى والتَّكَــرُّمِ

ومـمّا جاء محدوداً عن بنائه محذوفةٌ منه إحـدى اليـاءين يـاءي الإضـافة قولـك في الشَّأم: شآمٍ، وفي تِهامةَ: تَهامٍ، ومن كسر التاء قال: تِهاميٌّ، وفي اليمن يَمانٍ، وزعـم الخليـل أنّهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين، وكـأنّ الـذين حـذفوا اليـاء مـن ثقيفٍ وأشباهه جعلوا الياءين عوضاً منها، فقلتُ: أرأيتَ تِهَامةَ، أليس فيها الألـف؟ فقـال: إنّهم كسّروا الاسم على أن يجعلوا فَعَلياً أو فَعْلياً، فلمّا كان مـن شـأنهم أن يحـذفوا إحـدى الياءين ردّوا الألف، كأنّهم بنوه تَهَميٌّ أو تَهْميٌّ، وكأنّ الذين قالوا: تهامٍ، وهذا البنـاء كـان عندهم في الأصل، وفتحتهم التاء في تهامة حيث قالوا: تهـامٍ، يـدُلّك علـى أنّهـم لم يـدعوا الاسم على بنائه، ومنهم من يقول: تهاميٌّ، ويمانيٌّ، وشآميٌّ، فهذا كبحرانيٌّ، وأشباهه مـمّا غُيّر بناؤه في الإضافة، وإنْ شئت قلت: يمنيٌّ، وزعم أبو الخطاب أنّه سمع مـن العـرب مـن يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن جميعاً رُوحانيٌّ، وللجميع: رأيتُ روحانيِّينَ، وزعـم أبـو الخطاب أنّ العرب تقوله لكلّ شيء فيه الـرُّوح مـن النـاس والـدوابّ، والجـن وزعـم أبـو الخطاب أنّه سمع من العرب من يقول: شَآميٌّ)[1].

أقول:

في المخطط الآتي مجموعة أخرى من الأسماء المنسوبة التي جرت في التغيير علـى غـير قياس:

---

(1) سيبويه: 3/ 337-338.

المنسوب إليه	وصفه	المنسوب	الإجراءات الصرفية
الرَّوحاء	اسم همزته للتأنيث	رَوحانيّ	بفتح الراء، منسوب إلى الملائكة والجن جميعاً وللجميع.
الرُّوحاء	نفسه	رُوحانيّ	بضم الراء، وللجميع روحانيّين، ويقال لكلّ شيء فيه الرُّوح من الناس، والدوابّ والجنّ.
الرَّوحاء	نفسه	روحاويّ	على قول بعضهم بقلب الهمزة واواً كما في (صحراء، صحراويّ) وهو القياس.
بهراء	نفسه	بهراويّ	نفسه وهو القياس
القفا	مقصور ألفه	قَفِيُّ	والأصل أن تقلب ألفه واواً وتضاف إليه ياء النسب فيقال: قفويّ، وحصويّ، وفتويّ في: حصى، فتى.
طُهَيَة	ثالثه ياء	طُهْوِيّ وطُهَوِيّ طَهْوِيّ	بإسكان ثانيه أو بفتحها وهناك وجه ثالث بفتح الطاء وتسكين الهاء وضم الطاء وفتح الهاء وقلب الياء واو قياس بمنزلة (قريش – قرشيّ) لأنّ الأصل عدم حذف الياء إلاّ فيما كانت فيه هاء التأنيث كـ (مزينة) وقد حذفت العرب ياء قريش فقالوا: قُرشيٌّ لكثرة الاستعمال، والدليل على أنّ إبقاء الياء في (قريش) ونحوه ممّا ليس آخره هاء التأنيث، قول الشاعر[1]: **بكُلِّ قُرَيْشِيٍّ إذا ما لَقِيتَهُ سَرِيعٍ إلى داعي النَّدَى والتَّكَرُّمِ**
الشَّام	اسم بلد	شآمٍ	والقياس: شاميٌّ، ولكنّهم اسقطوا إحدى ياءي النسبة وعوّضوا مكانها ألفاً قبل آخر المنسوب إليه، وشاميّ: منسوب إلى المنسوب إليه المخفّف وسمع: شآميٌّ.
تهامة	اسم مكان بتاء التأنيث	تُهامٍ	والقياس: تهاميٌّ، أمّا من قال: تهامٍ فقدّر أنّ الألف في تهامة تحذف وتفتح التاء فيبنى الاسم على (تَهَم) و(تُهَم) ثمّ ينسب إليه كما ينسب إلى شام ويمن، مع تخفيف ياء النسبة، وزيادة ألف عوضاً منها كما فُعل بـ (شام ويمان) والأصل: يمنيٌّ، ومنهم من يقول: يمانيٌّ، كما تقول: تهاميٌّ، وشآميّ.

(1) ابن جني: اللمع، ص 287، وابن يعيش، 6/ 11.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وجميعُ هذا إذا صار اسماً في غير هذا الموضع فأضفت إليه جرى على القياس، كما يجري تحقيرُ ليْلة وإنسان، ونحوهما إذا حوّلتهما فجعلتهما اسماً علماً، وإذا سمّيت رجلاً زبينة لم تقل: زبانيٌّ، أو دَهْراً لم تقل: دُهْريٌّ، ولكن تقول في الإضافة إليه: زَبَنِيٌّ، ودَهْرِيٌّ)[1].

أقول:

بعد أن عرض سيبويه لبعض الألفاظ المنسوبة شذوذاً[2]، وعلى غير القياس المعهود في أحكام النسب القياسية، قرّر أنّ جميع الأسماء المنسوبة على غير قياس، إذا زال عنها موضع الشذوذ في طريقة النسب عادت إلى الأقيسة المعهودة في النسب فتقول في رجل سميته بـ (زبينة): زَبَنِيٌّ، ولا تقول: زبانيٌّ، لأنَّ قياس النسبة إلى ما كان على (فعلية) أن تحذف تاء التأنيث، لأنَّ تاء التأنيث وياء النسب لا يجمعان، ثمّ تُحذف ياء فعيلة لحذف التاء، ثمّ يفتح ما قبل الياء عند حذف التاء فتقول: زبنيّ، وفي حنيفة: حنفيٌّ، وإذا نسبت إلى رجل اسمه (دَهْر) قلت: دَهرِيّ، ولا تقول: دُهْرِيٌّ، بضمّ الدال.

---

(1) سيبويه: 3/ 338.

(2) ينظر مزيداً من هذه الأسماء المنسوبة على غير قياس: العابد، د. سليمان إبراهيم، ص 73 وما بعدها.

ثالثاً: ما يجري على القياس في النسب

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما حذفُ الياءِ والواو فيه القياس وذلك قولك في ربيعة: رَبَعِيٌّ، وفي حنيفة: حنفيٌّ، وفي جذيمة: جَذَميٌّ، وفي جُهينة: جُهَنِيٌّ، وفي قُتيبة: قُتَبِيٌّ، وفي شنوءة: شَنَئِيٌّ، وتقديرها: شَنُوعةٌ وشَنَعيٌّ؛ وذلك لأنَّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلمّا اجتمع في آخر الاسم تغييرُهُ وحذفٌ لازم لزمه حذفُ هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يُحذف لأمرٍ واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أنْ يحذفوا لتغييرٍ واحد، وهذا شبيهٌ بإلزامهم الحذف هاء طلحة، لأنّهم قد يحذفون ممّا لا يتغيّر، فلمّا كان هذا متغيّراً في الوصل كان الحذف له ألزم، وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنّه شاذٌ قليل، قد قالوا في سليمة: سَليميٌّ، وفي عميرةِ كلبٍ: عَميريٌّ، وقال يونس: هذا قليلٌ خبيث، وقالوا في خُرَيْبة: خُرَيْبِيٌّ، وقالوا: سَليقيٌّ للرجل يكون من أهل السَّليقة، وسألته عن شديدةٍ فقال: لا أحذفُ لاستثقالهم التضعيف، وكأنّهم تنكّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف، قلتُ: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذفُ، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فعل، ألا ترى أنَّ فعل من هذا الباب العينُ فيه ساكنة والألف مبدلةٌ، فيكره هذا كما يُكره التضعيف، وذلك قولهم في بني حويزة: حَوِيزيٌّ)[1].

أقول:

شرع سيبويه في بيان ما يجري التغيير فيه من الألفاظ المنسوب إليها وفقاً لأقيسة صوتية وصرفية محدّدة تشمل جميع الألفاظ المنسوب إليها إنْ كانت صحيحة أو معتلة، مقصورة أو منقوصة أو ممدودة، مفردة أو مركّبة، أو غير ذلك من الأوصاف، وقد ذكر سيبويه في بداية حديثه في النسب إلى الأسماء التي تكون بتاء التأنيث كالبصرة، والنسبة إليها: بصريٌ، بحذف تاء التأنيث وإضافة ياء النسب، ومن المعلوم عند اللغويين (أنَّ بين الياء في النسب، وبين تاء

[1] سيبويه: 3/ 342.

التأنيث مناسبة، وهما لا يجتمعان، والدليل على صحة هذا هو أنّ كلّ واحد منهما يعاقب الآخر ويقوم مقامه، فقيام كلّ واحد منهما مقام الآخر دليل قويّ على المناسبة بينهما. ولا يجتمعان في اسم واحد، وهذا يتّضح بمسألة، وهو قولك: فرازين وفرازنة- والفرزان: من لعب الشطرنج، أعجمي معرب، وهو ما يسمى في اللعبة بالوزير – وزنادق: وزنادقة، فإذا ذكرت الياء فإنّك لا تذكر التاء، وإذا ذكرت التاء، فإنّك لا تذكر الياء، فتقول في النسبة إلى: حمزة أو طلحة: حَمْزَوِيّ، وطلحيّ، ولا تقول: طلحيّ، لأنّ بين التاء والياء مناسبة)[1].

ثمّ ابتدأ سيبويه بذكر الأحكام القياسية للنسبة إلى المختوم بتاء التأنيث وكان على صيغة (فعيلة)، وأحكامه تتلخص في الآتي:

أولاً: حذف التاء إنْ كان الاسم مختوماً بها.

ثانياً: حذف ياء (فعيل).

ثالثاً: إلحاق ياء النسب المشدّدة وكسر الحرف قبلها.

وقد عرض سيبويه لمجموعة من هذه الأسماء نبينها في المخطط الآتي:

---

[1] الأصبهاني: شرح اللمع، ص 362-363.

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
ربيعة	رَبَعيّ	حذف تاء التأنيث وياء فعيل وإلحاق ياء النسب، ومن الخطأ أن يقال: ربيعي".[1]
حنيفة حذيمة جهينة قتبة	حنفيّ جَذَمِيّ جُهنيٌّ قتبيٌّ	كلُّ هذا بحذف تاء التأنيث، ثمّ حذف الياء بحذف التاء، وفتح ما قبل الياء عند حذف التاء، ويجوز على الشذوذ عدم حذف الياء فيقال في نحو: سلقية: سَليقيّ، والخُريبة: خُريبيُّ، وفي عميرة: عميريّ، وفي سليمة: سَليميٌّ.
شنوءة	شَنَئيّ	أجرى سيبويه ما كان على (فعولة) مجرى ما كان على (فعيلة) في التغيير، وذلك بحذف تاء التأنيث، وواو فعولة، مع فتح عين الفعل المضمومة، فقال: شنئيّ وتقديره: شنؤعة، وشنعي.
شديدة	شديديٌّ	هذا الاسم مضاعف الدال كـ(جديدة) و(جديدة)، والنسبة إليه تلزم عدم حذف الياء لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع حرفين من جنس واحد. ولذلك قال سيبويه: (لا أحذف – أيّ لا يحذف الياء – لاستثقالهم التضعيف، وكأنّهم تنكّبوا التقاء الدالين) وسائر ما يكون فيه حرفان من جنس واحد بينهما ياء فعيلة كـ (جليلة) بتكرير اللام.
بُني طويلة	–	طويليّ بحذف تاء التأنيث وعدم حذف الياء ولا يجوز (طولي) لأنّ هذا يلزم قلب الواو ألفاً، فإذا قلنا: طاليّ، فهو خطأ غير مسموع، والعرب تقول في نحو: بني حويزة: حويزيّ، ولا تقول: حيزيّ، ولا حازيّ.

[1] ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 134.

النسب إلى ما كان آخره ياء مكسور ما قبلها

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياءً ما قبلها حرفٌ مُنكسر، فإذا كان الاسم في هذه الصفة أذهبتَ الياء إذا جئت بياءي الإضافة، لأنّه لا يلتقي حرفان ساكنان، ولا تُحرِّكُ الياءَ؛ لأنَّ الياء إذا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجرّ، ولا تجدُ الذي قبل ياء الإضافة إلاّ مكسوراً، فمن ذلك قولهم في رجل من بني ناجيةَ: ناجيٌّ، وفي أذلٍ: أذليٌّ، وفي صحارٍ: صَحاريٌّ، وفي ثمانٍ: ثمانيٌّ، وفي رجل اسمه يمان: يَمانيٌّ، وإنّما ثقلت لأنّك لو أضفتَ إلى رجل اسمه يمنيٌّ أو هجريٌّ أحدثت ياءين سواهما وحذفتهما، والدليل على ذلك أنّك لو أضفت إلى رجلٍ اسمه بخاتيٌّ لقلت: هذا بخاتيٌّ كما ترى، ولو كنت لا تحذف الياءين اللتين في الاسم قبل الإضافة لم تصرف بخاتيٌّ، ولكنهما ياءان تُحدثان وتحذف الياءان اللتان كانتا في الاسم قبل الإضافة، وتقول إذا أضفت إلى رجل اسمه يرمي: يَرْميٌّ، كما ترى، وإذا أضفت إلى عَرْقُوَةٍ قلت: عَرْقِيٌّ، وقال الخليل: من قال في يَثْرِبَ: يَثْرَبِيٌّ، وفي تَغْلِبَ: تَغْلَبِيٌّ ففتح مغيِّراً فإنّه إنْ غيَّر مثل يَرْمي على ذا الحد قال: يَرْمَويٌّ، كأنّه أضاف إلى يَرْمَي، ونظير ذلك قول الشاعر:

فكيف لنا بالشُّرْب إنْ لم تكن لنا ... دوانيقُ عند الحانويِّ ولا نَقْدُ

الوجه الحانيٌّ، كما قال علقمة بن عبدة:

كأسُ عَزيزٍ مِنَ الأعنابِ عتَّقها ... لبعضِ أربابِها حانيَّةٌ حُومُ

لأنّه إنّما أضاف إلى مثل: ناجيةَ، وقاضٍ.

وقال الخليل: الذين قالوا: تَغْلَبِيٌّ ففتحوا مغيِّرين كما غيَّروا حين قالوا: سُهْليٌّ وبِصْريٌّ في بَصْرِيّ، ولو كان ذا لازماً كانوا سيقولون في يَشْكُرَ: يَشْكَرِيٌّ، وفي جُلْهُمَ:

جُلْهَمِيٌّ، وأن لا يلزم الفتحُ دليلٌ على أنّه تغيير كالتغيير الذي يدخُل في الإضافة ولا يلـزمُ؛ وهذا قول يونس)[1].

أقول:

القواعد العامة في النسب إلى ما ختم بياء مكسورة ما قبلها، ونعني به الاسم المنقوص، أو ما كانت قبل آخره ياء مشدّدة تتلخص بالآتي:

1- حذف الياء.

2- إلحاق ياء النسب وكسر ما قبلها.

3- مع الانتباه إلى أنّ ياء المنقوص إمّا أن تكون ثالثة، أو رابعة، أو خامسة فما فوق.

فإذا كانت ثالثة كـ (رضي) قلبت واواً، وأضيفت ياء النسب مع ملاحظة أنّ الياء في المنقوص قد تكون محذوفة كـ (شجٍ) و(صدٍ) والأصل: شجيّ، وصدي، والمنسوب: شجويّ، وصدويّ.

وإنْ كانت رابعة جاز حذفها أو قلبها واواً، والأشهر الأول، وإنْ كانت الياء خامسة فما فوق فليس إلاّ الحذف.

وقد مثّل سيبويه لمثل هذه الأسماء بما يمكن إيضاحه بالمخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 340-342.

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
ناجي وبني ناجية	ناجيٌ	هذا منقوص ألفه رابعة، تكون النسبة إليه على وجهين: الأول: بحذف الياء وإضافة ياء النسب والثاني: بقلب الياء واواً فتقول: ناجويّ، وفي قاضٍ: قاضيّ وقاضويّ وفي معطٍ: معطيّ ومعطويّ وفي: مالي: ماليّ، ومالويّ وكسر ما قبل ياء النسب لازم.
أدْلٍ صحارٍ ثمانٍ يمانٍ	أدْليٌ صحاريٌ ثمانيٌ يمانيٌ	بحذف الياء الأولى التي كانت في أدلي وصحاري، وثماني، ويماني ثمّ ألحقت الباقي من الاسم ياء النسبة المشدّدة.
يمنيٌ وهجريٌ وبخاتيٌ	يمنيٌ هجريٌ بخاتيٌ	بحذف الياء المشدّدة وإلحاق ياء النسب، وهو على تقدير حذف ياء الاسم، وإحداث ياء أخرى هي ياء النسب، ولذلك يقول سيبويه: (ولو كنت لا تحذف اليائين اللتين قبل الإضافة – يقصد قبل النسبة – لم تصرف (بخاتيّ) أيّ لم تجعله مصروفاً لأنّه صار صفة بحذف يائي المنسوب إليه، وإضافة ياء النسبة المشدّدة.

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
يَرْمِيٌ	يَرْمِيٌّ	بحذف ياء (يرمي) وإلحاق ياء النسب المشدّدة.
عُرقُوة	عرقيٌّ	بحذف الواو كما حذفت الياء من (فعيلة) ثمّ ألحق الاسم بياء النسب، مع ملاحظة حذف تاء التأنيث، إذ تبقى الواو طرفاً وقبلها متحرّك بالضمة فتقلب ياءً فيصير بمنزلة: يرمي، وقاضي، ثمّ تطبق عليه قاعدة حذف الياء إذا كانت رابعة. والعرقوة: نبت يدبغ به الجلد. ويجوز على غير قياس أن يقال في النسب إلى عرقوة: عرقويّ، بعدم قلب الواو المتطرفة ياءً ثمّ حذفها وإلحاق ياء النسب، ومن هذا قول تميم بن مقبل (ت بعد 37هـ)[1]: **فكيف لنا بالشُّرْبِ إنْ لم تكن لنا ... دَوانِيقُ عند الحَانَوِيِّ ولا نَقْدُ** فقد نسب إلى (الحانية) فقال: الحانويّ على غير قياس، والقياس: حانيٌّ. والوجه فيه: (الحانيّ) وليس: الحانويّ، وعليه قول علقمة بن عبدة الفحل (ت نحو 20ق.هـ)[2]: **كأسُ عَزيزٍ مِنَ الأعْنابِ عَتَّقَها ... لبعضِ أرْبابِها حانيَّةٌ حُومُ** بالنسبة إلى (الحانة) فقال: حانيّة، وهو القياس.
تَغْلِبُ	تَغْلَبِيٌّ	يجوز فيما كان على أربعة أحرف ثانيها ساكن وثالثها مكسور كما في: (تَغْلِب) فتح الحرف الثالث عند النسب، فيقولون في: تَغْلِب: تَغْلَبِيٌّ، وفي يَثْرِب، يثربيّ كأنّهم نسبوا إلى: تغلب، ويثرب ولم يجعلوا بالغين والثاء لسكونهما ففتحوا المكسور من أجل ذلك، وهذا عند الخليل وسيبويه ليس بالقياس، ولو كان ذلك قياساً لغيّروا في النسب إلى سُهَلِيٌّ، وبصْرِيٌّ المنسوبين إلى: سُهيل، وبَصري، ولقالوا في النسب إلى: يَشكر: يَشكرِيٌّ، وفي جُلْهُمْ: جُلهميٌّ.

---

(1) ملحق ديوانه، ص 362، وينظر: الزمخشري: أساس البلاغة، ص 319 (غين) ونسب لذي الرُّمة: ديوانه، ص 1862، وللفرزدق، والعيني: المقاصد النحوية، 4/ 538.

(2) ديوانه، ص 68، وينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، 2/ 670، والمحتسب، 1/ 134.

النسب إلى الثلاثي المنقوص أو المقصور

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى كلّ شيءٍ من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهنّ، إذا كان على ثلاثة أحرف وكان منقوصاً للفتحة قبل اللام، تقول في هُدىً: هُدَوِيٌّ، وفي رجل اسمه حَصىً: حَصَوِيٌّ، وفي رجُل اسمه رَحىً: رَحَوِيٌّ، وإنّما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استثقالاً لإظهارها أنّهم لم يكونوا لِيُظهرُوها إلى ما يستخفُّون، إنّما كان يُظهرونها ليردُّوا الياء إلى ما يستثقلون إذ كانت معتلَّة مبدلة فراراً مـمّا يستثقلون قبل أن يضاف إلى الاسم، فكرهوا أن يردُّوا حرفاً قد استثقلوه قبل أن يضيفوا إلى الاسم في الإضافة، إذا كان ردُّه إلى بناء هو أثقلُ منه في الياءات وتوالي الحركات؛ وكسرة الياء، وتوالي الياءات مـمّا يثقله، لأنّا رأيناهم غيّروا للكسرتين والياءين الاسم استثقالاً، فلمّا كانت الياءات والكسرةُ والياء فيما توالت حركاته ازدادوا استثقالاً، وسترَاه إنْ شاء الله، وإذا كانت الياء ثالثة، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيِّره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه، وذلك قولهم في عَمٍ: عَمَوِيٌّ، وفي رَدٍ رَدَوِيٌّ، وقالوا كأنّهم في الشّجى: شَجَوِيٌّ، وذلك لأنّهم رأوا فعل بمنزلة فعل في غير المعتلّ، كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات، فأقرّوا الياء وأبدلوا، وصيّروا الاسم إلى فعلٍ، لأنّها لم تكن لتثبت ولا تُبدل مع الكسرة، وأرادوا أن يجري مجرى نظيره من غير المعتلّ، فلمّا وجدوا الياء والقياس في فعلٍ أن يكون بمنزلة فعلٍ أقرُّوا الياء على حالها وأبدلوا، إذ وجدوا فعل قد آتْلأبَّ أن يكون بمنزلة فعلٍ)[1].

أقول:

أولاً: القواعد القياسيّة العامة في النسب إلى المقصور تتلخص بالآتي:

1- إذا كانت ألف المقصور ثالثة قُلبت واواً وأضيفت ياء النسب فإن كان المقصور مختوماً بتاء التأنيث حُذفت.

---

[1] سيبويه: 3/ 342-343.

2- وإذا كانت ألف المقصور رابعة وثانية متحرّك تحذف الألف أو تقلب واواً، وإذا كانت ثانيه ساكن، حذفت الألف أو قلبت واواً، أو بيت وأضيف بعدها واو ثمّ ياء النسب.

3- فإذا كانت الألف خامسة أو سادسة حذفت.

ثانياً: والقواعد القياسية العامة في النسب إلى المنقوص تتلخص بالآتي:

1- ياء المنقوص إمّا ثالثة، وإمّا رابعة، وإمّا خامسة فما فوق، فإن كانت ثالثة تقلب واواً، وإنْ كانت رابعة جاز حذفها أو قلبها واواً، وإنْ كانت خامسة فما فوق فتحذف مطلقاً.

2- ويعامل معاملة المنقوص ما ختم بياء ثالثة قبلها ساكن، ولا يحدث عند النسب إليه تغيير يذكر.

3- وإذا وقعت قبل ياء الثلاثي ألف كـ (غاية) فينسب إلية بقلب الياء همزة، مع حذف التاء استناداً إلى قاعدة أنّ تاء التأنيث وياء النسب لا يجتمعان.

ثالثاً: التطبيقات التي مثّل بها سيبويه للمقصور والمنقوص وما يجري مجراهما يوضّحها المخطط الآتي:

الإجراءات الصرفية القياسية	المنسوب	المنسوب إليه
هو مقصور ألفه ثالثة أصلها ياء لكونه من هدى – يهدي، قُلبت فيه الألف ياء وأضيفت ياء النسب.	هدويٌ	هُدى
كذلك	حَصَويٌ	حَصىً
كذلك والذي منعهم من إظهار الياء طلب الخفة فمن الثقل أن تجتمع ثلاث ياءات في درج واحد متتابع، فلا يقال: رحييّ.	رحويٌ	رَحَىً
يعامل معاملة ما آخره ياء مشدّدة كـ (حيّ، وعليّ، وشرقيّ) وذلك بفك الإدغام وحذف الياء الأولى، وقلب الثانية واواً، وأميّة: تصغير: أمة.	أمويٌ	أميّة
هذه الصورة مع كونها مستثقلة على اللسان لتوالي ثلاث ياءات مع الكسرة، ولكن بعض العرب يقول بها، وذلك لأنّ أميّ مستعمل على الألسنة قبل النسب إليه أمّا (رَحَيّ) فغير مستعمل.	أميِيٌ	أميّة
هذا الاسم حذفت منه الياء للتنوين والأصل فيه: عمي، ولذلك يعامل معاملة (رضي، وندي) بقلب الياء واواً، وإضافة ياء النسب فيقال: عمويّ، ورضويّ، وندويّ.	عَمَويٌ	عمٍ
كذلك.	رَدَويٌ	رَدٍ
هذا منسوب إلى الشّجيّ، وقد يكون محذوف الياء قبل النسب إليه، فتعاد وتقلب الياء واواً كما في (عمٍ).	شجويٌ	الشّجيّ

النسب إلى: فَعِل وفَعُل

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وما جاء من فَعِلٍ بمنزلة فَعَلٍ قولهم في النَّمِر: نَمَريٌّ، وفي الحبطات حَبَطيٌّ، وفي شَقِرةَ: شَقَرِيٌّ، وفي سَلِمةَ: سَلَميٌّ، وكأنّ الذين قالوا: تَغْلَبِيٌّ أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تَفْعَل، كما جعلوا فَعِل كفَعَلٍ للكسرتين مع الياءين، إلاّ أنّ ذا ليس بالقياس اللازم، وإنّما هو تغيير؛ لأنّه ليس توالي ثلاثُ حركات، والذين قالوا: حانويٌّ شبّهوه بعَمَوِيٍ، وإنْ أضفت إلى فَعُلٍ لم تغيّره، لأنّها إنّما هي كسرة واحدة، كلُّهم يقولون: سَمُرِيٌّ، والدُّئِلُ بمنزلة النَّمِر، تقول: دُؤَلِيٌّ، وكذلك سمعناه من يونس وعيسى. وقد سمعنا بعضهم يقول في الصَّعِقِيٌّ،

يدعه على حاله وكسر الصاد، لأنّه يقول: صَعِقٌ، والوجه الجيّد فيه: صَعَقيٌ، وصَعِقِيٌ جيد، فإن أضفت إلى عُلَبِطٍ قلت: عُلَبِطِيٌّ، وإلى جَنَدِلٍ قلت: جَنَدِليٌّ، لأنّ ذا ليس كالنَّمِر، لأنّ النَّمر ليس فيه حرف إلاّ مكسورٌ إلاّ حرفاً واحداً وهو النون وحدها، فلمّا كَثُر فيه الكسرُ والياءات ثقل، فلذلك غيّروه إلى الفتح»[1].

أقول:

لننظر المخطط الآتي:

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
النَّمِر	نَمَرِيٌّ	بإضافة ياء النسب وكسر ما قبلها، وقد ذكره سيبويه هنا، لأنّه على (فَعِل) وقد كان حديثه فيما مضى في (عم، وشج) وهو على (فَعِل)، والنسب إليه بفتح عينه كما تفتح العين في (نَمِر) عند النسب إليه، فيقال: نَمَرِيٌّ.
الحِبِطات شَقِرَة سَلِمَة	حَبَطِيٌّ شَقَرِيٌّ سَلَمِيٌّ	هذا كلّه كـ (النَّمِر) وهو على (فَعِل) وفي النسب إليه تفتح عينه، وإذا كان فتح العين في الاسم الصحيح لازماً كان في المعتلّ العين ألزم وأوجب لئلا تتوالى كسرتان وثلاث ياءات، أو تتوالى واو وياءان إذا قلبنا الياء واواً.
تَغْلِب	تَغْلَبِيٌّ	هذا مشبّه في المكسور بـ (نَمَرِيٌّ).
سَمُر دُئِل	سَمُرِيٌّ دُؤَلِيٌّ	إذا نسبنا إلى ما كان على (فَعُل) أبقينا العين مضموماً، لعدم توالي حركتين متجانستين كما هو حاصل في النسب إلى ما كان على (فَعِل) كـ (نَمِر) حيث كنّا نفتح العين حتّى لا تتوالى كسرتان فلا نقول: نَمِرِيٌّ، بل نقول: نَمَرِيٌّ، وفي النسب لى (فَعُل) لا تتوالى حركتان من جنس واحد لذلك لسنا بحاجة إلى فتح عين الكلمة بل نبقيها على حالها من الضمّ، والحرف بعدها مكسور.
الصَّعِق	صِعِقِيٌّ	هذا خلاف القياس، لأنّ قياسه أن يجري مجرى (النمر) بفتح العين لئلا تتوالى كسرتان، والذي جعلهم لا يفتحون العين في (الصّعق) ونحوه بل

---

[1] سيبويه: 3/ 343-344.

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
		يتركونه على حاله من الكسر، لأنّه يلهج به عند بعضهم بالكسر قبل النسب إليه فيقول: (صعِقِي) والوجه عند سيبويه أن يقال في النسب: (صَعَقِي) بفتح العين، ولم يعترض سيبويه على لكسر بل وصفه بالجودة.
عُلَيِط جَنَدِل	عُلَيِطِيٌّ جَنَدِلِيٌّ	هذا على أربعة أحرف الثلاثة الأولى منها متحرّكة، فلا يجوز فتح الثالث منها وهو مكسور، كما فتح الثاني المكسور من: (النمر)، لأنّنا لو ابقينا لكسر في (النّمر) لاجتمعت كسرتان وياءان في درجٍ متتالٍ أمّا في عُلَبِط، وجَنَدِل فليس بحاجة إلى فتح الباء في علبط، أو الدال في جندل، لأنّه ليس في الكلمة أعني (النّمر) ما يقاومها من الأصوات التي ليست من جنسها إلاّ حرف واحد وهو النون وليس الحال في: علبط، وجندل، كذلك لأنّ فيه من الأصوات التي تقاوم الكسر أكثر من واحد.

النسب إلى ما ختم بياء مشدّدة أو ما كان آخره ياء مشدّدة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى فَعِيل وفُعَيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهنّ، وما كان في اللفظ بمنزلتهما، وذلك قولك في عَدِيٍّ: عَدَوِيٌّ، وفي غَنِيٍّ: غَنَوِيٌّ، وفي قُصَيٍّ: قُصَوِيٌّ وفي أميّة: أمويٌّ. وذلك أنّهم كرهوا أن توالى في الاسم أربعُ ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سُلَيْم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة، لأنّك إذا حذفت الزائدة فإنّما تبقي التي تصير ألفاً، كأنّه أضاف إلى فَعَلٍ أو فُعَلٍ، وزعم يونس أنّ ناساً من العرب يقولون: أُمَيِّيٌّ، فلا يغيّرون لـمّا صار إعرابُها كإعراب ما لا يعتلّ، شبّهوه به كما قالوا طَيِّئِيٌّ، وأمّا عَدِيِّيٌّ، فيقال وهذا أثقل، لأنّه صارت مع الياءات كسرةٌ، وسألته عن الإضافة إلى حيّةٍ فقال: حَيَوِيٌّ، كراهية أن تجتمع الياءات، والدليل على ذلك قولُ العرب في حيّة بن بَهْدلة: حَيَوِيٌّ، وحُرّكت الياءُ لأنّه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة، فإن أضفت إلى لِيَّةٍ قلت: لِوَوِيٌّ؛ لأنّك احتجت إلى أن تحرّك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء حيّةٍ، فلمّا حركتها رددتها إلى الأصل كما تردُّها إذا حركتها في التصغير، ومن قال: أُمَيِّيٌّ قال: حَيِّيٌّ . وكان أبو عمرو يقول: حَيِّيٌّ ولَيِّيٌّ، ولَيَّةٌ من لَوَيْتُ يدَه لَيَّةً. وسألته عن الإضافة إلى عدُوٍّ فقال: عَدُوِّيٌّ، وإلى كَوَّةٍ فقال: كَوِّيٌّ، وقال: لا أغيّره لأنّه لم تجتمع الياءات، وإنّما أبدلُ إذا كثُرت الياءات فأفرُّ إلى الواو، فإذا قدرتُ على الواو ولم أبلغ من الياءات غاية الاستثقال لم أغيّره، ألا تراهم قالوا في الإضافة إلى مَرْمِيٍّ مَرْمِيٌّ، فجعله بمنزلة البُخْتيّ إذ كان آخره كآخره في الياءات والكسرة. وقالوا في مَغْزُوٍّ: مَغْزُوِّيٌّ؛ لأنّه لم تجتمع الياءات فكذلك كوّةٌ، وعدُوٌّ، وحيّةٌ قد اجتمعت فيه الياءات، فإن أضفت إلى عدُوّةٍ قلت: عَدَوِيٌّ من أجل الهاء، كما قلت في شَنُوءة: شَنَئِيٌّ. وسألته عن الإضافة إلى تحيّةٍ فقال: تَحَوِيٌّ، وتحذف أشبه ما فيها بالمحذوف من عَدِيٍّ، وهو الياءُ الأولى، وكذلك كلُّ شيء كان آخره هكذا، وتقول في الإضافة إلى قِسِيٍّ وثِدِيٍّ: ثُدَوِيٌّ وقُسَوِيٌّ؛ لأنّها فُعولٌ، فتردُّها إلى أصل البناء، وإنّما كُسر القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما وهو السين والدال، فإذا ذهبت العلّةُ صارتا على الأصل، تقول في الإضافة إلى عَدُوٍّ: عَدُوِيٌّ، وإلى عَدُوّةٍ: عَدَوِيٌّ،

وإلى مَرْمي: مَرْميٌّ، تحذف الياءين وتثبت ياء الإضافة، وإلى مَرْمِيّة مَرْميٌّ، تحذف الياءين الأوليين ومن قال: حانَوِيٌّ قال: مَرْمَوِيٌّ)[1].

أقول:

أولاً: القواعد القياسية العامة للنسب إلى ما كان آخره ياء مشدّدة تتلخص بالآتي:

إذا نسب إلى اسم خُتم بياء مشدّدة فينظر موقع هذه الياء:

1- فإذا كانت بعد حرف واحد كـ (حيّ) يفكّ الإدغام وتردّ الياء الأولى إلى أصلها (الواو) و(الياء) ثمّ تقلب الثانية واواً ويفتح ما قبلها.

2- وإذا كانت الياء المشدّدة بعد حرفين فيفكّ الإدغام، وتحذف الياء الأولى وتقلب الثانية واواً ويفتح ما قبلها.

3- يعامل معاملة ما كانت الياء المشدّدة فيه بعد حرفين ما جاء على (فَعيل) و(فُعيل)، ولذلك عنون سيبويه حديثه (باب الإضافة إلى فَعيل، وفُعيل).

4- تحذف التاء فيما ورد مؤنثاً على صيغة (فَعيلة) أو (فُعيلة) أو (فَعولة).

ثانياً: مثّل سيبويه للمنسوب إليه ممّا كان على (فَعيل وفُعيل) بجملة من الألفاظ نوضّحها بالمخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 344-346.

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
غَذِيٌّ غَنِيٌّ قُصَيٌّ	غَذَوِيٌّ غَنَوِيٌّ قُصَوِيٌّ	إذا كان في آخر الاسم ياء مشدّدة تحذف الأولى الزائدة، فيبقى (غَذِ) و(قُصي) ثمّ نفعل به ما فعلنا بـ (عم) و(شج) أو لنقل: أنه إذا كانت الياء مشدّدة فككنا الإدغام، وقلبنا الياء الثانية واواً وحذفنا الأولى. وذلك لأنّ تتابع أربع ياءات في بنية اسمية واحدة متعذّر، ولذلك يقول سيبويه: (وذلك أنّهم كرهوا أن تتوالى في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة كما حذفوها من: سُليم، وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة.
غَذِيٌّ	غَذِيِّيٌّ	هذه صورة لم تجرِ على القياس المذكور أعلاه، وفيها من الثقل ما يُستكره لتوالي أربع ياءات قبلهنّ حرف مكسور، وهذا على رأي سيبويه (يقال) كما يقال في (طيّ): طيئيّ.
حَيَّة	حَيَوِيٌّ	الياء المشدّدة هنا واقعة بعد حرف واحد فيفكّ الإدغام وتقلب الثانية واواً وتردّ الياء الأولى إلى أصلها. مع حذف تاء التأنيث كلّ ذلك حتّى لا تجتمع أربع ياءات.
لَيَّة	لَوَوِيٌّ	هو كـ (طيّ) ياؤه المشدّدة ثانية، فيفتح الإدغام وتقلب الياء الثانية واواً وتُردّ الأولى إلى أصلها، وهو من: طوى – يطوي، ولوى – يلوي لوياً.
تَحِيَّة	تَحَوِيٌّ	هذا على زنة: تفعلة، مصدره (حيّ) وأصلها: (تحيية) بإلقاء كسرة الياء الأولى على الحاء وأدغموا الياءين، وصار لفظها كـ (فعيلة) الساكنة الياء وما قبلها مكسور، والنسبة إليها كالنسبة إلى فعيلة بفتح الإدغام وحذف الياء الأولى وقلب الثانية واواً مع حذف التاء المربوطة لتعذّر اجتماعها مع ياء النسب المشدّدة، وكذا النسب إلى ما كان آخره ياء مشدّدة ثالثة كـ: نبيّ، وعليّ، فيقال: نبويّ، وعلويّ.
قِسِيٌّ ثِدِيٌّ	قُسَوِيٌّ ثُدَوِيٌّ	لأنّه على زنة (فُعُول) أي: قُسُوٌّ، وثُدُوٌّ فتردّ إليه، وكسر القاف والثاء قبل الإضافة بسبب كسر السين والدال، وفي حال النسب إليهما تزول علّة الكسر، فعادتا إلى الأصل وهو (فُعُول)، ولذلك قيل: قُسَوِيٌّ، ثُدَوِيٌّ، بفك الإدغام، وحذف الياء الأولى، وقلب الثانية واواً.

الإجراءات الصرفية القياسية	المنسوب	المنسوب إليه
بإضافة ياء النسب، وحذف تاء التأنيث من (عَدْوَة).	عَدْوِيٌّ عَدْوِيٌّ	عَدْو عَدْوَةٌ
إذا كانت الياء المشدّدة رابعة تحذف وتُضاف ياء النسب المشدّدة، فإن كان في الاسم المنسوب إليه تاء مربوطة حذفت للسبب الذي ذكرناه سابقاً. ويجوز أن يقال: مَرْمَوِيّ، بفكّ الإدغام وحذف الياء الأولى وقلب الثانية واواً.	مَرمِيٌّ مرميٌّ	مَرْمِيّ مَرْمِيَّة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخرهُ ياءً وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً، وما كان آخره واواً وكان الحرف الذي قبل الواو ساكناً، وذلك نحو ظَبْيٍ ورَمْيٍ وغَزْوٍ ونَحْوٍ، تقول: ظَبْيِيٌّ ورَمْيِيٌّ، وغَزْوِيٌّ، ونَحْوِيٌّ، ولا تغيّر الياء ولا الواو في هذا الباب؛ لأنّه حرف جرى مجرى غير المعتلّ، تقول: غَزْوٌ فلا تغيّر الواو كما تغيّر في غدٍ، وكذلك الإضافة إلى نِحْيٍ وإلى العُرْيِ. فإذا كانت هاءُ التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافاً: فمن الناس من يقول في رَمْيةٍ: رَمْيِيٌّ وفي ظَبْيةٍ: ظَبْيِيٌّ، وفي دُمْيةٍ: دُمْيِيٌّ، وفي فتيةٍ: فِتْيِيٌّ، وهو القياس، من قِبل أنّك تقول رَمْيٌ ونِحْيٌ، فتُجريه مجرى ما لا يعتلّ نحو دِرْعٍ وتُرْسٍ ومَتْنٍ، فلا يخالف هذا النحو، كأنّك أضفت إلى شيءٍ ليس فيه ياء. فإذا جعلت هذه الأشياء بمنزلة ما لا ياء فيه فأجره في الهاء مجراه وليست فيه هاء، لأنّ القياس أن يكون هذا النحوُ من غير المعتلّ في الهاء بمنزلته إذا لم تكن فيه الهاءُ، ولا ينبغي أن يكون أبعدَ من أُمَيِّيٍّ، فإذا جاز في أُمَيّةَ أُمَيِّيٌّ، فهو أن يجز في رَمْيٍ أجدرُ، لأنّ قياس أُميّةَ وأشباهها التغيير، فهذا الباب يُجرونه مجرى غير المعتلّ.

· وحدثنا يونس أنّ أبا عمرو وكان يقول في ظَبْيةٍ: ظَبْيِيٌّ، ولا ينبغي أنْ يكون في القياس إلاّ هذا إذ جاز في أمية، وهي معتلّة، وهي أثقل من رَمْيِيٍّ.

وأمّا يونس فكان يقول في ظَبْيةٍ: ظَبَوِيٌّ، وفي دُمْيةٍ: دُمَوِيٌّ، وفي فتيةٍ: فِتَوِيٌّ. فقال الخليل: كأنّهم شبّهوها حيث دخلتها الهاءُ بفعلةٍ؛ لأنّ اللفظ بفعلةٍ إذا أُسكنت العين وفعلةٍ من بنات الواو سواءٌ، يقول: لو بنيت فعلةً من بنات الواو لصارت ياءً، فلو أسكنت العين على ذلك المعنى لثبتت ياء ولم ترجع إلى الواو، فلمّا رأوها آخرُها يُشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا دُميةً كفُعلةٍ، وجعلوا فِتْيةً بمنزلة فِعِلةٍ. هذا قول الخليل، وزعم أنّ الأول أقيسُهما وأعربُهما، ومثل هذا قولهم في حيٍّ من العرب يقال لهم: بنو زِنْيةَ: زِنَوِيٌّ، وفي البِطْيةِ: بِطَوِيٌّ. وقال: لا أقول في غَزْوةٍ إلاّ غَزْوِيٌّ، لأنّ ذا لا يشبّه آخرُه آخر فعلةٍ إذا أسكنت عينها. ولا تقول في غُدوةٍ إلاّ غُدْوِيٌّ لأنّه لا يشبّه فعلةً ولا فُعلةً، ولا يكون فعلةً ولا فُعلةً من بنات الواو هكذا. ولا تقول في عُرْوٍ إلاّ عُرْوِيٌّ، لأنّ فُعْلةً من بنات الواو إذا كانت واحدة فُعْلٍ لم تكن هكذا وإنّما تكون ياءً، ولو كانت فُعْلة ليست على فُعْلٍ كما أنّ

بُسْره على بُسْرٍ لكان الحرفُ الذي قبل الواو يلزمه التحريكُ، ولم يشبّه عُرْوةَ، وكنت إذا أضفت إليه جعلت مكان الواو ياء كما فعلت ذلك بعَرْقُوةٍ، ثمّ يكون في الإضافة بمنزلة فَعِلٍ، وإنْ أسكنت ما قبل الواو في فُعْلةٍ من بنات الواو التي ليست واحدة فُعُلٍ فحذفت الهاء لم تغيِّر الواو، لأنَّ ما قبلها ساكن، ويقوّي أنَّ الواوات لا تغيِّر قولهم في بني جِرْوةَ وهم حيّ من العرب: جِرْوِيٌّ، وأمّا يونس فجعل بنات الياء في ذا وبنات الواو سواء، ويقول في عُرْوةٍ: عُرَوِيٌّ، وقولُنا: عُرْوِيٌّ)[1].

أقول:

أولاً: الأسماء التي آخرها ياءٌ أو واو، وما قبل الياء أو الواو حرف ساكن ليس مكسوراً كما في: رضي، ولا مفتوحاً كما في (ندَى) ومن هذا: ظبْي، و: غزْو تعامل معاملة المنقوص من حيث قلب الياء واواً، أو حذفها، أو جواز الوجهين وبحسب موقع هذه الياء إنْ كانت ثالثة أو رابعة أو خامسة فما فوق.

ثانياً: يتناول سيبويه في هذا النص جملة من الألفاظ التي آخرها ياء وما قبله ساكن، وكذا التي آخرها واو ما قبلها ساكن، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 346-348.

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
ظَبْي رَمْي غَزْو نَحْو	ظَبْيِيٌّ رَمْيِيٌّ غَزْوِيٌّ نَحْوِيٌّ	بإبقاء الياء لأنّ ما قبلها حرف ساكن، وظبي وما هو بمنزلته اسم معرب تجري عليه وجوه الإعراب قبل النسب إليه، وكذلك لا تغيير للواو في: غزو، ونحو، وإذا كان النسب إلى ما فيه التاء من نحو: ظبية لا يدعو إلى حذف الياء، فالأولى في ما ليس فيه التاء ألا تحذف الياء منه عند النسب إليه.
رمية ظبية دُمية فتية	رميِيٌّ ظبيِيٌّ دميِيٌّ فتيِيٌّ	هذا هو القياس فيما كان فيه تاء التأنيث ومن اللغويين من يحذف الياء فيقول رميٌّ، وظبيٌّ، ودميٌّ، وفتيٌّ، ومن يجعل ما فيه هاء التأنيث في النسب بمنزلة ممّا لا تدخله الهاء، إنّما يجري بمنزلة ممّا لا تدخله الهاء، إنّما يجري ذلك على القياس[1]. ومذهب يونس – رحمه الله – أنّ النسب إلى: فَعْلة أو فِعلة ممّا جاء لامه ياءً مجرى ما كان أصله فَعِلة أو فعلة فيقول في النسبة إلى (ظبية): ظبويٌّ، ويبدو أنّ يونس ينسب إلى ما فيه التاء من الواوي، أو الياء على القياس الذي ينسب إليه إلى المنقوص الثلاثي، وذلك بقلب (الياء) واواً في اليائي، وبفتح ما قبل (الواو) فيها في الواوي، فيقول: (ظبوي) في النسب إلى (ظبية)، و(غزوي)[2]. و(دُمَويّ) في النسب إلى: دُمية و(فتويّ) في النسب إلى: فتية. والأول وهو رأي الخليل وتابعه سيبويه أقيسها وأعربها على ما يذكر سيبويه نفسه، على الرغم من أنّ في كلام الخليل الذي نقله عنه سيبويه بشأن رأي يونس ليس فيه رفض لهذا الرأي، وقد أكثر بعض اللغويين من الحديث في هذه المسألة[3].
غزوة غُدوة عُروة	غزْوِيٌّ غدوِيٌّ عُروِيٌّ	لا يقال فيه – على رأي الخليل – إلاّ هذا، بحذف تاء التأنيث، وإضافة ياء النسب إليه مكسوراً ما قبلها، لأنّ آخره لا يشبه آخر فَعِلة الساكن العين، وهكذا في كلّ ما كان على (فُعْلة، وفعيلة) لا تحذف في الواو، ويونس يضم أول هذا كلّه فيقول: غُزويٌّ، وغُدويٌّ، وعُرويٌّ.
جِروة	جِرْوِيٌّ	هذا بكسر الأول ولا تغيّر حركة أوله، ولا تحذف الواو منه.

---

(1) ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، 3/ 65.

(2) ينظر: الرضي: شرح الشافية، 2/ 48، والسيوطي: همع الهوامع، 3/ 366.

(3) ينظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 2/ 151، والخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب، 3/ 19، وابن يعيش، 5/ 153-154.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى كلّ شيء لامُه ياءٌ أو واو وقبلها ألف ساكنة غيرُ مهموزة، وذلك نحو: سِقاية وصَلايةٍ ونُفايةٍ وشَقاوةٍ وغباوةٍ، تقول في الإضافة إلى سقاية: سِقائيٌّ، وفي صلاية: صَلائيٌّ، وإلى نُفاية: نُفائيٌّ، كأنّك أضفت إلى سِقاءٍ وإلى صَلاءٍ، لأنّك حذفت الهاء، ولم تكن الياءُ لتثبت بعد الألف فأبدلت الهمزة مكانها، لأنّك أردت أن تُدخل ياء الإضافة على فِعالٍ أو فَعالٍ أو فُعالٍ. وإنْ أضفت إلى شَقاوة وغَباوة وعِلاوةٍ قلت: شَقاويٌّ وغَباويٌّ، وعِلاويٌّ؛ لأنّهم قد يُبدلون مكانَ الهمزة الواو لثقلها، لأنّها مع الألف مشبهة بآخر حَمْراء حين تقول: حَمْراويٌّ، وحَمْراوانِ، فإنْ خفّفت الهمزة فقد اجتمع فيها أنّها تُستثقل وهي مع ما يشبهها وهي الألف، وهي في موضع اعتلال وآخرُه كآخر حَمْراء. فإن خفّفت الهمزة مجتمعات حروف متشابهة كأنّها ياءات، وذلك قولك في كِساء: كِساوانِ، ورِداءٍ: رِداوانِ، وعِلْباءٍ: عِلْباوانِ)[1].

أقول:

أولاً: ما كان لامه، ياء، أو واواً على قسمين:

الأول: ما يُلزم الياء أو الواو فيه إذا أسقطنا منه تاء التأنيث وقد مثّل سيبويه له بـ (سِقاية، وصَلاية، ونُفاية، وشِقاوة، وغَباوة) وما أشبه ذلك، ولولا تاء التأنيث لقيل: سِقاء، وصَلاء، ونُفاء، وشِقاء، وغَباء، بمنزلة قولهم: علياء، وأصله: علياي.

والثاني: ما كانت الياء فيه طرفاً بعد ألف، ولا تقلب همزةً كـ (راي) جمع: راية، و(ثاي) جمع: ثاية، وطاي جمع: طاية، وآي جمع: آية.

أمّا النسب إلى الأول فالقياس فيه كالأتي:

أولاً: قلب الياء همزة مع حذف تاء التأنيث وإضافة ياء النسب فيقال في النسب إلى سقاية: سِقائيٌّ.

وفي صلاية: صَلائيٌّ.

وفي نُفاية: نُفائيٌّ.

---

[1] سيبويه: 3/ 348-349.

ولذلك يقول سيبويه: (كأنك أضف إلى: سِقاء، وإلى صَلاء) وذلك لأنك بعد أن حذفت تاء التأنيث قلبت الياء (همزة) لأنّ هذه الياء لا تثبت بعد الألف مع إضافة ياء النسب على ما هو على (فِعال) أو (فَعال) أو (فُعال). ويجوز قلب الهمزة واواً فتقول: سقاويٌّ، وصلاويٌّ، ونفاويٌّ، بمنزلة قلب الهمزة في التثنية واواً، فيقال في: رداءان، وكساءان: رداوان، وكساوان.

ثانياً: أمّا ما كانت لامه واواً كـ (شَقاوة، وغَباوة، وعِلاوة) فينسب إليه بإبقاء الواو على حاله وإضافة ياء النسب، فتقول في: شَقاوة، وغَباوة: شقاويٌّ، وغباويٌّ، لأنهم قد يبدلون الهمزة الواو لثقلها، وهي مع الألف بمنزلة الهمزة في آخر الممدود فهم يقلبونها – كما سنرى – واواً، فيقولون في: حمراء: حمراويٌّ، والمثنى: حمراوان.

ثالثاً: أمّا ما كانت الياء طرفاً بعد ألف، ولا يمكن قلبها همزة (ممّا سيأتي عليه سيبويه لاحقاً) ففيه ثلاثة أوجه[1]:

الأول: النسبة إليه بالهمزة تقول في: راي وشاي، وطاي، وآي: رائيّ، وثائيّ، وطائيّ، وآئيّ.

والثاني: قلب الهمزة واواً، فتقول: راويّ، وثاويّ، وطاويّ، وآويّ.

والثالث: ترك الياء واقعة بعد ألف، فتقول: رايِيّ، وثايِيّ، وطايِيّ، وآيِيّ.

النسب إلى الممدود

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وقالوا في غَداءٍ: غَداويٌّ، وفي رِداءٍ: رِداويٌّ، فلمّا كان من كلامهم قياساً مستمراً أن يُبدلوا الواو مكان هذه الهمزة في هذه الأسماء استثقالاً لها، صارت الواوُ إذ كانت في الاسم أولى؛ لأنهم قد يُبدلونها وليست في الاسم فراراً إليها، فإذا قدَروا عليها في الاسم لم يُخرجوها، ولا يفِرُّون إلى الياء لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا إلى نحو ما كانوا فيه؛ لأنّ الياء

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 4/ 107.

تشبه الألف فيصير بمنزلة ما اجتمع فيه أربعُ ياءات؛ لأنَّ فيها حينئذٍ ثلاث ياءات، والألف شبيهة بالياء فتضارع أميٌّ؛ فكرهوا أن يفرّوا إلى ما هو أثقلُ ممَّا هم فيه، فكرهوا الياء كما كرهوا في حصيٍّ ورحيٍّ، قال الشاعر، وهو جرير، في بنات الواو:

إذا هَبَطْنَ سَماوِيّاً مَوارِدُهُ ... من نحو دَوْمةِ خَبْتٍ قلَّ تَعْرِيسي

وياءُ دِرْحايةٍ بمنزلة الياء التي من نفس الحرف، ولو كان مكانها واو كانت بمنزلة الواو التي من نفس الحرف؛ لأنَّ هذه الواو والياء يجريان مجرى ما هو من نفس الحرف، مثل السَّماويِّ والطَّفاويِّ)[1].

أقول:

أولاً: القواعد العامة في النسب إلى الممدود عند النسب إلى الممدود تنظر همزته:

1- فإذا كانت أصلية بقيت على حالها.

2- وإنْ كانت منقلبة عن أصل هو (الواو أو الياء) جاز إبقاء الهمزة أو قلبها واواً.

3- وإنْ كانت للتأنيث تقلب واواً مطلقاً.

4- وإذا كانت للإلحاق قلبت واواً أو بقيت على حالها.

تقول في: حرباء: حرباويّ. وشذّ: بهرانيّ، وصنعانيّ، وجلوليّ، وحرويّ، في النسب إلى (صنعاء، وحوراء، وجلولاء، وبهراء)[2].

ثانياً: يرى سيبويه أنَّ النسب إلى نحو: غداء: غَداويٌّ، وإلى: رِداء: رداويّ، لأنَّ الهمزة فيه للتأنيث، ولا تكون كحرف الأصل، ولا يجوز حذف ألف المدّ (لأنّها حرف حيّ فلا يحذف، ولأنّها للتأنيث تنقلب)[3]، وقلب الهمزة واواً (استثقالاً لها وقياساً مستمراً) على حدّ تعبير سيبويه، ولا يجوز قلبها ياء لأنَّ ذلك سيجمع أربع ياءات في الاسم الواحد: الياء

---

(1) سيبويه: 3/ 350-351.

(2) ينظر: الحملاوي: شذا العرف في فنّ الصّرف، ص 151، وكمال إبراهيم: عمدة الصّرف، ص 187.

(3) المبرد: المقتضب، 2/ 123.

المنقلبة عن الهمزة، وياء النسب التي هي بمثابة ياءين، وألف المدّ التي تشبه الياء. فلا يقال: غدائيٌّ، وردائيٌّ، لأنّه يضارع في ثقله، قولهم: أميّيّ، في النسب إلى أميّة، ولذلك فرّوا من الأثقل إلى الثقيل فقالوا: غَداويٌّ، ولم يقولوا: عدائيٌّ، مثلما كرهوا أن يقولوا في النسب إلى: حصى، ورحى: حصييٌّ، ورحييٌّ.

ومن النسب إلى ما فيه الواو قول جرير[1]:

إذا هَبَطْنَ سَماوِيّاً مَوارِدُهُ ... مِن نحو دَوْمة خَبْتٍ قَلَّ تَعْريسي

والشاهد قوله: سماويّ منسوباً إلى سماوة، بمنزلة ما ينسب للممدود الذي همزته للتأنيث أعني: سماء، فيقال: سماويّ، والسماوة: موضع صحراوي بين دمشق وأرض العراق، والموارد: الطرق، والتعريس: النزول في آخر الليل، ودومة خبت: موضع، والخبت: موضع فيه انهباط.

ثالثاً: وممّا هو من بنات الياء (دِرحاية) فيقال في النسب إليها درحائي بقلب الياء همزة، أو درحاويّ بقلبها واواً.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألته عن الإضافة إلى رايةٍ وطايةٍ وثايةٍ وآيةٍ ونحو ذلك، فقال: أقول رائيٌّ وطائيٌّ وثائيٌّ وآئيٌّ، وإنّما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف، والألفُ تشبه بالياء، فصارت قريباً ممّا تجتمع فيه أربع ياءات، فهمزوها استثقالاً، وأبدلوا مكانها همزة، لأنّهم جعلوها بمنزلة الياء التي تُبدل بعد الألف الزائدة؛ لأنّهم كرهوها ها هنا كما كُرهت ثمّ، وهي هنا بعد ألف كما كانت ثمّ، وذلك نحو ياء رداء، ومن قال: أميّيٌّ قال: آييٌّ، ورايِيٌّ، بغير همز، لأنّ هذه لامٌ غير معتلّة، وهي أولى بذلك لأنّه ليس فيها أربع ياءات، ولأنّها أقوى، وتقول واوٌ فتثبت كما تُثبت في غزوٍ، ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت: ثاويٌّ، وآويٌّ، وطاويٌّ وراويٌّ، جاز

---

[1] ديوانه، ص 126، وينظر: ابن يعيش، 5/ 157.

ذلك، كما قالوا: شاويٌّ، فجعلوا الواو مكان الهمزة، ولا يكون في مثل سقايةٍ سقائيٌّ، فتكسر الياء ولا تهمز، لأنها ليست من الياءات التي لا تعتلّ إذا كانت منتهى الاسم، كما لا تعتلّ ياءَ أميّة إذا لم تكن فيها هاءٌ، ومثل ذلك قُصيٌّ، منهم من يقول: قُصيِّيٌّ. وإذا أضفت إلى سقاية فكأنك أضفت إلى سقاءٍ، كما أنّك لو أضفت إلى رجل اسمه ذو جُمَّةٍ قلت: ذوويٌّ كأنك أضفت إلى ذواً، ولو قلت: سقاويٌّ جاز فيه وفي جميع جنسه كما يجوز في سقاء، وحَوْلايا وبَرْدَرايا بمنزلة سقايةٍ؛ لأنّ هذه الياء لا تثبت إذ كانت منتهى الاسم، والألفُ تسقط في النسبة لأنها سادسة فهي كهاء دِرْحاية)[1].

أقول:

أولاً: مضى القول في النسب إلى: رايةٍ، وطايةٍ، وثايةٍ، وآيةٍ، والموازنة بين النسبة إليها بقلب الياء همزة وإضافة ياء النسب هرباً من اجتماع ألف وثلاث ياءيات: فقيل: رائيّ، وطائيّ، في: رايةٍ وطاية، ويجوز إبقاء الياء فيقال: رابيّ، وطاييّ، قياساً لى من قال: أميّيّ في النسب إلى أميّة من غير قلب للياء، ويجوز أيضاً قلب الياء واواً، فيقال: راويٌّ، وطاويٌّ، وثاويٌّ، وآويٌّ، كما: شاويٌّ.

ولا يجوز ذلك في نحو (سقاية) بإبقاء الياء وإضافة ياء النسب فلا يقال: (سقاييٌّ)، لأنّ ياء ساقية يجوز فيها الإعلال أيّ إبدالها واواً، لوجود تاء التأنيث في آخرها، والنسب إليها كالنسب إلى الممدود والذي همزته للتأنيث، أو همزته منقلبة كما في (سقاويّ) منسوباً إلى (سقاء).

ثانياً: والنسب إلى قصيّ: قُصويّ، بفكّ الإدغام وحذف الياء الأولى وقلب الثانية واواً وإضافة ياء النسب، ويجوز إبقاء الياء المشدّدة وإضافة ياء النسب، وهو ثقيل لتوالي أربع ياءات فيقال: قُصيّيّ.

ثالثاً: وعلى قياس النسب إلى نحو (سقاية) يكون النسب إلى نحو: حولايا، وبردرايا، فتقول:

---

(1) سيبويه: 3/ 350-351.

حولائي بالهمز، وبرداوئيّ، كما تقول: سقائيّ، أو تقول: (حولاويّ) بحذف الألف الأخيرة، وقلب الياء واواً وإضافة ياء النسب، مثلما تقول: سقاويّ.

رابعاً: ومن المعروف عندهم أنّ الألف إذا كانت خامسة أو سادسة تحذف وتضاف ياء النسب إلى الاسم التي هي فيه فيقال في نحو: فرنسا، وهولندا: فرنسيّ، وهولنديّ.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(واعلم أنّك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإنّ القياس والوجه أن تُقرّه على حاله؛ لأنّ الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال، ولأنّ الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلّة مبدلة، وقد أبدلها ناسٌ من العرب كثيرٌ على ما فسّرنا، يجعل مكان الهمزة واواً، وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلاً من واوٍ أو ياءٍ، وهو فيها قبيح، ويجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قُرّاء، ونحوه) [1].

أقول:

أولاً: إذا نسبنا إلى الممدود المنصرف فالوجه أن يبقى على حاله، ولا تقلب الواو فيه، لأنّه بوجودها وبوجود ياء النسب لا يشكّل ثقلاً ملحوظاً أو شديداً على اللسان ولذلك يقول سيبويه (لم تبلغ غاية الاستثقال) ثمّ أنّ الهمزة تجري على وجوه العربية مرفوعة أو منصوبة أو مكسورة.

وهكذا قالوا في: سقاية: سقاويٌّ، لأنّهم لـمّا حذفوا تاء التأنيث وقعت الياء متطرفة بعد ألف فصارت بمنزلة سقاء، ثمّ قلبوا الياء واواً، وكذا الأمر في النسب إلى (حولايا وبردرايا) فيقال: حولائي، وبردوائي بالهمز، ويقال: حولاويّ وبردراويّ.

ثانياً: وإذا كانت همزة الممدود أصلية واقعة بعد ألف جاز فيها وجهان:

الأول: إبقاء الهمزة فيقال في: قُرّاء، وإنشاء، وابتداء: قُرّائيّ، وإنشائيّ، وابتدائيّ، وهو الوجه والمستعمل ومنهم من يقلب الهمزة واواً فيقول: قُراويٌّ، وهو قبيح عند سيبويه.

---

(1) سيبويه: 3/ 351-352.

النسب إلى المقصور الذي ألفه رابعة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف، وذلك نحو مَلْهىً ومَرْمىً، وأعْشَى وأعْمَى، وأعْيَا، فهذا يجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف وكان آخِرُه ألفاً مبدلة من حرف من نفس الكلمة نحو حصىً ورحىً، وسألتُ يونس عن مِعْزىً وذِفْرىً فيمن نوّن فقال: هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة، كما صار علباءٌ حيث انصرف بمنزلة رداء في الإضافة والتثنية، ولا يكون أسوأ حالاً في ذا من حُبلى، وسمعنا العرب يقولون في: أعْيَا: أعْيَويٌّ، بنو أعْيا: حيٌّ من العرب من جرْم، وتقول في أحْوَى: أحْوَوِيٌّ، وكذلك سمعنا العرب تقول)[1].

أقول:

المقصور الذي ألفه رابعة إمّا أن يكون الحرف الثاني منه متحرّكاً أو ساكناً، فإن كان متحرّكاً كـ (بَرَدى، وكَنَدا) فينسب إليه بإضافة ياء النسب إلى آخره وكسر ما قبلها فنقول: بَرَدِيّ، وكَنَدِيّ.

فإن كان ثانيه ساكناً كـ (مَلْهى، ومَرْمَى، وأعْشَى، وأعمى، وأعْيا) (فيجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف وكان آخره ألفاً مبدلة من حرف من نفس الكلمة نحو حصى، ورحى، وفتى)، فيكون النسب إليه بقلب الألف واواً، أو تركها، وإضافة واو بعدها، أو حذفه وإضافة ياء النسب فنقول: ملهويّ، ومرمويّ، وأعشويّ، وعمويّ، وأعيويّ.

وقد يقال: ملهاويّ، ومرماويّ، وأعشاويّ، وأعماويّ، وأعياويّ، ويقال أيضاً: ملهيّ، ومرميّ، وأعشيّ، وأعميّ، وأعييّ، وكذا في نحو: معزىً، وذِفْرىً، إذا نوّنا.

---

[1] سيبويه: 3/ 352.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخره ألفاً زائدة لا ينوّن وكان على أربعة أحرف، وذلك نحو حُبلَى، ودِفلى؛ فأحسنُ القول فيه أن تقول: حُبليٌّ، ودِفليٌّ؛ لأنّها زائدة لم تجيءْ لتُلحق بناتِ الثلاثةِ ببنات الأربعة، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف. وقال في سِلْى: سِلْيٌّ. ومنهم من يقول: دِفلاَويٌّ، فيفرقُ بينها وبين التي من نفس الحرف بأن يُلحق هذه الألف فيجعله كآخر ما لا يكون آخره إلاّ زائداً غير منوّن، نحو: حَمْراويّ، وضَهْيَاويّ، فهذا الضربُ لا يكون إلاّ هكذا، فبنوه هذا البناء ليفرقوا بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فقالوا في دَهْنا: دَهْناويٌّ، وقالوا في دُنيا: دُنْياويٌّ، وأنْ شئت قلت دُنيٌّ، على قولهم سِلْيٌّ. ومنهم من يقول: حُبْلوي فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وذلك أنّهم رأوها زائدة يُبنى عليها الحروف، ورأوا الحرف في العدّة والحركة والسُّكون كمَلْهىً فشبهوها بها، وما أنّهم يشبهون الشيء بالشيء الذي يُخالفه في سائر المواضع، قال: فإن قلت في مَلْهَى: مَلْهيٌّ لم أرَ بذلك بأساً، كما لم أرَ بحُبْلويٌّ بأساً، وكما قالوا: مَداري فجاءوا به على مثال: حَبَالى وعَذارَى ونحوهما من فَعالَى، وكما تستوي الزيادةُ غيرُ المنوّنة والتي من نفس الحرف إذا كانت كلُّ واحدة منهما خامسة، ولا يجوز ذا في قفاً، لأنّ قفا وأشباهه ليس بمنزلة حُبْلَى، وإنّما هي على ثلاثة أحرف فلا يحذفونها.

وأمّا جَمَزَى فلا يكون جَمَزَويٌّ، ولا جَمَزاويٌّ، ولكن جَمَزيٌّ، لأنّها ثقلت وجاوزت زنة ملهىً فصارت بمنزلة حُبارى لتتابع الحركات، ويقوّي ذلك أنّك لو سمّيت امرأة قدماً لم تصرفها كما لم تصرف عناق، والحذف في معزىً أجوزُ، إذ جاز في ملهىً لأنّها زائدة، وأمّا حُبْلى فالوجه فيها ما قلتُ لك، قال الشاعر:

كأنّما يقعُ البُصْرِيُّ بَيْنَهُمْ … مِنَ الطَّوائفِ والأعناقِ بالوَذَمِ

يريد: بُصْرى)[1].

أقول:

في هذا النص يأتي سيبويه على صور شتى للاسم المقصور ممّا كانت ألفه مبدلة من حرف من نفس الكلمة، وهو على أربعة أحرف، ممّا كانت ألفه زائدة وهو لا ينوّن. وممّا كانت ألفه خامسة كلّ ذلك بالأمثلة والشواهد المبيّنة في المخطط الآتي:

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
حُبْلَى دِفْلَى: وهو نوع من الشجر الأخضر حَسَنٌ المنظر مرّ المذاق يكون في الأودية[2]	حُبْلِيٌّ دِفْلِيٌّ	مقصور ألفه رابعة للتأنيث وثانيه ساكن اختار فيه سيبويه الوجه الحسن، وهو بحذف الألف الزائدة وإضافة ياء النسب، وفيه وجهان آخران ذكرناهما سابقاً وهما بقلب الألف واواً وإضافة ياء النسب، أو بإلحاق واو زائدة بعد ألف المقصور، وإضافة ياء النسب، وأجود هذه الأوجه، وأحقّها بالاختيار وأكثرها، وأصحها، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف[3]، وإضافة ياء النسب فيقال: حُبْلِيّ، دُنْيِيّ، وبُشْرِيّ، وسكريّ، ودفليّ، في: حُبلى، ودُنيا، وبُشرى، وسكرى، ودِفْلى.
سِلِّي: وهو اسم موضع بالأهواز كثير التمر، وسمي به أشخاص	سِلِّيٌّ	هو مقصور رباعي ثانيه الساكن مدغم في ثالثه، والأجود في النسب إليه بحذف ألفه وإضافة ياء النسب إليه، كما هو الحال في (حُبلى) ونحوه.
دِفْلى	دِفلاويٌّ	هذا أحد وجوه النسب إلى المقصور الذي ألفه رابعة للتأنيث وثانيه ساكن فيجوز النسب إليه بإلحاق واو زائدة فيصير بمنزلة: صحراويّ، وحمراويّ، وضهياويّ، والضهياء: التي لا يظهر لها ثدي، أو التي لا تحيض، والضهياء: شجر. والنسب على هذه الطريقة يحقق التأنيث

(1) سيبويه: 3/ 353-354.

(2) ابن منظور: (دفل)، 11/ 245.

(3) المبرد: المقتضب، 2/ 122.

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
		فيه، ويفرّقُهُ عمّا كانت ألفه من نفس أحرف الكلمة.
حُبْلى دِفْلَى	حُبْلَوِيٌّ دِفلويٌّ	هذا وجه ثالث في المقصور الذي ألفه رابعة للتأنيث وثانيه ساكن، وذلك بقلب الألف واواً، شبّهوه بما فيه الألف من نفس أحرف الكلمة، كـ (مَلْهى) و(معزى) وهو وجه ضعيف قال عنه المبرد[1]: (هو أردأ الأقاويل، لأنّ الفصل ها هنا لازم، إذ كان أحد الألفين أصلاً، والآخر زائداً).
حُبَارَى عَذارى	حُبَاريّ وعذاريّ	بحذف الألف وإضافة ياء النسب، لأنّ ما كانت ألفه خامسة مقصورة ليس فيه إلاّ حذف هذه الألف سواء كان المقصور منصرفاً أو غير متصرف. ويقال في (حُباري): (حُباريّ)، وكذا ما كانت ألفه سادسة مقصورة كـ (هولندا). ويقال فيه: هولنديّ. وعلّة هذا الحذف أنّ الألف في المقصور تحذف إذا كانت رابعة للتأنيث، بل يجوز الحذف فيما كانت الألف فيه من نفس الكلمة، فالأولى أن تحذف ممّا كانت ألفه خامسة أو سادسة فكلما ازداد المقصور كثرة كان الحذف أحرى[2].
قَفَا	قَفويّ	بقلب الألف واواً وإضافة ياء النسب، ولا يجوز فيه الحذف لأنّه على ثلاثة أحرف، فهو ليس كـ (مهلى أو حُبلى) ممّا كانت ألفه أصلاً أو ملحقة بالأصل.
جَمَزَي	جَمَزِيٌّ	هذا مقصور ألفه رابعة وثانيه متحرّك والنسب إليه يكون بحذف الألف وإضافة ياء النسب، ولا يجوز فيه إلحاق واو زائدة بعد ألفه، لا يقال: جمزاويّ، وعلّة ذلك أنّه بتحريك ثانيه قد تجاوز زنة ما ثانيه ساكن كـ (ملهى)، ولتحرّك ثانيه وتتابع حركات أحرفه، ولأنّ الفتحة قامت مقام حرف، فصار بمنزلة ما هو على خمسة أحرف كـ (حُبارى)، وما كان على خمسة أحرف من المقصور لا يجوز فيه إلاّ

(1) المبرد:المقتضب، 2/ 122.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 123.

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
		حذف الألف.
بُصْرَى	بُصريٌ	هو مقصور ثانيه ساكن كـ (حُبْلى) بحذف ألفه وإضافة ياء النسب وعليه قول ساعدة بن جؤية الهذليّ (من المخضرمين الذين أدركوا الإسلام وأسلم)[1]: **كأنما يقعُ البُصْرِيُّ بينَهُمُ مِنَ الطَّوائفِ والأعناقِ بالوَذَمِ** والشاهد فيه قوله: (البصريّ) منسوباً إلى (بُصرى)، ويجوز فيه (بصروي)، وأراد به السيوف المنسوبة إلى (بُصرى)، والطوائف: الأطراف، والوذم: السيور التي بين آذان الدلو والعراقي، وهي الخشبة التي كهيئة الصليب وواحد الوذم: وذمة، يصف قوماً أغير عليهم ووقع بهم أعداؤهم.

(1) ينظر: ابن قتيبة: المعاني الكبير، ص 993، والسكري: شرح أشعار الهذليين، 3/ 1134، والسيرافي: أبيات سيبويه، 2/ 229.

المقصور ذو الألف خامسة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف تقول في حُبارى: حُباريٌّ، وفي جُمادى: جُماديٌّ، وفي قَرْقَرَى: قَرْقَرِيٌّ، وكذلك كلُّ اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف، وسألتُ يونس عن مُراميّ فقال: مُراميٌّ، جعلها بمنزلة الزيادة.؟ وقال: لو قلت: مُراميٌّ لقلت: حُباريٌّ، كما أجازوا في حُبْلى حُبْلويٌّ، ولو قلت ذا لقلت في مُقْلولِيّ: مُقْلَوْلَوِيٌّ. وهذا لا يقوله أحد، إنّما يقال: مُقْلوليٌّ، كما تقول في يَهْيَري يَهْيَرِيٌّ. فإذا سوّى بين هذا رابعاً وبين ما الألف فيه زائدة نحو حُبلى لم يجز إلاّ أن تجعل ما كان من نفس الحرف إذا كان خامساً بمنزلة حُبارى، وإنْ فرّقت بين الزائد وبين الذي من نفس الحرف دخل عليك أن تقول في قبعثرَي: قَبَعْثَرويٌّ، لأنّ آخره منوّن فجرى مجرى ما هو من نفس الكلمة، فإنْ لم تقل ذا وأخذت بالعدد فقد زعمت أنّهما يستويان، وإنّما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذف لأنّه حين كان رابعاً في الاسم بزنة ما ألفُه منه كان الحذف فيه جيداً، وجاز الحذف، فيما كانت ألفه من نفسه، فلمّا كثر العدد كان الحذف لازماً، إذ كان من كلامهم أن يحذفوه في المنزلة الأولى، وإذا ازداد الاسمُ ثقلاً كان الحذف ألزم، كما أنّ الحذف لربيعةَ ألزمُ حين اجتمع تغييران) [1].

أقول:

إذا كانت ألف المقصور خامسة، فليس فيها إلاّ الحذف منصرفة كانت أو غير منصرفة، فيقال في النسب إلى:

حُبارى: حباريٌّ

و: جُمادى: جُماديٌّ

وفي: قَرْقرى: قَرْقريٌّ

وتقول في: مُرامى: مُراميٌّ.

---

[1] سيبويه: 3/ 354-355.

وقد ذكرنا أنّ علّة الحذف تكمن في كون هذه الألف تحذف، إذا كانت رابعة للتأنيث، أو من أصل الكلمة، فالأحرى أن تحذف إذا كانت خامسة فما فوق.

ويرى سيبويه عن أستاذه يونس أنّه لا يجوز القول[1] في النسب إلى (مُرامى): (مراموِيٌّ) بإلحاق واو زائدة لأنّك إذا فعلت ذلك جاز لك أن تقول في (حُبارى): حُباروي، وفي: مُقلولي: مقلولويٌّ، وهذا لا يقوله أحد، بل القياس فيه: حُباريٌّ، ومقلوليٌّ، لأنّ إلحاق الواو يخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له.

وقد بيّنا أنّه كلّما ازداد الاسم المقصور كثرة في أحرف بنائه كان حذف ألفه أحرى، وأوجه، لذلك يقول سيبويه: (فلمّا كثر العدد كان الحذف لازماً، إذ كان من كلامهم، أن يحذفوه في المنزلة الأولى، وإذا ازداد الاسمُ ثقلاً كان الحذف ألزم، كما أنّ الحذف لـ (ربيعة) ألزم حين اجتمع تغييران). وقد مضى القول في أنّ النسب إلى (ربيعة) هو: بحذف الياء وتاء التأنيث فيقال: رَبَعِيٌّ، بحذف الياء لحذف التاء، ثمّ يفتح ما قبل الياء عند حذف التاء، فيقال في: حنيفة: حنفيٌّ، وقد يشذّ عن هذا القياس شيء من ذلك كما هو الحال في النسب إلى (سليقة) فيقال: سليقيٌّ، وفي: (الخريبة): (خريبيٌّ) والقياس: سلقيّ، وخربيّ.

---

(1) ينظر: سيبويه: 3/ 339.

النسب إلى الممدود

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا الممدود، مصروفاً كان أو غير مصروف، كثر عدده أو قلّ، فإنّه لا يُحذف، وذلك قولك في خُنْفَساء: خُنْفَساويٌّ، وفي حَرْمَلاء: حَرْملاويٌّ، وفي مَعْيُوراء مَعْيُوراويٌّ، وذلك أنّ آخر الاسم لـمّا تحرّك وكان حيّاً يدخله الجرّ والرفع والنصب صار بمنزلة: سلامانٍ، وزعفران، وكالأواخر التي من نفس الحرف نحو: اخْرِنْجامٍ واشْهيباب، فصارت هكذا كما صار آخر معزىً حين نُوّن بمنزلة آخر مرمى، وإنّما جسروا على حذف الألف لأنّها ميتة لا يدخلها جرّ ولا رفع ولا نصب، فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة، ولو كانت الياءان متحركتين لم تُحذفا لقوة المتحرك، وكما حذفوا الياء الساكن من ثمانٍ حين أضفت إليه، فإنّما جعلوا ياءي الإضافة عوضاً، وهذه الألفُ أضعفُ، تذهب مع كلّ حرف ساكن، فإنّما هذه معاقبةٌ كما عاقبت هاء الجحاجحة ياء الجحاجيح، فإنّما يجسرون بهذا على هذه الحروف الميتة، وسترى للمتحرك قوةً ليست للساكن في مواضع كثيرة إنْ شاء الله تعالى)[1].

أقول:

إذا كان الاسم ممدوداً لا يحذف منه شيء سواء كان مصروفاً أو غير مصروف، كثر عدد حروفه أو قلّ، ولكنْ ينظر إلى همزته فإن كانت أصلية بقيت على حالها في النسب، وإنْ كانت منقلبة عن أصل ردّت إليه، وإنْ كانت للتأنيث انقلبت واواً وأضيفت ياء النسب، فيقال في:

خُنفساءَ: خنفساويٌّ

وفي: حَرْملاء: حرملاويٌّ.

وفي: مَعْيوراء: معيوراويّ.

---

(1) سيبويه: 3/ 355-356.

والمعيوراء: اسم جمع للعير، وتقلب المدّة واواً لأنها (حرف حيّ) [1] فلا يُحذف، ولأنها للتأنيث تنقلب، ولا تكون كحرف الأصل.

ويرى سيبويه أنّ آخر الاسم لـمّا كان (حيّاً) أيّ يدخله الجرّ والرفع والنصب، صار بمنزلة سلامانِ وزعفرانِ، ممّا تدخله علامات الإعراب، وكأنّه من أصل من أصول الكلمة كما هو الحال في ألف احرنجامٍ، واشهيبابٍ، والحرف إذا كان بهذا الوصف لا يجوز حذفه كما حذفوا الألف من (معزى) و(مرمى) عندما نسبوا إليها لأنّ الألف فيها ليست أصلاً (فجسروا) عليها فحذفوها، كما حذفوا الياء من (ربيعة) و(حنيفة)، ولو كانت الياءان فيهما محركتين لـما حذفوهما لقوّة الحرف المتحرّك، وضعف الساكن، وحركة المتحرّك تمنع من حذفه في الموضع الذي يسقط فيه الساكن لضعفه.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ولو أضفت إلى عِثْيَرٍ وهو التراب، أو حِثْيَلٍ لأجريته مجرى حِمْيَرِيٍّ، وزعم يونس أنّ مُثنّى بمنزلة مِعْزىً ومُعْطىً، وهو بمنزلة مُرامى، لأنّه خمسة أحرف. وإنْ جعلته كذلك فهو ينبغي له أن يجيز في عِبِدّى: عبدّويٌّ، كما جاز في حُبْلَى: حُبْلَـويٌّ، فإن جعل النون بمنزلة حرف واحد، وجعل زنته كزنته فهو ينبغي له إنْ سمّي رجلاً باسم مؤنّث على زنة معدٍّ مدغم مثله أن يصرفه، ويجعل المدغم كحرف واحد، فهذه النون الأولى بمنزلة حرف ساكن ظاهر، وكذلك يجري في بناء الشعر وغيره، فأمّا المصروف نحو حراء فمن العرب من يقول: حراويٌّ، ومنهم من يقول: حرائيٌّ، لا يحذف الهمزة) [2].

أقول:

أولاً: النسب لى نحو: (عثير) وهو التراب، (وحثيل) وهو: القصير، وضرب من أشجار الجبال يشبه الشوحط هو: عثيريٌّ، وحثيليٌّ، لأنّ الياء فيهما متحرّكة فلا تحذف لقوة الحرف المتحرّك كما بيّن سيبويه، وأجراه مجرى: حِمْيَر – حِمْيَريٌّ.

---

(1) المبرد: المقتضب، 2/ 123.

(2) سيبويه: 3/ 356-357.

ثانياً: وعن أستاذه يونس – رحمه الله – (ينقل سيبويه أنَّ (مُثنى) بمنزلة معزى، ومُعطى، ومُرامي، لأنّه على خمسة أحرف، والنسب إليه بقلب الألف واواً، كما قلبت في: حُبْلى: وذكرى على وجه من الوجوه، وإذا أجيز ذلك يلزم على رأي سيبويه أن يقال في: عبدّي: عبدَويٌّ، والعبدّيّ اسم جمع للعبيد. (والزمه سيبويه أيضاً أنّه جاء اسم مؤنث مثل (معد) أو (خدب) أو (جِمص) أو ما أشبه ذلك فسمّينا به مذكراً أن يصرفه؛ لأنّه جعل المدغم كحرف واحد، فصُيّر كرجل سمّيناه بـ (قدم) و(أذن)، وقد وافقهم في مرامى، وما لم يكن مدغماً أن يقال: (مراميٌّ)، وأمّا الممدود مصروفاً كان، أو غير مصروف للتأنيث أو لغير التأنيث، فإنّه لا يسقط للنسبة)[1].

---

[1] السيرافي: شرحه، 4/ 110.

النسب إلى ما لا يدخله التنوين من الأسماء الممدودة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كـان أو قليلـه، فالإضافة إليه أن لا يُحذف منه شيء، وتُبدل الواو مكان الهمزة ليفرقـوا بينـه وبـين المنـوّن الذي هو من نفس الحرف وما جُعل بمنزلته، وذلك قولك في زكريّاء: زكريّاويٌّ، وفي بَرُوكاء: بَرُوكاويٌّ).

أقول:

إذا نُسب إلى الممدود غير المنصرف فيكون ذلك بحذف شـيء منـه، ويُكتفـى بإبـدال همزته واواً للتفريق بينه وبين المنوّن الذي حرف المدّ فيه من نفس الكلمة، فيقـال في النسـب إلى: زكريّاء: زكريّاويٌّ.

وإلى: بروكاء: بروكاويٌّ، والبروكاء: المقاتل الذي يثبت في الحرب والمواقف الصعبة.

والخلاصة أنّ النسب إلى الممدود يقتضي النظر إلى ثلاثة أمور في آن واحدٍ وهي:

1- فيما إذا كانت همزته أصلية أو منقلبة.

2- فيما إذا كان مذكراً أو مؤنثاً.

3- فيما إذا كان منصرفاً أو غير منصرف.

فإذا كانت همزته أصلية فالوجه فيه إبقاءها على حالها وإضـافة يـاء النسـب، وإنْ كانت غير ذلك قُلبت واواً، وإذا كان مذكراً أبقيناه على حالـه تقـول في: رداء: ردائـيّ، وفي: كساء: كسائيٌّ، وإنْ كان مؤنثاً قُلبـت الهمـزة واواً، كقولـك في النسب إلى صـحراء وحمـراء: صحراويٌّ، وحمراويٌّ.

وإذا كان مـمّا لا يدخله التنوين فالنسب إليه يـتمّ بإبـدال الهمـزة واواً وإضـافة يـاء النسب كـ (زكرياء: زكرياويٌّ).

النسب إلى الثنائي من الأسماء

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين اعلم أنَّ كلّ اسم على حرفين ذهبت لامُه ولم يُردّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فَعْل، فإنك فيه بالخيار، إنْ شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإنْ شئت غيّرته فرددت إليه ما حُذف منه، فجعلوا الإضافة تغيِّر فتردّ كما تغيِّر فتحذف، نحو ألف حُبْلى، وياء ربيعة، وحنيفة، فلمّا كان ذلك من كلامهم غيّروا بنات الحرفين التي حُذفت لاماتهنّ بأنْ ردّوا فيها ما حُذف منها، وصرت في الردّ وتركه على حاله بالخيار، كما صرت في حذف ألف حُبْلى وتركها بالخيار. وإنّما صار تغييرُ بنات لحرفين الردُّ لأنّها أسماءٌ مجهودةٌ، لا يكون اسمٌ على أقلّ من حرفين، فقويت الإضافة على ردّ اللامات كما قويت على حذف ما هو من نفس الحرف حين كثُر العدد، وذلك قولك: مُرامِّي، فمن ذلك قولهم في دمٍ: دَميٌّ، وفي يدٍ: يديٌّ، وإنْ شئت قلت: دمويٌّ، ويدويٌّ، كما قالت العرب في غدٍ: غدويٌّ، كلُّ ذلك عربيٌّ، فإن قال: فهلاَّ قالوا: غدويٌّ، وإنّما يدٌ وغدٌ كلُّ واحد منهما فَعْلٌ، يُستدلّ على ذلك بقول ناسٍ من العرب: آتيك غَدْواً، يريدون غداً، قال الشاعر:

وما النّاسُ إلاّ كالديارِ وأهلُها ... بها يومَ حَلُّوها وغَدْواً بَلاقِعُ

وقولهم: أيْدٍ، وإنّما هي أفْعُلٌ، وأفْعُلٌ جماع فَعْلٍ؟ لأنّهم الحقوا ما الحقوا وهم لا يريدون أن يُخرجوا من حرف الإعراب التحرُّكَ الذي كان فيه، لأنّهم أرادوا أن يزيدوا، لجهد الاسم، ما حذفوا منه، فلم يريدوا أن يُخرجوا منه شيئاً كان فيه قبل أن يضيفوا، كما أنّهم لم يكونوا ليحذفوا حرفاً من الحروف من ذا الباب، فتركوا الحروف على حالها، لأنّه ليس موضع حذف، ومن ذلك قولهم في ثُبَةٍ: ثُبِيٌّ، وثُبَويٌّ، وشفةٍ: شَفِيٌّ، وشَفَهِيٌّ. وإنّما جاءت الهاءُ لأنّ اللام من شفةٍ الهاءُ. ألا ترى أنّك تقول: شِفاهٌ وشُفَيْهةٌ في التصغير، وتقول في حرٍ: حريٌّ، وحِرَحيٌّ، لأنّ اللام الحاء، تقول في التصغير: حُرَيْحٌ، وفي الجمع: أحْراحٌ. وإنْ أضفت إلى رُبَ فيمن خفّف فرددت قلت رُبِّيٌّ، وإنّما أسكنت كراهية التضعيف، فبعادُ

بناؤه. ألا تراهم قالوا في قُرّة قُرّيٌ، لأنها من التضعيف، كما قالوا في شديدة: شديديٌ، كراهية التضعيف، فيعادُ بناؤه)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- بنات الحرفين: الاسم الذي جاء على حرفين، واللغة العربية ثلاثية الوضع في الأسماء والأفعال، وما جاء على حرفين من ألفاظها فهو ثلاثي حذف أحد أصوله، أو ثنائي بسبب عامل نحويّ يؤدي إلى حذف أحد أحرفه كما هو جزم بعض الأفعال الثلاثية، وربما كان الفعل في العربية على حرف واحد بسبب عامل صناعيّ نحويّ أو بسبب إرادة التخفيف كما في الأمر من (وقى) يقال: (قِ): وهو من (الجملة الحرف). وليس في اللغات الأخرى ما يكون على حرف وهو جملة سوى العربية، وتلك ميزة في العربية تنماز بها عن غيرها من اللغات.
- أسماء مجهودة: لعلّه يريد الأسماء التي على حرفين، ولا كلمة مفيدة على أقلّ من ذلك، والجهد هو حذف أحد أصولها الثلاثية.

ثانياً: يردّ المحذوف ممّا كان على حرفين من الأسماء عند النسب إليه باعتماد طرق متعدّدة جاء على ذكرها سيبويه كالتثنية والجمع أو التصغير.

ثالثاً: القواعد العامة القياسية للنسب لما هو على حرفين من الأسماء تتلخص بالآتي:

يجوز فيما حذفت لامه (آخره) من الأسماء، وبقي على حرفين أن يردّ إليه الحرف المحذوف عند النسب، وفتح ما قبله، فإنْ كان المحذوف ياءً قلبت واواً، ويُستثنى من ذلك ما حذف فاؤه، وعوّض عنها بتاء تُقلب هاء في الوقف، نحو: (عدة، وصلة) فلا يجوز الردّ.

وفي هذه القاعدة فروع وضوابطك نوجزها بالآتي[2]:

1- إذا أمكن إعادة الحرف المحذوف فلابُدّ من ردّه وإضافة ياء النسب.

---

(1) سيبويه: 3/ 356-359.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: الصرف الوافي، ص 280.

2- وإذا لم يكن ردّه عند التثنية أو الجمع، جاز الردّ وعدمه، والردّ أولى، وهو حرف الواو.

3- وإذا كان الحرف المحذوف معوّضاً عنه بتاء تأنيث لا يمكن قلبها هاء في الوقف، نحو: بنت، وأخت جاز الردّ وعدمه.

4- وكذلك إذا كان الحرف المحذوف معوّضاً عنه بهمزة وصل في أوله.

5- أمّا إذا كان المحذوف أولاً، وعوّض عنه بتاء تقلب هاءً في الوقف لم يجز الردّ.

رابعاً: وفي المخطط الآتي ما يوضح هذه القواعد والضوابط بالتمثيل والشواهد التي جاء بها سيبويه:

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
دَمٌ يَدٌ غَد	دميّ أو دمويٌ يديّ أو يدويٌ غديّ وغدويّ	هذه أسماء جاءت على حرفين حذف منها لامها (آخرها)، ولا يعود هذا المحذوف عند تثنيتها، أو جمعها، فيُختار فيها عند النسب إليها تركها على حالها، وإضافة ياء النسب، وإنْ شئت رددت ما حذف منه وهو الواو، والردّ وعدمه عند سيبويه عربيٌّ، وإنْ كان المستعمل أكثر الردّ، فيقال: دمويٌّ، ويدويٌّ في: دمٍ، ويدٍ ولا يمنع سيبويه أن ينسب إلى (غدٍ) بردّ المحذوف لأنّ بعض العرب يقولونه بالواو، يقولون: آتيك غدْواً، يريدون غداً، ومنه قول لبيد بن أبي ربيعة (ت) [1]: وما الناسُ إلاَّ كالديارِ وأهلُها بها يومَ حَلُّوها وغَدْواً بَلاقِعُ والشاهد فيه قوله (غَدْواً) ممَّا يدلّ على أنّ أصل (غدٍ) بالواو، ولذلك يقال في النسب إليها: غدويٌّ.
ثُبَةٌ شفَةٌ	ثُبيٌ أو ثُبويٌ شفيّ أو شفويٌ	هذا الاسم تكون فيه الهاء التأنيث بمنزلة الحرف الثالث، وهاء التأنيث تبقى ظاهرة فيه عند جمعه أو تصغيره، فتقول في ذلك: شفاه، وشُفيهة، في الجمع والتصغير، ولذلك لا يمكن ردّ المحذوف فيه ولذلك يمكن النسب إليه بالواو وبعدمه.
حِرٍ رُب بالتخفيف	حِرِيٌ أو حِرحيٌ رُبّيٌ	لأنّ لامه هي الحاء إذ يقال في تصغيره: حريحٌ، وفي جمعه أحراح، ولذلك جاز فيه ردّ المحذوف وعدمه عند النسب إليه برد الباء المحذوفة للتخفيف وإضافة ياء النسب، وهذا ما يسميه سيبويه: (إعادة البناء).

(1) ديوانه،ص 169، وينظر: المرتضى: أماليه، 1/ 453، وابن يعيش، 6/ 4، والبغدادي، 7/ 479.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلاّ الردّ وذلك قولك في أبٍ: أبويٌّ، وفي أخٍ: أخويٌّ، وفي حمٍ: حمويٌّ، ولا يجوز إلاّ ذا، من قبل أنّك تردّ من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية، ولا في الجمع بالتاء؛ فلمّا أخرجت التثنيةُ الأصل لزم الإضافة أن تُخرج الأصل، إذ كانت تقوى على الردّ فيما لا يخرج لامُه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء، فإذا رُدّ في الأضعف في شيءٍ كان في الأقوى أردّ. واعلم أنّ من العرب من يقول: هذا هَنُوك ورأيتُ هناكَ ومررتُ بهَنِيك، ويقول: هَنَوان، فيُجريه مجرى الأب، فمن فعل ذا قال: هَنَواتٌ، يردُّه في التثنية والجمع بالتاء، وسنةٌ وسنواتٌ، وضعةٌ وهو نبتٌ ويقول: ضعواتٌ، فإذا أضفت قلت: سنويٌّ، وهَنَويٌّ. والعلّة ههنا فهي العلّة في: أبٍ وأخٍ، ونحوهما.

ومن جعل سنةً من بنات الهاء قال: سُنَيْهةٌ وقال: سانَهْتُ، فهي بمنزلة شفةٍ، تقول: شَفَهيٌّ وسَنَهيٌّ، وتقول في عِضةٍ: عضويٌّ، على قول الشاعر:

هـــذا طَريـــقٌ يَـــأزِمُ المآزِمَـــا وعِـــضَواتٌ تقطَـــعُ اللّهازِمَـــا

ومن العرب من يقول: عُضَيْهةٌ، يجعلها من بنات الهاء بمنزلة شفةٍ إذا قالوا ذلك، وإذا أضفت إلى أختٍ قلت: أخويٌّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس، وذا القياسُ قولُ الخليل، من قبل أنّك لـمّا جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، ورددت إلى الأصل. فالإضافةُ تحذفه كما تحذف الهاء وهي أردُّ له إلى الأصل، وسمعنا من العرب من يقول في جمع هَنْتٍ: هَنَواتٌ قال الشاعر:

أرَى ابـنَ نِـزارٍ قـد جَفـاني ومَلّـني علـــى هَنَـــواتٍ كُلُّهـــا مُتَتـــابِعُ

فهي بمنزلة: أختٍ، وأمّا يونس فيقول: أختيٌّ، وليس بقياس)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 359-361.

أقول:

ما كان على حرفين من الأسماء قسمان كما بيّنا، أولهما: ما لا يمكن إظهار المحذوف في التثنية أو الجمع، ومنها ما يظهر فيه المحذوف عند تثنيته أو جمعه، وحديث سيبويه في النص الذي بين أيدينا عن القسم الأول وهو ما لا يجوز فيه إلاّ ردّ المحذوف، وهو الواو، وقد مثل لهذا بأكثر من اسم، مستشهداً لبعضها وعلى النحو المبيّن في المخطط الآتي:

الإجراءات الصرفية القياسية	المنسوب	المنسوب إليه
بردّ المحذوف وهو الواو وإضافة ياء النسب، ولا يجوز عند سيبويه إلاّ هذا الإجراء، لأنّهم قد أجازوا ردّ أحرف المحذوف الذي لا يعود في التثنية أو الجمع، كما في (يد) إذ قالوا في النسب إليه: يديّ، ويدويّ، بالرد وعدمه فمن الأولى ان يذكر المحذوف الذي يمكن أن يعود كما في: أبٍ، وأخٍ، وحمٍ، لذلك يقول سيبويه: (فإذا رُدّ في الأضعف – يعني (يد) ونحوه – كان في الأقوى أرد).	أبويٌّ أخويٌّ حمويٌّ	أب أخ حَم
هو من سانهت أيّ من بنات الهاء كـ (شفة) وتاء التأنيث بمنزلة لامه، ولذلك يُنسب إليه على حاله دون تغيير، فيقال: سنهيّ، وشفهيّ.	سنهيٌّ	سَنة
بعدم جعله من بنات الهاء عند بعض اللغويين فلذلك يردّ فيه المحذوف وهو الواو، ويضيف إليه ياء النسب، ويبدو المحذوف من خلال جمعه فيقال في جمع: عضة: عضوات. ومن هذا قول الراجز أبي مهدية[1]: هذا طَرِيقٌ يَأْزِمُ المَآزِمَا ... وعِضَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهازِمَا بجمع: عضة على عضوات، وهذا دليل على أنها محذوفة اللام معتلة. واللهازم: مضغات أسفل الحنك، والعضاة: شجرة ذات شوك، والمآزم: جمع مأزم وهو المضيق بين جبلين.	عضويٌّ	عِضة

[1] ينظر: ثعلب: مجالسه، 1/ 44، وابن جني: الخصائص، 1/ 172، والمنصف، 1/ 59، 3/ 38، 127، وابن يعيش، 5/ 38، وابن منظور (أزم)، 12/ 17.

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
عِضة	عضويٌّ	ومنهم من يجعله من بنات الهاء، فيقول في تصغيره: عُضيهة، فيعامله معاملة ما يردّ آخره فيقول في النسب إليه: عضويٌّ.
أخت	أخويٌّ	هذا هو القياس لكونه محذوف الآخر معوض عنه بالتاء الطويلة التي تشبه تاء التأنيث، وإذا نسبت إليه فلابُدَّ من حذف هذه التاء وإظهار الواو وإضافة ياء النسب. ويرى يونس – رحمه الله – أنَّ النسب إلى أخت، وبنت هو: (أختيٌّ وبنتيٌّ) وهذا عند سيبويه (ليس بقياس) لأنَّ سيبويه اتباعاً لأستاذه الخليل يرى أنَّ التاء في أخت وبنت وإنْ كانت ليست للتأنيث، وإنّما تجري مجرى علامة التأنيث، ولذلك تحذف ويُردّ الحرف المحذوف، أمّا يونس فيجعل التاء حرفاً أصلياً بدلاً من اللام المحذوفة وأنها ليست للتأنيث، لكونها مسبوقة بحرف ساكن، وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحاً يجب فتحه نحو (ضَيْعَة) ولا يسكن إلاَّ إذا كان معتلاً كـ (فتاة)، فالتاء عند يونس كأنّها للإلحاق ولذلك لا يحذفها[1].
هَنْتٌ	هنويٌّ	يردّ المحذوف عند حذف التاء وإضافة ياء النسب فيقال (هنوي) والدليل أنَّ المحذوف واو أنَّ من يقول في جمعه: هَنَوات، وعليه قول الشاعر[2]: **أرَى ابن نِزارٍ قد جَفَاني ومَلَّني على هَنَواتٍ كُلُّها مُتَتابِعُ** بجمع (هنت) على: (هنوات) ممّا يدلّ على أنَّ التاء بدل من الحرف المحذوف وهو الواو، والهنوات: كناية عن الأفعال التي يستقبح ذكرها.

(1) ينظر: ابن أبي الربيع: البسيط، 1/ 368، وابن عقيل: شرح التسهيل، 3/ 377-378.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 270، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 151، والمنصف، 3/ 139، وابن يعيش، 1/ 53، 6/ 3، 8/ 38.

النسب إلى الثنائي ذي الحرف الزائد

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف، وإنْ شئت حذفت الزوائد ورددت ما كان له في الأصل، وذلك: ابنٌ واسمٌ، واستٌ، واثنان واثنتان وابنةٌ، فإذا تركته على حاله قلت: اسميٌّ، واستيٌّ، وابنيٌّ، واثنيٌّ، في اثنين واثنتين. وحدثنا يونسُ: أنَّ أبا عمروٍ كان يقوله. وإنْ شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فقلت: سمويٌّ، وبنويٌّ، وستهيٌّ، وإنّما جئت في استٍ بالهاء لأنَّ لامها هاء، الا ترى أنّك تقول: الأستاهُ وسُتَيْهةٌ في التحقير، وتصديق ذلك أنَّ أبا الخطاب كان يقول: إنَّ بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارسٍ قال: بنويٌّ، وزعم يونس أنَّ أبا عمروٍ زعم أنّهم يقولون: ابنيٌّ، فيتركه على حاله كما تُرك دمٌ. وأمّا الذين حذفوا الزوائد وردُّوا فإنّهم جعلوا الإضافة تقوى على حذف الزوائد كقوّتها على الردّ كما قويت على الردّ في دمٍ، وإنّما قويت على حذف الزوائد لقوتها على الردّ، فصار ما رُدّ عوضاً، ولم يكونوا ليحذفوا ولا يردّوا لأنّهم قد ردّوا ما ذهب من الحرف للإخلال به، فإذا حذفوا شيئاً ألزموا الردَّ، ولم يكونوا ليردّوا والزائدُ فيه، لأنّه إذا قوى على ردّ الأصل قوى على حذف ما ليس من الأصل، لأنهما متعاقبان، وسألتُ الخليل عن الإضافة إلى ابنمٍ، فقال: إنْ شئت حذفت الزوائد فقلت: بنويٌّ كأنّك أضفت إلى ابنٍ، وإنْ شئت تركته على حاله فقلت: ابنميٌّ، كما قلت: ابنيٌّ، واستيٌّ. واعلم أنّك إذا حذفت فلابُدَّ لك من أنْ تردّ، لأنّه عوضٌ وإنّما هي معاقبة، وقد كنت تردّ ما عدّه حروفه حرفان، وإنْ لم يُحذف منه شيء فإذا حذفت منه شيئاً ونقصته منه كان العوضُ لازماً، وأمّا بنتٌ فإنّك تقول: بنويٌّ، من قبل أنَّ هذه التاء هي للتأنيث لا تثبتُ في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء، وذلك لأنّهم شبهوها بهاء التأنيث، فلمّا حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء سنبتةٍ وتاء عفريتٍ، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء، يدُلّك على ذلك سكونُ ما قبلها، جعلناها بمنزلة ابنٍ، فإن قلت: بنيٌّ جائز كما قلت: بناتٌ، فإنّه ينبغي لك أن تقول بنيٌّ في ابن؛ كما قلت في بنون، فإنّما ألزموا هذه الردّ في الإضافة لقوتها على الردّ، ولأنّها قد تردّ ولا حذف، فالتاءُ يعوّضُ منها كما يعوّضُ من

غيرها، وكذلك: كلتا وثنتان، تقول: كلويٌّ، وثنويٌّ، وبنتان: بنويٌّ. وأمّا يونس فيقول ثـنتيٌّ، وينبغي له أن يقول: هنتيٌّ في هَنَة؛ لأنّه إذا وصل فهي تاءٌ كتاء التأنيث، وزعم الخليل أنَّ من قال: بنتيٌّ قال: هنتيٌّ ومنتيٌّ، وهذا لا يقوله أحد، واعلم أنَّ ذيتَ بمنزلة بنتٍ، وإنّما أصلها ذيّة عُمل بها ما عمل ببنت، يدُلّك عليه اللفظ والمعنى، فالقول في هنت وذيت مثله في بنت، لأنَّ ذيت يلزمها التثقيل إذا حذفت التاء، ثمّ تُبدل واواً مكان التاء، كما كنت تفعل لـو حـذفت التاء من أخت وبنت، وإنّما ثقّلت كتثقيلك كي اسما، وزعم أنَّ أصل بنت وابنةٍ فعلٌ كما أنَّ أخت فعلٌ؛ يدُلّك على ذلك أخوك وأخاك وأخيك، وقولُ بعض العرب فيما زعم يـونس آخاءٌ، فهذا جمع فعل) [1].

أقول:

أولاً: اتضح لنا ممّا سبق من حديث في النسب إلى (أخت، وبنت) الخلاف الحاصل بين الخليل وسيبويه من جهة، ويونس من جهة أخرى، فالخليل وتابعه سيبويه ينسبان إلى (أخت وبنت) بجعل التاء للتأنيث ولا تثبت في النسب كما لا تثبت في الجمع، ولكنهما شبهوها بتاء التأنيث، فلمّا حذفوها للنسب أعادوا المحذوف فقالوا: أخويٌّ، وبنويٌّ، وكان يونس يقول: أختيّ، وبنتيّ.

ومن النحاة واللغويين من اختار رأي الخليل وسيبويه[2]، ومنهم من جرى على رأي يونس – رحمه الله-[3].

ثانياً: ومن الواضح أنَّ الخليل وتابعه سيبويه يجري (ابن واسم، واثنان، واثنتان وابنة) مجرى أخت وبنت في ردّ المحذوف، ولكنهما يجريان في الوقت نفسه النسب إليها على حالها من غير إجراء أيّ تغيير فيقولان في النسب إلى ابن: ابنيّ، وإلى اسم: اسميّ، وإلى اثنان واثنتان: اثنيّ، بحذف الزوائد، وإنْ شئت قلت: بنويّ، وسمويّ.

---

(1) سيبويه: 3/ 361-363.

(2) من هؤلاء على سبيل المثال: المبرد، وابن السراج، وابن مالك، وابن أبي ربيع، وابن عصفور. ينظر التفاصيل في: أبو لبدة، د. حنان: الخلاف اللغوي، ص 76.

(3) من هؤلاء السيوطي في الهمع، 6/ 170.

والوجه الأول بمنزلة الوجه الذي قال به يونس – رحمه الله – في النسب إلى: أخت، وبنت، فيقول: أختيّ، وبنتيّ، وبنويّ، وسمويّ.

ثالثاً: أمّا النسب إلى (ابنم) (بزيادة الألف في أوله والميم في آخره) ففيه وجهان على رأي الخليل:

الأول: بحذف الزوائد فيقال: بنويّ، بمنزلة النسب إلى (ابن).

والثاني: بتركها، فيقال: ابنميّ.

رابعاً: ويؤكّد سيبويه أنّ حذف الزوائد يقتضي ردّ المحذوف، لأنّه عوض عن هذه الزوائد فلمّا حذفت ردّ ما يعوّضها.

خامساً: ويتضح رأي سيبويه في أنّ التاء في (بنت) للتأنيث، ولذلك لا تثبت في النسب، وهي مشبهة بهاء التأنيث التي في (شفة، وعضة) والدليل على أنّها زائدة للتأنيث سكون ما قبلها.

وقد مضى القول في أنّ يونس كان يرى أصلية التاء في: بنت وأخت، فهي عنده بدلٌ من اللام، وأنّها ليست للتأنيث، لكونها لا تبدل هاءً في الوقف، وتاء التأنيث تُبدل هاءً في الوقف كـ (رحمة، وفاطمة)[1].

سادساً: ويعرض سيبويه لرأي أستاذه يونس في النسب إلى: اثنين، واثنتين على: ثنيٌّ، وسيبويه يراه: اثنيٌّ، أو ثنويٌّ، ويؤكّد على رأي الخليل في إبقاء الزوائد، أو حذفها وإعادة الحرف التي هي عوض عنه كما بيّنا.

سابعاً: ويرى أنّ النسب إلى (ذيت) كالنسب إلى (بنت): تقول فيها: ذيويٌّ كما تقول في بنت: بنويٌّ، لأنّ التاء للتأنيث، لا تثبت في النسب كما لا تثبت في الجمع، وقد شبهوها بـ (هاء) التأنيث، فتحذف عند النسب وتبدل الواو مكانها.

ثامناً: ويرى سيبويه أنّ أصل: بنت وابنة (فَعَلٌ) كما أنّ أصل (أخت) (فَعَلٌ) بدليل قولنا في الإعراب: أخوك، وأخاك، وأخيك، والجمع: آخاءٌ، وهو قياس في (فَعَلٌ).

---

(1) ينظر: ابن عقيل: شرح التسهيل، 2/ 324، وابن هشام: أوضح المسالك، 4/ 303.

ونرى أخيراً أنَّ رأي يونس أكثر قبولاً بدليل أنَّ ابن جني رأى فيه (أصولاً تجتذبه وتسوّغه)[1]، ومن هذه المسوغات أنَّ النسب إلى أخت على (أختيّ) يدفع اللبس الذي يمكن أن يحصل بين النسب إلى أخ أو ابن والنسب الحاصل إلى: أخت وبنت، فإثبات التاء في النسب إلى أخت وبنت على ما رأى يونس يزيل هذا الاختلاط واللبس، وإنْ كانت القرائن مانعة للبس أيضاً.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وتقول في الإضافة إلى ذيّة وذيْتَ: ذيويٌّ فيهما؛ وإنّما منعك من ترك التاء في الإضافة أنّه كان يصير مثل: أختيٌّ؛ وكما أنَّ هَنْت أصلها فَعلٌ، يدلُّك على ذلك قول بعض العرب: هَنُوك، وكما أنَّ أستَ فَعَلٌ، يدلُّك على ذلك أستاهٌ، فإن قيل: لعله فُعَلٌ أو فِعَلٌ فإنّه يدلُّك على ذلك قول بعض العرب سَهٌ، لم يقولوا: سُهٌ ولا سِهٌ، وقولهم: ابنٌ ثمّ قالوا: بنون ففتحوا يدلُّك أيضاً.

واثنتان بمنزلة ابنة، أصلها فَعَلٌ لأنّه عُمل بها ما عُمل بابنة؛ وقالوا في الاثنين: اثناءٌ؛ فهذا يقوّي فعل، وأنَّ نظائرها من الأسماء أصلها تحرّك العين، وهَنْتٌ عندنا متحركة العين تجعلها بمنزلة نظائرها من الأسماء، وتُلحقها بالأكثر، ولم يجيء شيءٌ هكذا ليست عينُه في الأصل متحركة إلاّ ذَيْتَ؛ وليست باسم متمكّن. وأمّا كلتا فيدلُّك على تحريك عينها قولهم: رأيت كلا أخويك، فكلا كمعاً واحد الأمعاء، ومن قال: رأيتُ كلتا أختيكَ، فإنّه يجعل الألف ألف تأنيث، فإن سُمّي بها شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة، وصارت التاء بمنزلة الواو في شَرْوى، ولو جاء شيء مثل بنتٍ، وكان أصله فِعَلٌ أو فُعلٌ واستبان لك أنَّ أصله فِعلٌ أو فُعل؛ لكان في الإضافة متحرّك العين، كأنّك تضيف إلى اسم قد ثبت في الكلام على حرفين، فإنّما تردُّ والحركةُ قد تثبت في الاسم، وكلّ اسم تحذفُ منه في الإضافة شيئاً فإنّك ألحقت ياءي الإضافة اسماً لم يكن فيه شيءٌ ممّا حُذف، لأنّك إنّما تُلحق ياءي الإضافة بعد

(1) ابن جني: الخصائص، 1/ 203.

بناء الاسم، ومن ثمّ جعل ذيْتَ في الإضافة كأنّها اسمٌ لم يكن فيه قبل الإضافة تاءٌ، فإذا جعلتها كذلك ثقّلتها كتثقيلك: كيْ، ولَوْ، واوْ، أسماء)[1].

أقول:

يحاور سيبويه بعض الأسماء الثنائية الاستعمال الثلاثية الأصل ممّا كان منها على (فَعْل) أو (فُعْلٌ) أو (فَعَلٌ) مبيناً من خلال ذلك ما يمكن ردّ المحذوف منه إليه، وما يجوز فيه الردّ وعدمه ومن ذلك يذكر الآتي:

1- أنّ النسب إلى (ذيّة) و(ذيْت): ذيويٌّ، بترك التاء وردّ الواو وإضافة ياء النسب، وهو على (فَعَل) وليس على: فُعْلٌ، او فِعْلٌ.

2- امّا (اثنتان) فهو بمنزلة: (ابنة) وأصلها (فَعَلٌ) والنسب إليها كالنسب إلى ابنة أيّ بحذف التاء، وردّ لام الكلمة، فتقول: ابنيّ، واثنيّ. هذا إذا اتبعت اللفظ، فإذا حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت: بنويّ، وثنويّ.

3- والتاء في (كلتا) بمنزلة الواو في شَرْوى والنسب إليه ككلويّ، وقد ذكر سيبويه (كلتا) بعد حديثه على (بنت) ليؤكد أنّ التاء في كلتا للتأنيث، فيجب إسقاطها عند النسب.

ورأى بعض اللغويين أنّ التاء في (كلتا) بدل من لام الفعل ولذلك يقول في النسب إليه: كلتي، ورأى آخرون أنّ كلتا على زنة (فِعْتَل) والتاء زائدة وألفها أصلية ولذلك يقول في النسب إليها: كلتويّ، بمنزلة: مَلْهَى – ملهوي، وليس هذا بقول مختار[2].

---

(1) سيبويه: 3/ 364.

(2) السيرافي: شرحه، 4/ 117.

النسب إلى بعض الأسماء الخمسة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا فَمٌ فقد ذهب من أصله حرفان، لأنّه كان أصلُه فَوَهٌ، فأبدلوا الميم مكان الواو، ليُشبه الأسماء المفردة من كلامهم، فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دَمٍ، ثبتت في الاسم في تصرُّفه في الجرّ والنصب، والإضافة والتثنية، فمن ترك دَمٌ على حاله إذا أضاف، ترك فمٌ على حاله، ومن ردَّ إلى دمٍ اللام ردَّ إلى فمٍ العين فجعلها مكان اللام، كما جعلوا الميم مكان العين في فمٍ، قال الشاعر وهو الفرزدق:

هما نَفَثا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما ... على النابحِ العاوي أشدُّ رِجامِ

وقالوا: فَمَوان، فإنّما تردّ في الإضافة كم تردّ في التثنية وفي الجمع بالتاء، وتبنى الاسم كما تثنّي به، إلاّ أنّ الإضافة أقوى على الردّ، فإن قال: فمان فهو بالخيار، إنْ شاء قال: فَمَويٌّ، وإنْ شاء قال: فَمِيٌّ، ومن قال: فَمَوانِ قال: فَمَوِيٌّ على كلّ حال، وأمّا الإضافة إلى رجل اسمه ذو مال فإنّك تقول: ذَوَوِيٌّ، كأنّك أضفت إلى ذواً، وكذلك فعل به حين أفرد وجُعل اسماً، رُدَّ إلى أصْله؛ لأنّ أصله فعلٌ، يدلّك على ذلك قولهم: ذواتا، فإن أردت أن تضيف فإنّك أضفت إلى مفرد لم يكن مضافاً قطُّ، فافعل به فعلك به إذا كان اسماً غير مضاف. وكذلك الإضافة إلى ذَاهْ ذَوَوِيٌّ، لأنك إذا أضفت إلى الهاء، فكأنّك تضيف إلى ذي، إلاّ أنّ الهاء جاءت بالألف والفتحة، كما جاءت بالفتحتين في امرأة، فالأصل أولى به، إلاّ أنْ تغيّر العربُ منه شيئاً فتدعه على حاله نحو: فَمٍ، وإذا أضفت إلى رجل اسمه فُوزيدٍ فكأنّك إنّما تضيف إلى فمٍ، لأنّك إنّما تريد أن تُفرد الاسم ثمّ تضيف إلى الاسم، فافعل، به فعلك به إذا أفردته اسماً) [1].

---

(1) سيبويه: 3/ 365-367.

أقول:

أولاً: ينسب إلى (فَمٌ) على: (فَمَوِيٌّ) و(فَمِيٌّ) كما يقال في النسب إلى (دمٌ) و(يدٌ): دمويٌّ، ويدويٌّ، ويجوز عدم الردّ فيقال: دميّ ويديّ.

أمّا (فَمٌ) فلفظ ذهب من أصله حرفان هما: الواو والهاء، والأصل: (فَوْهٌ) فأبدلوا الميم مكان الواو ليُشبه الأسماء المفردة المعربة بالحركات. فإذا تركناه على حاله أيّ لم نردّ ما حذف منه قلنا في النسب إليه: فَميٌّ، وإذا رددنا لامَهُ قلنا: فمويٌّ. ومن جعلهم الميم مكان العين في (فَمٍ) قول الفرزدق[1]:

هما نفثا في فيَّ من فَمَوَيْهِما ... على النابح العاوي أشدَّ رِجامِ

والشاهد فيه قوله: (من فمويهما) حيث جمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في (فم)، وقد غلّط الفرزدق في هذا، وجُعل من قوله: إذ أسنّ اختلط.

ونفثا: ألقيا على لساني، وأصله النفث، بزق لا ريق معه، والنابح: الشاتم، والرجام: المدافعة والمراجمة بالحجارة.

ثانياً: وميّز سيبويه بين من يجعل تثنية (فم): فمان، أو: فموان، فعلى التثنية الأولى يجوز في النسب أنْ يقال:

فَمِيٌّ، وفمويّ، كما يقال في: دم: دميّ، ودمويّ.

وعلى التثنية الثانية لا يجوز في النسب إلاّ أن يقال:

فمويٌّ، كما في: أخٍ وأبٍ.

أخويٌّ، وأبويٌّ، لأنّه يقال في تثنيته:

إخوان، وأبوان.

---

[1] ديوانه، ص 2/ 215، وينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 158، والرضي: شرح الشافية، 3/ 215، والاربلي: جواهر الأدب، ص 95.

ثالثاً: والنسب إلى (ذو مالٍ) اسم لرجل فيقال فيه: ذَوَوِيٌّ، بالنسب إلى (ذو)، ومن الثابت أنَّ النسب إلى (ذو) مفردة يكون بردّ اللام، وهو (الواو) لأنّهم يقولون في التثنية: ذواتا.

رابعاً: والنسب إلى (ذاه): ذوويٌّ، والسبب في ذلك أنّك بالنسب إليه يلزم حذف الهاء، فكأنّ النسب إلى (ذي)وهو على حرفين الثاني منهما حرف مدّ ولين لا يقوم بنفسه مفرداً، فلابُدّ من ردّ ما حذف منه فتقول: ذوويٌّ، لأنّ عينه واوٌ مفتوحة، ووزنه (فَعَلٌ)، ويقال فيه: ذواتا، قال تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ۝ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [من سورة الرحمن: 48].

خامساً: النسب إلى رجل اسمه: (فُوزيدٍ) تقول: فمويٌّ، كأنّك تنسب إلى (فم) مفرداً على النحو الذي بيّناه.

النسب إلى شاء

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا الإضافة إلى شاء فشاويٌّ، كذلك يتكلمون به، قال الشاعر:

فلستُ بشاوِيٍّ عليه دَمَامَةٌ   إذا ما غدًا يَغْدُو بقَوْسٍ وأسْهُمِ

وإنْ سمّيت به رجلاً أجريته على القياس، تقول: شائيٌّ، وإنْ شئت قلت شاويٌّ، كما قلت: عطاويٌّ، كما تقول في زينة وثقيف بالقياس إذا سمّيت به رجلاً، وإذا أضفت إلى شاةٍ قلت: شاهيٌّ، تردّ ما هو من نفس الحرف، وهو الهاء، ألا ترى أنّك تقول: شُوَيْهةٌ، وإنّما أردت ان تجعل شاةً بمنزلة الأسماء، فلم يوجد شيء هو أولى به ممّا هو من نفسه، كما هو في التحقير كذلك)[1].

أقول:

النسب إلى (شاء) بمعنى (صاحب شاءٍ): شاويّ، والقياس (شائي)، ولكنّه ردّ الهمزة إلى أصلها وعامله معاملة (كساء – كساويّ)؛ لأنّه من الكسوة.

وعليه قول يزيد بن عبد المدان (وفد على الرسول ﷺ سنة 10هـ)[2]:

فلستُ بشاوِيٍّ عليه دَمَامَةٌ   إذا ما غدًا يَغْدُو بقَوْسٍ وأسْهُمِ

والشاهد فيه قوله: (شاويّ) في النسبة إلى (شاء) والقياس شائي، إلاّ أنّه ردّ الهمزة إلى أصلها، وهو الواو لأنّهم يقولون: (الشّويّ) في الشاء، فجرى على من يبدل الهمزة في كساء فيقول: كساويّ.

والدمامة: الحقارة، والبيت في معرض الفخر بنفسه، يقول: أنا لست براعٍ دميم المنظر، سلاحه قوس وأسهم، بل أنا صاحب حرب وعتادٍ

---

(1) سيبويه: 3/ 367.

(2) السيرافي: شرح أبيات سيبويه: 2/ 268، وابن منظور (شوه)، 13/ 510.

فإذا كان اسماً لرجل، فالقياس فيه: شائيٌّ، ويجوز أن يقال: شاويّ.

أمّا إذا نسبت إلى (شاة) فالقياس: شاهيّ بإعادة ما ذهب منه وهو الهاء، لأنّهم يقولون في تصغيره: (شويهة) دليلاً على أنّ المحذوف منه هو الهاء، فتردّ إليه وتضاف ياء النسب، وإذا نسبنا إلى تصغيره قلنا: شويهيّ، بحذف تاء التأنيث لتعذّر اجتماعها مع ياء النسب.

النسب إلى: اللات، وماء، وامرئ، وامرأة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا الإضافة إلى لاتٍ من اللات والعُزّى، فإنّك تمدُّهما كما لا تمدُّ لا إذا كانت اسماً، كما تثقّل لَوْ وكيْ إذا كان كلّ واحد منهما اسماً، فهذه الحروف وأشباهُها التي ليس لها دليل بتحقير ولا جمع ولا فعلٍ، ولا تثنية إنّما تجعل ما ذهب منه مثل ما هو فيه ويُضاعف، فالحرف الأوسطُ ساكن على ذلك يُبنى، إلاّ أنْ تستدل على حركته بشيء، وصار الإسكانُ أولى به لأنّ الحركة زائدة، فلم يكونوا ليحرّكوا إلاّ بثبتٍ، كما أنّهم لم يكونوا ليجعلوا الذاهبَ من لَوْ غيرَ الواو إلاّ بثبت، فجرّت هذه الحروف على فُعْل أو فَعْل أو فِعْل، وأمّا الإضافة إلى ماءٍ فمائيٌّ، تدعه على حاله، ومن قال: عطاويٌّ، قال: ماويٌّ، يجعل الواو مكان الهمزة، وشاويٌّ يقوّي هذا، وأمّا الإضافة إلى امرئٍ فعلى القياس، تقول: امرئيٌّ، وتقديرها: امرعيٌّ، لأنّه ليس من بنات الحرفين، وليس الألفُ ههنا بعوض، فهو كالانطلاق اسم رجل، وأن أضفت إلى امرأةٍ فكذلك، تقول: امرئيٌّ، لأنّك كأنّك تضيف إلى امرئٍ، فالإضافة في ذا كالإضافة إلى استغاثةٍ إذا قلت: استغاثيٌّ، وقد قالوا: مرئيٌّ، تقديرها: مرعيٌّ، في امرئ القيس، وهو شاذّ) [1].

أقول:

لننظر المخطط الآتي لنتبين حكم النسب إلى هذه الألفاظ الأربعة التي ذكرها سيبويه:

(1) سيبويه: 3/ 368.

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
لات	لائيٌ	بحذف التاء، لأنّ الوقف عليه بالهاء فيقال: لاه فهو بمنزلة ما فيه تاء التأنيث التي تحذف في النسب، ولا يمكن ردّ شيء إليها في تصغيرها أو جمعها أو تثنيتها، وزيدت الهمزة كما يقال في (لا): (لاءٌ) وتضاف ياء النسب.
ماء	مائيٌ	يبقى على حاله لوجود الهمزة في آخرها فلا يجلب له شيء كما جُلب لـ (لات) حين حذفنا التاء منها، ويجوز فيه: ماويٌّ، بقلب الهمزة واواً.
امرئ	امرئيٌ	وتقديرها: امرعيّ، وامرئ ليس ثنائياً والألف فيه ألف وصل وليست عوضاً، بل هي كألف الوصل في (انطلاق) إذا سمّينا به رجلاً، ويبدو أنّ سيبويه لا يجيز فيه إلاّ هذه الصورة، فلا يقال فيه امرؤويّ، كما جاز في النسب إلى: ابن على الوجهين: ابنيّ، وبنويّ، لأنّ (ابن) ومثله (اسم) ونحوهما ممّا حذف أواخرها فصارت كالثنائي من نحو: يد، ودم، وأخ، وأب، وغيرها ممّا حذفت لاماتها فأجازوا فيها ردّ المحذوف. أمّا امرؤ فليس ممّا حذف أحد أصوله ولذلك ينسب إليه على حاله.
امرأة	امرئيٌ	على قياس النسب إلى (امرئ)، أمّا قولهم في النسب إلى (امرئ القيس) مرئيٌّ، فهو من شواذ النسب عند سيبويه.

النسب إلى الثنائي محذوف الأول

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى ما ذهب فاؤه من بنات الحرفين، وذلك عِدَةٌ وزِنَةٌ، فإذا أضفت قلت: عديٌّ وزنيٌّ، ولا تردُّه الإضافةُ إلى أصله، لبعدها من ياءي الإضافة، لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغير، لوقوع الياء عليها، ولا تقول: عدويٌّ فتُلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدُلك على ذلك التصغيرُ، ألا ترى أنك تقولُ: وعَيْدةٌ فتردّ الفاء، ولا ينبغي أن تُلحق الاسم زائدةً، فتجعلها أولى من نفس الحرف في الإضافة كما لم تفعل ذلك في التحقير، ولا سبيل إلى ردّ الفاء لبعدها، وقد ردّوا في الإضافة، فلو ردّوا في الإضافة الفاء لجاء بعضُه مردوداً في الجميع بالتاء فهذا دليلٌ على أنَّ الإضافة لا تقوى حيث لم يردُّوا بعضه في الجميع بالتاء، فإن قلت: أضعُ الفاء في آخر الحرف لم يجز، ولو جاز ذا لجاز أن تضع الواو والياء إذا كانت لاماً في أول الكلمة إذا صغّرت، ألا تراهم جاءوا بكل شيءٍ من هذا في التحقير على أصله، وكذا قول يونس، ولا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك، وتقول في الإضافة شِيَةٍ: وشويٌّ، لم تُسكن العين كما لم تُسكن الميم إذا قال: دمويٌّ، فلمّا تركت الكسرة على حاله جرت مجرى شجويٌّ، وإنّما ألحقت الواو ههنا كما ألحقتها في عِهٍ حين جعلها اسماً ليُشبه الأسماء، لأنك جعلت الحرف على مثال الأسماء في كلام العرب، وإنّما شيةٌ وعدةٌ فِعْلَةٌ، لو كان شيءٌ من هذه الأسماء فَعْلَةً لم يحذفوا الواو، كما لم يحذفوا في الوجبة والوثبة والوَحدة وأشباهها، وترى بيان ذلك في بابه إن شاء الله، فإنّما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات وحذفوا الفاء، وذلك نحو عدةٍ وأصلها وعدةٌ، وشيةٍ وأصلها وشيةٌ، فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين، وكذلك أخواتها) [1].

أقول:

ما حذف أوله من الثلاثي على قسمين:

---

(1) سيبويه: 3/ 369-370.

الأول: ما حذف أوله ولامه صحيح، كـ (عدة، وزنة).

والثاني: ما حذف أوله ولامه غير صحيح كـ(دية، وشية).

فإذا نسب للأول فلا ردّ للمحذوف، فيقال في النسب إلى:

عِدة: عديّ، وإلى: زنة: زنيّ

ولا يقال: عدويّ، أو زنويّ.

وكذلك لا يجوز أن تزيد حرفاً في موضع آخر الفعل لم يكن من أصل الكلمة، والدليل على عدم الجواز هذا أننا لو صغرنا مثل هذين الاسمين لا نردّ إلاّ الذاهب منهما فنقول:

وُعيدةٌ، ووُينة، (والعرب لا تردّ في شيء فاء الفعل ممّا ذهبت منه في الجمع بالتاء وفي التثنية كما ردّت فيما ذهبت لامه، فقالوا في: عضة، وسنة: عضوات، وسنوات، وفي: أخ وأب: إخوان، وأبوان، فهذا يقوّي أنّ الفاء لا تردّ، ولا نعلم في ذلك خلافاً)[1].

وإذا نسب للقسم الثاني ممّا كان لامُهُ ياء، فردُّ الذاهب إليه واجب، تقول في النسب إلى: شية، ودية: (وشويٌّ، ودويّ) لأن الأصل فيه: (وشْيَة) و: (ودْية) بعدم إسكان عينه كما هو الحال في عدم إسكان عين (دمٍ) في النسب إليه فيقال: دمويّ، بالتحريك.

ومن الواضح أن تحرّك الشين في (وشية) يوجب حذف التاء منها لعدم اجتماعها مع ياء النسبة، فيبقى اللفظ على حرفين هما: الشين والياء، ممّا يوجب زيادة حرف، ولذلك يردّ المحذوف منه إليه وهو (واو) مكسورة فصار: وشييٌ وبفتح الشين قلبنا لياء واواً فصار: (وشويٌّ). علماً بأنّ الكسرة أول (وشية) و(دية) تُلقى على ما بعدها، لاعتلال الفعل، وحذفت منه الواو فقيل: (شية) و(دية)، ولو كانت الواو مفتوحة لم تحذف فقالوا: (وثية، وجية، وحدة).

---

[1] السيرافي: شرحه، 4/ 120.

النسب إلى ما كان قبل آخره ياء مشدّدة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم ولي آخرَه ياءين مدغمةً إحداهما في الأخرى، وذلك نحو أسيّد، وحُمَيّر، ولُبَيّد، فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتحرّكة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم، فلمّا كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات التي في الياء والدال استثقلوه، فحذفوا وكان حذفُ المتحرك هو الذي يخفّفه عليهم؛ لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتولى فيه من الحركات التي لا يكون حرفٌ عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثقل مثل أسيّدٍ، لكراهيتهم هذه المتحرّكات، فلم يكونوا ليفرّوا من الثّقل إلى شيء هو في الثّقل مثلُه وهو أقلّ في كلامهم منهم، وهو أسَيْديٌّ وحُمَيْريٌّ، ولُبَيْديٌّ، وكذلك تقول العرب، وكذلك سيّدٌ وميّتٌ، ونحوهما؛ لأنهما ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى، يليها آخرُ الاسم، وهم ممّا يحذفون هذه الياءات في غير الإضافة. فإذا أضافوا فكثرت الياءاتُ وعددُ الحروف ألزموا أنفسهم أن يحذفوا. فممّا جاء محذوفاً من نحو سيّد وميّت: هَيْنٌ ومَيْتٌ، ولَيْنٌ، وطَيْبٌ وطَيْءٌ، فإذا أضفت لم يكن إلاّ الحذفُ، إذ كنت تحذف هذه الياء في غير الإضافة. تقول: سَيْديٌّ، وطَيْبيٌّ، إذا أضفت إلى طيب، ولا أراهم، قالوا طائيٌّ، إلاّ فراراً من طيئيٍّ، وكان القياس طَيْئيٌّ، وتقديرُها طَيْعيٌّ، ولكنّهم جعلوا الألف مكان الياء، وبنوا الاسم على هذا كما قالوا في زبينة: زبانيٌّ، وإذا أضفت إلى مُهَيِّم قلت: مُهَيْميٌّ، فلم يكونوا ليجمعوا على الحرف هذا الحذف كما أنّهم إذا حقّروا عَيْضَموز لم يحذفوا الواو لأنّهم لو حذفوا الواو احتاجوا إلى أن يحذفوا حرفاً آخر حتّى يصير إلى مثال التحقير، فكرهوا أن يحملوا عليه هذا وحذف الياء. وستراه مبيّناً في بابه إنْ شاء الله، فكان تركُ هذه الياء إذ لم تكن متحركة كياء تميم، وفصلت بين آخر الكلمة والياء المشدّدة، فكان أحبَّ إليهم ممّا ذكرتُ لك، وخفّ عليهم تركُها لسكونها، تقول: مُهَيِّميٌّ، فلا تحذف منها شيئاً وهو تصغير مُهوَّمٍ)[1].

---

[1] سيبويه: 3/ 371-372.

أقول:

أولاً: القواعد القياسية العامة للنسب إلى ما ختم بياء مشدّدة الأخيرة فيه لام الفعل، أو ما كان قبل آخره ياء مشدّدة تتلخص بالآتي:

1- إذا كانت الياء المشدّدة بعد حرف واحد (أيْ أصلية) فُتح الإدغام وقلبت الياء الثانية واواً وردّت الأولى إلى أصلها. فيقال في النسب إلى (طيّ) و(حيّ): طوويّ، وحيويّ، و(طيّ) من الفعل: طوى – يطوي، فأصل الياء الأولى واو، و(حيّ) من الفعل: يحيا فأصل الياء الأولى ياء.

2- وإذا كانت الياء المشدّدة بعد حرفين فيُفكّ الإدغام وتحذف الياء الأولى وتقلب الثانية واواً ثمّ تضاف ياء النسب فيقال في: نبيّ، وعليّ: نبويّ، وعلويّ، مع ملاحظة فتح ما قبل الواو.

3- يُعامل ما كانت الياء المشدّدة فيه بعد حرفين ما جاء على (فُعيل) نحو: قصيّ، وعُديّ. وقد مرَّ ذلك ذلك، ومن العرب من يحذف الياء فيقول في: قُريش، وهُذيل وثقيف: قرشيٌّ، وهُذليّ، وثقفيٌّ، والقياس: قرشيٌّ، وهذيليّ، وثقيفيّ.

4- وإنْ كانت الياء المشدّدة بعد ثلاث أحرف فأكثر فتحذف ويوضع مكانها ياء فتقول في: روميّ، وشرقيّ: روميّ، وشرقيّ، ونلحظ هنا أنَّ لفظ المنسوب من لفظ المنسوب إليه، ولكنّ التقدير يختلف من خلال المعنى العام.

5- وإنْ كانت الياء المشدّدة قبل آخر الاسم فيفكّ الإدغام وتبقى الياء الساكنة، وتحذف الثانية، فيقال في النسب إلى نحو: سيِّد، وطيِّب: سيديّ، وطيبيّ.

ثانياً: يورد سيبويه أمثلة لمثل هذه الأسماء مبيّنة في المخطط الآتي:

المنسوب إليه	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
أُسَيِّدٌ حُمَيِّرٌ لُبَيِّدٌ	أُسَيْدِيٌّ حُمَيْرِيٌّ لُبَيْدِيٌّ	بفكّ الإدغام، وإبقاء الياء الساكنة وهي الأولى وحذف الثانية وإضافة ياء النسب، والسبب في هذا الإجراء تقارب الياءات مع الكسرة التي في آخر الاسم، ولكثرتها، ولتوالي الحركات الطويلة والقصيرة التي في الياء والدال، أو الراء والياء.
سَيِّدٌ مَيِّتٌ لَيِّنٌ طَيِّبٌ	سَيْدِيٌّ مَيْتِيٌّ لَيْنِيٌّ طَيْبِيٌّ	بفكّ الإدغام وإبقاء الياء الساكنة وحذف الياء المتحرّكة، والسبب كثرة الياءات وتتابع حركات الكسرة فطلبوا التخفيف من ذلك.
طَيِّءٌ	طَيْئِيٌّ	ويجوز عند سيبويه (طائيّ) فراراً من الثقل الحاصل من تتابع الياء والهمزة والياء المشدّدة
مُهَيِّيمٌ	مُهَيِّيمِيٌّ	بعدم حذف شيء بل الاكتفاء بإضافة ياء النسب وكسر ما قبلها، لأننا لو حذفنا الياء التي قبل الميم وهي الساكنة صار الاسم (مهيِّم) والنسب إلى هذا غير النسب إلى (مهيِّم) لأنّ النسب إلى (مهيّم) يلزم حذف الياء التي تلي الميم حتّى لا تتولى أربع ياءات فيقال فيه: مهيميّ، كما في: حُمَيِّر: حميريّ. أمّا النسب إلى (مُهَيِّيم) فبترك الياء الساكنة على حالها، لأنها ستكون فاصلة بين الياء المشدّدة وياء النسب المشدّدة أيضاً، وبذلك تعمل على تخفيف ثقل الكلمة. ويشبه سيبويه الياء الساكنة في (مهيّيم) بياء (تميم)، والنسب إليه: تميميّ، بإبقاء الياء الساكنة.
مُحَيٍّ/ مُحَيِّيٌ	محويّ	يعامل معاملة (أُسَيِّد) وهذا ما سيذكره سيبويه لاحقاً[1].

[1] ينظر: سيبويه: 3/ 373.

النسب إلى المثنى والمجموع

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية وذلك قولك: مُسلمونَ ورجُلانِ ونحوهما؛ فإذا كان شيءٌ من هذا اسم رجل فأضفت إليه حذفت الزائدتين الواو والنون، والألف والنون، والياء والنون؛ لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجرّان، فتذهب الياءُ لأنها حرف الإعراب، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنهما زيدتا معاً ولا تثبتان إلاّ معاً، وذلك قولك رجُليٌّ ومُسلميٌّ. ومن قال من العرب: هذه قِنَّسْرُون، ورأيتُ قِنَّسْرِينَ، وهذه يَبْرُون، ورأيتُ يَبْرِينَ، قال: يَبْرِيٌّ وقِنَّسْرِيٌّ، وكذلك ما أشبه هذا، ومن قال: هذه يَبْرينُ قال: يَبْرِينِيٌّ، كما تقول: غسْلِينِيٌّ، وسُرَيْحِينٌ، وسُرَيْحِينِيٌّ، فأمّا قِنَّسْرُون ونحوها فكأنّهم الحقوا الزائدتين قِنَّسْرَ، وجعلوا الزائدة التي قبل النون حرف الإعراب، كما فعلوا ذلك في الجمع) [1].

أقول:

أولاً: القواعد القايسية العامة للنسب إلى ما كان مؤنثاً أو مجموعاً موجزة بالآتي:

1- النسب إلى المفرد في ضوء القواعد المرعية في النسب.

2- إذا كان الاسم مجموعاً جمع مؤنث سالماً حذفنا علامة الجمع وهي (الألف والتاء) ونسبنا إلى الباقي.

3- وإذا كان الاسم مجموعاً جمع تكسير نسبنا إلى مفردة أيضاً.

4- وإذا كان الاسم اسم جنس جمعي كـ (شجر، وقوم) نسبنا إلى لفظه.

5- وإذا كان جمع الجمع نسبنا إلى واحد الواحد كما في (أساود) نقول: أسديّ.

ثانياً: يعرض سيبويه هنا إلى شيء من النسب إلى الجمع والتثنية فيرى الآتي:

إذا نسبنا إلى المثنى أو جمع المذكر السالم يلزم إجراء الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 372.

حذف الزائدتين يعني الألف والنون، والواو، والنون، والياء والنون، وذلك أنه يستحيل النسب إلى المثنى أو جمع المذكر السالم وألف التثنية أو ياؤها، وواو الجمع وياؤها فيه لأنه يجتمع في الاسم رفعان أو نصبان، أو جرّان، ولذلك تحذف الياء لأنها حرف الإعراب، وعند حذفها لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنهما معاً علامتا المثنى أو جمع المذكر السالم زيدا معاً، ويحذفان معاً.

يقال في النسب إلى: مُسلمينِ، ورجلين:

مسلميٌ، ورجليٌ

ويقال في النسب إلى جمع المذكر السالم (مُسلمينَ): مُسلميّ، أيّ أنّ النسب يُجرى على الواحد، ويجري هذا على الألفاظ التي تكون على صورة المثنى أو الجمع المذكر السالم كـ (قنسرُون، وقنسرينَ)، و: (يبرون، و:يبرين) فيقال في النسب إليهما: قنسريّ، ويبريّ، ومن قال: هذه يبرينُ جعلها بالياء مطلقاً وسمى بها قال في النسبة: يبرينيٌ، بمنزلة: غسلينيٌ، وسريجينيٌ، من: سُريجين.

النسب إلى جمع المؤنث السالم

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم لحقته التاءُ للجمع وذلك مُسلماتٌ وتمراتٌ ونحوهما، فإذا سمّيت شيئاً بهذا النحو ثمّ أضفت إليه قلت: مُسلميٌّ، وتمريٌّ، وتحذف كما حذفت الهاء، وصارت كالهاء في الإضافة كما صارت في المعرفة حين قلت: رأيتُ مُسلماتٍ وتمراتٍ قبلُ، ولا يكون أن تُصرف التاءُ بالنصب في هذا الموضع.

ومثل ذلك قول العرب في أذرعاتٍ: أذرعيٌّ، لا يقول أحدٌ إلاّ ذاك، وتقول في عاناتٍ: عانيٌّ، أجريت مجرى الهاء، لأنها لحقت لجمع مؤنث، كما لحقت الهاءُ الواحد للتأنيث، فكذلك لحقته للجمع، ومع هذا أنّها حُذفت كما حذفت واوُ مُسلمين في الإضافة، كما شبهوها بها في الإعراب، وتقول في الإضافة إلى مُحيٍ: مُحيّيٌّ، وإنْ شئت قلت: مُحويٌّ)[1].

أقول:

إذا نسبت إلى الاسم المجموع جمع مؤنث سالماً مُسمّى به حذفت الألف والتاء، كما حذفت الألف والنون من المثنى، والواو والنون من جمع المذكر السالم. وكما تحذف هاء التأنيث من (حمزة) إذا نسبت إليه فقلت: حمزيٌّ.

تقول في: مُسلمات: مسلميٌّ، كأنك نسبت إلى مسلمة، وتقول في: تمرات: تمريٌّ، كأنك نسبت إلى تمرة، ويجري هذا القياس على الأسماء الملحقة بجمع المؤنث السالم كـ (أذرعات) فيقال في النسب إليه: أذرعيٌّ، وكذا في (عانات): عانيٌّ.

ومعنى هذا أنّ ما يلحق جمع المؤنث السالم من الألف والتاء وما يجري على صورة هذا الجمع، ينسب إلى مفردة، كما ينسب إلى (فاطمةَ)، والجمع: فاطمات، وأنّ (الألف والتاء) في جمع المؤنث السالم، تعامل معاملة هاء التأنيث في المفرد المختوم بها عند النسب إليه، إذ لا يجمع بين تاء التأنيث وياء النسب كما قلنا.

---

(1) سيبويه: 3/ 373.

النسب إلى الاسم المركّب

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا اسماً واحداً، كان الخليل يقول: تُلقى الآخر منهما كما تُلقى الهاء من حمزةَ وطلحةَ؛ لأنّ طلحة بمنزلة حضرَموتَ، وقد بيّنا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف. فمن ذلك خَمْسةَ عَشَرَ، ومَعْدِ يكَربَ في قول من لم يُضِف، فإذا أضفت قلت: مَعْديٌّ وخمْسيٌّ. فهكذا سبيل هذا الباب، وصار بمنزلة المضاف في إلقاء أحدهما حيث كان من شيئين ضُمّ أحدُهما إلى الآخر، وليس بزيادةٍ في الأول كما أنّ المضاف إليه ليس بزيادة في الأول المضاف.

ويجيء من الأشياء التي هي من شيئين جُعلا اسماً واحداً ما لا يكون على مثاله الواحدُ، نحو: أيادي سبا، لأنّه ثمانية أحرف، ولم يجيء اسم واحد عدّته ثمانية أحرف، ونحو: شَغَرَ بَغَرَ، ولم يكن اسمٌ واحد توالت فيه ولا بعدّته من المتحركات ما في هذا، كما أنّه قد يجيء في المضاف والمضاف إليه ما لا يكون على مثاله الواحدُ، نحو: صاحب جعفرٍ، وقَدَم عُمر، ونحو هذا ممّا لا يكون الواحد على مثاله. فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع، وقالوا: حَضْرَميٌّ، كما قالوا: عَبْدَريٌّ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف، وسألته عن الإضافة إلى رجل اسمه اثنا عشر، فقال: ثنويٌّ في قول من قال: بنويٌّ في ابن، وإنْ شئت قلت: اثنيٌّ في اثنين، كما قلت: ابنيٌّ، وتحذف عشر كما تحذف نون عشرين، فتشبّهُ عشر بالنون كما شبّهت عشر في خمسة عشر بالهاء، وأمّا اثنا عشر التي للعدد فلا تضاف ولا يضاف إليها) [1].

أقول:

أولاً: إذا نُسب إلى المركّب فالقاعدة القياسية العامة أن ينسب إلى الجزء الأول منه، ويُلقى (يحذف) الجزء الثاني، سواء كان الاسم مركباً تركيباً مزجياً أم إضافياً أم مبنياً على فتح الجزأين فتقول في: مَعْد يكَرِب: مَعْديٌّ وحَضْرَموتَ: حضريّ، وبَعْلَبَكّ: بلعيّ.

---

(1) سيبويه: 3/ 374-375.

وفي: خَمْسَةَ عَشَرَ: خمسيٌّ

تجريه مجرى المضاف في إلقاء المضاف إليه نحو:

عزّ الدين: عزيٌّ، وعبد مناف: منافيٌّ

وامرؤ القيس: مرئيّ أو امرئيّ

والنسب إلى الجزء الأول سببه أنَّ هذه الأسماء أعلامٌ، والمضاف إليه فيها من تمامها.

ثانياً: وإذا حدث لبس بالنسبة إلى المضاف كما في أسماء الكنى فينسب إلى المضاف إليه لا إلى المضاف، تقول في النسب إلى:

أم كلثوم: كلثوميّ

وإلى ابن عباس: عباسيٌّ

وأبو هلال: هلاليّ

وغلام زيدٍ: زيديّ

وإنّما ينسب هنا إلى الجزء الثاني لأنَّ الأول معروف به أيّ أنّه صار معرفة له فالوجه أن يُنسب إليه.

ثالثاً: أجازوا في (عبد) عند إضافتها أنَّ يتمَّ النسب إليها بتركيب معيّن من حروف المضاف والمضاف إليه على وزن (فَعْلل) وذلك بأخذ الحرف الأول والثاني من المضاف والمضاف إليه فيقال في النسب إلى:

عبد شمس: عبشميٌّ

وإلى: عبد الدار: عبدريٌّ

وإلى: عبد القيس: عبقسيٌّ[1]، فيبنون من الاسمين اسماً واحداً وهذا ليس بقياس[2].

---

(1) ينظر: الفارسي: التكملة، ص 63.

(2) ينظر: الزجاجي: الجمل، ص 256.

رابعاً: وقد يركّبون من حروف الاسم المركّب تركيباً مزجياً كـ (حَضْرَموْتَ) اسماً ينسبون إليه فيقولون فيه: حضرميٌّ، كما قالوا في عبد الدار: عبدريّ، وفي امرئ القيس: مرقسيّ.

وأجاز الجرمي – رحمه الله – النسب إلى المركب تركيباً مزجياً على وجهين: إمّا على جزئه الأول أو إلى جزئه الثاني، فيقال عنده في النسب إلى (بَعْلَبَكّ):

بَعليٌّ، أو: بكيّ.

وإلى (حَضْرَموْتَ): حضريّ، أو: موتيّ[1].

خامساً: أمّا النسب إلى: اثنا عشر فهو: اثنيّ، أو ثنويّ، والسبب في هذا أنّ (عشر) واقعة من (اثنا) موقع النون من اثنان، واثنين، واثنتان، واثنتين، أو موقع النون من (رجلان) فإذا نسبنا إلى هذه الأسماء وجب حذف الألف والنون كما مرّ بيانه، فيقال: اثنيّ كما يقال في: ابن: ابنيّ، أو يقال: ثنويّ، فيمن قال في ابن: بنويٌّ.

سادساً: أمّا (اثنا عشر) التي للعدد فلا ينسب إليها، ولا تضاف لأنك لو أضفتها حذفت (عشر) لأنّها بمنزلة نون المثنى، ونون المثنى تحذف عند إضافته، فلا يقال: (اثناك) كما يقال: كتاباك، لأنّه لا يُعرف هل الإضافة في (اثناك) إلى الاثنين أو إلى الاثني عشر، أمّا الإضافة إليها أيّ النسب إليها فمتعذرة؛ لأنك إذا قلت(اثنيّ) أو (ثنويّ) لا يعلم هل النسب إلى: اثنين، أو إلى: اثني عشر.

---

[1] ينظر: السيراق: شرحه، 4/ 124.

النسب إلى المركّب تركيباً إضافياً

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء اعلم أنّه لابُدّ من حذف أحد الاسمين في الإضافة. والمضافُ في الإضافة يُجرى في كلامهم على ضربين، فمنه ما يُحذف منه الاسم الآخر، ومنه ما يُحذف منه الأول. وإنّما لزم الحذفُ أحد الاسمين لأنهما اسمان قد عمل أحدهما في الآخر، وإنّما تريد أن تضيف إلى الاسم الأول، وذلك المعنى تريد. فإذا لم تحذف الآخر صار الأولُ مضافاً إلى مضاف إليه؛ لأنّه لا يكون هو والآخر اسماً واحداً، ولا تصل إلى ذلك كما لا تصل إلى أن تقول: أبو عَمْرَين وأنت تريد أنْ تثنّي الأول، وقد يجوز: أبو عمر بن إذا لم ترد أن تثني الأب وأردت أنْ تجعله أبا عمرين اثنين، فالإضافةُ تُفرد الاسم.

فأمّا ما يُحذف منه الأول، فنحو: ابن كُراعَ، وابن الزُّبَيْر، تقول: زُبَيْريٌّ، وكُراعيٌّ، تجعل ياءي الإضافة في الاسم الذي صار به الأولُ معرفة، فهو أبينُ وأشهرُ إذ كان به صار معرفةً. ولا يخرج الأولُ من أن يكون المضافون إليه وله، ومن ثَمّ قالوا في أبي مُسلم: مُسْلميٌّ، لأنهم جعلوه معرفة بالآخر، كما فعلوا ذلك بابن كُراعَ، غير أنّه لا يكون غالباً حتّى يصير كزيد وعمرو، وكما صار ابن كُراع غالباً. وأبو فُلان عند العرب كابن فُلان، ألا تراهم قالوا في أبي بكر بن كلاب: بكريٌّ، كما قالوا في ابن دَعلَجٍ: دَعْلَجيٌّ، فوقعت الكُنيةُ عندهم موقع ابن فُلانٍ، وعلى هذا الوجه يجري في كلامهم، وذلك يعنون، وصار الآخر إذا كان الأولُ معرفةً بمنزلته لو كان علماً مفرداً.

وأمّا ما يُحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يُعرّف بالمضاف إليه ولكنّه معرفة كما صار معرفةً بزيد، وصار الأولُ بمنزلته لو كان علماً مفرداً؛ لأنّ المجرور لم يصر الاسمُ الأولُ به معرفةً؛ لأنّك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفةً كما يصير معرفةً إذا سميته بالمضاف، فمن ذلك: عَبْدُ القَيْسِ، وامْرُؤُ القَيْسِ، فهذه الأسماء علاماتٌ كزيد وعمرو، فإذا أضفت قلت: عبديٌّ وامرئيٌّ، ومرئيٌّ، فكذلك هذه وأشباهه.

وسألتُ الخليل عن قولهم في عبد منافٍ منافيٌّ، فقال: أمّا القياس فكما ذكرتُ لك، إلاّ أنّهم قالوا منافيٌّ مخافة الالتباس، ولو فُعل ذلك بما جُعل اسماً من شيئين جاز؛ لكراهية

الالتباس. وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة جَعْفَر، ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر، ويُخرجونه من حروفهما ليُعرف، كما قالوا سَبَطْرٌ، فجعلوا فيه حروف السَّبِط إذ كان المعنى واحداً، وسترى بيان ذلك في بابه إن شاء الله. فمن ذلك: عَبْشَميٌّ، وعَبْدَريٌّ، وليس هذا بالقياس، إنما قالوا هذا كما قالوا: عُلْويٌّ، وزبانيٌّ، فذا ليس بقياس، كما أنّ عُلويّ، ونحو عُلويّ، ليس بقياس) [1].

أقول:

أولاً: مضى الحديث في أكثر ما في هذا النص الذي بين أيدينا، والخلاصة فيه الآتي:

1- أنّ النسب إلى المركّب تركيباً إضافياً تلزم حذف أحد ركني الاسم، إمّا المضاف، وإمّا المضاف إليه.

2- فإذا حذفت المضاف (الأول) نسبت إلى المضاف إليه وفقاً لقواعد النسب المقرّرة فتقول في نحو:

ابن الزبير: زبيريٌّ،

وفي ابن كُراع: كُراعيٌّ،

وفي: أبي مسلم: مسلميٌّ، وقد مرَّ بيان هذا.

وكذا ينسب إلى الكنية في نحو: (أبو فُلان) على قياس النسبة إلى (ابن) فُلان، فيقال في:

أبي بكر بن كلاب: بكريّ، ويقال في: ابن دعلج: دعلجيّ بإيقاع الكنية موقع: ابن فُلان، بحيث يصير الجزء الأخير بمنزلة العلم المفرد القائم بذاته.

3- وقد ينسب إلى المضاف فيُحذف المضاف إليه فيقال في النسب إلى:

عبد القيس: عبديٌّ،

وإلى: امرئ القيس: امرئيٌّ أو مرئيٌّ، على النحو الذي مرَّ بيانه.

4- أمّا نحو عبد منافٍ فالنسب إليه: منافيٌّ، والقياس أنْ يقال: عبديٌّ، منسوباً إلى المضاف.

---

[1] سيبويه: 3/ 375-377.

ولكنّهم قالوا: منافيٌّ احترازاً من اللبس (فعدلوا عن القياس لإزالة هذا اللبس)[1].
وقالوا في: عبد شمس: عبديٌّ.
وفي: عبد الدار: عبدريٌّ، وليس هذا بقياس عند سيبويه كما هو غير قياس في قولهم في النسب إلى (عالية) و(زبينة) فقالوا: عُلويٌّ، وزبانيٌّ[2].

(1) ينظر: كحيل، د. أحمد حسن: التبيان في تصريف الأسماء، ص 274.

(2) ينظر: سيبويه: 3/ 335.

النسب إلى المحكي

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى الحكاية فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عَبْدِ القَيْسِ وخَمْسَةَ عَشَرَ، حيث لزمه الحذفُ كما لزمها، وذلك قولك في تأبّطَ شرّاً تـأبّطيٌّ، ويدلُّك على ذلك أنّ من العرب من يُفرد فيقول: يا تـأبّطُ أقبِلْ، فيجعل الأول مفرداً، فكذلك تُفرده في الإضافة. وكذلك حَيْثُما وإنّما وأشباهه ذلك، تجعل الإضافة إلى الصدر لأنها حكاية، وسمعنا من العرب من يقول: كُونيٌّ، حيث أضافوا إلى كُنْتُ، وأخرج الواو حيث حرّك النون) [1].

أقول:

إذا نُسب إلى اللفظ المحكي نُسب إلى صدره وحذف الجزء الأول منه، وبذلك يكون النسب إليه على قياس النسب إلى المركّب المبني من ألفاظ العدد، فيقال في النسب إلى:

تأبّطَ شرّاً: تأبطيٌّ.

والسرّ في ذلك أنّ من العرب من يفرد مثل هذه الألفاظ المسمى بها في النداء، فيقول: يا تأبطُ أقبلْ، فكذلك ينسب إلى صدره وكذا النسب إلى ما رُكّب من الظروف والحروف فيقال في النسب إلى:

حيثما: حيثيٌّ، وإلى إنّما: إنّميٌّ، وإلى: لولا: لوليٌّ.

وإلى: كُنت: كونيٌّ، بإظهار نون كان بعد اختفائها بسبب سكون النون عند اتصال الفعل الناقص بضمير رفع متحرّك.

إنّ النسب إلى الحكاية ليؤكد على أنّ المنسوب قد ينسب إلى بعض حروف المنسوب إليه، وإذا كان المنسوب إليه جملة جارية على الحكاية فينسب إلى جزء من مكوناتها وهو صدرها مع أنّ الأصل عدم النسب إلى الجملة، لأنّ الجملة لا تثنى ولا تجمع ولا تصغّر ولا تضاف، ولا ينسب إليها. ولاختلاف المنسوب إليه عن المنسوب في الإعراب والدلالة اختلافاً جذرياً أجيز النسب إلى الجملة المحكية المسمى بها.

---

(1) سيبويه: 3/ 377.

النسب إلى الاسم المجموع

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الإضافة إلى الجمع اعلم أنّك إذا أضفت إلى الجميع أبداً فإنّك توقعُ الإضافة على واحده الذي كُسّر عليه؛ ليفُرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلاّ الجميع، فمن ذلك قول العرب في رجُل من القبائل: قبليٌّ وقبليّةٌ للمرأة، ومن ذلك أيضاً قولهم في أبناء فارس بنويٌّ، وقالوا في الرِّباب: رَبّيٌّ، وإنّما الرِّباب جماعٌ وواحدهُ رُبّةٌ، فنُسب إلى الواحد وهو كالطّوائف، وقال يونس: إنّما هي رُبّةٌ ورِبابٌ، كقولك: جُفْرة وجفار، وعَلبة وعِلاب، والرُّبّةُ: الفرقة من الناس. وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت: مسجديٌّ، ولو أضفت إلى الجُمع قلت: جُمَعيٌّ، كما تقول: رُبَّيٌّ، وإنْ أضفت إلى عُرفاء قلت: عريفيٌّ، فكذلك ذا وأشباهه، وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب، وزعم الخليل أنّ نحو ذلك، قولهم في المسامعة: مِسمعيٌّ، والمهالبة مُهلّبيٌّ، لأنّ المهالبة والمسامعة ليس منهما واحدٌ اسماً لواحد. وتقول في الإضافة إلى نفرٍ نفريٌّ، ورَهْطٍ رَهْطيٌّ، لأنّ نفر بمنزلة حجر لم يكسر له واحد وإنْ كان فيه معنى الجميع. ولو قلت: رجليٌّ إلى الإضافة إلى نفر لقلت في الإضافة الجمع: واحديٌّ، وليس يقال هذا. وتقول في الإضافة إلى أناس: إنسانيٌّ، وأناسيٌّ، لأنّه لم يكسّر له إنسان، وهو أجودُ القولين، وقال أبو زيد: النسبة إلى محاسن محاسنيّ؛ لأنّه لا واحد له، فصار بمنزلة نفر، وتقول في الإضافة إلى نساء: نسويٌّ، لأنّه جماع نسوة وليس نسوة بجمع كسر له واحد، ولو أضفت إلى أنفارٍ قلت: نفريٌّ، كما قلت في الأنباط: نبطيٌّ، وإنْ أضفت إلى عباديد قلت: عباديديٌّ؛ لأنّه ليس له واحد؛ وواحده يكون على فُعلولٍ أو فِعْليلٍ أو فِعلال؛ فإذا لم يكن له واحدٌ لم تجاوزه حتّى تعلم؛ فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلّم به العرب، وتقول في الإعراب: أعرابيٌّ لأنّه ليس له واحد على هذا المعنى، ألا ترى أنّك تقول: العربُ فلا تكون على هذا المعنى، فهذا يقوّيه. وإذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحدها اسماً لشيءٍ واحدٍ تركته في الإضافة على حاله، ألا تراهم قالوا في: أنمَار: أنمَاريٌّ؛ لأنّ أنمَاراً اسمٌ رجل، وقالوا في كلاب: كلابيٌّ. ولو سمّيت رجلاً ضَرَباتٍ لقلت: ضربيٌّ، لا تغيِّر المتحرِّكة لأنّك لا تريد أنْ توقع

الإضافة إلى الواحد. وسألته عن قولهم: مدائنيٌّ، فقال: صار هذا البناءُ عندهم اسماً لبلدة. ومن ثمّ قلت بنو سَعْدٍ في الأبناء: أبْناويٌّ، كأنّهم جعلوه اسم الحيّ، والحيُّ كالبلد، وهو واحد يقع على الجميع، كما يقع المؤنث على المذكر، وسترى ذلك إنْ شاء الله، وقالوا في الضِّباب إذا كان اسم رجل: ضبابيٌّ، وفي معافِرَ: مَعافريٌّ، وهو فيما يزعمون معافرُ بن مُرٍّ، اخو تميم بن مُرّ. وقالوا في الأنصار: أنصاريٌّ)[1].

أقول:

كان سيبويه قد تحدّث على بعض أحكام النسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم والمؤنث السالم وما يلحق بها، وما يكون على صورتها؛ ويستكمل في هذا النص أحكام النسب إلى بقية أنواع الجمع كاسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع الجمع. وما جاء من الألفاظ على صورة واحدة في الأفراد والتثنية والجمع ممّا سمّاه أحد المستعربين (اسم الجملة) كـ: قوم، وقومان وأقوام، وسبط وسبطان، وأسباط، ومثلها أسماء الشعوب والقبائل[2].

والقاعدة القياسية العامة للنسب لما هو جمع من الأسماء تتحدّد كما قلنا في النسب إلى المفرد، أو على حدّ تعبير سيبويه (أنّك إذا أضفت إلى جميع أبداً، فإنّك توقع الإضافة على واحده الذي كُسّر عليه ليُفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلاّ الجميع)، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 378-380.

(2) ينظر: برجستراسر: التطور النحوي، ص 39، ونهر، د. هادي: الصرف الوافي، ص 244.

المنسوب إليه	مفرده	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
رجل من: القبائل	القبيلة	قَبَليٌّ وللمرأة: قبليّة	بالنسب إلى المفرد، بحذف ياء فعيلة وتاء التأنيث، وإضافة ياء النسب.
أبناء فارس	ابن فارس	بنويٌّ	بردّ الحرف الثالث إليه وإضافة ياء النسب، والنسب إلى اسم على حرفين – كما مضى – يقتضي ردّ ما حذف منه فيقال في: أخ، وأب ودم، وابن: أخويّ، وأبويّ، ودمويّ، وبنويّ، على خلاف في ذلك.
الرِّباب	رِبّة وهي الفرقة من الناس	رِبّيٌّ	بالنسب إلى مفرده وذلك بحذف تاء التأنيث وإضافة ياء النسب.
المساجد	المسجدُ	مسجديٌّ	المفرد مضافاً إليه ياء النسب.
الجُمَعُ	الجُمعة	جُمعيٌّ	المفرد مضافاً إليه ياء النسب مع حذف تاء التأنيث.
عُرفاء	عريف	عريفيٌّ	بعدم التغيير، والاكتفاء بإضافة ياء النسب، كما في ثقيف: ثقفيّ، وقريش: قريشيٌّ، وعلى غير القياس ثقيفيّ، وقرشيّ، وعرفيّ.
نَفَر رهط	لا واحد لهما من لفظهما (فهو اسم جمع)	نفريٌّ رهطيٌّ	قال عنه سيبويه: (لم يكسّر له واحد وإنْ كان فيه معنى الجمع)، والنسب إليه دون تغيير.
المسامعة المهالبة	ليس لهما مفرد من لفظهما	مسمعيٌّ مهلبيٌّ	لأنه من (مسمع، ومهلب) وليس واحد له، ولذلك اختفت ألف الجمع عند النسب إليه.
محاسن	ولا واحد له من لفظه	محاسنيٌّ	بلا تغيير.
أناس	لا واحد من لفظه	إنسانيٌّ وأناسيٌّ	النسب إليه إمّا إلى ما هو مفرد في المعنى، أو إلى صيغة الجمع مباشرة.

المنسوب إليه	مفرده	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
نساء ونسوة	امرأة (اسم جمع)	نسويٌ	همزته للتأنيث فتقلب واواً، لأنه يقال فيه أيضاً: نسوة.
أنفار الأنباط	نَفَرٌ (جمع الجمع) نبط	نَفريٌ نبطيٌ	كأنّ (نفر) وهو جمع أيضاً أقلّ من (أنفار) ولذلك يُنسب إليه ولا يقال: أنفاري، وكذلك الأنباط ونبط وكلاهما للجمع ولكنّ في (الأنباط) معنى الكثرة والمبالغة، فلنا إذا أردنا إفادة التكثير والمبالغة أن نجمع الجمع فنقول: بيوت، وبيوتات أقوال وأقاويل، وإعصار وأعاصير. وهذا الجمع غير قياسي، متوقف على السّماع لأنّ (الجمع دال على الكثرة بنفسه فلا حاجة لجمعه ثانية)[1]، وقد يكون تعدّد صيغ الجموع على اللفظ الواحد في اللغة العربية مظهر من مظاهر انقسامها على لهجات كثيرة.
عباديد	لا مفرد له من لفظه	عباديديٌّ	لكون مثل هذا الاسم لا واحد له من لفظه وواحده قياساً يكون على (فُعلول، أو فعليل، أو فعلال) على اختلاف في ذلك فالأولى أن يُنسب إلى لفظه دفعاً لهذا الاختلاف في الأصل.
الإعراب	لا واحد له من لفظه	أعرابيٌّ	ولا يجوز أن تقول في النسبة إليه: عربيّ، لأنّ هناك فرقاً بين العرب والأعراب لم يبنه سيبويه، والمشهور أنّ الأعراب سكان البادية، والعرب أهل الحاضرة والمدينة، ومن الباحثين من يجعل مدلول الأعراب وهو مدلول (بنو إسرائيل) ويعني: (أسير- إيل) هو عبد الله، وكذلك لفظة (عرب) من (ع – ربٌ) التي تفيد الاعتماد والتوكل، وهي ناتجة عن دمج عبارة (عبد رب) واللفظ الأحدث كان الأعراب، وهو الانتساب للربّ، السيد الواحد، والاعتماد عليه[2].

(1) كمال إبراهيم: عمدة الصرف، ص 152.

(2) ينظر: خالد محمد جد: المسلمون الأعراب، ص 155 وما بعدها.

المنسوب إليه	مفرده	المنسوب	الإجراءات الصرفية القياسية
أنمار	اسم رجل على صيغة جمع	أنماريٌّ	من غير تغيير، كأنّك تنسبُ إلى رجل اسمه (محمد).
كلاب	اسم قبيلة	كلابيٌّ	من غير تغيير.
ضرباتٌ	لا مفرد له لأنّه صار اسماً لرجل كـ (أنمار)	ضربيٌّ	النسب إلى (ضربات) علماً لرجل يتمّ بالنظر إلى لفظه، فتحذف تاء التأنيث والألف، من غير أن يُردّ إلى واحده.
مدائن	اسم بلد لا مفرد له	مدائنيٌّ	من غير تغيير، وهناك فرق بين النسب إلى (مدينة) وإلى (مدائن) فكلّ منهما علم على بلد معيّن.
بنو الأسعد (الأبناء)	لا مفرد له لكونه علماً لحيّ من الأحياء يشمل المذكر والمؤنث	أبناويٌّ	يعامل اسم الحيّ معاملة اسم البلد فهو بمنزلة (مدائن) والنسب إليه على لفظه بقلب الهمزة واواً وإضافة ياء النسب، لأنّ (أبناء سعد) صار علماً لجميعهم ويجوز فيه: (أبنائيّ)[1]. (فإنْ نسبت إليه وأنت تقدّر أنّ كلّ واحدٍ منهم على حياله، ثمّ تجمعهم، قلت: (ابنيّ، وبنويّ) أيُّ ذلك قلته فصواب، لأنّ النسب إلى (ابن)[2].
الضّباب	لا مفرد له إذا سمّينا به رجلاً أو امرأة	ضبابيٌّ	من غير تغيير.
معافر	اسم رجل	معافريٌّ	من غير تغيير.
الأنصار	علم على مجموعة	أنصاريٌّ	من غير تغيير.

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 124.

(2) ينظر: نفسه، 2/ 124.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما يصير إذا كان علماً في الإضافة على غير طريقته وإنْ كان في الإضافة قبل أن يكون علماً على غير طريقة ما هو على بنائه، فمن ذلك قولهم في الطّويل الجُمّة: جُمّانيٌّ، وفي الطّويل اللّحية: اللّحيانيُّ، وفي الغليظ الرّقبة: الرُّقبانيُّ، فإن سمّيت برقبة أو جُمّة أو لحية قلت: رقبيٌّ ولحييٌّ، وجُمّيٌّ ولحويٌّ، وذلك لأنّ المعنى قد تحوّل، إنّما أردت حيث قلت: جُمّانيٌّ الطّويل الجُمّة، وحيث قلت: اللّحيانيّ الطّويل اللّحية، فلمّا لم تعن ذلك أجري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى، ومن ذلك أيضاً قولهم في القديم السّنّ: دُهْرِيٌّ، فإن جعلت الدّهر اسم رجل قلت: دَهريٌّ)[1].

أقول:

من الواضح أنّ هناك فرقاً دلالياً بين الاسم المنسوب إليه والاسم المنسوب، فالنسب يجعل الاسم المنسوب دالاً على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي الانتساب إلى المجرد منه فيكون من حيث الوصف كصيغ الفاعل، أو المفعول، أو الصفة المشبّهة، وتخصّص الصفة المعينة الموصوف، فيدلّ مثلاً على الجنس، أو الموطن، أو الدين، أو الحرفة، أو على صفة من الصفات، وغير ذلك من الدلالات التي تجعل المنسوب من (آل) المنسوب إليه، أو من نوعه، أو بلده، أو حيّه، فهناك دائماً دلالة جديدة زائدة على معنى النسب تفرق بين المنسوب إليه والمنسوب، ومن هنا قولك في الرجل تنسبه إلى أنّه (طويل الجمّة) وهي مجتمع شعر الرأس أو (طويل اللّحية) أو (غليظ الرّقبة)، فتقول في هذا: جُماني، لحيانيّ، رقبانيّ، وفي المنسوب زيادة ومبالغة في الوصف الذي كان في المنسوب إليه؛ لأنّ أمّا إذا نسبت رجلاً إلى: (رقبةٍ أو لحية، أو جُمّة أو شعر) قلت: رقبيٌّ، ولحييٌّ، أو لحويٌّ، جُمّيٌّ، وشعريٌّ، ومن هذا قولهم في النسب إلى (القديم السنّ) أيّ: الذي عاش دهراً طويلاً: (دُهريٌّ) للتفريق بينه وبين: (دَهريٌّ) بفتح الدال، وهو الذي يرجو الدّهر، ويخافه.

---

(1) سيبويه: 3/ 380.

إفادة معنى النسب بلا علامته المعروفة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا بابٌ من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء، أمّا ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنّه ممّا يكون فَعّالاً، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوّابٌ، ولصاحب العاج: عوّاجٌ؛ ولصاحب الجمال التي يُنقل عليها: جمّالٌ، ولصاحب الحُمرُ التي يعملُ عليها: حمّارٌ، وللذي يعالج الصّرف: صرّافٌ، وذا أكثر من أن يُحصى، وربما ألحقوا ياءي الإضافة كما قالوا: البتّيُّ، أضافوه إلى البتُوت، فأوقعوا الإضافة على واحده، وقالوا: البتّات. وأمّا ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنّه ممّا يكون (فاعلاً) وذلك قولك لذي الدرع: دارعٌ، ولذي النّبل: نابلٌ، ولذي النُّشّاب: ناشبٌ، ولذي التّمر: تامرٌ، ولذي اللبن: لابنٌ. وقال الحطيئة:

فغررتَني وزعمتَ ... أنّكَ لابنٌ بالصيف تامِرُ

وتقول لمن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعته: لبّانٌ، وتمّارٌ، ونبّالٌ، وليس في كلّ شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنّك لا تقول لصاحب البُرّ: بَرّارٌ، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاهٌ، ولا لصاحب الشّعير: شعّارٌ، ولا لصاحب الدّقيق: دقّاقٌ. وتقول: مكانٌ آهلٌ، أيّ: ذو أهلٍ، وقال ذو الرُّمة:

إلى عَطَنٍ رحْبِ المَبَاءةِ آهِلِ

وقالوا لصاحب الفرس: فارسٌ.

وقال الخليل: إنّما قالوا: عيشةٌ راضيةٌ وطاعِمٌ وكاسٍ على ذا، أيّ: ذاتُ رضاً وذو كِسْوة وطَعام، وقالوا: ناعِلٌ لذي النّعْل.

وقال الشاعر:

كلـيني لهَــم يــا أُمَيْمَــةَ ناصِــبِ

أيْ: لهَمٍ ذي نصبٍ، وقالوا: بغّالٌ لصاحب البَغْل، شبَّهوه بالأول، حيث كانت الإضافةُ، لأنهم يشبهون الشيء بالشيء وإنْ خالفه. وقالوا لذي السيف: سيّافٌ، وللجميع: سيّافةٌ، وقال امرؤ القيس:

وليس بـذي رُمْـحٍ فيَطْعَنَنـي بـه وليس بـذي سَيْفٍ وليس بنَبّـالِ

يريد: وليس بذي نَبْل، فهذا وجهُ ما جاء من الأسماء ولم يكن له فعل، وهذا قول الخليل)[1].

أقول:

أولاً: يمكن إفادة معنى النسب من غير علامته المعروفة أعني إضافة ياء النسب المشدّدة على آخره بأنْ يأتي الاسم المعيّن على إحدى صيغتين:

الأولى: (فَعّال) إذ أريد إفادة التكثير والمبالغة في صنعة أو معالجة يداوم عليها صاحبها فتصير صفة له ونسباً، فيقال: حدّاد، ونحّاس، وبقال، نسبة إلى من يزاول صنعة الحدادة، والنحاسة، والبقالة، ويداوم عليها.

والثانية: (فاعل، وفَعِلٌ) إذا أريد الدلالة على صاحب الشيء وليس بصنعة تعالجها، فيقال: دارع، وطاعم، ونابل، وناشب، وتامر، ولابن لذي الدرع والإطعام، والنبل، والنشّاب والتمر واللبن.

ويقال أيضاً: طَعِمٌ، ولَبِنٌ.

ومن ذلك قول الحطيئة[2]:

---

(1) سيبويه: 3/ 381-383.

(2) ديوانه، ص 33، وينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص 2327، وابن يعيش، 6/ 13.

فغررتني وزعمت أنك   لابنٌ بالصيف تامرُ

والشاهد فيه قوله: (لابن) و(تامر) في نسبتها إلى (اللبن) و(التمر) ولم يجريا على فعل، وقيل: إنّما هو جار على فعلةٍ إذ يقال لبنتُ القوم وتمرتهم، أيْ: سقيتهم لبناً وأطعمتهم تمراً.

ويرى أنَّ (فعّال) لا يطّرد في كلّ شيء فلا يقال صاحب البّر أو بائعه: برّار، ولا صاحب الفاكهة وبائعها: فكّاه، ولا لصاحب الشعير: شعّار، ولا لصاحب الدقيق: دقّاق.

ثانياً: ويقال: مكان آهلٌ، أيْ: ذو أهل، يقول ذو الرُّمة[1]:

إلى ما ماجد الآباء قرم عثمثم   إلى عَطَنٍ رحب المباءة آهِلِ

فجاء بـ (آهل) على معنى: ذي أهل، وليس بجارٍ على فعل، ولو كان جارياً لقال: مأهول. والعطن: مبرك الإبل عند الماء، والمباءة المنزل، من باء يبوء إذا رجع.

ثالثاً: ويقال لصاحب الفرس: فارسٌ، ويقال: عيشة راضية، وطاعم، وكاسٍ، أيْ: ذات رضا، وذو كسوةٍ وطعام، ومن ذلك قول النابغة[2]:

كليني لِهَمٍ يا أمَيْمَةَ ناصبِ   وليل أقاسيه بطيء الكواكبِ

بجعل (ناصب) بمعنى ذي نصب، ويقال لذي السيف: سيّاف وللجميع سيّافة، ويقول امرؤ القيس[3]:

وليس بذي رُمْحٍ فيَطْعَنُني به   وليس بذي سَيْفٍ وليس بنبّالِ

ببناء (نبّال) على (فعّال) أجراه مجرى الصنعة، والمستعمل: نابل، أيْ: ذو نبل.

---

(1) ملحق ديوانه،ص 216، برواية: (له عطن يوم التفاضل آهل).

(2) ينظر: سيبويه: 2/ 207، 277.

(3) ديوانه، ص 33، وينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 162، وابن يعيش، 6/ 14.

في بعض صيغ الأوصاف المتناوبة والمستوية

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث وذلك قولك: امرأةٌ حائضٌ، وهذه طامثٌ، كما قالوا: ناقةٌ ضامرٌ، يوصف به المؤنث وهو مذكر، فإنّما الحائض وأشباهُه في كلامهم على أنّه صفةُ شيء، والشيء مذكر، فكأنّهم قالوا: هذا شيء حائضٌ، ثمّ وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجلٌ نُكحةٌ، فزعم الخليل أنّهم إذا قالوا حائضٌ فإنّه لم يُخرجه على الفعل، كما أنّه حين قال: دارعٌ لم يُخرجه على فعل، وكأنّه قال: درعيٌّ، فإنّما أراد ذاتُ حيضٍ ولم يجيء على الفعل. وكذلك قولهم: مُرْضِعٌ، إذا أراد ذاتُ رضاعٍ ولم يُجرها على أرضعت، ولا تُرضع، فإذا أراد ذلك قال: مُرضعةٌ، وتقول: هي حائضةٌ غداً لا يكون إلاّ ذلك، لأنّك إنّما أجريتها على الفعل، وعلى هي تحيضُ غداً، هذا وجه لم يُجرَ على فعله فيما زعم الخليل، ممّا ذكرنا في هذا الباب، وزعم الخيل أنّ فَعُولاً، ومِفعالاً، ومِفْعَلاً، نحو قؤول ومِقْوالٍ، إنّما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه، وإنّما وقع في كلامهم على أنّه مذكر، وزعم الخليل أنّهم في هذه الأشياء كأنّهم يقولون: قَوْليٌّ، وضَرْبيٌّ، ويُستدلّ على ذلك بقولهم: رجل عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ، فمعنى ذا كمعنى قؤول ومِقْوال في المبلغة، إلاّ أنّ الهاء تدخله، يقول: تدخل في فعلٍ في التأنيث، وقالوا: نهِرٌ، وإنّما يريدون نهاريٌّ، فيجعلونه بمنزلة عمل، وفيه ذلك المعنى. وقال الشاعر:

لستُ بلَيْليٍّ ولكنّي نهِرْ   لا أدلِجُ الليلَ ولكنْ أبْتكِرْ

فقولهم: نهِرٌ في نهاريٍّ، يدلُّ على أنّ عملاً كقوله: عمليٌّ، لأنّ في عملٍ من المعنى ما في نهرٍ، وقؤولٌ كذلك، لأنّه في معنى قوليٌّ. وقالوا: رجُل حرِجٌ، ورجل ستِهٌ، كأنّه قال: حريٌّ، واسِيٌّ، وسألته عن قولهم: مَوْتٌ مائتٌ، وشُغْلٌ شاغِلٌ، وشِعْرٌ شاعِرٌ، فقال: إنّما يريدون المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: همٌّ ناصبٌ، وعيشةٌ راضيةٌ، في كلّ هذا، فهذا وجه ما كان من الفعل ولم يُجرَ على فعله، وهذا قول الخليل: يمتنع من الهاء في التأنيث في

فعولٍ، وقد جاءت في شيء منه، وقال: مِفْعالٌ ومِفْعِيلٌ قلّ ما جاءت الهاءُ فيه، ومِفْعَلٌ قد جاءت الهاءُ فيه كثيراً نحو مِطْعَنٍ ومِدْعَسٍ، ويقال: مِصَكٌّ ومِصَكّةٌ، ونحو ذلك)[1].

أقول:

أولاً: ينتقل سيبويه من النسب القياسي وغير القياسي إلى ما يدلّ على المنسوب من غير أداة النسب أعني (الياء المشدّدة) كـ (نجّار، ودبّاغ) لمن يزاول النجارة والدباغة ويستمر عليها، ثمّ يأتي إلى بعض الصيغ الصرفية الوصفية فيعقد حديثه على ما يوصف به المؤنث وهو على صيغة المذكّر، وما يستوي فيه التذكير والتأنيث من الأوصاف التي فيها معنى التكثير والمبالغة والاستمرار ولذلك يوازن بين أن يوصف الشيء بأنه (قؤول) وهو على (فعول) لكثير القول، وبين (قوليّ) منسوباً إلى القول، مكثراً فيه.

ثانياً: وممّا يوصف به المؤنث وهو على صيغة التذكير (فاعل) فيقال: امرأة حائض، وحائض مذكر، فكأنه على تقدير: هذا شيءٌ حائض، ومثلما يوصف الشيء المؤنث بصيغة مذكر يوصف المذكر بصيغة مؤنثة فيقال: هذا رجل رَبْعَةٌ.

ثالثاً: وسبب هذا التناوب في الصيغ التي فيها معنى التذكير ممّا تُطلق على المؤنث والعكس واقع يكمن في أمرين:

أولهما: أنّ سقوط تاء التأنيث من الوصف المعيّن كـ (حائض) عدم جريانه على الفعل، وجريان الوصف على الفعل هو الذي يُفرق بين المذكر والمؤنث لأنّنا لو أردنا بالفعل التأنيث أثناه تبعاً للفاعل المؤنث الحقيقي، فنقول: فاطمة نجحتْ، وجائزة مُنحتْ، وهكذا. وليس بخاف أنّ لزوم التأنيث في المستقبل أوجب فنقول: فاطمة تذهب، وجائزة تأتيك، ويترك التأنيث في الماضي فيقال: جائزة جاءك.

وثانيهما: دلالي محض وهو أنّ الوصف المعيّن يكون أحياناً من الأوصاف الخاصة بالمؤنثة دون غيرها، فلا حاجة والحال هذه لتاء التأنيث كما هو في: هذه امرأة حائض، والحيض من صفات الأنثى، فقولنا امرأة حائض: أيّ ذات حيض، ولم يأت على الفعل، وليس في حاجة إلى تاء التأنيث.

---

[1] سيبويه: 3/ 383-385.

وكذا قولنا: مُرضعٌ، لذات رضاعٍ، ولا يقال: أرضعت، أو تُرضع، فإذا قيل: (هي مرضعة غداً) أردنا الاستقبال، وأجراءها على الفعل، وكذلك: هي تحيض غداً.

رابعاً: ومـمّا يستوي فيه المذكر والمؤنث ما جاء من الأوصاف على صيغة:

- مِفعال: كـ (مِقدام، ومبكاء) للرجل والمرأة.
- مِفعيل كـ (معطير، ومنطيق).
- وفعيل بمعنى مفعول أن تبع موصوفه كـ (رجل جريح وامرأة جريح)، فإن كانت بمعنى (فاعل) أو يتبع موصوفه لحقته تاء التأنيث نحو: امرأة رحيمة، بمعنى (راحمة).
- فعول بمعنى (فاعل) كـ (رجل صبور وامرأة صبور).
- مِفعل: كـ (مكرم، مهذر).

ويدخل ضمن ما يستوي فيه التذكير والتأنيث كلّ مصدر منعوت به كما في نحو: هذا رجل عدلٍ، وهذه امرأة عدل.

وكذا (صواب) يقال: كلام صواب، ومسألة صواب.

وهناك وزن يستوي فيه المذكر والمؤنث وفي آخره تاء تأنيث كـ (علاّمة، وفهّامة)، ومـمّا يستوي فيه المذكر والمؤنث (فَعِل) إذا أريد به معنى النسب.

ومن ذلك قول الشاعر[1]:

لستُ بِلَيْلِيٍّ ولكنّي نَهِرْ لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أَبْتَكِرْ

ببناء (نهرٌ) على: فَعِل، وهو يريد النسب لا المبالغة أو التكثير، والإدلاج: سير الليل كلّه، يقول: أسير بالنهار ولا استطيع سري الليل.

ونهرٌ ونهاريٌّ في معنى واحد، وهو الدلالة على العمل المستمر بمنزلة: قؤول وقوليٌّ.

---

(1) ينظر: أبو زيد: نوادره، ص 249، وابن سيده: المخصص، 9/ 51، وابن عصفور: المقرب، ص 82.

خامساً: ومـمّا يراد به المبالغة والإجادة في الفعل المعيّن قولهم: مَوْتٌ مائت، وشُـغْلٌ شاغِلٌ، وشِعرٌ شاعِرٌ، بمنزلة: همٌّ ناصب، وعيشة راضية.

سادساً: ويرى سيبويه اتباعاً لأستاذه الخليل – رحمه الله – أنّ ما جاء من الأوصـاف على صيغة (فعول) يستوي فيه المذكر والمؤنث بـاطّراد، أمّـا مـا جـاء علـى صـيغة: مِفْعـال، ومفعيل، كـ (مهذار، ومنطيق) فالأكثر استعماله من غير تاء التأنيث، ولا يمنع هذا من تأنيثـه على ما يفهم من كلام سيبويه.

المثنّى وطرق التثنية

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب التثنية اعلم أنّ التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجرّ، بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه الياءُ والألف مفتوحاً. أمّا ما لم يكن منقوصاً ولا معدوداً فإنّك لا تزيده في التثنية على أن تفتح آخره كما تفتحه في الصلة إذا نصبت في الواحد، وذلك قولك: رَجُلانِ، وتَمْرتان، ودَلْوَانِ، وعِدْلانِ، وعُودانِ، وبِشْانِ، وأُختانِ، وسَيْفان، وعُرْيانانِ، وعَطْشانانِ، وقَرْقَدانِ، وصَمَحْمَحانِ، وعَنكَبُوتانِ، وكذلك هذه الأشياءُ ونحوها، وتقول في النصب والجرّ: رأيتُ رَجُلينِ، ومررتُ بعَنكَبُوتَيْنِ، تُجريه كما وصفتُ لك) [1].

أقول:

أولاً: لم يحدّ سيبويه المثنى، ولكنّه حدّد علامات إعرابه المعروفة وأوجب فتح الحرف الذي يسبق علامتي المثنى وهما: الألف والنون رفعاً، أو الياء والنون نصباً وجرّاً.

والتثنية: ضمّ شيء إلى مثله اختصاراً.

والمثنى: اسم دال على قسمين اثنين أو اثنتين مطلقاً متفقي اللفظ، أو هو ما وُضع لاثنين، وأغنى عن المتعاطفين، فأصل التثنية العطف، فتقول: نجح المحمدان، والأصل فيه: نجمع محمدٌ ومحمدٌ، إلاّ أنّهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر ألفاً أو ياءً دالة على التثنية للإيجاز والاقتصار.

ومن الجدير بالذكر أنّه يفتح ما قبل ياء المثنى في حالتي النصب والجرّ وتُكسر النون في جميع الحالات أنّهم لو لم يكسروها لالتبس جمع المقصور في حالتي الجرّ والنصب بتثنية الصحيح [2]، أمّا فتح ما قبل ياء التثنية فلاستثقال الخروج من كسرة إلى ياء ونون مكسورة، واستوى النصبُ والجرّ في التثنية؛ لأنّ النصب أخو الجرّ وشبهه، وتقدّم النصب على الجرّ؛

---

(1) سيبويه: 3/ 385.

(2) ينظر: الأنباري: أسرار العربية، ص 55.

لأنّ مخرجه أقرب إلى مخرج الرفع، ولأنّ المجرور في اللفظ قد يكون مرفوعاً، وليس النصب كذلك، لأنّ النصب محمول على الجرّ، ولا تنعكس القضية[1].

ثانياً: والتثنية ثلاثة أقسام[2]:

- تثنية في اللفظ والمعنى: كالمحمدين، والطالبين، والفاطمتين.
- وتثنية في اللفظ دون المعنى: كالقمرين للشمس والقمر، والفراتين لدجلة والفرات.
- وتثنية في المعنى دون اللفظ: وهي لما كان في الجسد منه عضو واحد وأردت تثنيته، وفيها ثلاثة أقوال[3] أقواها وأفصحها: أن يكون بلفظ الجمع لئلا يجمع بين تثنيتين في اللفظ، كقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [من سورة التحريم: 4].

والثانية: أن تورد بلفظ التثنية حرصاً على البيان.

والثالثة: أن يقع بلفظ الواحد لأنها قد عُرف موضعها.

ثالثاً: والأصل في نون التثنية السكون، لأنها حرف، وأصل البناء السكون، أمّا تحريكها بالكسر فلالتقاء الساكنين (ومن زعم أنّها كسرت للفرق بينها وبين نون الجمع فقد غلط، لأنّ التثنية أصلٌ والجمع فرع، وهذا لو قيل: إنّ نون الجمع فتحت للفرق بينها وبين نون التثنية – وهذا ما قاله سيبويه[4] – لساغ ذلك وحسن وثبتت النون في التثنية والجمع في الوقف لتحصّنها بالحركة عن الحذف كالياء في المنقوص المنصوب، وتسقط في الإضافة كما يسقط تنوين الواحد[5].

رابعاً: لم يتطرق سيبويه إلى ما يشترط في تثنية الاسم، وهي تسعة شروط[6]:

---

(1) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 223-224.

(2) نفسه، ص 221-222.

(3) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 306.

(4) ينظر: سيبويه: 1/ 50 (بولاق).

(5) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 224-225.

(6) ينظر: نهر، د. هادي: الصرف الوافي، ص 217.

1- أن يكون الاسم المراد تثنيته مفرداً، فلا يثنى المجموع ولا المثنى ولا يقال في: رجلان: رجلانان.

2- أن يكون منكّراً، فلا يثنى العلم ولا يجمع، وإذا أريد تثنيته أو جمعه قدّر تنكيره، وحلّي بالألف واللام يقال: (الزيدان) للإشعار بالتنكير.

3- أن يكون معرباً فلا يثنى الاسم المبنيّ، أمّا اللذان واللتان، وهذان وهاتان فليسا بمثنيين وإنّما هما على صورة المثنى.

4- ألا يكون مركباً سواء كان التركيب إسنادياً أم مزجياً أو إضافياً، ولهذا الأسماء طرق خاصة لتثنيتها سيأتي عليها سيبويه.

5- أن يتفق الاسمان في الوزن، فلا يقال: العَمْران بفتح فسكون في: عمرو وعمر لعدم الاتفاق في الوزن.

6- أن يتفق الاسمان في اللفظ فلا يقال (العمران) في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لعدم الاتفاق في اللفظ، إنّما (الأبوان) للأب والأم، والفراتان لدجلة والفرات ونحوهما فمن باب التغليب.

7- أن يتفقا في المعنى، فلا يقال: (العينان) في العين الباصرة والعين الجارية.

8- أن يكون للاسم مماثل، أيّ: ثاني في الوجود، فلا يثنى الشمس والقمر، لعدم المماثلة، أمّا قولهم: (القمران) للشمس والقمر فمن باب التغليب أيضاً.

9- ألا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى (سواء) لأنّهم استعاضوا عنه بتثنية (سيّ) فقالوا: سيّان.

أحكام تثنية المنقوص

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف، اعلم أنّ المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإنّ الألف بدلٌ، وليست بزيادة كزيادة ألف حُبلى، فإذا كان المنقوصُ من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية؛ لأنك إذا حرّكت فلابُدّ من ياء أو واو، فالذي من الأصل أولى، وإنْ كان المنقوصُ من بنات الياء أظهرت الياء، فأمّا ما كان من بنات الواو فمثل قفاً؛ لأنّه من قفوتُ الرجل، فتقول: قفوان، وعصاً عصوان؛ لأنّ في عصا ما في قفاً، تقول: عصوتُ ولا تُميل الفها، وليس شيءٌ من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف، ورجاً رجوان، لأنّه من بنات الواو، يدُلّك على ذلك قول العرب: رجا فلا يميلون الألف، وكذلك الرِّضا تقول: رضوان، لأنّ الرِّضا من الواو، يدُلّك على ذلك مرضُوٌّ والرُّضوان، وأمّا مرضيٌّ بمنزلة مسنيّة، والسِّنا بمنزلة القفا، تقول: سنوان، وكذلك ما ذكرتُ لك وأشباهه، وإذا علمت أنّه من بنات الواو وكانت الإمالةُ تجوز في الألف أظهرت الواو، لأنّها ألف مكان الواو، فإذا ذهبت الألف فالتي الألفُ بدلٌ منها أولى، يدُلّك على ذلك أنّهم يقولون: غزا فيُميلون الألف، ثمّ يقولون: غزواً، وقالوا: الكبا ثمّ قالوا: الكبوان، حدثنا بذلك أبو الخطاب عن أهل الحجاز، وسألتُ الخليل عن العشا الذي في العينين فقال: عشوان، لأنّه من الواو، غير أنّهم قد يُلزمون بعض ما يكون من بنات الواو انتصاب الألف ولا يجيزون الإمالة تخفيفاً للواو، وأمّا الفتى فمن بنات الياء، قالوا: فتيانٌ، وفتيةٌ، وأمّا الفُتُوّة والنُّدُوّة فإنّما جاءت فيهما الواو لضمّة ما قبلها، مثل لَقَضُوَ الرجلُ من قَضَيْتُ، ومُوقنٌ، فجعلوا الياء تابعةً. ولو سمّيت رجلاً بخطا ثمّ ثنيت لقلت: خطوان، لأنّها من خطوتُ، ولو جعلت على اسماً ثمّ ثنيت لقلت: علوان، لأنّها من علوتُ، ولأنّ الفها لازمة للانتصاب، وهي التي في قولك: على زيدٍ درهمٌ، وكذلك الجميع بالتاء في جميع ذا، لأنّه يحرّك، ألا تراهم قالوا: قنوات، وأدواتٌ، وقطواتٌ)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 386-387.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- المنقوص: يشمل المنقوص عند سيبويه المعتلّ بنوعيه: المعتل بالياء، والمعتل بالألف المفردة، فالمعتل بالياء: يدعى منقوصاً لأنّه نقص إعرابين، أو لأنّ لامه تحذف عند تنوينه والإعرابان الناقصان هما: الرفع والجرّ، استثقالاً للضمّ والكسر على ياء ما قبلها من جنسها، والنصب ثابت فيه لخفّة الفتحة، والمنوّن منه تحذف ياءه في الرفع والجرّ وصلاً لالتقاء الساكنين، وهما: الياء والتنوين، وخصّت الياء بالحذف دون التنوين لأنّ الياء على حذفها دليل وهي الكسرة، والتنوين لا دليل على حذفه، وتثبت في الوقف على المعرف باللام تخفيفاً، والخطّ جارٍ مجرى الوقف في سائر أحكامه[1].
- أمّا المعتل بالألف المفردة فيُصطلح عليه بـ (المقصور) لأنّه قُصر عن أن يعرب بحركات ظاهرة، بل يعرب بحركات مقدّرة في الرفع والنصب والجرّ، والسبب (أنّه لو حُرّكت ألفه لانتقل إلى حكم الهمزة واستمال بقاؤه ألفاً)[2].

ويعدّ سيبويه المعتلّ بالواو منقوصاً أيضاً.
- ألفها لازمة للانتصاب: يعني أنّ ألفها لا تُمال.

ثانياً: القاعدة القياسية العامة لتثنية الاسم المفرد كالآتي:

الاسم المفرد + ألف ونون مكسورة، أو (ياء ونون مكسورة) + فتح ما قبل الياء والنون في حالتي النصب والجرّ.

تقول: الرافدان في: الرافد في حال الرفع.

والرافدَيْنِ في حالتي النصب والجرّ.

ولا يطرأ على مفرد (الاسم الصحيح) أو ما ينزل منزلته عند التثنية تغيير.

---

(1) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 206.

(2) الدينوري: ثمار الصناعة، ص207.

ثالثاً: يبيّن سيبويه في النص الذي بين أيدينا بعض أحكام تثنية ما اصطلح عليه بـ (المنقوص) بأنواعه وعلى النحو المبيّن في المخطط الآتي:

الاسم المفرد	وصفه	تثنيته	الإجراءات الصرفية القياسية لتثنيته
هدى	معتل الآخر وهو مقصور ألفه ثالثة بدل من الياء وليست بزائدة كما هو الألف في (حُبلى)	هديان	بردّ الألف إلى أصلها وهو الياء، لأنه من هدى – يهدي.
الفتى	معتل الآخر ثلاثي، ألفه من الياء	فتيان	بردّ الألف إلى أصلها وهو الياء، لأنه يقال في جمعه مكسراً: فتية.
قفا	معتل الآخر ثلاثي أصل ألفه واو	قفوان	بردّ الألف إلى أصلها الواو لأنه من قفا – يقفو
عصا	كذلك	عصوان	كذلك، لأنه من عصوتُ
رجا	كذلك	رجوان	كذلك، لأنه من رجوتُ.
رضا	كذلك	رضوان	كذلك، لأنه من (مَرْضُوّ).
السّنا	بمنزلة القفا	سنوان	بردّ الألف إلى أصلها الواو. وكلّ ما كان من بنات الواو وكانت إمالة ألفه جائزة أظهرتنا الواو، لأنها مكان الألف، فإذا ذهبت الألف فالتي الألفُ بدل منها أولى بالإظهار، فإن كانت (ملازمة للانتصاب) فلا تُمال.
الكبا	معتلّ ألفه ثالثة أصلها واو	الكَبَوان	كذلك
العَشا	كذلك	عَشَوان	كذلك
على	حرف سُمّي به شخصٌ	علوان	لأنّه من بنات الواو يقال علوتُ.

حكم تثنية ما لا يمكن إمالة ألفه

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا ما كان من بنات الياء فرحىً، وذلك لأنّ العرب لا تقول إلاّ رحىً ورَحَيان، والعمى كذلك، تقول: عمىً وعَمَيان، وعُمَيٌ؛ وتقول: عُمْيانٌ، والهُدى هُدَيانِ، لأنك تقول: هَدَيْتُ، ولأنك قد تُميل الألف في هُدىً، فهذا سبيلُ ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف، وكذلك الجميع بالياء، فأمّا ربا فربوان، لأنك تقول: ربوتُ. فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعلٌ تثبت فيه الواو، ولا له اسمٌ تثبت فيه الواو، وأُلزمت ألفهُ الانتصاب، فهو من بنات الواو؛ لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصابُ لا تجوز فيه الإمالة، إنما يكون ذلك في بنات الواو، وذلك نحو لدى، وإلى؛ وما أشبههما، وإنّما تكون التثنية فيهما إذا صارتا اسمين؛ وكذلك الجميع بالتاء)[1].

أقول:

أولاً: يمثل سيبويه هنا لما هو معتل بالألف التي أصلها ياء نحو: رحى، فيقال في تثنيته: رحيان.

وكذا: عمى: عميان.

أمّا ربا: فيقال في تثنيته: ربوان، لأنه من: رَبَوْتُ.

ثانياً: وإذا جاء الاسم المعتل الآخر ولم يكن له فعلٌ أو يمكن إمالة ألفه فيعامل معامل ما كانت ألفهُ أو ياؤه واواً، فيقال في تثنيتة: لدى، وإلى المسمّى بهما:

لَدَوان، وإِلوان.

لأنّ ألفهما ألزمت الانتصاب أيّ أنها لا تمال، ولم يكن لهما فعل.

---

(1) سيبويه: 3/ 387-388.

حكم تثنية ما يمكن إمالة ألفه

قال سيبويه – رحمه الله –:

(فإن جاء شيءٌ من المنقوص ليس له فِعْلٌ تثبت فيه الياء، ولا اسم تثبت فيه الياء، وجازت الإمالة في ألفه؛ فالياءُ أولى به في التثنية؛ إلاّ أنْ تكون العربُ قد ثنّته فتبيّن لك تثنيتُهم من أيّ البابين هو، كما استبان لك بقولهم: قنوان وقطوات، أنّ القناة والقطاة من الواو، وإنّما صارت الياءُ أولى حيث كانت الإمالةُ في بنات الواو وبنات الياء أنّ الياء أغلبُ على الواو حتّى تصيِّرها ياءً من الواو على الياء حتّى تصيِّرها واواً، وسترى ذلك في أفعَلَ، وفي تثنية ما كان على أربعة أحرف، فلمّا لم يستبن كان الأقوى أولى حتّى يستبين لك، وهذا قول يونس وغيره، لأنّ الياء أقوى وأكثر، وكذلك نحو متى إذا صارت اسماً وبلى، وكذلك الجميع بالتاء) [1].

أقول:

هذا هو النوع الثاني من الأسماء المعتلّة الآخر ممّا ليس لها أفعال تثبت فيها الياء، أو اسم تثبت فيه الياء، ولكنّها تختلف عن القسم الأول في أنّ ألفاتها يجوز فيها الإمالة، أيّ أنّها (لا تُلزم فيها الانتصاب) على حدّ تعبير سيبويه، ومن ذلك (متى وبلى) إذا سمّيت بهما شخصاً، فتقول في التثنية:

فتيان، وبليان؛ لأنّ ألف كلّ منهما يمكن إمالته.

---

(1) سيبويه: 3/ 388-389.

حكم تثنية المعتلّ الآخر الرباعي

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب تثنية ما كان منقوصاً وكان عدّةُ حروفه أربعة أحرف فزائداً إنْ كانت ألفُه بدلاً من الحرف الذي من نفس الكلمة، أو كان زائداً غير بدل أمّا ما كانت الألفُ فيه بدلاً من حرف من نفس الحرف فنحو أَعْشَى، ومَغْزَى ومَلْهَى، ومُغْزًى ومَرْمًى، ومَجْرَى، تثنّي ما كان من ذا من بنات الواو كتثنية ما كان من بنات الياء؛ لأنَّ أعشى ونحوه لو كان فعلاً لتحوّل إلى الياء. فلمّا صار لو كان فعلاً لم يكن إلاّ من الياء، صار هذا النحو من الأسماء متحوّلاً إلى الياء، وصار بمنزلة الذي عدّةُ حروفه ثلاثة وهو من بنات الياء، وكذلك مغزًى، لأنّه لو كان يكون في الكلام مَفْعَلْتُ لم يكن إلاّ من الياء، لأنّها أربعةُ أحرف كالأعشى، والميمُ زائدة كالألف وكلّما ازداد الحرف كان من الواو أبعد، وأمّا مُغْزًى، فتكون تثنيته بالياء، كما أنّ فعله متحوّل إلى الياء، وذلك أعْشَيان ومَغْزيانِ، ومُغْتزيان. وكذلك جمعُ ذا بالتاء كما كان جمعُ ما كان على ثلاثة أحرف بالتاء مثل التثنية، وأمّا ما كانت ألفُه زائدةً فنحو: حُبلى، ومِعْزَى، ودِفْلَى، وذِفْرَى، لا تكون تثنيته إلاّ الياء، لأنّك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلاّ من الياء كَسَلْقَيْتُه وذلك قولك: حُبْليانِ، ومِعْزَيانِ، ودِفْلَيانِ، وذِفْرَيانِ، وكذلك جمعُها بالتاء).

أقول:

أولاً: معتل الآخر على ضربين:

الأول: ما كانت ألفه الرابعة فما فوق بدلاً من حرف من نفس الكلمة (حرف من نفس الحرف) على حدّ تعبير سيبويه نحو: أعْشَى، ومَلْهَى، ومَغزَى، ومرمًى، ومجرًى.

والثاني: ما كانت ألفه زائدة للتأنيث ولا أصل لها في ياء أو واو نحو:

حُبْلَى، ومِعزى، ودِفْلَى، وذِفرى، وذِكرى، وبحسب نوع الألف تكون طريقة التثنية وعلى النحو المبيّن في المخطط الآتي:

الاسم المعتلّ الآخر	نوع ألفه	تثنيته	الإجراءات الصرفية القياسية
أعْشى مغزى مَلْهى مُغْتزى مرمى مجرى	بدل حرف حرف من هو الواو لأنه من: العشو والغزو واللهو أو الياء لأنه من: الرمي والجري	أعشيانِ مغزيان مهليان مغتزيان مرميان مجريان	والتثنية (بالياء) دائماً، وزيادة ألف ونون مكسورة. وعلى هذا يكون قياس المقصور الذي ألفه رابعة فما فوق قلب الألف ياءً وإضافة علامتي التثنية سواء كان أصل الألف واواً أو ياءً.
حُبْلَى مِعزَى دِفْلَى ذِفْرى	زائدة كذلك كذلك كذلك	حُبْليان معزيان دفليان ذفْريان	بقلب الألف ياءً وإضافة علامتي التثنية، ولا تكون مثل هذه الأسماء إلاّ بالياء لأنّنا لو جئنا منها بالفعل لم يكن إلاّ بالياء، وكذلك جمعها جمع مؤنث سالماً، ومعنى هذا أنّ المعتلّ الرباعي فما فوق تكون تثنيته بالياء مطلقاً سواء كانت ألفه زائدة أو أصلها ياء أو واو.

حكم جمع المنقوص جمع مذكر سالماً

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع وبالنون والياء في الجرّ والنصب، اعلم أنّك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل الألف على حالها، وإنّما حذفت لأنّه لا يلتقي ساكنان، ولم يحرّكوا كراهية الياءين مع الكسرة والياء مع الضمّة والواو حيث كانت معتلّة، وإنّما كرهوا ذا كما كرهوا في الإضافة إلى حصىً حصيٌّ، وإنْ جمعت قفاً اسم رجل قلت: قَفَوْنَ، حذفت كراهية الواوين مع الضمّة وتوالي الحركات، وأمّا ما كان على أربعة ففيه ما ذكرنا مع عدّة الحروف، وتوالي حركتين لازماً، فلمّا كان معتلاً كرهوا أن يحرّكوا على ما يستثقلون إذ كان التحريك مستثقلاً، وذلك قولك: رأيت مُصْطَفَيْنَ، وهؤلاء مُصْطَفَوْنَ؛ ورأيتُ حَبَنْطَيْنَ؛ وهؤلاء حَبَنْطَوْنَ؛ ورأيتُ قَفَيْنَ؛ وهؤلاء قَفَوْنَ) [1].

أقول:

أولاً: الجمع صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه العطف أيضاً فهو كالتثنية، إلاّ أنّ العرب يدلّون بالتثنية والجمع عن التكرير طلباً للإيجاز والاختصار. وقد امتازت اللغة العربية عن معظم لغات العالم بنظامها الدقيق، وقواعدها المفصّلة في التمييز بين فكرة الإفراد والتثنية والجمع تميزاً واضحاً قريب المأخذ.

وتكاد العربية تكون اللغة الوحيدة التي وُجدت فيها مراحل التمييز الدقيقة التدرج بين فكرة الإفراد والجمع ففيها الاسم المفرد والاسم المثنى والمجموع، كلّ ذلك على وفق (نظام دقيق يهب اللغة العربية اتساعاً في القواعد وضبطاً في النظام) [2].

فيدخل ضمن دائرة الجموع أسماء كثيرة يمكن أن نطلق عليها اسم (توابع الجمع) وهي:

- جمع المذكّر السالم، وما يلحق به.
- جمع المؤنث السالم وما يلحق به.

---

(1) سيبويه: 3/ 390-391.

(2) حلمي، د. باكزة رفيق: الجموع في العربية، ص 3.

- جموع التكسير.
- اسم الجمع.
- شبه الجمع أو ما يسمى (اسم الجنس الجمع).
- جمع الجمع.

ثانياً: يعرض سيبويه لطريقة جمع ما سمّاه (المنقوص) جمع مذكر سالماً أو ما يسمى (الجمع الصحيح) أو (الجمع على هجائين)، لأنّه يكون تارةً بالواو وتارةً يكون بالياء[1].

والقاعدة العامة له تتمثل بزيادة واو ونون مفتوحة في حالة الرفع أو ياء ونون في حالتي النصب والجرّ، مع ضمّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، ويستثنى من ذلك المقصور أيّ المعتلّ الآخر ممّا سمّاه (المنقوص) فإننا نفتح ما قبل علامة الجمع للتدليل على الألف المحذوفة، وعلى النحو المبيّن في المخطط الآتي:

الاسم المفرد	وصفه	جمعه	الإجراءات الصرفية القياسية
قفا (اسم رجل)	معتلّ الآخر ثلاثي	قَفَوْنَ وقَفَيْنَ	بإعادة الألف إلى أصلها وهو الواو، لأنّه من (قفوتُ) وحذفها كراهية اجتماع واوين، هي، وواو الجمع، وتوالي الحركات.
الأعلى مُصطفى حبَنْطى	معتلّ رباعي (مقصور) معتلّ خماسي (مقصور) كذلك	أعْلَون مُصْطَفَوْن حَبَنْطَوْن	حذف الألف، وإبقاء الفتحة قبل واو الجمع أو يائه دليلاً على الألف المحذوفة.

[1] ينظر: الحريري: شرح ملحة الأعراب، ص 26.

حكم تثنية الاسم الممدود

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب تثنية الممدود، اعلم أنّ كلّ ممدود كان متصرفاً فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في الجرّ والنصب؛ بمنزلة ما كان آخره غير معتلّ من سوى ذلك، وذلك نحو قولك: عِلْباءان؛ فهذا الأجودُ الأكثر، فإن كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادةٌ جاءت علامةً للتأنيث فإنّك إذا ثنيتهُ أبدلت واواً كما تفعل ذلك في قولك: خُنْفَساويٌّ؛ وكذلك إذا جمعته بالتاء. واعلم أنّ ناساً كثيراً من العرب يقولون: عِلْباوان وحِرْباوان، شبّهوهما ونحوهما بحَمْراء، حيث كان زنةُ هذا النحو كزنته، وكان الآخر زائداً كما كان آخرُ حمراء زائداً، وحيث مُدّت كما مُدّت حَمْراء، وقال ناسٌ: كِساوانِ وغِطاوان، وفي رداء رداوانِ، فجعلوا ما كان آخرُه لا من شيء من نفس الحرف بمنزلة علباء، لأنّه في المدّ مثله، وفي الإبدال، وهو منصرف كما انصرف، فلمّا كان حاله كحال علباء، إلاّ أنّ آخره بدلٌ من شيء من نفس الحرف تبع علباءً كما تبع علباءٌ حمراء، وكانت الواو أخفّ عليهم حيث وُجد لها شبهٌ من الهمزة، وعِلْباوان أكثر من قولك كساوان في كلام العرب، لشبهها بحمراء. وسألتُ الخليل عن قولهم: عقلتُه بثنايَيْن وهنايَيْن لِمَ لَمْ يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يُفرد الواحدُ ثمّ يبنُوا عليه، فهذا بمنزلة السَّماوة، لـمّا لم يكن لها جمعٌ كالغطاء والعباء يجيء عليه جاء على الأصل، والذين قالوا: عباءة جاءوا على العباء، وإذا قلت: عباية فليس على العباء، ومن ثمّ زعم قالوا مِذْرَوانِ، فجاءوا به على الأصل، فشبّهوها بهذا حيث لم يُفرد واحده، وقالوا: لك نُقاوةٌ ونقاوةٌ، وإنّما صارت واواً لأنّها ليست آخر الكلمة، وقالوا لواحده: نِقْوةٌ، لأنّ أصلها كان من الواو) [1].

أقول:

أولاً: إذا ثنّي الممدود نُظر إلى همزته:

– فإذا كانت أصلية بقيت على حالها.

---

[1] سيبويه: 3/ 391-392.

- وإذا كانت بدلاً من أصل، أيّ منقلبة عن ياء أو واو قلبناها واواً أو أبقيناها على حالها، سواء أكان أصلها واواً أم كان ياءً، ويرى بعضهم أنّ القلب أرجح[1].
- وإذا كانت للتأنيث قلبت واواً.

ثانياً: ويعالج سيبويه بالأمثلة شيئاً من تثنية الممدود كما هو موضّح بالمخطط الآتي:

الممدود	وصفه	تثنية أو جمعه	الإجراءات الصرفية القياسية
علباء	ممدود منصرف أيّ لا ترد همزته	علباءان	بإبقاء الهمزة على حالها وإضافة علامتي التثنية وهو الأكثر والأجود.
حرباء	كذلك	حرباءان	كذلك.
علباء		علباوان حرباوان	بالواو تشبيهاً لهما بـ حراء) أيّ ما كانت همزته للتأنيث
كساء غطاء	همزته منقلبة عن واو أو ياء	كساوان غطاوان	بقلب الهمزة واواً، ويجوز فيه: كساءان، وغطاءان.

(1) ينظر: الحملاوي: شذا العرف، ص 70.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا بابٌ لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون وذلك نحو: عشرين، وثلاثين، والاثنين، لو سمّيت رجلاً بمُسْلمين قلت: هذا مُسلمون، أو سمّيته برجُلَيْن قلت: هذا رَجُلانِ، لم تثنّه أبداً ولم تجمعه كما وصفتُ لك، من قبل أنّه لا يكون في اسم واحد رفعان ولا نصبان ولا جرّان، ولكنّك تقول: كلُّهم مُسْلمونَ، واسمُهم مُسْلمونَ، وكلُّهم رَجُلانِ، واسمُهم رَجُلانِ، ولا يحسن في هذا إلاّ هذا الذي وصفتُ لك وأشباهُه. وإنّما امتنعوا أن يثنّوا عشرين حين لم يجيزوا عشرونان، واستغنوا عنها بأربعين، ولو قلت ذا لقلت ماتتانان، وألفانان، واثنانان، وهذا لا يكون، وهو خطأ لا تقوله العرب، وإنّما أوقعت العربُ الاثنين في الكلام على حدّ قولك: اليومُ يومان واليومُ خمسة عشر من الشهر، والذين جاءوا بها فقالوا: أثناءٌ إنّما جاءوا بها على حدّ الاثنِ كأنّهم قالوا: اليومُ الاثنُ، وقد بلغنا ن بعض العرب يقول: اليومُ الثِّنِيُّ، فهكذا الاثنان كما وصفنا، ولكنّه صار بمنزلة الثلاثاء والأربعاء اسماً غالباً، فلا تجوز تثنيته، وأمّا مُقْبِلاتٌ فيجوز فيها التثنيةُ إذا صارت اسم رجل؛ لأنّه لا يكون فيه رفعان ولا نصبان ولا جرّان فهي بمنزلة ما في آخره هاءٌ في التثنية والجمع بالتاء، وذلك قولك في أذرعات: أذرعاتان، وفي تمراتٍ اسم رجل: تمراتان، فإذا جمعت بالتاء قلت: تمراتٌ، تحذف وتجيء بتاء أخرى كما تفعل ذلك بالهاء إذا قلت: تمرةٌ وتمراتٌ)[1].

أقول:

أولاً: من شروط تثنية الاسم أو جمعه أن يكون مفرداً فلا يثنّى المجموع ولا المثنّى، فلا يقال في: رجلان: رجلانان، ولا يجمع ما كان مجموعاً لئلا يجتمع فيه علامتان ولا يقال: عشرونان، فإذا سمّينا رجلاً بـ (عشرين) ونحوه من أعداد العقود، أو مسلمين، أو اثنين، أو اثنتين، فلا يجوز تثنيته أو جمعه، لأنّ هذا لو تمّ لاجتمع في الاسم الواحد رفعان ونصبان وذلك متعذّر.

---

(1) سيبويه: 3/ 392-393.

ثانياً: أمّا إيقاع العرب (الاثنين) في الكلام فهو على حدّ قولك: اليوم يومان واليوم خمسة عشر من الشهر، أو يراد به (الثَّنيُّ) أيّ: اليوم الثَّنيّ، ولكونه صار اسماً غالباً على مقصود محدّد لم يجز فيه التثنية فلا يقال الاثنينان، والثلاثاوان أو الأربعاوان.

ثالثاً: أمّا إذا كان اللفظ على صورة المجموع جمع مؤنث سالماً كـ: أذرعات، وتمرات، فتجوز تثنيته إذا صار هذا اللفظ علماً لرجل، والذي جوّز ذلك عدم اجتماع رفعين، أو نصبين، أو جرين فيه، لأنه معرب بالحركات لا بالحروف كما هو شأن المثنى أو المجموع جمع مذكر سالماً، فيمكن أن يقال: تمرات، وأذرعات، وذلك بحذف التاء كما تحذفها من المفرد (تمرة). فإذا حذفتها حذفت معها الألف، ثمّ تزيد علامة جمع المؤنث السالم وهي الألف والتاء.

وتقول في التثنية: تمراتان لرجلين اسم كلّ منهما (تمرتان) وأذرعاتان، لرجلين اسم كلّ منهما: أذرعات.

رابعاً: وإذا أردت أن تدلّ على الجمع فيما هو مجموع جمع مذكر سالماً كـ (مسلمين) قلت: كلُّهم مسلمون، واسمهم مسلمون وكذا في إفادة تثنية (مسلمان) تقول: كلُّهم مسلمان، واسمهم مسلمان.

جمع ما في آخره تاء التأنيث

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب جمع الاسم الذي في آخره هاءُ التأنيث زعم يونس أنّك إذا سمّيت رجلاً طَلْحَة أو امْرَأةَ أو سَلمةَ أو جَبَلةَ، ثمّ أردت أن تجمع جمعته بالتاء، كما كنت جامعه قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأةٍ على الأصل، ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث، قالوا: رَجُلٌ رَبْعةٌ وجمعوها بالتاء: فقالوا رَبَعاتٌ ولم يقولوا: رَبْعُون، وقالوا: طَلْحةُ الطّلَحاتِ ولم يقولوا: طَلْحةُ الطَّلْحِينَ، فهذا يُجمع على الأصل لا يتغيّر عن ذلك، كما أنّه إذا صار وصفاً للمذكر لم تذهب الهاءُ. فأمّا حُبْلَى فلو سمّيت بها رجلاً أو حَمْراءُ أو خُنْفَساءُ لم تجمعه بالتاء، وذلك لأنّ تاء التأنيث تدخل على هذه الألفات فلا تحذفها، وذلك قولك حُبْليات، وحُبارَيات، وخُنْفَساوات، فلمّا صارت تدخل فلا تحذف شيئاً أشبهت هذه عندهم أرضات ودُرَيْهمات، فأنت لو سمّيت رجلاً بأرْض لقلت: أرْضُون ولم تقل: أرضات؛ لأنّه ليس ههنا حرفُ تأنيث يُحذف، فغلب على حُبْلَى التذكير حيث صارت الألفُ لا تُحذف، وصارت بمنزلة ألف حَبَنْطَى التي لا تجيء للتأنيث، ألا تراهم قالوا: زكريّاوُونَ فيمن مدّ، وقالوا زَكَرِيُّونَ فيمن قصر. واعلم أنّك لا تقول في حُبْلى وعِيسَى ومُوسى إلاّ حُبْلَوْنَ وعِيسَوْنَ ومُوسَوْنَ، وعِيسُونَ ومُوسُونَ خطأ، ولو كنت لا تحذف ذا لئلا يلتقي ساكنان، وكنت إنّما تحذفها وأنت كأنّك تجمع حُبْلٌ ومُوسٌ لحذفتها في التاء، فقلت: حُبارات، وحُبالات، وشُكاعات، وهو نبت، وإذا جمعت وَرْقاء اسم رجل بالواو والنون وبالياء والنون جئت بالواو ولم تهمز، كما فعلت ذلك في التثنية والجمع بالتاء فقلت: وَرْقاوُونَ، وسمعتُ من العرب من يقول: ما أكثرَ الهُبَيْرات، يريد جمع الهُبَيْرة، واطَّرحوا هُبَيْرِينَ كراهية أن يصير بمنزلة ما لا علامة فيه)[1].

أقول:

أولاً: يشترط اللغويون لـما يجمع جمع مذكر سالماً من الأعلام ثلاثة شروط هي:

- أن يكون علماً لمذكر عاقل.

---

(1) سيبويه: 3/ 394-395.

- وأن يكون خالياً من التاء.
- وألا يكون مركّباً.

فلا يجمع جمع مذكر سمالماً نحو: (رجل)، لعدم العلمية، و (زينب) لعدم التذكير، ولا (جبل) لعدم العقل، ولا نحو (عبدالله) و(جاد المولى) لوجود التركيب، وقد أجاز بعضهم جمع المركّب تركيباً إضافياً جمع مذكر سالماً كـ (صلاح الدين، ومحي الدين).

أمّا ما كان مختوماً بتاء التأنيث كـ (طلحة، وحمزة) فلا يجوز جمعه جمع مذكر سالماً، بل يجوز جمعه جمع مؤنث سالماً، فإذا سمّينا رجلاً بـ(طلحة، أو سلمة، أو جبلة) قبلنا: طلحات، وسلمات، وجبلات، كما كنّا نجمعه قبل أن يسمى به، والدليل على أنّه بالتاء أنّهم يصفون به فيقولون: رجلٌ رَبْعَةٌ، ورجال ربعاتٌ، ولا يجوز: رجلٌ رَبْعون، ويقولون: طلحةُ الطلحات، ولا يقولون: طلحة الطلحون، هذا هو الشائع، وأجاز بعضهم جمعه بالواو والنون[1].

ثانياً: ويفترض سيبويه تسمية رجل بـ (حُبْلَى) أو (خُنْفَساء) أو (حَمْرَاء) أو غير ذلك ممّا آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة فيجمعه بقلب الألف ياءً فيقول: حُبليات، وحباريات في رجل اسمه (حباري).

والذي أجاز ذلك أنّ الألف في مثل هذه الأسماء لا تثبت على لفظ التأنيث كما تثبت تاء التأنيث، والياء ليست للتأنيث فيجوز إضافة الألف والتاء بعدها فيقال: حباريات، ولا يقال: تمرتات.

ثالثاً: وإذا سمّيت رجلاً باسم مقصور كـ (حُبْلى، وعيسى، وموسى) فلا يجوز في جمعه إلاّ المذكر السالم فتقول: حُبلون، وعيسَونَ، ومُوسَونَ. وذلك بحذف الألف لاجتماع الساكنين الألف والواو من علامة الجمع، مع إبقاء ما قبله مفتوحاً.

ولا يجوز ضمّ ما قبل الواو فلا يقال: عيسُونَ وموسُون.

---

[1] ينظر: السيرافي: شرحه، 4/ 144.

رابعاً: وإذا سمّيت رجلاً بـ (ورقاء) وردت جمعه، فالجمع بالواو والنون مع قلب الهمزة واوً، إذا كانت الألف الممدودة للتأنيث بمنزلة حمراء، وخضراء، وصحراء، فتقول: ورقاوون، وحمروون، وحصراوون، في الرفع. وورقاوين، وحمراوين، وصحراوين في النصب والجرّ. ويجوز قلب الهمزة واواً كما كانت تقلب في التثنية، فتقول: ورقاوات، وحمراوات، وصحراوات.

ويقال: ما أكثر الهبيرات، جمعاً لـ (الهبيرة)، ولا يجوز ما أكثر هبيرين، كما لا يصير بمنزلة ما لا علاقة له، أيّ كونه مذكراً أو مؤنثاً.

حكم جمع أسماء الرجال والنساء

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء اعلم أنّك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار: إنْ شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرّ والنصب، وإنْ شئت كسَّرته للجمع على حدّ ما تكسَّر عليه الأسماءُ للجمع، وإذا جمعت اسم امرأة فأنت بالخيار، إنْ شئت جمعته بالتاء، وإنْ شئت كسَّرته على حدّ ما تكسَّر عليه الأسماء للجمع. فإنْ آخرُ الاسم هاء التأنيث لرجلٍ أو امرأة، لم تدخله الواو والنون، ولا تلحقه في الجمع إلاَّ التاء، وإنْ شئت كسرته للجمع، فمن ذلك إذا سمّيت رجلاً بزيدٍ أو عمروٍ أو بكرٍ، كنت بالخيار إنْ شئت قلت: زَيْدُونَ، وإنْ شئت قلت: أزيادٌ، كما قلت: أبياتٌ، وإنْ شئت قلت الزُّيود؛ وإنْ شئت قلت: العَمْرُون، وإنْ شئت قلت: العُمور والأعْمُرُ، وإنْ شئت قلتها ما بين الثلاثة إلى العشرة، وكذلك بكرٌ، قال الشاعر، وهو رؤبة فيما لحقته الواو والنون في الرفع، والياءُ والنون في الجرّ والنصب:

أنــا ابــنُ ســعدٍ أكــرمَ الــسَّعدينا

والجمع هكذا في هذه الأسماء كثير، وهو قول يونس والخليل) [1].

أقول:

أولاً: يجوز في اسم العلم العاقل الخالي من تاء التأنيث أن يجمع جمع مذكر سالماً، ويجوز أن يجمع جمع تكسير، سواء كان هذا الاسم ممَّا كان يجمع بالواو والنون أو لا يجمع، فإذا سمّيت رجلاً بـ (زيد) قلت: زيدون، أو: أزياد، أو: زيود.

ثانياً: وإذا سمّيت امرأة باسم فيجوز أن تجمع جمع مؤنث سالماً، أو جمع تكسير، تقول في فاطمة: فاطمات، وفواطم، وفي: هند: هندات وهنود.

---

(1) سيبويه: 3/ 395-396.

ثالثاً: وإذا كان في آخر الاسم تاء تأنيث، وكان اسماً لرجل أو امرأة فلا يجوز جمعه جمع مذكر سالماً، بل يجمع إمّا جمع مؤنث سالماً، أو جمع تكسير.

تقول في حمزة: حمزات، أو أحمز، وحُمز، وتقول في: سنة: سنوات، أو سنون، أو سنين.

رابعاً: وأدنى الجمع عند سيبويه ثلاثة إلى العشرة، فيقال: ثلاثة أعمر، في (عمر) وفي رجل اسمه (بشر): ثلاثة أبشر فإن أردت الكثرة قلت: تسعة أعمار، وعشرة بشور، ومعنى ذلك أنَّ (أفعل) بوصفه أحد أوزان جموع التكسير يستعمل للقلّة، و(فعول) للكثرة.

وعندنا أنَّ تقسيم أوزان جموع التكسير على قسمين:

أولهما: للعدد القليل، وسموه (جموع القلّة) كـ (أفعال، وأفعلة، وأفعل، وفعلة).

وثانيهما: وضع للكثرة ويسمى (جموع الكثرة) وهي كثيرة جعلها بعض النحاة تناهز الأربعين بناء[1]، وتدل على عدد يبدأ من أحد عشر إلى ما لا نهاية، وقيل إنها تدلّ على عدد لا يقلّ عن الثلاثة ويزيد عن العشرة، والأخذ بالقول الأول أفضلُ لأنه أكثر دقّة في الدلالة على نوع الجمع من حيث المبدأ والغاية المقصودة من تقسيم جموع التكسير إلى جموع قلّة وكثرة.

أقول أنَّ هذا التقسيم إلى قلّة وكثرة وفقاً لأوزان صرفية معلومة لا يستقيم مع الواقع اللغوي، فكثير من التراكيب ومنها نصوص من القرآن الكريم، أستعمل فيها ما يدلّ على الكثرة من الأبنية الصرفية للدلالة على القلّة، والعكس حاصل، ولذلك نرى أنَّ تكاثر أبنية جموع التكسير في العربية أثر من انقسام هذه اللغة إلى لهجات متعددة.

خامساً: ويستشهد سيبويه بجمع العلم جمع مذكر سالماً قول رؤبة[2]:

أنا ابنُ سعدٍ أكرمَ السّعدينا

بجمع (سعد) على (السعدين) المضاف إليه المجرور بالياء.

---

(1) ينظر: نهر، هادي، الصرف الوافي.

(2) ملحق ديوانه، ص 191، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 223، وابن يعيش، 1/ 47، وينظر: سيبويه: 2/ 153.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإنْ سمّيته ببِشرٍ أو بُرْدٍ أو حَجَرٍ فكذلك، إنْ شئت ألحقت فيه ما ألحقت في بَكْرٍ وعَمْرٍو، وإنْ شئت كسّرت فقلت: أبْرادٌ وأبْشارٌ وأحْجارٌ، وقال الشاعر فيما كُسّر واحده، وهو زيد الخيل:

ألا أبْلِغِ الأقْيَاسَ قَيْسَ بنَ نَوْفَلٍ   وقَيْسَ بنَ أهْبَانٍ وقَيْسَ بنَ جَابِرِ

وقال الشاعر:

رأيتُ سُعوداً من شُعوبٍ كثيرةٍ   فلم أرَ سَعْداً مِثْلَ سَعْدِ بنِ مَالِكِ

وقال الشاعر: وهو الفرزدق:

وَشَيَّدَ لي زُرارةُ باذِخَاتٍ   وعَمْرُو الخيرِ إذ ذُكِرَ العُمُور

وقال: فأين (الجنادبُ) لنفرٍ يسمى كلُّ واحدٍ منهم جُندباً وقال الشاعر:

رأيتُ الصَّدْعَ مِن كَعْبٍ وكانوا   مِن الشَّنَآنِ قد صاروا كِعابا

وإذا سمّيت امرأةً بدَعْدٍ فجمعت بالتاء قلت: دَعَداتٌ، فتقلب كما ثقّلت أرضاتٌ؛ لأنك إذا جمعت الفعل بالتاء فهو بمنزلة جمعك الفعْلة من الأسماء، وقولهم: أرضاتٌ دليلٌ على ذلك، وإذا جمعت جُمْلَ على من قال: ظُلُماتٌ قلت: جُمُلاتٌ، وإنْ شئت كسّرتها كما كسّرت عمراً فقلت: أدعدٌ، وإنْ سمّيت بهندٍ أو جُملٍ فجمعت بالتاء فقلت: جُملاتٌ ثقّلت في قول من ثقّل ظُلُماتٌ وهندات فمن ثقّل في الكسرة فقال: كسراتٌ – ومن العرب من يقول كسراتٌ – وإنْ شئت كسّرت كما كسّرت بُرداً وبِشراً فقلت: أهْنادٌ وأجْمالٌ. وإنْ

سمّيت امرأةً بقدمٍ فجمعت بالتاء قلت: قدماتٌ كما تقول هنداتٌ وجُمُلاتٌ، تُسكّن وتحرّكُ هذين خاصةً، وإنْ شئت كسّرت كما كسّرت حجراً)[1].

أقول:

يمضي سيبويه في إيراد أمثلة كثيرة لأسماء مختلفة مبيناً حكم جمعها جمع مذكر سالماً، أو مؤنثاً سالماً، أو جمع تكسير، مع ذكر علّة هذا الجمع وإجراءاته الصرفية وعلى النحو المبيّن في المخطط الآتي:

الاسم المفرد	جمعه	الوصف الصرفي
بِشر بُرد حَجَر	أبشار / بشور أبراد / برود أحجار / حجارة	جمع تكسير على (أفعال) لإفادة القلّة و(فعول) لإفادة الكثرة، وكذلك (فِعالة).
قيس سعد عمرو	أقياس سُعود عمور	على (أفعال) قال زيد الخيل (ت 9هـ)[2]: ألا أبْلِغِ الأقْيَاسَ قَيْسَ بنَ نَوْفَلٍ وقَيْسَ بنَ أهْبَانٍ وقَيْسَ بنَ جَابِرِ على (فعول) قال طرفة بن العبد (ت نحو 86هـ)[3]: رأيْتُ سُعوداً من شُعوبٍ كثيرةٍ فلم أرَ سَعْداً مِثْلَ سَعْدِ بنِ مَالِكِ على (فعول) قال الفرزدق[4]: وَشَيَّدَ لي زُرارةُ باذِخاتٍ وعَمْرُو الخَيرِ إذْ ذُكِرَ العُمُور والباذخ: العالي الرفيع، وأراد به المجد والعمور من دارم: عمرو بن عدس، وابنه عمرو بن عمرو بن عدس فارسي بني تميم.
جندب	جنادب	(فعائل)

(1) سيبويه: 3/ 396-397.

(2) ديوانه، ص 178، وينظر: السيراني: شرح أبيات سيبويه، 2/ 278.

(3) ديوانه، ص 57، والمبرد: المقتضب، 2/ 222، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 334.

(4) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 222، وابن منظور (عمر)، 4/ 607.

الاسم المفرد	جمعه	الوصف الصرفي
كعب (علم قبيلة)	كعاب	(فعال) قال معاوية بن مالك العامري (جاهلي)[1]: رأيتُ الصَّدْعَ مِن كَعْبٍ وكانوا من الشَّنَآنِ قد صاروا كِعاباً والشنآن: البُغض، وصاروا كعاباً: تفرّقوا واختلفوا.
دَعْد	دعداتٌ	بمنزلة: تمرة – تمرات، وجفنة – جفنات، وأرض – أرضات، ويجوز في (دعد) (أدعد) تكسيراً.
جُمْل هند	جُمْلات هندات	جمع مؤنث سالم، ويجوز جمعه جمع تكسير فيقال: أجمالٌ وأهنادٌ
قدم (اسم امرأة)	قدمات	جمع مؤنث سالم، ويجوز جمعه جمع تكسير فيقال: أقدام.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(قال الشاعر فيما كسّر للجمع، وهو جرير:

أخالدَ قد عَلِقْتُكِ بعد هندٍ فشيّبني الخَوالدُ والهُنودُ

وقالوا: الهُنود: كما قالوا: الجُذوع، وإنْ شئت قلت: الأهناد كما تقول: الأجذاع. وإنْ سمّيت رجلاً بأحْمَر فإن شئت قلت: أحْمَرُون، وإنْ شئت كسّرته فقلت: الأحامرُ، ولا تقول: الحُمْر لأنّه الآن اسمٌ وليس بصفة، كما تجمع الأرانب والأرامل، كما قلت: أداهمُ حين تكلّمت بالأدهم كما يكلَّمُ بالأسماء، وكما قلت: الأباطح. وإنْ سمّيت امرأةً بأحمر فإن شئت قلت: أحْمرَاتٌ، وإنْ شئت كسرته كما تكسّر الأسماء فقلت: الأحامر، وكذلك كسّرت العربُ هذه الصفات حين صارت أسماء، قالوا: الأجارب، والأشاعر، والأجارب بنو أجرب؛ وهو جمعُ أجْرَبَ. وإنْ سمّيت رجلاً بورقاء فلم تجمعه بالواو والنون وكسّرته،

---

(1) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 295، والتبريزي: شرح اختيارات المفضل الضبّي.

فعلت به ما فعلت بالصُّلفاء إذا جمعت؛ وذلك قولك: صلافٍ وخبراء، وخبارٍ، وصحراء وصحارٍ، فورقاء تحوّلُ أسماً كهذه الأشياء؛ فإن كسّرتها كسّرتها هكذا، وكذلك إنْ سمّيت بها امرأة فلم تجمع بالتاء، وإنْ سمّيت رجلاً بمسلمٍ فأردت أن تكسّر ولا تجمع بالواو والنون قلت: مسالمٍ، لأنّه اسم مثل مُطْرفٍ، وانْ سميته بخالدٍ فأردت أن تكسّرَه للجميع قلت: خوالدُ؛ لأنّه صر اسماً بمنزلة القادم والآخر، وإنّما تقول: القوادم والأواخر، والأناسيُّ، وغيرهم في ذا سواءٌ. الا تراهم قالوا: غُلامٌ، ثمّ قالوا: غلمانٌ كما قالوا: غربانٌ، وقالوا: صبيانٌ كما قالوا: قضبانٌ، وقد قالوا: فوارسُ في الصفة فهذا أجدر أن يكون. والدليل على ذلك أنّك لو أردت أن تجمع قوماً على خالد وحاتم كما قلت: المناذرة والمهالبة لقلت: الحواتم والخوالد، ولو سمّيت رجلاً بقصعة فلم تجمع بالتاء قلت: القصاع، وقلت: قصعاتٌ إذا جمع بالتاء، ولو سمّيت رجلاً أو امرأةً بعبلةٍ، ثمّ جمع ت بالتاء لثقلت كما ثقلت تمرة لأنّها صارت اسماً، وقد قالوا: العبلات فثقلوا حيثُ صارت اسماً، وهم حيٌّ من قريش. ولو سمّيت رجلاً أو امرأة بسنةٍ لكنت بالخيار، إنْ شئت قلت: سنواتٌ وإنْ شئت قلت: سنون، ولا تعدوُ جمعهم إيّاها قبل ذلك، لأنّها ثمّ اسمٌ غير وصف كما هي ههنا سم غير وصف، فهذا اسمٌ قد كُفيت جمعه، ولو سميته ثُبةً لم تجاوز أيضاً جمعهم إيّاها قبل ذلك ثُباتٌ وثُبون، ولو سميته بشيةٍ أو ظُبةٍ لم تجاوز شياتٌ وظُباتٌ؛ لأنّ هذا اسمٌ لم تجمعه العرب هكذا، فلا تجاوزنّ ذا في الموضع الآخر؛ لأنّه ثمّ اسم كما أنّه ههنا اسم، فكذلك فقس هذه الأشياء)[1].

أقول:

في هذا النص أمثلة كثيرة لما يمكن جمعه من الأسماء جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث سالماً، أو جمع تكسير، وما يمكن جمعه على صورتين جمع مؤنث سالماً وجمع تكسير، وعلى النحو المبيّن في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 398-400.

الوصف الصرفي	جمعه	الاسم المفرد
جمع تكسير على (فواعل) والأكثر جمعه جمع مؤنث سالماً أعني: خالدات، وهندات، قال جرير[1]: أخالدَ قد عَلِقْتُكِ بعد هندٍ فشيَّبني الخَوالدُ والهُنودُ والهمزة للنداء، وخالد: منادى مرخّم، ويجوز أن يقال في (الهنود): الأهناد، كما يقال في: (الجذوع): الأجذاع.	خوالد هنود	خالدة هند
يجوز فيه وقد صار علماً لرجل الجمع السالم وجمع التكسير على (أفاعل) ولا يجوز فيه (حُمْر) على (فُعْل) لأنه اسم وليس بصفة.	أحمرون أو أحامر	أحمر (اسم رجل)
كلّ هذا على (أفاعل) جمع تكسير.	أرانب أرامل أداهم أباطح	أرنب أرمل أدهم أبطح
إذا كان (أحمر) اسماً لامرأة وليس صفة فيجوز في جمعه وجهان: الجمع السالم وجمع التكسر .	أحمرات أو أحامر	أحمر (اسم امرأة)
على (أفاعل) لأنهما صفتان.	أجارب أشاعر	أجرب شاعر
على (فُعلاء) ولا يجوز فيه الجمع المذكر السالم لأنّ همزته للتأنيث فيُجرى عليه ما يُجرى على جمع: (صلفاء، وصحراء، وخبراء)، فتقول مكسّراً: صَلفاء، وصَحار، وخَبار.	وُرقاء	وَرقاء (اسم رجل)
لأنّه صار علماً بمنزلة: مُطرف، ومطارف، ويجوز أن يقال فيه: مسلمون، بالواو والنون لأنّه صفة صارت علماً، بمنزلة: القادم والآخر، والجمع: القوادم والخوالد، والفوارس في: فارس.	مسالِم خوالد	مسلم (اسم رجل) خالد
كلّ هذا على (فِعلان) و(فُعلان).	صبيان غلمان غربان	صبي غلام غراب

(1) ديوانه، ص 318، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 223، وابن جني: المنصف، 2/ 314.

الاسم المفرد	جمعه	الوصف الصرفي
قصعة (اسم رجل)	القصاع أو قصعات	(فعال) تكسيراً ويجوز جمعه جمع مؤنث سالماً.
عَبْلَة (اسم رجل أو امرأة)	العَبَلات	جمع مؤنث سالم كما في ثمرة – ثمرات.
سنة (اسم رجل أو امرأة)	سنوات أو سنون	هذا يجمع جمع مؤنث سالماً أو جمع تكسير يلحق بجمع المذكر السالم، ويعامل معاملته على أحد وجوه الإعراب.
ثُبة	ثُبات وثبون	بمنزلة (سنوات، وسنون).
شية ظُبة	شيات وظُبات	لأنهما اسمان جريا في الجمع على ألسنة العرب هذا المجرى.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألته عن رجل يسمى بابن فقال: إنْ جمعت بالواو والنون قلت: بَنُونَ كما قلت قبل ذلك، وإنْ شئت كسرت فقلت: أبناءٌ، وسألته عن امرأة تسمى بأُمٍّ، فجمعها بالتاء وقال: أمّهاتٌ، وأمّاتٌ في لغة من قال: أمّاتٌ، لا يُجاوز ذلك، كما أنّك لو سمّيت رجلاً بـأبٍ ثـمّ ثنيته لقلت: أبوان، لا تجاوز ذلك، وإذا سمّيت رجلاً باسم فعلت به ما فعلت بابنٍ، إلاّ أنّك لا تحذف الألف، لأنّ القياس كان في ابنٍ أن لا تحذف منه الألف، كما لم تحذفه في التثنية، ولكنّهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه، فحركوا الباء وحذفوا الألف كمنين وهنين، ولو سمّيت رجلاً بامرئ لقلت: امرءُونَ، وإنْ شئت كسّرته كما كسّرت ابناً واسماً وأشباهه، ولو سميته بشاةٍ لم تجمع التاء، ولم تقل إلاّ: شياهٌ، لأنّ هذا الاسم قد جمعه العرب فلم تجمعه بالتاء، ولو سمّيت رجلاً بضربٍ لقلت: ضَرْبُونَ وضُروبٌ، لأنه قد صار اسماً بمنزلة عمرو، وهم قد يجمعون المصادر فيقولون: أمراضٌ وأشغالٌ، وعُقولٌ، فإذا صار اسماً فهو أجدر أن

يُجمع بتكسير، وإنْ سميته برُبة، في لغة من خفّف فقال: رُبة رجُلٍ فخفّف، ثمّ جمعت قلت: رُباتٌ ورُبون في لغة من قال: سِنُون، ولا يجوز ظِبُون في ظُبة، لأنّه اسمٌ جُمع ولم يجمعوه بالواو والنون، ولو كانوا كسّروا رُبة وامرأً أو جمعوه بواو ونون لم يجاوزُوا به ذلك لم يجاوزه، ولكنّهم لـمّا لم يفعلوا ذلك شبّهناه بالأسماء، وأمّا عدة فلا تجمعه إلاّ عداتٌ، لأنّه ليس شيء مثل عدةٍ كُسّر للجمع، ولكنّك إنْ شئت قلت: عِدُون إذا صارت اسماً كما قلت: لِدُونَ، ولو سمّيت رجلاً شفةً أو أمةً ثمّ كسّرت لقلت: آمٍ في الثلاثة إلى العشرة، وأمّا في الكثير فإماءٌ ولقلت في شفةٍ: شفاهٌ. ولو سمّيت امرأة بشفةٍ أو أمةٍ لقلت: آمٍ، وشفاهٌ وإماءٌ، ولا تقل: شفاتٌ ولا اماتٌ، لأنّهنّ أسماء قد جُمعن، ولم يُفعل بهنّ هذا، ولا تقل إلاّ آمٍ في أدنى العدد؛ لأنّه ليس بقياس، فلا تجاوز به هذا؛ لأنّها أسماء كسّرتها العرب، وهي في تسميتك بها الرجال والنساء أسماءٌ بمنزلتها هنا، وقال بعض العرب: أمةٌ وإمانٌ، كما قالوا: أخٌ وإخوانٌ، قال الشاعر، وهو القتّال الكلابيّ:

أمّا الإماءُ فلا يَدْعونني ولَداً ... إذا تَرامَى بَنُو الإمْوانِ بالعارِ

ولو سمّيت رجلاً بِبُرةٍ ثمّ كسّرت لقلت: بُرىً مثل ظُلَمٍ كما فعلوا به ذلك قبل التسمية، لأنّه قياس)[1].

أقول:

في النص المطوّل أمثلة وشواهد تطبيقية وظيفية قصد بها سيبويه عرض الأحكام اللغوية والصرفية لـما يجمع من لألفاظ التي جمعت على ألسنة العرب واستعملوها على صورتها هذه، أو التي افترض سيبويه أنّها قد تجمع وتستعمل، وعلى النحو المبين بالمخطط الآتي:

---

[1] سيبويه: 3/ 400-402.

الاسم المفرد	جمعه	الوصف الصرفي
ابن (اسم رجل)	بنون أو أبناء	يجوز في (ابن) جمعه جمع مذكر سالماً أو جمع تكسير على (أفعال).
أم (اسم امرأة)	أمّهات أمّات	جمع مؤنث سالم، ولا فرق في الدلالة بينهما.
اسم	أسماء	أفعال.
امرؤ اسم رجل	امرؤون	جمع مذكر سالم، فإذا سمّيت به امرأة جمعته جمع مؤنث سالماً فتقول: امرءات، ولك أن تجمع جمع تكسير فتقول: أمراء.
شاة	شياه	جمع تكسير ولم تجمعه العرب جمع مؤنث سالماً.
ضَرْبٌ (اسم رجل)	ضربون أو ضُروب	جُمع جمع مذكر سالماً، لأنه صار اسم علم كـ (محمد)، ولكونه مصدراً أجيز جمعه جمع تكسير، كما يقال في: مرض، وشُغل، وعقل: أمراض، وأشغال، وعقول، وجمع التكسير أجدر بالمصادر.
رُبَةٌ (اسم رجل)	رُبات أو رُبُون ورِبُون	وأجيز فيها هذه الوجوه، لأنها لم تجمع قبل التسمية بها، وعندما سُمّي بها حملت على نظائرها وهي كثيرة، فيقال في: ثبة وكرة، وعزة: ثبات، وثُبون، وكرات وكرون، وعزات وعزون.
عدة	عدات أو عدون	كذلك
شفة	شفاه	(فعال)
أَمَةٌ (اسم رجل)	آمٍ أو إماء	ولا يجوز جمعه جمع مؤنث سالماً، لا يقال فيه: آمات، ولا شفات، علماً بأنّ آمٍ لأدنى العدد. ويقول بعض العرب: أمَةٌ وإموان، كما يقال: أخ وإخوان، ومنه قول القتّال الكلابي (من المخضرمين المعمرين عاش في الجاهلية وأدرك أوائل الدولة الأموية)[1]: أمّا الإماءُ فلا يَدْعونني وَلَداً إذا تَرامَى بَنُو الإمْوانِ بالعارِ يجمع (أمة) على (إموان)، لأنها فعلة في الأصل حُذفت لامها كما حذفت لام (أخ)، و(فَعَلٌ) يجمع على: (فعلان) يريد: أنّه بن حرّة فإذا ترامى بنو الإماء بالعار لم أعد فيهم.
بُرَةٌ (اسم رجل)	بُرَيٌّ	بمنزلة (ظُلَم) ولا يجمع جمعاً سالماً، لأنّ قياسه أن يجمع جمع تكسير.

[1] ديوانه،ص 54، 55، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 273.

حكم جمع المسمّى بالصفات جمع تكسير

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإذا جاء شيءٌ مثل بُرَةٍ لم تجمعهُ العربُ، ثمّ قِسْتَ ألحقت التاء والواو والنون؛ لأنّ الأكثر ممّا فيه هاءُ التأنيث من الأسماء التي على حرفين جُمع بالتاء والواو والنون، ولم يكسّر على الأصل، وإذا سمّيت رجلاً أو امرأة بشيء كان وصفاً، ثمّ أردت أن تكسّره كسّرته على حدّ تكسيرها إيّاه لو كان اسماً على القياس، فإنْ كان اسماً قد كسّرته العرب لم تُجاوز ذلك، وذلك أنّ لو سمّيت رجلاً بسعيدٍ أو شريفٍ، جمعته كما تجمع الفعيل من الأسماء التي لم تكن صفةً قط فقلت: فُعلانٌ وفُعُلٌ إنْ أردت أن تكسّره، كما كسّرت عَمْراً حين قلت: العُمور، ومن قال: أعْمُرٌ قال في هذه أفْعِلةٌ، فإذا جاوزت ذلك كسّرته على المثال الذي كُسّر عليه الفعيل في الأكثر، وذلك نحو: رغيفٍ وجريبٍ، تقول: أرْغِفةٌ وأجْرِبةٌ، وجُرْبانٌ، ورُغْفانٌ، وقد يقولون: الرُّغُف، كما قالوا: قَضُبُ الرَّيْحان، قال لقيط بن زُرارة:

إنّ الشِّواء والنَّشِيلَ والرُّغُف

وقالوا: السُّبُل، وأميلٌ وأمُلٌ.

وأكثرُ ما يكسّر هذه عليه: الفِعْلانُ، والفُعْلان، والفُعُل، وربما قالوا: الأفْعِلاء في الأسماء، نحو: الأنصِباء، والأخمِساء، وذلك نحو الأول الكثير، فلو سمّيت رجلاً بنصيبٍ لقلت: أنْصِباءُ إذا كسّرته، ولو سمّيته بنسيبٍ، ثمّ كسّرته لقلت: أنسباءُ؛ لأنّه جُمع كما جُمع النَّصيب، وذلك لأنّهم يتكلمون به كما يتكلمون بالأسماء، وأما والدٌ وصاحبٌ فإنهما لا يُجمعن ونحوُهما كما يُجمع قادمُ الناقةِ، لأنّ هذا وإنْ تُكلّم به كما يُتكلم بالأسماء فإن أصله الصفة وله مؤنّث يُجمع بفواعل، فأرادوا أن يفرقوا بين المؤنّث والمذكر، وصار بمنزلة المذكّر الذي يُستعمل وصفاً نحو: ضاربٍ، وقاتلٍ، وإذا جاءت صفة قد كُسّرت كتكسيرهم إياها لو كانت اسماً، ثمّ سمّيت بها رجلاً كسّرته على ذلك التكسير؛ لأنّه كُسّر تكسير الأسماء فلا تُجاوزنه. ولن سمّيت رجُلاً بفُعَالٍ، نحو جُلالٍ، لقلت: أجِلّةٌ، على حدّ قولك

أجْرِبة، فإذا جاوزت ذلك قلت: جِلاَّن؛ لأنَّ فُعالاً في الأسماء إذا جاوز الأفعلة إنّما يجيء عامّتهُ على فِعلان، فعليه تقيس على الأكثر)[1].

أقول:

إذا سمّينا بما هو صفة في الأصل وأردنا جمعه جمع كسير أجريناه في هذا على ما كان يجري جمعه أو كان اسماً علماً، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

الاسم المفرد	جمعه	الوصف الصرفي
سعيد (اسم رجل) شريف	أسعدة وأشرفة	هذا إذا أردنا القلّة، فإذا أردنا التعبير عن الكثرة قلنا: سُعدان، وشُرفان، وسُعُد وشُرُف، وعلى هذا يكون (أفعلة) من أوزان القلّة، و(فُعلان) و(فُعُل) من أوزان الكثرة وعلى هذا أيضاً يجمع ما كان على (فَعيل) من الصفات على (أفعلة) و(فُعلان) فيقال في: رغيف أرغفة، ورُغفان، وقد يقولون فيه: (فُعُل) أيّ: رُغُف، وقُضُب ومنه قول لقيط بن فزارة[2]: **إنَّ الشّواء والنَّشيلَ والرُّغُف** يجمع (رغيف) على: (رُغُف) أيّ: فُعُل، والنشيل: اللحم المطبوخ في القدور.
السبيل الأميل	سُبُل أُمل	كذلك
نصيب خميس	الأنصباء الأخساء	على (أفعلاء) وهو وزن رابع يكسّر عليه جمع ما كان على (فعيل) زيادة على (فعلان وفُعلان وفُعُل).
والد صاحب	والدونَ صاحبون	ولم يُجمعا على (فواعل) أو (أفاعل) لأنهما صفتان، وإذا كانت الصفة على (فاعل) للمذكر لم تجمع على (فواعل) بل على (فاعلون) فلا يقال: أوالد، وصواحب.
جُلال	أجِلّة أو جِلاّن	هو صفة على (فُعال) فإذا جمعت تكسيراً قلنا: أجلّة (أفْعِلة) للقلّة، فإذا أردنا الكثرة قلنا (جِلاّن) على (فِعلان).

---

(1) سيبويه: 3/ 342-344.

(2) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 274، وابن منظور (نشر)، 11/ 661.

قال سيبويه - رحمه الله -:

(وإذا كسّرت الصفة على شيء قد كُسِّر عليه نظيرُها من الأسماء كسّرتها إذا صارت اسماً على ذلك، وذلك شُجاعٌ وشُجْعانٌ، مثلُ زُقاقٍ وزُقّانٍ، وفعلوا ما ذكرتُ لك بالصفة إذا صارت اسماً، كما قلت في الأحمر: الأحامر، والأشقر: الأشاقر، فإذا قالوا: شُقْرٌ أو شُقْرانٌ، فإنّما يُحمل على الوصف، كما أنّ الذين قالوا: حارثٌ قالوا: حوارثُ إذا أرادوا أن يجعلوا ذلك اسماً، ومن أراد أن يجعل الحارث صفةً، كما جعلوه الذي يَحْرُثُ، جمعوه كما جمعوه صفة، إلاّ أنّه غالب كزيدٍ، ولو سمّيت رجلاً بفعيلةٍ، ثمّ كسّرته قلت: فَعائلُ، ولو سميته باسمٍ قد كسّروه فجعلوا فُعُلا في الجمع ممّا كان فعيلةً، نحو: الصُّحُف والسُّفُن، أجريته على ذلك في تسميتك به الرجل والمرأة، وإنْ سميته بفعيلةٍ صفةً نحو: القبيحة والظّريفة، لم يجز فيه إلاّ فعائلُ؛ لأنّ الأكثر فعائلُ فإنّما تحمله على الأكثر. ولو سمّيت رجلاً بعجوز لجاز فيه العُجُز؛ لأنّ الفعول من الأسماء قد جُمع على هذا، نحو: عمودٍ، وعُمُدٍ، وزَبور وزُبُرٍ. وسألت الخليل عن أبٍ فقال: إنْ ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: أبون، وكذلك أخٌ تقول: أخون، لا تغيِّر البناء، إلاّ أن تُحدث العربُ شيئاً، كما تقول: دَمُون، ولا تغيِّر بناء الأب عن حال الحرفين؛ لأنّه عليه بني، إلاّ أنْ تُحدث العربُ شيئاً، كما بنوه على غير بناء الحرفين، وقال الشاعر:

فلمّا تَبَيَّنَّ أصواتَنا يَكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأبينا

أنشدناه من نثق به، وزعم أنّه جاهليٌّ، وإنْ شئت كسّرت، فقلت: آباءٌ وآخاءٌ. وأمّا عُثمانُ ونحوه فلا يجوز فيه أن تكسّرهُ، لأنّك توجب في تحقيره عُثيمينَ؛ فلا تقول عثامينُ، فيما يجب له عُثيمانُ، ولكن عُثمانُون، كما يجب له عُثَيْمَانُ؛ لأنّ أصل هذا أن يكون الغالب عليه بابُ غَضْبان، إلاّ أن تكسّر العربُ شيئاً منه على مثال فعاعيل، فيجيء التحقير عليه، ولو سمّيت رجلاً بمُصْرانٍ، ثمّ حقّرته قلت: مُصَيْرانٌ، ولا تلتفت إلى مصارين، لأنك تحقّر

المُصْران كما تحقّر القُضْبان، فإذا صار اسماً جرى مجرى عُثمان؛ لأنّه قبل أن يكـون اسمـاً لم يجر مجرى سرحانٍ محقَّراً)[1].

أقول:

نوجز ما ذكره سيبويه في المخطط الآتي:

الاسم المفرد	جمعه	الوصف الصرفي
شجاع	شجعان	يجمعه على الوجه الصرفي الذي يجمع عليه نظيره من الأسماء كما في (زُقاق وزُقّان). مراعين في ذلك ما هو صفة صارت اسمـاً، ومـا هـو اسم أصلاً، وما هو اسم استعمل صفة كما في الأحمر على الأحامر، والأشقر على الأشـقار، وشُقر أو شُـقران في حملـه علـى الوصـف. ويمكن أن يجمع (شجاع) (صفة) على: (فُعْلة) يقـال: شـجعه كغـلام غُلمة، أو على (فعلاء) يقال: شجعاء ككريم: كرماء، أو على (فِعال) يقال: شِجاع كظريف ظِراف وظرفاء.
حارث	حوارث	على (فواعل).
فعيلة (اسم رجل)	فعائل	والعرب تجمع (فعيلـة) أيـضاً علـى (فُعُـل) كمـا في: سـفينة: سُـفُن، وصحيفة: صُحُف.
فعيلة صفة (اسم رجل)	فعائل	تقول في: القبيحة: قبـائح، والظريفـة: ظرائـف، والأكثـر في (فعيلـة) تكسيرها على (فعائل)، فإذا كانت صفة لم يجز فيها إلاّ (فعائل).

---

(1) سيبويه: 3/ 404-406.

الاسم المفرد	جمعه	الوصف الصرفي
عجوز (اسم رجل)	العُجُز	على (فُعُل) ولا يجوز: العجائز؛ لأنّ جمع (فعول) يكون على (فُعُل) يقولون: عمود: عُمُد، وزبور: زُبُر.
أب أخ	أبون أخون	هكذا جمعه من غير تغيير في بنيته الإفرادية ويُكتفى بإلحاق النون والواو الزائدة قبلها، ويقال في (دم – دمون) بجمعه جمع مذكر سالماً، وقد تحدث العرب تغييراً في الاسم المعين عند جمعه تكسيراً يخرج به عن القياس كما في جمعهم: أب على أبين وهو جمع مذكر سالم، وهوة جمع خارج عن المألوف، لأنّ من شروط ما يجمع هذا الجمع أن يكون علماً عاقلاً أو صفة مشتقة، ومن هذا الجمع الغريب قول زيادة بن واصل السلمي (شاعر جاهلي)[1]: **فلمّا تَبيَّنَّ أصواتَنا يكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأبِينا** يجمع (أب) على (أبين) وهذا جمع شاذ والأصل: أبون، لأنّ جمع المذكر السالم يكون في الأعلام والصفات المشتقة، ويجوز أن يجمع جمع تكسير يقال: آباء، وآخاء.
عثمان غضبان سلمان	عثمانون غضبانون سلمانون	ما كان آخره ألف ونون من الأسماء على قسمين: الأول: ما يقال في تصغيره: عُثيمان، وغُضيان، وسُليمان، بتصغير صدره وإبقاء الألف والنون، فهذا يجمع جمع مذكر سالماً، ولا يجوز جمعه جمع تكسير.
سرحان سلطان ضبعان	سراحين وسلاطين وضباعين أو سرحانون وسلطانون وضبعانون	والثاني: ممّا تصغره العرب بقلب الأول منه ياءً كـ (سرحان، وسلطان، وضبعان) وغيرها ممّا يسمى به رجلاً، فهذا يجوز في جمعه التكسير والسلامة.
مُصْران	مُصرانون	لأنّ مصغره: مُصيران بمنزلة (عثيمان) ولذلك عُومل معاملته، ولا يلتفت إلى قولهم في جمعه (مصارين).

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 74، وابن جني: الخصائص، 1/ 346، والبغدادي، 4/ 474.

حكم جمع ما آخره تاء

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا بابُ يُجمع فيه الاسم إنْ كان لمذكر أو مؤنث بالتاء كما يُجمع ما كان آخرُه هاء التأنيث، وتلك الأسماءُ التي آخرُها تاءُ التأنيث، فمن ذلك بنتٌ إذا كان اسماً لرجل، تقول: بناتٌ، من قبل أنّها تاء التأنيث، لا تثبت مع تاء الجمع، كما لا تثبت الهاء، فمن ثمّ صُيِّرت مثلها، وكذلك هَنْتٌ واختٌ، لا تجاوز هذا فيها، وإنْ سمّيت رجلاً بذَيْتَ ألحقت تاء التأنيث، فتقول: ذَيّاتٌ، وكذلك هَنْتٌ اسم رجل، تقول: هَنَاتٌ)[1].

أقول:

يقال في جمع الاسم المختوم بتاء سواء كان لمؤنث أو علماً لمذكر من نحو: أخت، وبنت، أخوات وبنات، والتاء فيهما للتأنيث أو دلالة على الواو المحذوفة في المذكر..

ولم يذكر سيبويه غير هذا الجمع، وأجاز بعض النحاة من بعده جمعه جمع تكسير فيقول في: أخت: آخاء، وفي بنت: أبناء[2].

وإذا سمّيت رجلاً بـ (ذيت) قلت: ذَيّاتٌ.

---

(1) سيبويه: 3/ 406-407.

(2) السيرافي: شرحه، 4/ 155.

جمع ما هو مجموع

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما يكسّر مما كُسّر للجمع، وما لا يكسّر من أبنية الجمع، إذا جعلته اسماً لرجل أو امرأة، أمّا ما لا يكسّر فنحو: مساجد ومفاتيح، لا تقول إلاّ مساجدُون، ومفاتيحُون، فإن عنيت نساءً قلت: مساجداتٌ ومفاتيحاتٌ؛ وذلك لأنّ هذا المثال لا يُشبه الواحد، ولم يشبَّه به فيكثر على ما كُسّر عليه الواحد الذي على ثلاثة أحرف، وهو لا يكسّر على شيء، لأنّه الغاية التي يُنتهى إليها، ألا تراهم قالوا: سراويلاتٌ حين جاء على مثال ما لا يكسّر، ولو أردت تكسير هذا المثال رجعت إليه، فلمّا كان تكسيرهُ لا يرجع إلاّ إليه لم يحرّك. وأمّا ما يجوز تكسيرُه فرجُل سميته بأعدالٍ أو أنمارٍ، وذلك قولك: أعاديلُ وأناميرُ؛ لأنّ هذا المثال قد يكسّر وهو جميع، فإذا صار واحداً فهو أجدر أن يكسّر، قالوا: أقاويلُ في أقوالٍ، وأبييتُ في أبياتٍ، وأناعيمُ في أنعامٍ، وكذلك أجربةٌ تقول فيها: أجاربُ، لأنّهم قد كسّروا هذا المثال وهو جميع، وقالوا: في الأسقية: أساقٍ. وكذلك لو سمّيت رجلاً بأعْبُدٍ جاز فيه الأعابدُ، لأنّ هذا المثال يحقّر كما يحقّر الواحد، ويكسر وهو جميع، فإذا صار واحداً فهو أحسن أن يكسّر، قالوا: أيدٍ وأيادٍ، وأوْطُبٌ وأواطبُ، وكذلك كلّ شيء بعدد هذا ممّا كُسّر للجمع، فإن كان عدةُ حروفه ثلاثة أحرف فهو يكسّر على قياسه لو كان اسماً واحدَ، لأنّه يتحول فيصير كخُزَزٍ وعنبٍ ومعيٍ، ويصير تحقيره كتحقيره لو كان اسماً واحداً. ولو سمّيت رجلاً بفُعولٍ جاز أن تكسره فتقول: فعائلُ، لأنّ فُعولاً قد يكون الواحدُ على مثاله، كالأتيّ والسُّدوس، ولو لم يكن واحداً لم يكن بأبعدَ من فعولٍ، من أفعالٍ من إفعالٍ، ويكونُ مصدراً والمصدرُ واحد كالقُعود والرُّكوب، ولو كسّرته اسم رجل لكان تكسيره كتكسير الواحد الذي في بنائه، نحو فعولٍ إذا قلت: فعائلُ، ففُعولٌ بمنزلة فعالٍ إذا كان جميعاً، والفعالُ نحو: جمالٍ إنْ شئت بها رجلاً، لأنّها على مثالِ جرابٍ، ولو سمّيت رجلاً بتمرة لكانت كقصْعَة؛

لأنها قد تحوّلت عن ذلك المعنى، لست تريد فَعْلةً من فَعْلٍ، فيجوز فيها تمارٌ كما جاز قِصاعٌ)[1].

أقول:

يتناول سيبويه في هذا النص الإجابة بالأمثلة المختلفة عن سؤال قد يطرح يقول: كيف يمكن لنا أن نجمع الاسم الذي جاء دالاً على الجمع حين نسمي به رجلاً أو غيره من الأعلام؟ فيرى سيبويه الآتي:

أولاً: إذا سمّينا رجلاً بلفظ جاء على صيغة منتهى الجموع كـ (مساجد، ومفاتيح) فلا يجوز في جمعه إلاّ المذكر السالم فيقال: مساجدون، ومفاتيحون.

فإذا سمّينا به امرأة قلنا: مساجدات، ومفاتيحات، بجمعه جمع مؤنث سالماً.

ولا يجوز فيه مثل هذا الجمع المسمى به أن يجمع جمع تكسير؛ لأننا لو جمعناه جمع تكسير لردّنا الجمع نفسه إلى مثل لفظه، وذلك يقول سيبويه: (ولو أردت تكسير هذا المثال رجعت إليه، فلمّا كان تكسيره لا يرجع إلاّ إليه لم يحرّك).

ثانياً: وإذا سمّينا رجلاً بـ (أعدال أو أنمار) نقول،في جمعه: أعاديل، وأنامير، وهو جمع تكسير، والسبب في إجازة هذا أنّ أعدال وأنمار وغيرها ممّا جاء على (أفعال) يكسر ثانيه وإنْ كان دالاً على الجميع، فإذا سُمّي به شخصاً واحداً فالأجدر فيه التكسير، فيقال: أقوال وأقاويل، وأبيات وأبابيت، وأنعام، وأناعيم، وأجربة وأجارب، وأسقية وأساق، وأبعد وأعابد، وأيد وأيادٍ، وأوطب وأواطب.

ثالثاً: وإذا كان الاسم الدال على الجمع على ثلاثة أحرف فيجمع جمع تكسير على قياس ما يجمع الاسم المفرد بهذا الوصف فيقال: (ظُلَمٌ وظلمان) و(ثُقب وثقبان) و(قرب وأقراب) و(عنب وأعناب) و(مِعًى وأمعاء).

رابعاً: وإذا سمّينا رجلاً بما هو على (فُعُول) فيجمع على: (فعائل) فيقال في (سُدُوس: سدائس، و(أتيّ: أتائي) والأتيّ: السّيل، و(ركوب: ركائب). و(فُعُول) لم يكن

---

[1] سيبويه: 3/ 408-409.

بأبعد من (فَعَول) كما لم يكن (أفعال) بأبعد من (إفعال) حين قالوا: أنكال وأناكيـل وأنعـام، وأناعيم، ولهذا جاز جمع ما هو مجموع.

أمّا (فعول) بفتح الفاء فالوجه فيها إذا سُمّي بها وهي بـصيغة الجمـع مكـسّرة علـى (فُعُل) مذكراً فيقال: عمود وعُمُد وصبور صُبُر.

خامساً: وإذا جمعت (تمرة) لتسمي بها رجلاً قلت: تمارٌ، كما هـو الحـال في (قـصعة) والتكسير: قصاع.

حكم جمع الاسم المضاف

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب جمع الأسماء المضافة إذا جمعت عبدالله ونحوه من الأسماء وكسّرت قلت: عِبادُ الله وعَبِيدُ الله، كتكسيرك إياه لو كان مفرداً، وإنْ شئت قلت: عَبْدُو الله، كما قلت: عَبْدُونَ لو كان مفرداً ، وصار هذا فيه حيثُ صار علماً، كما كان في حجرٍ حَجَرُون حيثُ صار علماً، وإذا جمعت أباً زيدٍ قلت: آباءُ زيدٍ، ولا تقول: أبوُ زَيْدينَ؛ لأنَّ هذا بمنزلة ابن كُراع، إنّما يكون معرفة بما بعده، والوجه أن تقول: آباءُ زيدٍ، وهو قول يونس، وهو أحسن من آباء الزَّيْدينَ، وإنّما أردت أن تقول: كلّ واحدٍ منهم يضاف إلى هذا الاسم، وهذا مثل قولهم: بنات لبونٍ، إنّما أردت كلّ واحدة تضاف إلى هذه الصفة وهذا الاسم، ومثل ذلك ابنا عمٍ وبنو عمٍ، وابنا خالة، كأنّه قال: هما ابنا هذا الاسم، تضيف كلٌّ واحد منهما إلى هذه القرابة، فكأنّه قال: هما مضافان إلى هذا القول، وآباءُ زيدٍ نحوُ هذا، وبناتُ لبون، وتقول: أبو زيدٍ، تريد أبونَ على إرادتك الجمع الصحيح)[1].

أقول:

أولاً: الأصل في الاسم المضاف أن يجمع جمع تكسير فيقال في: عبدالله: عبادُ الله، وعبيدُ الله، كأنّك تكسر (عبد) من غير إضافته.

ويجوز عند سيبويه جمعه جمع مذكّر سالماً فتقول: عبدوالله، كما تقول في جمعه قبل الإضافة: (عبد وعبدون) وإنّما جاز فيه ذلك أنّه صار علماً على شخص، ولهذا إذا سمّينا رجلاً بـ (حَجَر) جمعناه جمع مذكر سالماً فقلنا: حجرون: ولا نقول: أحجار، لكونه علماً لعاقل.

ثانياً: وإذا سمّينا رجلاً بـ (أبا زيدٍ) قلنا: آباءُ زيدٍ، بتكسيره ولا يقال: أبو زيدين، لكونه بمنزلة: ابن كراع، أيّ أنّ (ابن(لا يكون معرفة إلاّ بـ (كراع) أو نحوه، ولذلك يكون الوجه الأمثل في جمعه: آباءُ زيدٍ، وهذا قول يونس، وهو أحسن من أن يقال: آباءُ الزيدين،

---

(1) سيبويه: 3/ 409.

للدلالة على أنّ كلّ واحد من الأبناء مضاف إلى (زيد) وكذلك الأمر في (بنات لبون) إذا أردنا الدلالة على أنّ كلّ واحد مضاف إلى صفة (لبون). وهذا بمنزلة: ابنا عمٍّ، وبنو عمٍّ، وابنا خالةٍ، للدلالة على أنهما أو أنهم أبناء هذا (العم).

ما يجمع بالواو والنون والتكسير

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا بابٌ من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم سألتُ الخليل عن قولهم: الأشْعَرُون، فقال: إنّما ألحقوا الواو والنون، كما كسّروا، فقالوا: الأشاعر، والأشاعث، والمسامعة، فكما كسّروا مسمعاً والأشعث حين أرادوا بني مسمعٍ وبني الأشعَث، ألحقوا الواو والنون، وكذلك الأعْجَمُونَ، وقد قال بعضهم: النُّمَيْرُونَ، وليس كلّ هذا النحو تلحقه الواو والنون، كما ليس كلُّ هذا للنحو يكسّر، ولكن تقول فيما قالوا: وكذلك وجهُ هذا الباب، وسألوا الخليل عن مَقْتَوِيٍّ، ومَقْتَوِينَ، فقال: هذا بمنزلة الأشعري والأشعرين، فإن قلت: لِمَ لم يقولوا مَقْتَوْنَ؟ فإن شئت قلت: جاءوا به على الأصل كما قالوا: مَقاتِوَةٌ، حدثنا بذلك أبو الخطاب عن العرب، وليس كلّ العرب يعرف هذه الكلمة، وإنْ شئت قلت: هو بمنزلة مِذْرَوَيْنِ، حيث لم يكن له واحد يُفرد. وأمّا النَّصارى فإنّه جماعُ نَصْرِيٍّ ونَصْران، كما قالوا: نَدْمانٌ ونَدامَى، وفي مَهْرِيٌّ مَهارَي، وإنّما شبّهوا هذا ببخاتيٍّ، ولكنّهم حذفوا إحدى الياءين كما حذفوا من أُثْفِيَّةٍ، وأبدلوا مكانها ألفاً، كما قالوا: صحارى. هذا قول الخليل، وأمّا الذي نوجّهه عليه فإنّه جاء على نصرانةٍ، لأنّه قد تُكلم به في الكلام، فإنّك جمعت نَصْرانَ، كما جمعت الأشعَث ومسمعاً، وقلت: نصارى، كما قلت: ندماى، فهذا أقيسُ، والأولُ مذهبٌ، يعني طرح إحدى الياءين حيث جمعت وإنْ كانت للنسب، كما تُطرح للتحقير من ثماني، فتقول: ثُمَيْنٌ، وأدَعُ ياء الإضافة، كما قلت في بُخْتِيَّةٍ بالتثقيل في الواحد، والحذف في الجمع، إذ جاءت مهاري وأنت تنسبها إلى مهرة، وأنْ يكون جمع نَصْرانَ أقيسُ، إذ لم نسمعهم قالوا: نَصْرِيٌّ، قال أبو الأخْزَر الحِمّانيّ:

فكِلْتاهمــا خَــرَّتْ وأسْــجَدَ رأسُــها كما سَـجَدَتْ نَـصْرانَةٌ لم تُحَنَّـفِ)[1].

أقول:

لننظر المخطط الآتي:

الاسم المفرد	الجمع	الوصف الصرفي
أشعريّ	الأشعرون	والقياس فيه أن يقال: الأشعريون، لأنّ مفرده: أشعريّ، ويقال للواحد: بنو أشعر، وينسب إليه الواحد على (أشعريّ)، وعندما جُمع قيل: أشعرون، للدلالة على أنّ كلّ واحد منهم هو أشعر، مسمى باسم أبيه في صيغة الجمع، وهو ليس بقياس، والقياس: أشعريون، ولكنّهم جعلوه بمنزلة: الأشعار، والأشاعث. والمسامعة، فجمعوه مكسراً.
الأعجم النمير	الأعجمون النميرون	كذلك وليس بقياس.
مُقتوي	مقتوين	بمنزلة: الأشعريّ، والأشعرين، وهو شاذ من وجهين[2]: الأول: أنّ الواحد (مقتويّ) منسوباً إلى: مقتا، وهو (مفعَل) من القتو، وهو الخدمة، والمقتويّ، الخادم، وإذا جمع فالقياس فيه: مقتويون، بمنزلة: تميميّ وتميميون، هذا على لفظه. أمّا على حذف ياء النسب فيقال: (مقتون)، كما قيل في: الأشعريّ: الأشعرون، والثاني: حذف ياء النسبة وإثبات الواو فيه أنّهم جعلوها صحيحة غير معتلة فجاءوا بها على الأصل كما قالوا: (مقاتوه) والحقّ أن يقال: (مقاتية).
نصريّ أو نصران	النّصارى	وقيل إنه جمع: نصرى، كقولهم: مهريّ ومهاري وبَختيّ، وبخاتي، بحذف إحدى الياءين فصار مهاريّ وبخاتي، ثمّ قلبت الياء ألفاً كما قالوا: صحاري بالألف.

---

(1) سيبويه: 3/ 410-411.

(2) السيرافي: شرحه، 4/ 160.

تثنية المبهم ممّا آخره حرف معتل

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة وتلك الأسماء: ذا، وتا، والذي، والتي، فإذا ثنّيت ذا قلت: ذان، وإنْ ثنّيت تا قلت: تان، وإنْ ثنّيت الذي قلت: اللّذان، وإنْ جمعت فألحقت الواو والنون قلت: اللّذون، وإنّما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكّنة غير المبهمة، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير، واعلم أنّ هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول: هذا زَيْدُكَ؛ لأنّها لا تكون نكرةً فصارت لا تضاف، كما لا يضاف ما فيه الألف واللام) [1].

أقول:

أولاً: إذا ثنّينا بعض الأسماء المبهمة ممّا أواخرها حروف علّة كـ (ذا، وتا) من أسماء الإشارة قلنا: ذان وتان.

فإذا ثنّينا الأسماء الموصولة المعتلة الآخر كـ (الذي، والتي) قلنا: اللذان، واللتان، والجمع: اللذون.

ثانياً: ويرى سيبويه أنّ حذف الياء من (الذي والتي) عند تثنيتهما أو جمعها سببه التفريق بين هذين الاسمين المبهمين غير المتمكنين من الاسمية تمام التمكّن لكونهما مبنيين، وبين الأسماء المتمكّنة غير المبهمة.

ثالثاً: وهذه الأسماء المبهمة عند سيبويه لا تضاف إلى غيرها من الأسماء، لأنّها معارف، لا تضاف كما لا يضاف ما فيه الألف واللام.

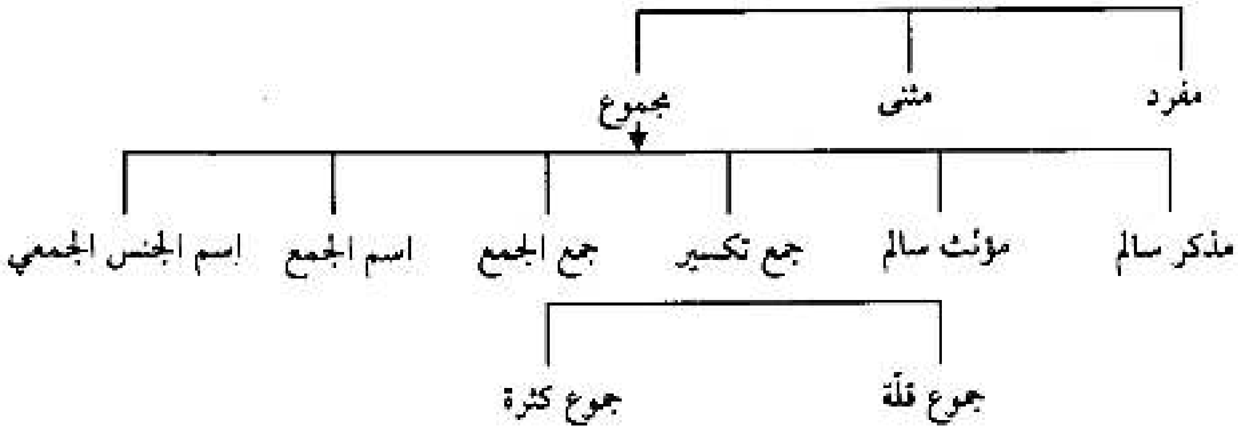
ومعنى هذا أنّ حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد إلاّ أنّ بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة يحذف آخرها في التثنية فيقال في هذا، وذا، وتا، والذي، والتي: هذان، وذان، وتان، واللذان، واللتان رفعاً، وهذين وذين، وتين، واللذين نصباً وجرّاً، وهو ما شذّ عن أصله ولهذا قالوا: إنّ هذه الأسماء مشبّهة بالمثنى أو على صورته وليست بمثنى حقيقة.

---

(1) سيبويه: 3/ 411-412.

وتعقيباً على ما مجمل ما ذكره سيبويه في التثنية والجمع لابدَّ من ذكر الحقائق الآتية:

أولاً: أنَّ الاسم في اللغة العربية ينقسم باعتبار العددية إلى ثلاثة أقسام أساسية وتنقسم الأسماء الدالة على الجموع إلى أقسام متعددة جاء سيبويه على ذكرها دون تسميتها، والمخطط أدناه يوضح هذا كلُّه.



ثانياً: لا تثنّي أسماء العدد ولا تجمع للاستغناء بمضاعفاتها، أمّا (مئة وألف ومليون) فيثنيان ويجمعان نقول: مئتان، ومئات، وألفان وآلاف، ومليونات وملايين.

ثالثاً: يصحّ تثنية نحو: رهط وجمع وما هو بمنزلتهما إذا أردنا ضمّ جمع الجمع، فنقول: رهطان، وجمعان، قال تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾ [من سورة ال عمران: 155].

رابعاً: القواعد القياسية العامة للتثنية كالآتي:

- الاسم غير المعتل الآخر = المفرد + ألف ونون مكسورة أو (ياء ونون) + فتح ما قبل الياء والنون في حالتي النصب والجرّ.

فلا يطرأ على الاسم المفرد الصحيح أو ما ينزل منزلته كـ (رجل) و(امرأة) و(ظبي) عند الثنية تغيير.

- الاسم المقصور ننظر إلى ألفه:

أ- إذ كانت ثالثة وأصلها واو عندنا بالأصل وألحقنا علامة التثنية.

ب- وإذا كانت رابعة فما فوق قلنا ها ياءً.

نقول في: (موسى، ومصطفى، ومستشفى)

موسيان، ومصطفيان، ومستشفيان.

- وإذ ثنيّ المنقوص وكانت ياءه موجودة بقيت كـ :

محامي – محاميان، وراعي – راعيان.

فإن كانت محذوفة للتنوين ردّت كما في:

ساعٍ وقاضٍ، نقول: ساعيان، وقاضيان.

- وإذا ثني الممدود نظر إلى همزته، فإن كانت أصلية بقيت على حالها وإنْ كانت منقلبة جاز قلبها واواً، وجاز إبقاؤها على حالها، وإنْ كانت للتأنيث قلبت واواً.

نقول في: ابتداء، وكساء، وبناء، وصحراء.

ابتداءان، وكساوان، وبناوان، وصحروان، ويقال أيضاً:

كساءان، وبناءان، فيما كانت همزته منقلبة.

- وإذا ثني الاسم المحذوف الآخر (لامه) فنحو:

يد، ودم، جاز فيهما ردّ المحذوف وعدمه، نقول:

يديان، ودموان، ويدان، ودمان.

أمّا (أخ وأب) فعلى: أخوان وأبوان.

- والاسم الذي يجمع جمع مذكر سالماً إمّا أن يكون علماً أو صفة مشتقة ولكلّ منهما شروط من أبرزها الآتي:

  - أن يكون العلم أو الصفة لعاقل.
  - أن يكونا خاليين من تاء التأنيث.

- وأن لا تكون الصفة على وزن (أفعل – فعلاء)، ولا على وزن (فعلان) مؤنثة: (فعلى)، ولا ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث.

- وجمع الاسم الصحيح جمع مذكر سالماً لا تغيير فيه، فإذا كان مقصوراً حذف ألفه، وتبقى الفتحة قبل واو الجمع دليلاً على الألف المحذوفة نقول: الأعلى: الأعلون، ومصطفى: مصطفون، فإن كان منقوصاً حذفنا ياءه إنْ كانت موجودة، وضممنا ما

قبل الواو في حالة الرفع، وكسرنا ما قبل الياء في حالتي النصب والجرّ، نحو: الساعي: السّاعون، والساعين.

ويجري على همزة الممدود ما يجري عليها عند التثنية، وتقلب الهمزة واواً إذا كانت في اسم يسمى به المذكر وينتهي بألف التأنيث الممدودة نحو:

زكريا: زكريّوون، وزكرياوين.

ولو سُمّي مذكر بـ (حمراء) جاز جمعه جمع مذكر سالماً نحو: حمروون.

- ويلحق بجمع المذكر السالم ألفاظ لم تستوف شروطه المذكورة ولكنّها تجري مجراه في إعرابه وهيآته، ولذلك عدّت ملحقة به في إعرابه، ومن بينها: ألفاظ العقود، وعالمون، وبنون، وسنون، وأهلون، وعليين، وحمدون، وزيدون. ....الخ.

ويجمع جمع مذكر سالماً الاسم المنسوب إليه نحو:

عراقيّ وعراقيون.

- وهناك ألفاظ ثلاثية ترد صفات للمذكر العاقل يمكن جمعها جمع مذكر سالماً كـ (حذر، وحذرون، وحسن وحسنون).

- وجمع المؤنث السالم ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بزيادة ألف وتاء على مفرده، ويشترك في هذا الجمع العاقل من المؤنث وما لا يعقل، وتجمع على هذا الجمع:

أعلام الإناث، وما ختم بعلامة تأنيث، والمصدر الزائدة على ثلاثة أحرف نحو (وجدان – وجدانات)، ومصغّر ما لايعقل كـ (جُبيل – جبيلات، ودريهم – دريهمات)، وصفات ما لا يعقل كـ (شاهق – شاهقات) و(عالي – عاليات) وبعض الأسماء الدالة على الجمع المكسّر من باب (جمع الجمع) قصداً للمبالغة وذلك نحو:

رجال وبيوت، وطرق، فيقال فيها:

رجلات، وبيوتات، وطرقات. وأسماء صدّرت بابن أو ذي وهي لغير العاقل كـ (ابن آوى، وابن عرس، وذي القعدة، فيقال في جمعها:

بنات آوى، وبنات عرس، وذوات القعدة.

- ويستثنى ممّا ختم بتاء التأنيث نحو: امرأة، وأمة، وأمّة، وملّة، وشفة، وشاة، فتجمع جمع تكسير تقول:

نساء، وإماء، وأمم، ومِلل، وشفاه، وشياه.

- ويستثنى ممّا ختم بألف تأنيث مقصورة ما مذكّره على وزن (فعلان) كـ (عطشى مؤنث: عطشان).

- ويستثنى ممّا ختم بألف التأنيث الممدودة ما كان مذكّره على وزن (أفعل)، كـ (بيضاء، مؤنث: أبيض، فهذه الأسماء تجمع جمع تكسير، يقال: بيض، وفي عطشى: عطاش.

- أمّا طريقة هذا الجمع فالأصل إلحاق ألف وتاء على آخر المفرد، مع ملاحظة الآتي:

1- حذف تاء التأنيث إنْ وُجدت.

2- يُجرى على المقصور عند جمعه هذا الجمع ما كان يُجرى عليه عند التثنية، من حيث التعامل مع ألفه ثالثة أو غيرها.

3- ولا تغيير في المنقوص.

4- وينطبق على همزة الممدود عند جمعه جمع مؤنث سالماً ما كان يُجرى عليها عند التثنية.

- واعلم أننا عند جمع الاسم جمع مؤنث سالماً نحذف تاء التأنيث من نحو: فاطمة، وشجرة، ولا نحذف الألف المقصورة ولا الممدودة مع كونهما من علامات التأنيث، لأنّ العلامة في نحو (فاطمة) تجانس التاء الثابتة في الجمع، فحذفت لئلا تجتمع في الكلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللفظ وليس كذلك العلامتان الأخريان لأنهما من غير جنس علامة التاء التي هي علامة تأنيث الجمع، فلهذا ثبتت (أمّا سب حذف التاء الأولى فلكونها دالة على التأنيث فقط، والثانية دالة على الجمع والتأنيث) [1].

- أمّا جموع التكسير فلا يسلم فيها لفظ الواحد كما يسلم في جمع المذكر السالم، والمؤنث السالم، بل يكسّر، أيّ يحدث في بنية المفرد تغيير على صور شتى، ومن هنا سُمّي (جمع

---

(1) الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص 28.

التكسير) على لتشبيه بتكسير الآنية، لأنّ تكسيرها إنّما هو إزالة التئام أجزائها، فلمّا أزيل نظم الواحد فك نضده في هذا الجمع[1].

وجمع التكسير ما دلّ على ثلاثة فأكثر مع تغيير يحدث لمفرده عند الجمع، وهو جمع للعقلاء وغيرهم، ذكوراً كانوا أم إناثاً، والتغيير الذي يقع على المفرد أنواع هي:

- زيادة في آخر المفرد كـ (حمل – حِمْلان) و(جرذ، – جِرْذان).
- ونقص في بناء المفرد كـ (نحلة –نحل).
- تغيير في شكل المفرد كأن تتغير الحركات أو أصوات المدّ، كـ (أَسَد – أُسد).
- زيادة وتغير شكل المفرد كـ (رجل –رجال) و(نشيد – أناشيد).
- نقص وتغيير شكل المفرد كـ (كتاب – كتب) و(رسول – رسل).
- نقص وزيادة وتغيير شكل كـ (فتى – فتيان).

وتقسم أوزان جموع التكسير على قسمين:

قسم وضع للعدد القليل ويُسمّى (جمع القلّة) وقسم وضع للكثير ويُسمّى (جموع الكثرة).

أمّا جموع القلّة فللدلالة على عدد ينحصر ما بين الثلاثة إلى العشرة وأشهر أوزان القلّة أربعة هي: أفْعُل، وأفعال، وأفْعِلة، وفِعْلة، ولكل من هذه الأوزان حكمة وأطّراده وأقيسته[2].

أمّا جموع الكثرة، فيقولون إنّها تدلّ على عدد يبدأ من أحد عشر إلى ما لا نهاية، وقيل إنّها تدلّ على عدد لا يقلّ عن الثلاثة ويزيد على العشرة. والأخذ بالقول الأول أفضل، لأنّه أكثر دقة في الدلالة على نوع الجمع من حيث المبدأ والغاية المقصودة من تقسيم

(1) الأنباري: أسرار العربية، ص 63.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: الصرف الوافي، ص 238 وما بعدها.

جموع التكسير إلى جموع قلّة وجموع كثرة، وأبنية جموع الكثرة في اللغة العربية كثيرة، وجعلها بعض اللغويين تناهز أربعين بناءً[1]، سأقتصر على ذكر أشهرها:

- فُعْلٌ: سُمر، عُمْي، حُمْر.
- فُعُلٌ: سُفُن، شُجُبٌ، غُفُر.
- فُعَلٌ: صُوَر، صُغَر، مُدي.
- فِعَل: نِعَم، مِحَن، حِجج.
- فُعَلة: غُزَاة، قُضَاة، رُمَاة.
- فَعَلَة: كَتَبة، طَلَبةٌ، سَحَرَة.
- فِعَلَة: فِيلة، قِردة، دِببة.
- فَعْلى: جَرحى، مَوتى، حَمقى.
- فُعَّلٌ: قوّمٌ، قُعّدٌ، نُفّس.
- فُعَّال: حُرّاس، قُرّاء، شُرّاء.
- فِعال: صِعاب، رِماح، ثِياب.
- فُعول: جُنُود، شُجُون، نُمُور.
- فِعْلان: نِيران، حِيتان، غِلمان.
- فُعْلان: بُلدن، كُثبان، غُدران.
- فُعلاء: كُرماء، جُهلاء، جُبناء.
- أفعلاء: أنبياء، أصدقاء، أعزّاء.
- فواعل: خواتم، شواهق، زوابع، أكارم.
- أفاعيل: أناشيد، أغاديد، أهازيج.
- فعائل: رسائل، سحائب، حقائب.
- فَعاليل: عصافير، قناديل، ازاهير.
- مَفاعيل: مناديل، مزاميز، مسامير.

---

[1] ينظر: الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص 30.

- فَعالَى: عذارى، صحارى.
- فَعايل: جعافر، فرازق، مفرد: جعفر، فرزدق.
- فعاليّ: كراسيّ، قماريّ، مفرد: كرسيّ، قمريّ.

واعلم الآتي:

1- أنَّ جمع التكسير ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره، بل هو لفظ آخر، فالتغيير المذكور في التعري صوري، وإنَّما قيل فيه: ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير صيغة مفردة لفظاً أو تقديراً، ليعمَّ النوعين: اللفظي نحو: أعلام، والتقديري نحو: فُلْك.

2- والتغيير اللفظي ينقسم بحسب الاستعمال على ستة أقسام ذكرناها.

3- وأنَّ لجمع التكسير فائدة صرفية مهمة وهي معرفة أصول الأسماء فهو مثل التصغير يردُّ الألفاظ إلى أصولها مثل: قيراط وقراريط، والجمع يدلّ على أنَّ الواو أصلها راء، لأنَّ أصل المفرد قِراط، وكذلك: دينار ودنانير والمفرد: دِنار.

4- وأنَّ في بعض جموع التكسير ما يوجد في آخره (ألف وتاء) فيتوهم بعضهم أنَّه من قبيل جمع المؤنث السالم، وذلك مثل: أبيات، وأقوات، وأموات، فهذه جمع تكسير، ويدخل على تائها النصب فنقول: أنشدتُ أبياتاً من الشعر، وجمعتُ أقواتاً للشتاء، وشاهدتُ أمواتاً من الجوع، والذي يدلّ على أنَّها جموع تكسير، أنَّ لفظ واحدها الذي هو (بيت، وقوت، وموت) لم يسلم في هذا الجمع.

5- قد تلحق (التاء) صيغة منتهى الجموع، إمَّا عوضاً عن التاء المحذوفة نحو: قنادلة في: قناديل، وإمَّا للدلالة على الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه نحو: أزارقة نسبة إلى (أزرق)، ومهالبة نسبة إلى (مهلب).

6- وأمَّا إلحاق الجمع المفرد نحو: صيارفة وصياقلة، جمع: (صيرف وصيقل) فلإلحاقهما بطواعية وكراهية وبها يصير الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف.

7- وهناك ألفاظ تفيد معنى الجمع لكنَّ أبنيتها تختلف عن أبنية الجموع المخصوصة وهي:

- اسم الجمع: وهو لفظ دال على الجمع بذاته ويشمل الألفاظ التي لا واحد لها من لفظها نحو: شعب، نساء، ناس.
- اسم الجنس الجمعي: ويُسمّى شبْه الجمع وهو كلمة تدلّ على مجموع يفرقها عن مفردها الآتي:
- التاء المربوطة نحو: (نحل – نحلة)، و(كلم – كلمة)، و(تفاح – تفاحة).
- ياء النسب نحو: (زنج – زنجيّ)، و(ترك –تركيّ)، و(روم – روميّ).
- جمعه الجمع أو صيغة منتهى الجموع، وقد مضى بيانه في موضعه.

حكم إضافة بعض ألفاظ المسمّى بها

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما يتغيّر في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا يتغيّر إذا كان اسم رجل أو امرأة، أمّا ما لا يتغيّر فأبٌ وأخٌ ونحوهما، هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين، لأنَّ العرب لما ردّته في الإضافة إلى الأصل والقياس تركته على حاله في التسمية، كما تركته في التثنية على حاله، وذلك قولك: أبوانِ في رجل اسمه أبٌ، فأمّا فمٌ اسم رجل، فإنّك إذا أضفته قلت: فَمُكَ، وكذلك إضافة فَم، والذين قالوا: فُوكَ، لم يحذفوا الميم ليردوا الواو، ففُوك لم يغيّر له فَمٌ في الإضافة، وإنّما لفُوكَ بمنزلة قولك: ذو مال، فإذا أفردته وجعلته اسماً لرجل، ثمّ أضفته إلى اسم لم تقل: ذُوكَ، لأنّه لم يكن له اسمٌ مفردٌ ولكن تقول: ذواكَ. وأمّا ما يتغيّر: فلدَى، وإلى، وعلى، إذا صرن أسماء لرجال أو لنساء قلت: هذا لداكَ، وعَلاكَ، وهذا إلاكَ، وإنّما قالوا: لدَيْكَ، وعَلَيْكَ، وإلَيْكَ، في غير التسمية ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكّنة، كما فرقوا بين عنّي ومنّي وأخواتها وبين هي، فلمّا سمّيت بها جعلتها بمنزلة الأسماء، كما أنّك لو سمّيت بعَنْ أو مِنْ قلت: عَنِي كما تقول هني. وحدثنا الخليل أنّ ناساً من العرب يقولون: عَلاكَ، ولَداكَ، وإلاكَ، وسائرُ علامات المضمر المجرور بمنزلة الكاف، وسألتُ الخليل عمّن قال: رأيتُ كِلاَ أخوَيْكَ، ومررتُ بكِلاَ أخوَيْكَ، ثمّ قال: مررتُ بكِلَيْهما، فقال: جعلوه بمنزلة عَلَيْكَ ولَدَيْكَ في الجرّ والنصب لأنّهما ظرفان يُستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجُعل كلا بمنزلتهما حين صار في موضع الجرّ والنصب، وإنّما شبهوا كلا في الإضافة لعلى لكثرتهما في كلامهم، ولأنّهم لا يخلوان من الإضافة، وقد يشبّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء، وقد بُيّنَ ذلك فيما مضى، وسنرتاه فيما بقي إنْ شاء الله، كما شُبّه أمْسِ بغاقِ وليس مثله، وكما قالوا: من القومِ فشبهوها بأيْنَ، ولا تُفرد كلا، إنّما تكون للمثنّى أبداً)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 412-413.

أقول:

أولاً: إذا سُمّي بنحو: (أب وأخ) ونحوهما من الأسماء الخمسة مضافان فلا تغيير يطرأ عليهما فيقال:

هذا أبوك وأخوك، ولا يقال: هذا أبَكَ وأخَكَ، من غير تغيير في بنيتهما الثلاثية كما هو حالهما في التثنية حين اقتضت ردّ المحذوف منهما فقالوا في تثنيتهما: (أبوان) مثنى رجل اسمه (أب).

أمّا إذا سمّينا رجلاً بـ (فمٌ) ثمّ أضفناه قلنا: فَمُكَ، أمّا (فُوك)، فليس هو من باب ردّ اللام المحذوف بل هو بمنزلة (ذو مال) و(ذو مال) هذا إذا أفردته وجعلته اسماً لرجل قلت: (ذواً) فإذا أضفته إلى اسم لم تقل: ذوك لعدم وجود اسم مفرد له قبل الإضافة بل تقول: ذواك، كما قلت: فمك.

ثانياً: أمّا الذي يتغير في الإضافة فهو (لدى، وإلى، وعلى) إذا سمّيت بهنّ رجالاً أو نساءً، تقول:

هذا لداك، وإلاكَ، وعلاكَ، وهو قبل التسمية:

لديك، وإليك، وعليك.

والناظر إلى هذه الألفاظ قبل التسمية بها وهي مضافة إلى غيرها، وبعد إطلاقها أسماء لرجال أو نساء يلحظ طبيعة التغيير فيها، أمّا سبب هذا التغيير فللفرق بينها وبين الأسماء المتمكّنة كـ (هواك، وعصاك، ورحاك)، كما فرقوا بين (عنّي، ومنّي) وأخواتها: (يدي ودمي) بزيادة نون على نون (عن) و(من)، ولم يزيدوا هذه النون بعد (يد، ودم) عند إضافتهما إلى ياء المتكلم.

وينقل سيبويه عن أستاذه الخليل أنّ بعض العرب يقولون:

علاكَ ولداكَ، وإلاكَ، وكذلك سائر المضمرات بمنزلة هذه الكاف فيقال: علاي، وعلاه، وعلاهما، وعلاهم....

ثالثاً: أمّا (كلا، وكلتا) فيضافان إلى الظاهر والمضمر، فإذا أضيفا إلى الضمير أعربا إعراب المثنى، لأنّهما ملحقان به، وإلاّ أعربا إعراب المقصور أيْ بالحركات المقدرة على الألف.

فيقال نجح كلا أخويك، ورأيت كلا أخويك، ومررتُ بكلا أخويك.

ويقال: نجحح أخواك كلاهما، ورأيت كليهما، ومررتُ بكليهما.

وعلى هذا تحمل (كلا) عند اتصالها بالمضمر على (لديهما، وعليهما) في حالتي النصب والجرّ، أمّا في حالة الرفع فقد شبهوا (كليهما) للزوم الإضافة بـ (عليهما لـمّا اجتمعا في لزوم الإضافة، والسبب في حمل (كليهما) في حالتي النصب والجرّ على عليك، دون الرفع؛ لأنَّ (عليك) قد يقع موقع المنصوب أو المجرور، ولا يقع موقع المرفوع، فتقول: (من لديه) و(هذا لديه)، و(من عليه) وهذا (عليه) فهما في هذا الموضع ظرفان واقعان موقع النصب والجرّ، ولا سبيل إلى الرفع فيهما، ولذلك حمل (كلا) عليها في الحالين اللتين يكونان لهما، وليس الألف في (كلا) ألف تثنية، لأنَّ سيبويه وتابعه البصريون يرون أنَّ في (كلا وكلتا) إفراداً لفظياً، وتثنية معنوية، وأنّ الألف فيهما كالألف في (عصا، ورحا).

أمّا الكوفيون فيرون أنَّ فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل (كلا): كُلّ فخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأليف، والألف فيهما كالألف في (الزيدان)، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة[1].

رابعاً: ويقرّر سيبويه أنَّ (كلا) ليس لها مفرد، فهي تستعمل للتثنية أبداً، وكذلك (كلتا).

---

(1) ينظر تفاصيل ذلك في: الأنباري: الإنصاف (المسألة 65).

إضافة الاسم المقصور إلى ياء المتكلّم

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور المضمر اعلم أنّ الياء لا تغيِّر الألف، وتحرّكُها بالفتحة لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولك: بُشْرايَ، وهُدايَ، وأعْشايَ، وناسٌ من العرب يقولون: بُشْرَيَّ وهُدَيَّ، لأنّ الألف خفيّة، والياء خفيَّة، فكأنّهم تكلموا بواحدةٍ فأرادوا التبيان، كما أنّ بعض العرب يقول: أفْعَىْ لخفاء الألف في الوقف؛ إذا وصل لم يفعل، ومنهم من يقول: أفْعَىْ في الوقف والوصل، فيجعلها ياء ثابتةً)[1].

أقول:

من المعلوم أننا لو أضفنا الاسم الصحيح الآخر إلى ياء المتكلّم كسرنا ما قبل هذه الياء فنقول: مدرستي، وجامعتي، وبيتي، فإذا كان الاسم معتل الآخر بالألف، فلا تتغير هذه الألف عند إضافة ياء المتكلّم إليه فنقول في (بُشرى، وهُدى، وأعْشى):

بُشرايَ، وهُدايَ، وأعشايَ لأنّ الألف لا يمكن تحريكها لكونها فتحة طويلة، إلاّ بقلبها ياءً، وإذا قلبت ياءً ثقل النطق بها لما بعدها من ياء المتكلّم، أمّا إذا كان الاسم معتل الآخر بالياء حرّكنا هذه الياء بالفتح وأدغمناها بياء المتكلّم فنقول في (محامي: (محاميَّ).

ويذكر سيبويه أنّ من العرب من يقلب ألف المقصور عند إضافته إلى ياء المتكلّم ياء ويدغمها في ياء المتكلّم فيقول: بُشرَيَّ، وهُدَيَّ ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي[2]:

سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهُمُ ... فتخرّموا ولكلِّ جنبٍ مصرعُ

والأصل: هوايَ، فقلبت الألف ياء على لهجة هذيل، وأدغمت في ياء المتكلّم.

---

(1) سيبويه: 3/ 413-414.

(2) ينظر: ابن الشجري: أماليه، 1/ 281، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 2/ 700، وابن يعيش، 3/ 33.

حكم إضافة المنقوص إلى ياء المتكلّم

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب إضافة كلّ اسم آخرهُ ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء، اعلم أنَّ الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها وصارت ياءين مدغمةً إحداهما في الأخرى، وذلك قولك: هذا قاضيَّ وهؤلاء جواريَّ؛ وسكّنت في هذا لأنَّ الياء تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجرّ؛ لأنَّ هذه الياء تكسر ما تلي. وإنْ كانت بعد واوٍ ساكنة قبلها حرفٌ مضموم تليه قلبتها ياء، وصارت مدغمةً فيها، وذلك قولك: هؤلاء مُسلميَّ وصالحيَّ، وكذلك أشباه هذا، وإنْ وليت هذه الياءَ ياء ساكنة قبلها حرفٌ فمفتوح لم تغيّرها، وصارت مدغمةً فيها، وذلك قولك: رأيتُ غُلاميَّ، فإن جاءت تلي ألف الاثنين في الرفع فهي بمنزلتها في بعد ألف المنقوص، إلاّ أنّه ليس فيها لغة من قال: بُشْرَيَّ، فيصير المرفوع بمنزلة المجرور والمنصوب، ويصير كالواحد نحو عصيَّ، فكرهوا الالتباس حيث وجدوا عنه مندوحةً، واعلم أنَّ كلّ اسمٍ آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً فلحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرّ والنصب للجمع، حذفت منه الياء التي هي آخره، ولا تحرّكها لعلّة ستبيّن لك إن شاء الله، ويصير الحرف الذي كانت تليه مضموماً مع الواو، لأنّه حرف الرفع فلابُدّ منه، ولا تكسر الحرف مع هذه الواو، ويكون مكسوراً مع الياء، وذلك قولك: قاضُونَ، وقاضِينَ، وأشباه ذلك)[1].

أقول:

أولاً: إذا أضيف المعتل الآخر بالياء – أعني المنقوص – إلى ياء المتكلّم بقيت ياء المعتلّ وأدغمت في ياء المتكلّم، ومن الطبيعي كسر ما قبل الياء المشدّدة فنقول في إضافة (محامي): (محاميَّ).

ثانياً: وإذا أضفت نحو (مسلمون) أو (صالحون) إلى ياء المتكلّم أجريت الآتي:

- حذف النون للإضافة لكونها بمنزلة التنوين.

---

(1) سيبويه: 3/ 414-415.

- قلب الواو ياء.
- إدغام الياء المنقلبة في ياء المتكلّم.

كسر ما قبل الياء المشدّدة.

تقول: مسلميّ، وصالحيّ.

ثالثاً: إذا أردنا جمع الاسم المعتلّ بالياء جمع مذكر سالماً أجرينا الآتي:

- حذف الياء.
- ضمّ الحرف الذي كان قبلها مكسوراً، في حالة الرفع.
- كسر هذا الحرف في حالة النصب والجرّ.

فنقول في: قاضي: قاضُون، رفعاً.

و: قاضِين: نصباً وجراً.

مع ملاحظة أنّ الواو والياء هما حرفا الإعراب.

تصغير الأسماء

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب التصغير اعلم أنّ التصغير إنّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْلٍ، وفُعَيْعِلٍ، وفُعَيْعِيلٍ. فأمّا فُعَيْلٌ فلمّا كان عدّةُ حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغّرٌ على أقلّ من فُعَيْلٍ، وذلك نحو قُيَيْسٍ وجُمَيْلٍ، وجُبَيْلٍ، وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف. وأمّا فُعَيْعِلٌ فلمّا كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني، وذلك نحو جُعَيْفِرٍ ومُطَيْرِفٍ، وقولك في سِبَطْرٍ: سُبَيْطِرٌ، وغُلامٍ: غُلَيِّمٌ، وعَلَبِطٍ: عُلَيْبِطٌ، فإذا كان العدّةُ أربعة أحرف صار التصغير على مثال: فُعَيْعِلٍ، تحركهن جُمَعَ أو لم يتحركن؛ اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن، كما صار كلّ بناء عدّةُ حرفه ثلاثةٌ على مثال فُعَيْلٍ، تحركن جُمعَ أو لم يتحركن، اختلفت حركاتُهنّ أو لم يختلفن، وأمّا فُعَيْعِيلٌ فلمّا كان على خمسة أحرف، وكان الرابعُ منه واواً أو ألفاً أو ياء، وذلك نحو قولك في مِصْبَاحٍ: مُصَيْبِيحٌ، وفي قِنْدِيلٍ: قُنَيْدِيلٌ، وفي كُرْدُوسٍ: كُرَيْدِيسٌ، وفي قَرْبُوسٍ: قُرَيْبِيسٌ، وفي حَمَصِيصٍ: حُمَيْصِيصٌ، لا تبالي كثرة الحركات ولا قلّتها ولا اختلافها)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- التصغير: مصطلح سيبويهي، وسماه (التحقير) أيضاً.

ثانياً: لم يحد سيبويه التصغير، وهو (حكم يلحق الاسم دون الفعل والحرف؛ إمّا لتحقير ذاته، وإمّا لتحقير شأنه)[2].

وهو ظاهرة لغوية معروفة في أكثر من لغة إذ يحدث تغيير في بنية الكلمة على وفق صيغ خاصة، تُلحق الاسم المصغر في اللغة بالمشتقات لأنه وصف في المعنى.

ثالثاً: ووظائف التصغير وأغراضه كثيرة منها[3]:

---

(1) سيبويه: 3/ 415-416.

(2) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 505.

(3) ينظر: نهر، د. هادي: الصرف الوافي، ص 255-256.

1- تقليل ما يتوهَم كثرته وذلك بتقليل ذاته، أو كميته، أو عدده.

2- تحقير ما يتوهَم أنّه عظيم كـ (شاعر – شويعر)، و(بطل – بُطيل).

3- تقرير ما يتوهَم بُعد مكانه أو زمانه، أو قدره فمن الأول: قولك: داري قبيل المسجد، وجلست دوين الدار، ومن الثاني نحو: سافر صاحبي قُبيل الشروق، وسيصل بُعيد الغروب، ومن الثالث نحو: فلان أُصغير منك.

ويراد به أحياناً التحبّب والتمنّن والترحّم ولطف المنزلة، نحو: يا بُنيّ، ويا أُخيّ، وبُنيه، ومُسيكين، في: ابني، وأخي، وبنت، ومسكين.

4- تعظيم الشيء وتهويله كقول الرسول الكريم ﷺ: (أتتكم الدُّهيماء) يعني الفتنة المظلمة، وكقول لبيد[1]:

وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم دُويهيةٌ تصفرُّ منها الأناملُ

فدويهية: تصغير داهية، دلالة على هولها وعظيم مصابها، وقد أنكر البصريون هذه الفائدة، وزعموا أنّ التصغير لا يكون للتعظيم لأنّهما متنافيان، وإنّما عظمت الداهية ونحوها لقلة مدّتها.

رابعاً: لم يذكر سيبويه شروط ما يصغّر من الأسماء، وهي:

1- أن يكون اسماً معرباً، فلا تصغّر المبنيات كأسماء الاستفهام والإشارة، والضمائر، وغير ذلك، وسمع عن العرب تصغير بعض منها على غير قواعد التصغير، كأسماء الإشارة، وبعض الأسماء الموصولة.

ولا تصغر الأفعال ولا الحروف؛ لأنّ التصغير كما قلنا وصف في المعنى، والأفعال والحروف لا يوصفان[2].

---

(1) ديوانه، ص 256.

(2) ينظر: الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص 83.

2- الا يكون لفظ الاسم على وزن صيغة من صيغ التصغير نحو: دُريد، وسُويد، على (فُعيل) وهو من صيغ التصغير، ولا نحو: مُهيمن، ومُسيطر لأنّه على وزن (فعيعل)، وهو من صيغ التصغير أيضاً.

3- أنْ يكون الاسم قابلاً للتصغير، فلا تصغّر الأسماء المعظّمة شرعاً مراداً بها تسمياتها الأصلية، كأسماء الله الحسنى، وأسماء أنبيائه وملائكته وكتبه، ولا يصغر جمع الكثرة، ولا (كلّ) ولا (بعض) ولا نحو: عظيم، وجسيم.

4- الا يقلّ الاسم المراد تصغيره عن ثلاثة أحرف، فإن ينقص عن ذلك ردّ إليه ما كان منه حتّى يصير ثلاثياً، نحو: أخ، وأب.

5- ولا تُصغّر أسماء الأسبوع ولا أسماء الشُهور لأنّها موضوعة لأزمنة مخصوصة، ولا يصغّر نحو: سوى، والبارحة، والغد، ومن اللغويين من أجاز تصغير أسماء الأسبوع، قالوا:

يويم، والثنيان، والسُّبيت، والمحيرم، في، يوم والاثنين، والسّبت، والمحرّم.

وسيرد بعض هذا عند سيبويه.

خامساً: ابتدأ سيبويه كلامه على التصغير بذكر الصيغ الثلاث القياسية وهي:

- فُعيلٌ
- وفُعَيْعلٌ.
- وفُعَيْعيلٌ.

سادساً: قواعد عامة:

للتصغير صيغ ثلاث ذكرها سيبويه، وليس مقصوداً بها أن تتطابق مع الميزان الصرفي حرفاً، وإنّما المقصود بها أنّ القالب الذي يخرج على أساسه الاسم المصغّر، بحيث يتساوى

مع الصيغة في عدة الحروف وفي نوع الكلمة والسكون، فلو أخذنا كلمة (مسجد) مثلاً ونحن نعرف أنها (فعيل)، فإننا نلحظ أنَّ تصغيرها هو (مُسيجد) على: (فُعيعلٌ)[1].

سابعاً:

أ- تستعمل صيغة (فُعيل) لتصغير الاسم الثلاثي، وهو أدنى التصغير نحو: كُليب، وجُميل، وجُبيل في: كلب، وجمل، وجبل.

ب- وتستعمل صيغة (فُعيعل) لتصغير الاسم الرباعي: بالإجراءات الصرفية المتبعة فيما يصغر على (فُعيل) وهي: ضمّ أول الاسم وفتح ثانيه، وإضافة ياء ساكنة قبل آخره، لكننا نحتاج هنا إلى إجراء رابع وهو كسر ما بعد الياء، وفي ذلك استثناءات معينة سيأتي على بيانها سيبويه في مواضعها.

وتكون طريقة التصغير على (فُعَيْعِل) كالآتي:

ضمّ الحرف الأول + ياء ساكنة قبل آخره + كسر ما بعد الياء.

فيقال في نحو: مَلعب ← مُكَيْعِيبٌ

ج- وتستعمل صيغة (فُعَيْعِيل) لتصغير كلّ اسم زائد على أربعة أحرف، وقبل آخره حرف كالألف أو الواو، أو الياء، فإن كان (ياء) بقيت، وإنْ كان (واواً) أو (ألفاً) قُلبا ياء، نحو:

مصباح ← مُصَيبيحٌ (ما قبل آخره ألف) فقلب ياءً.

قِنديل ← قُنيديلٌ (ما قبل آخره ياء) فبقيت على حالها.

مَسْعود ← مُسيعيدٌ (ما قبل آخره واو) فقلبت ياءً.

وللتفريق بين الاسم المصغر على (فُعيعل) و(فُعيعيل) ينظر إلى ما بعد الحرف المكسور الواقع بعد الياء المجتلبة منّا، فإن وجدنا حرف (مدّ) فهو (فُعيل)، وأن لم نجد فهو (فُعيعيل)، وذلك نحو: (جعفر – جُعيفر) فلم يأت بعد الحرف المكسور وهو الفاء حرف مدّ، وإنَّما جاء حرف الراء، فجُعيفر على (فعيعل).

---

[1] ينظر: د. الراجحي: التطبيق الصرفي، ص 130.

أمّا في (إكليل – أُكَيْليل) فقد جاء بعد الحرف المكسور وهو اللام حرف مدّ وهو الياء ولذلك صار (أُكَيْلِيل) على (فُعيميل).

ثامناً: مثل سيبويه لم صُغّر على (فُعيعيل) بـ : كُريديس، وقُريبيس، وحُميصيص، تصغيراً لـ (كردوس) وهو القطعة العظيمة من الخيل والرجال، و(القربوس) وهو حنو السرج، و(الحمصيص) وهي بقلة طيبة الطعم، لها ثمرة كثمرة الحمّاض.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(واعلم أنّ تصغير ما كان على أربعة أحرف إنّما يجيء على حالِ مكسَّره للجمع في التحرّك والسكون، ويكون ثالثه حرف اللين، كما أنّك إذا كسّرته للجمع كان ثالثه حرف اللين؛ إلاّ أنّ ثالث الجمع ألف، وثالث التصغير ياء، وأول التصغير مضموم، وأول الجمع مفتوح، وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسّرته للجمع، ويكون خامسه ياء قبله حرف مكسور، كما يكون ذلك لو كسّرته للجمع، ويكون ثالثه حرف لينٍ كما يكون ثالثه في الجمع حرف لين، غير أنّ ثالثه في الجمع ألف وثالثه في التصغير ياء، وأوله في الجمع مفتوح وفي التصغير مضموم، وإنّما فُعل ذلك لأنك تكسّرُ الاسم في التحقير كما تكسّره في الجمع، فأرادوا أن يفرقوا بين علم التصغير والجمع) [1].

أقول:

يوضح سيبويه الإجراءات الصرفية لـمّا يصغر من الأسماء الرباعية البنية كـ (جعفر، ودرهم) فيصغران على: جُعيفر، ودُريهم.

ومن البيّن أنّ ثالث الاسم الرباعي المصغر سيكون حرف لين هو ياء (فعيل)، كحاله حين يجمع جمع تكسير حيث يكون ثالثه حرف لين فنقول في تكسير ()جعفر، ودرهم): جعافر، ودراهم، والفرق بين المصغر والمجموع جمع تكسير أنّ ثالث المصغر ياءٌ وثالث المكسّر ألف، وأول حرف في المصغر مضمومٌ، وأول حرف في المكسر مفتوح.

---

(1) سيبويه: 4/ 416-417.

وكذا الحال في الاسم الخماسي المصغر والمكسّر فنقول في نحو: قنديل: قُنَيْديل تصغيراً، وقناديل: جمعاً مكسّراً.

فالحرف الخامس من الاسم المصغر، والمجموع جمع تكسير حرف لين هو الياء، والفرق بينهما أعني بين الاسم المصغر والاسم المجموع جمع تكسير أنّ ثالث المصغر بياء وثالث المكسر ألف، والسرّ في ذلك التفريق بين علم التصغير والجمع، لأنّ التصغير مجمع التكسير كلاهما يزيل التئام أجزاء الاسم، ولا يحافظ على تتابع حروفه كما كان قبل أن يُصغّر او يجمع جمع تكسير.

تصغير الاسم الخماسي

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف، ولم يكن رابعه شيئاً ممًا كان رابع ما ذكرنا ممًا كان عدّةُ حروفه خمسة أحرف، وذلك نحو: سَفَرْجَلٍ، وفَرَزْدَق، وقَبَعْثَرى، وشَمَرْدَلٍ، وجَحْمَرِشٍ، وصَهْصَلِقٍ، فتحقير العرب هذه الأسماء: سُفَيْرِجٌ، وفُرَيْزِدٌ، وشُمَيْرِدٌ، وقُبَيْعِثٌ، وصُهَيْصِلٌ. وإنْ شئت ألحقت في كلِّ اسم منها ياء قبل آخر حروفه عوضاً، وإنّما حملهم على هذا أنّهم لا يحقّرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلاّ على زنته وحاله لو كسّروه للجمع، إلاّ أنّ نظير حرف اللين الثالث الذي في الجمع الياء في التصغير، وأول التصغير مضموم وأول الجمع مفتوح، لما ذكرتُ لك، فالتصغيرُ والجمع بمنزلةٍ واحدةٍ في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين، إلاّ أنّ أول التصغير وحرف لينه كم ذكرتُ لك، فالتصغير والجمع من وادٍ وحدٍ.

وإنّما منعهم أن يقولوا: سُفَيْرِجِلٌ أنّهم لو كسّروه لم يقولوا: سَفارِجِلٌ؛ ولا فَرازِدِق، ولا قَباعِثِرُ، ولا شَمارِدِلُ.

وسأبيِّن لك إن شاء الله لِمَ كانت هذه الحروف أولى بالطرح في التصغير من سائر الحروف التي من بنات الخمسة، وهذا قول يونس، وقال الخليل: لو كنتُ محقّراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين، لقلت: سُفَيْرِجِلٌ، كما ترى، حتّى يصير بزنة دُنَيْنِيرٍ، فهذا أقربُ وإنْ لم يكن من كلام العرب)[1].

أقول:

أولاً: القاعدة العامة في تصغير الاسم الخماسي هو تصغيره على: فُعيعيل، والأسماء التي تزيد أحرفها على الأربعة أحرف نوعان:

الأول: ما خلت من أحرف اللين قبل أواخرها كـ (سفرجل).

---

(1) سيبويه: 3/ 417–418.

والثاني: ما كان آخره حرف لين كالألف أو الياء أو الواو كـ (قنديل)، وقد ذكرنا أنّ الخماسي إذا كان رابعه حرف مدّ قلب ياء فنقول في:

قنديل ← قُنيديل، وفي: عصفور ← عُصَيفير، وفي مصباح ← مُصيبيح.

أمّا الخماسي الذي ليس رابعه حرف لين فيصغّر تصغير الاسم الرباعي، أيّ على (فُعيعل) وذلك بطرح الحرف الأخير منه طلباً للتخفيف، وإنّما يحذف الحرف الأخير لكون بقية حروف الاسم أصولاً لا يجوز حذفها، ويجوز أيضاً تصغيره على (فُعيعيل) نقول:

سَفرجل ← سُفَيرج، أو: سُفيريج.

فَرزدق ← فُريزدٌ، أو فُريزيق.

قَبعثرى ← قُبيعثٌ أو قبيعيث، وهو الجمل الضخم أو المهزول.

شَمردل ← شُمَيرد أو شميريد والشمردل من الإبل: القوي.

جحرمش ← جُحَيرم أو جحيريش، والجحرمرش من النساء: العجوز.

صهصلق ← صهيصل أو صهيصيل والصهصلق: الشديد الصوت.

ولذلك يقول سيبويه: (وإنْ شئت ألحقت في كلّ اسم منها ياءً قبل آخر حروفه عوضاً)، أيّ قد تعوض من المحذوف ياءً، كما هو الحال في جمع التكسير.

ثانياً: والذي منعهم من أن يصغّروا: سفرجل على: سُفيرجل، لأنّهم لو كسّروه لم يقولوا: سفارجل، ولا فرازدق، ولا قباعثر، ولا شماردل.

والأولى أن يُصغر نحو (سفرجل) عل: سُفيرجْلٌ، بإسكان ما قبل الآخر، بمنزلة: دينار: دُنَينير، ممّا كان رابعه حرف مدّ ولين، ليصير الجيم مثل الياء في سكونه.

تصغير الرباعي المدغم آخره في مثله

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب تصغير المضاعف الذي قد أدغم أحد الحرفين منه في الآخر، وذلك قولك: في مُدُقّ: مُدَيْقٌ، وفي أَصَمّ: أُصَيْمٌ، ولا تغيّر الإدغام عن حاله كما أنك إذا كسّرت مُدُقّاً للجمع قلت: مَداقٌ، ولو كسّرت أصمّ على عدة حروفه كما تكسر أجْدلاً فتقول: أجادِلُ، لقلت: أصامٌ، فإنّما أجريت التحقير على ذلك، وجاز أن يكون الحرف المدغم بعد الياء الساكنة، كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع)[1].

أقول:

يصغّر الاسم الرباعي الذي أدغم آخره في مثله على (فُعيل) ومن غير فكّ الإدغام، شأنه في ذلك جمعه جمع تكسير، حيث لا يفكّ إدغامه.

ونؤكّد على أنّ هناك تماثلاً بين التصغير وجمع التكسير في بعض الوجوه منها بعض الإجراءات الصرفية التي تُجرى على الاسم المراد جمعه جمع تكسير، فهي نفسها التي تُجرى على الاسم المراد تصغيره، ومنها أنّ التصغير كجمع التصغير قد يُستفاد منه في ردّ الأسماء إلى أصولها وذلك نحو: دينار، ومصغره: دُنينير؛ لأنّ أصل الدينار هو دنّار بدليل جمعه على دنانير، وكذا: (ماء – مُوية) والأصل: (ماه)، بدليل جمعه على مياه وأمواه.

وبين أيدينا تشابه بين التصغير وجمع التكسير في نحو:

مدقٌّ، وأصمٌّ، فنقول في تصغيرهما: مُدَيْقٌ، وأُصَيْمٌ، من غير تغيير الإدغام، كما نقول في تكسيرهما: مداقٌّ، وأصامٌّ.

---

(1) سيبويه: 3/ 418.

تصغير الرباعي أو الخماسي المختوم بعلامة تأنيث

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدّته مع الزيادة أربعة أحرف، وذلك نحو: حُبْلى، وبُشْرى، وأُخرى، تقول: حُبَيْلي، وبُشَيْرَي، وأُخَيْرَي، وذلك أنّ هذه الألف لـمّا كانت ألف تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير، وجعلوها ههنا بمنزلة الهاء التي تجيء للتأنيث، وذلك قولك في طَلْحَة طُلَيْحَة، وفي سَلَمَة: سُلَيْمة، وإنّما كانت هاءُ التأنيث بهذه المنزلة؛ لأنها تُضمُّ إلى الاسم، كما يُضمّ مَوتَ إلى حَضْرَ، وبَكّ إلى بَعْلَ.

وإنْ جاءت هذه الألف لغير التأنيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياءً، وجرت هذه الألفُ في التحقير مجرى ألف مَرْمىً، لأنها كنون رَعْشَنٍ، وهو قوله في مِعْزىً: مُعَيْزٍ كما ترى، وفي أرْطَىً: أُرَيْطٍ كما ترى، وفيمن قال عَلْقىً: عُلَيْقٍ كما ترى.

واعلم أنّ هذه الألف إذا كانت خامسةً عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حُذفت، وذلك قولك في قَرْقَرَى: قُرَيْقِرٌ، وفي حَبَرْكَىً: حُبَيْرِكٌ، وإنّما صارت هذه الألف إذا كانت خامسةً عندهم بمنزلة ألف مُبارِكٍ وجُوالِقٍ، لأنها ميّتة مثلها، ولأنها لو كُسِّرت الأسماءُ للجمع لم تثبت، فلمّا اجتمع فيها ذلك صارت عند العرب بتلك المنزلة، وهذا قول يونس والخليل، فكذلك هذه الألف إذا كانت خامسةً فصاعداً)[1].

أقول:

أولاً: المؤنث كما هو معروف قسمان:

الأول: ما يخلو من علامة تأنيث كـ (عقرب، وزينب).

والثاني: ما كان فيه علامة تأنيث كالتاء المربوطة، والألف المقصورة، والألف الممدودة.

---

(1) سيبويه: 3/ 418-419.

أمّا المؤنث الرباعي من غير علامة تأنيث فيصغّر على: فُعيعل، فيقال في: عقرب: عُقيربٌ، وفي زينب: زُيينبٌ، أمّا إذا كان فيه علامة فلا تخلو من أن تكون ألفاً، أو تاءً أو همزة.

فيصغّر على لفظه، فيقال في نحو: بُشرى، وأُخرى، وحُبلى: بُشيرى، وأُخيرى، وحُبيلى.

ويقال في نحو: فاطمة، وطلحة، وسلمة:

فُويطمة، وطُليحة، وسُليمة.

ولابدّ من تاء التأنيث، لأنّها مضمومة إلى الاسم انضمام الجزء الثاني إلى الجزء الأول من الأسماء المركّبة تركيباً مزجياً كـ (حَضْرَمَوْت) و(بَعْلَبَك) ويقال في: صحراء، وخضراء، وحرباء:

صُحيراء، وخُضيراء، وحُربياء.

ثانياً: إذا كانت الألف المقصورة خامسة أو أكثر من ذلك فإنّك تحذفها سواء كانت للتأنيث أو لغيره، فنقول فيما ألفه للتأنيث كـ: (قرقرى): قُريقر.

ونقول فيما ألفه لغير التأنيث كـ (حَبَركى): حُبَيرِكٌ، والحبركى: الطويل الظهر القصير الرجلين، والقوم هلكى، والقُراد[1]. وألف (حبركى) للإلحاق بـ (سفرجل).

ويجوز إذا عوّضنا الألف المحذوفة أن نقول: حُبيريك، وقريقير[2].

وإذا كانت مع الألف الزائدة ألف أخرى في الاسم جاز لك أن تحذف أيهما شئت وذلك نحو: حُباري: تقول في تصغيره: (حُبيري) بحذف الألف الأولى لكونها زائدة للمدّ، في حين أنّ الألف الثانية للتأنيث فهي تفيد معناه، والقياس أن يبقى ما يفيد معنى، ويحذف ما لا يفيد معنى.

ويجوز حذف الحرف الأخير فيقال: حُبير أو حُبيرة[3].

---

(1) ابن منظور: (حبرك)، 10/ 409.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 536.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 537.

تصغير الممدود وما آخره ألف ونون

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف، اعلم أنَّ تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، ولا تُغيِّر الألفان عن حالهما قبل التصغير؛ لأنهما بمنزلة الهاء، وذلك قولك: حُمَيْرَاءُ، وصُفَيْراءُ، وفي طَرْفَاءَ: طُرَيْفاءُ، وكذلك فَعْلاَنُ الذي له فَعْلَى عندهم؛ لأنَّ هذه النون لـمّا كانت بعد ألف وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في حَمْراءَ؛ لأنها بدلٌ من الألف، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يُجرون على الألف، كما كان يُجرى على الهمزة ما كان يُجرى على التي هي بدلٌ منها.

واعلم أنَّ كلَّ شيءٍ كان آخره كآخر فَعْلاَنَ الذي له فَعْلى، وكانت عدَّة حروفه كعدَّة حروف فعْلانَ الذي له فَعْلى، توالت فيه ثلاثُ حركات، أو لم يتوالين، اختلفت حركاته أو لم يختلفن، ولم تكسِّره للجمع حتَّى يصير على مثال مفاعيل، فإن تحقيره كتحقير فعْلانَ الذي له فَعْلى، وإنَّما صيَّروه مثله حين كان آخره نونا بعد ألف كما أنَّ آخر فَعْلان الذي فَعْلى نون بعد ألف وكان ذلك زائداً كما كان آخر فَعْلان الذي له فَعْلى زائداً ولم يكسَّر على مثال مفاعيل كما لم يكسَّر فَعْلان الذي له فَعْلى على ذلك، فشبهوا ذا بفَعْلان الذي له فَعْلان كما شبهوا الألف بالهاء، واعلم إنَّ كلَّ ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان ممدوداً مُنصرفاً فإن تحقيره كتحقير الممدود الذي هو بعدَّة حروفه ممَّا فيه الهمزة بدلاً من ياء من نفس الحرف، وإنَّما صار كذلك لأنَّ همزته بدلٌ من ياء بمنزلة الياء التي من نفس الحرف، وذلك نحو: عِلْبَاءٍ وحِرْبَاءٍ، تقول: عُلَيْبِيٌّ وحُرَيْبِيٌّ، كما تقول في سقَّاءٍ: سُقَيْقِيٌّ وفي مِقْلاءٍ: مُقَيْلِيٌّ. وإذا كانت الياءُ التي هذه الهمزة بدلٌ منها ظاهرة حقَّرت ذلك الاسم كما تحقِّر الاسم الذي ظهرت فيه ياءٌ من نفس الحرف ممَّا هو بعدَّة حروفه، وذلك دِرْحايةٌ فتقول: دُرَيْحِيَّةٌ، كما تقول في سقَّايةٍ: سُقَيْقِيةٌ، وإنَّما كان هذا كهذا لأنَّ زوائده لم يجئن للتأنيث.

واعلم أنّ من قال: غَوْغاءٌ فجعلها بمنزلة قَضْقاضٍ وصرَف قال: غُوَيْغِيٌّ، ومن لم يصرف وأنّث فإنّها عنده بمنزلة عَوْراء، يقول: غُوَيْغاءُ كما يقول: عُوَيْراءُ. ومن قال: قُوْباءٌ فصرف قال: قُوَيْبِيٌّ، كما تقول: عُلَيْبِيٌّ، ومن قال: هذه قُوَباءُ فأنّث ولم يصرف قال: قُوَيْباءُ كما قال: حُمَيْراءُ؛ لأنّ تحقير ما لحقته ألفا التأنيث وكان على ثلاثة أحرف وتوالت فيه ثلاثُ حركات أو لم يتوالين، اختلفت حركاته أو لم يختلفن على مثال فُعَيْلاءَ)[1].

أقول:

أولاً: إذا أردنا تصغير ما كانت ألفه الممدود للتأنيث فالسبيل إلى ذلك يكون بتصغير الجزء الأول من هذا الاسم، ثمّ نزيد الألف الممدودة كأنّها، تاء تأنيث لأنهما يشتركان في الحركة، فنقول في:

حمراء ← حُميراءُ (بتصغير حَمْر) أولاً بزيادة ياء (فُعيل) ثمّ نزيد ألف المدّ.

ونقول في: صفراء ← صُفَيراءُ

وفي: طرفاء ← طُرَيفاءُ

ثانياً: وإذا أردنا تصغير ما كان على زنة (فَعْلان) وتكسيره (فَعْلى) فنعامل الألف والنون معاملة (ألفي حمراء) يعني: الألف والهمزة، فنقول في: غضبان، وسكران: غُضيبان، وسُكيران؛ لأنّ ألفه تبقى في جمعه جمع تكسير، فنقول: (غضبان وغضبى) و(سكران – وسكرى)، ومعنى ذلك أنّ الاسم الذي فيه زيادتان (الألف والنون) كسرحان، إذا أردنا تصغيره نظرنا إلى جمعه جمع تكسير، فإن انقلبت الألف ياءً كـ (سرحان – سراحين) قلبناها ياءً في التصغير أيضاً فقلنا: سُرَيحين وتقول في : (سلطان): سُليطين، لأنك تقول في جمعه جمع تكسير: سلاطين، وتقول في: (ضِبعان: (ضُبيعين) لقولك في تكسيره: ضَباعين، وقُربان: قُريبين، وقرابين، ويقاس عليه ما كان على (مفعال) كـ (مفتاح، ومفاتيح، ومُفيتيح) و(مصباح ومصابيح ومُصيبيح) وإنْ بقيت الألف على حالها في الجمع المكسر كـ (غضبان، وسكران) أبقيناها على حالها دون قلب فقلنا: غُضيبان، وسُكيران، وفي الجمع: غضبان،

---

[1] سيبويه: 3/ 419-421.

وغضبى، وسـركان وسـكرى، أيّ: فعْـلان، جمعـه: مكـسراً: فَعْلـى، ولا يجـوز جمعـه علـى: مفاعيل.

ثالثاً: أمّا الاسم المزيد بألف ممدودة وهمزة للإلحاق كـ (عِلبـاء، وحِربـاء) فتـصغيره كتصغير الممدود الذي تقلب همزته ياءً، فيقال: عُلَيْبيٌّ، وحريبيٌّ، كما يقال في: سقّاء: سُقيقيّ، وفي مِقلاء: مُقيليٌّ.

أمّا إذا كانت الياء التي هي بدل من الهمزة ظاهرة في الاسم فيصغر على طريقـة مـا يصغر عليه الاسم ذي الياء التي من نفس الكلمة وعـدّة حروفهـا، فيقـال في نحـو: درحايـة: دُريحِيَة. وفي: سقَاية: سُقَيقيةٌ.

وذلك لأنّ زوائد هذين الاسمين يعني الألف والياء لم يكنّ للتأنيث.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(واعلم أنّ كلّ اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدّة حروفه كعدّة حروف فَعْلانٌ كُسّر للجمع على مثال مفاعيل، فإن تحقيره كتحقير سِرْبالٍ، شبّهوه به حيث كُسّر للجمع كما يكسّر سربالٌ، وفُعل به ما ليس لبابه في الأصل فكما كُسّر للجمع هذا التكسير حُقّر هذا التحقير، وذلك قولك: سُرَيْحِينٌ في سِرْحانٍ، لأنّك تقول: سَراحينٌ، وضِبانٌ ضُبَيْعِينٌ لأنّك تقول: ضَباعِينٌ، وحومانٌ: حُوَيْمينٌ، لأنّهم يقولون: حَوامِينٌ؛ وسُلطانٌ سُلَيْطِينٌ، لأنّهم يقولون: سلاطينٌ؛ ويقولون في فِرْزانٍ: فُرَيْزِينٌ؛ لأنّهم يقولون: فَرازِينٌ، ومن قال: فَرازِنَةٌ، قال أيضاً: فُرَيْزِينٌ، لأنّه قد كُسّر كما كُسّر جَحْجاحٌ وزِنْديقٌ كما قالوا: زَنادِقة وجَحاجِحةٌ.

وأمّا ظَرِبانٌ فتحقيره ظُرَيْبانٌ، كأنّك كسّرته على ظِرْباءَ ولم تكسّره على ظَرِبانٍ، ألا ترى أنّك تقول: ظَرابِيُّ كما قالوا: صِلْفَاءُ وصَلافِيُّ، ولو جاء شيء مثل ظِرْباء كانت الهمزة للتأنيث؛ لأنّ هذا البناء لا يكون من باب عِلْباء وحِرْباءٍ، ولم تكسّره على ظَرِبانٍ، ألا ترى أنّ النون قد ذهبت فلم يُشبه سِرْبالاً حيث لم تثبت في الجمع كما تثبت لامُ سِرْبالٍ وأشباه ذلك.

وتقول في وَرَشانٍ: وُرَيْشِينٌ، لأنّك تقول: وَراشِينٌ، وإذا جاء شيء على عدّة حروف سِرحانٍ، وآخره كآخر سرحانٍ، ولم تعلم العرب كسّرته للجمع، فتحقيره كتحقير فَعْلانٌ الذي له فَعْلى إذا لم تعلم، فالذي هو مثله في الزيادتين والذي يصير في المعرفة بمنزلته أولى به حتّى تعلم، والذي ذكرتُ لك في جميع ذا قولُ يونس.

ولو سمّيت رجلاً بسِرْحانٍ فحقّرته: لقلت: سُرَيْحِينٌ، وذا قول يونس وأبي عمرو، ولو قلت: سُرَيْحانٌ لقلت ي رجل يسمى عَلْقَىً: عُلَيْقَى، وفي مِعْزَى: مُعَيْزَى، وفي امرأة اسمها سِرْبالٌ سُرَيْبالٌ؛ لأنّها لا تنصرف، فالتحقير على أصله وإنْ لم ينصرف الاسم، وجميع ما ذكرتُ لك في هذا الباب وما أذكرُ لك في الباب الذي يليه قول يونس) [1].

أقول:

يؤكّد سيبويه إنّ ما كان آخره من الأسماء ألفاً ونوناً زائدتين وعدّة حروفه كعدّة حروف (فَعْلان) وألفه تقلب عند جمعه جمع تكسير ياءً، فإنّ هذه الألف تقلب ياءً عند

[1] سيبويه: 3/ 421-423.

تصغيره ويقاس على هذا كلّ ما كان على (مِفعال) كـ: مـصباح – مـصابيح أيّ (مفاعيـل) وسربال وسرابيل وتصغيره: سُربيبل.

وقس على ذلك: سلطان وسلاطين، وسُليطين.

وفَرزان: فرازين، وفُريزين، وفرزان: من لعب الشطرنج، أعجمي معرب، ويُـسمّى: الوزير.

وحومان: حوامين، وحُويمين، والحومان: ما غلظ من الأرض، أمّا: ضربان فتصغيره: ظربيان، بمنزلة: سكرى وسُكيران، لأنّ ألفه لا تقلب ياءً في الجمع، فيقال في تكسيره: ظِربـاء، ويقال: ظرابيّ، كما يقال في: صِلَفاء وهي الأرض الصلبة: صلافيّ.

قال سيبويه – رحمه الله -:

(هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث، أو لحقته ألف ونون كما لحقت عُثمانَ، وأمّا ما لحقته ألفا التأنيث فخُنْفُساءُ وعُنْصَلاءُ وقُرْمُلاءُ، فإذا حقّرت قلت: قُرَيْمِلاءُ وخُنَيْفِساءُ وعُنَيْصِلاءُ، ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث؛ لأنّ الألفين لـمّا كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تُحذفا هنا حيث حيّ آخرُ الاسم، وتحرّكَ كتحرك الهاء. وإنّما حُذفت الألفُ لأنّها حرفٌ ميّتٌ، فجعلتها كألف مباركٍ، فأمّا الممدود فإن آخره حيٌ كحياة الهاء، وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء، فلمّا اجتمع فيه الأمران جُعل بمنزلة ما فيه الهاء، والهاءُ بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم فجُعلا اسماً واحداً، فالآخرُ لا يُحذف أبداً؛ لأنّه بمنزلة اسم مضاف إليه، ولا تغيّر الحركة التي في آخر الأول كما لا تغيّر الحركة التي قبل الهاء.

وأمّا ما لحقته ألف ونون: فعُقْرُبانٌ، وزَعْفَرانٌ، تقول: عُقَيْرِبانٌ، وزُعَيْفِرانٌ، تحقّره كما تحقّر ما في آخره ألفا التأنيث، ولا تحذف لتحرُّك النون، وإنّما وافق عُقْربانٌ خُنْفُساء، كما وافق تحقيرُ عُثمانَ تحقير حَمْراءَ، جعلوا ما فيه الألف والنون من بنات الأربعة بمنزلة ما فيه ألف التأنيث من بنات الأربعة، كما جعلوا ما هو مثله من بنات الثلاثة مثل ما فيه ألفا التأنيث من بنات الثلاثة؛ لأنّ النون في بنات الأربعة لـمّا تحركت أشبهت الهمزة في خنفساء وأخواتها ولم تُسكن فتشبه بسكونها الألف التي في قَرْقَرَى وقَهْقَرَى وقَبَعْثَرى، وتكوم حرفاً واحداً بمنزلة قَهْقَرَى.

وتقول في أُقْحُوانة: أُقَيْحِيانةٌ، وعُنْظُوانة: عُنَيْظِيانةٌ، كأنّك حقّرت عُنْظُوانا وأُقْحُوانا، وإذا حقّرت عُنْظُوانا وأُقْحُوانا فكأنّك حقّرت عُنْظُوة وأُقْحُوة، لأنك تُجري هاتين الزيادتين مجرى تحقير ما فيه الهاء، فإذا ضممتهما إلى شيء فأجر تحقيره مجرى تحقير ما فيه الهاء، وإنّما دخلت الهاء ههنا لأنّ الزيادتين ليستا علامةً للتأنيث، وأمّا أُسْطُوانةٌ فتحقيرها أُسَيْطِينةٌ، لقولهم: أساطينُ، كما قلت: سُرَيْحِينٌ، حيث قالوا: سَراحِينُ، فلمّا كسّروا هذا الاسم بحذف الزيادة وثبات النون حقّرته عليه)[1].

[1] سيبويه: 3/ 423-424.

أقول:

يسوق سيبويه الأمثلة لبيان الإجراءات الصرفية لما يصغّر من الأسماء الرباعية المختومة بألف التأنيث، أو المختومة بالألف والنون مما يمكن توضيحه بالمخطط الآتي:

الاسم	تصغيره	الإجراءات الصرفية وعلّلها
خُنفساء وعُنصلاء وقُرملاء	خنيفساء وعنيصلاء وقريملاء	هذه أسماء ممدودة، إذا أريد تصغيرها أوقع على الجزء الأول منها، كما هو الحال في تصغير ما كان آخره ألف ونون، أو ياء النسب، والعُنصل: نبات معمّر من الصيلة الزنبقية، والقرملة: نبات حولي قصير الساق من الفصيلة الرطويطية[1].
عُقْرُبان زعفران	عُقيربان زعيفران	بإيقاع التصغير على الجزء الأول منها، كما هو الحال في الأسماء الممدودة السابقة.
أقحوانة عنظوانة	أقيحيانة عيظيانة	هو بمنزلة تصغير: أقحوان، وعنظوان، وعثمان بإيقاع التصغير على الجزء الأول فيه، وكأنك صغّرت (أقحوة، وعنظوة) وذلك بتصغير ما قبل التاء المربوطة والعنظوان: نبت من الحمض[2].
أسطوانة	أسيطينة	لأنهم يقولون: أساطين، التي تصغّر كما يصغّر: سراحين، فيقال: سريحين، بحذف المزيد وثبات النون، لأنّ تكسير سراحين يلزم حذف الزيادة منه مع إبقاء النون.

(1) المعجم الوسيط: (قرمل)، 2/ 730.

(2) المعجم الوسيط (عنظوان): 2/ 637.

ما يصغّر على قياس ما يجمع جمع تكسير

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما يحقّر على تكسيرك إيّاه لو كسرته للجمع على القياس لا على التكسير للجمع على غيره، وذلك قولك في خاتَمٍ: خُوَيْتِمٌ، وطابَقٍ: طُوَيْبِقٌ، ودانَقٍ: دُوَيْنِقٌ، والـذين قالوا: دَوانيقُ وخَواتيمُ وطَوابيقُ، إنّما جعلوه تكسير فاعال، وإنْ لم يكن من كلامهـم، كمـا قالوا: مَلامِحُ والمستعمل في الكلام لمحةٌ، ولا يقولون مَلْمَحةٌ، غير أنّهـم قـد قـالوا: خاتـامٌ، حدثنا بذلك أبو الخطاب.

وسمعنا من يقول ممّن يوثق به من العرب: خُوَيْتِيمٌ، فإذا جمع قال: خَواتيمُ، وزعم يونس أنّ العرب تقول أيضاً: خَواتِمُ ودَوانِقُ وطَوابِقُ، على فاعلٍ، كما قالوا: تابَلٌ وتوابِـلُ، ولو قلت: خُوَيْتِيمٌ ودُوَيْنيقٌ، لقولك: خَواتيمُ ودَوانيقُ، لقلت في أُثفيّة أُثَيْفِيَّةٌ، فخففْتها، لأنك تقول: أثافٍ، ولكنّك تحقّرها على تكسيرها على القياس، وكذلك مِعطاءٌ تقول: مُعَيْطِيٌّ، ولا تلتفت إلى مَعاطٍ، ولحذفت في تحقير مَهْرِيةٍ إحدى الياءين، كما حذفت في مَهارَيِ إحـداهما، ومن العرب من يقول: صُغَيِّرٌ ودُرَيْهِيمٌ، فلا يجيء بالتصغير على صغير ودِرْهَمٍ، كما لم يجيء دَوانيقُ على دانقٍ، فكأنّهم حقّروا دِرْهاماً وصِغياراً. ولـيس يكـون ذا في كـلّ شـيء إلاّ أن تسمع منه شيئاً، لـمّا قالوا: رويجل، فحقّروا على راجل وإنّما يريدون الرجل)[1].

أقول:

يقال في تصغير نحو: خاتم، وطبق، ودانق وهـو: خُـويتم، وطُويبـق، ودُوينـق. ومـن قالوا: خواتيم، وطوابيق، ودوانيق، إنما صغروه نظـراً لجمعـه شـاذاً علـى: خـواتيم تـاركين بذلك القياس، لأنّ جمعها قياساً على خـواتم، وطوابـق، ودوانـق، بقلـب الألـف فـيهنّ واواً وكسر ما قبل ألف الجمع وهو التاء في (خاتم)، والباء في (طابق) والنون في (دانق) وآخر هذه الأسماء حرف صحيح ليس بحاجة إلى الياء التي في: خواتيم، وطوابيق، ودوانيق، وهـو جمـع على غير قياس، لأنّ القياس (خواتم) ونحوه، وليس (خواتيم) لأنّ الجمع الأخير يفـترض أنّ

[1] سيبويه: 3/ 425-426.

(خاتام) مفرد خواتيم، و(داناق) مفرد: دوانيق، وهو لهجة عند بعض العرب على ما يبدو، والدانق: الساقط المهزول، والجمع: دوانق، ودوانيق[1].

وتصغير بعض الأسماء على غير القياس المعهود كثير في اللغة، وهو صدًى لانقسام العربية على نفسها لهجاتٍ متكاثرة، فهم يقولون – أو يقول بعضهم - (دُريهيم) في تصغير: درهم، كما

يقول (دوانيق) في جمع (دانق)، ومن الواضح أنَّ دريهيم تصغير (دراهم) لا تصغير (درهم) وهذا هو القياس، وكذا قولهم: (رُويجل) تصغير (راجل) وهم يريدون (رجل) وسنأتي على ما خرج عن القياس من الأسماء المصغَّرة في آخر هذا الباب إنْ شاء الله.

---

(1) المعجم الوسيط: (دنق)، 1/ 298.

تصغير الخماسي المزيد

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما يُحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات، لأنك لو كسرتها للجمع لحذفها فكذلك تحذف في التصغير، وذلك قولك في مُغْتَلِم: مُغَيْلِم، كما قلت: مَغالِمُ، فحذفت حين كسّرت للجمع، وإنْ شئت قلت: مُغَيْلِيمٌ، فألحقت الياء عوضاً ممّا حذفت، كما قال بعضهم: مَغَاليمُ.

وكذلك جُوالِقٌ إنْ شئت قلت: جُوَيْلِقٌ، وإنْ شئت قلت: جُوَيْلِيقٌ، عِوَضاً كما قالوا: جَوَالِيقُ، والعِوَضُ قول يونس والخليل، وتقول في المُقَدَّم والمُؤَخَّر: مُقَيْدِمٌ ومُؤَيْخِرٌ، وإنْ شئت عوّضت الياء كما قالوا: مَقاديمُ ومآخيرُ، والمَقَادِمُ والمآخِرُ عربيّة جيّدة، ومُقَيْدِّمٌ خطأ، لأنّه لا يكون في الكلام مَقادِّمُ، فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير في أنّ ثالثه حرفُ لين كما أنّ ثالث التصغير حرف لين، وما قبل حرف لينه مفتوح كما أنّ ما قبل حرف لين التصغير مفتوح، وما بعد حرف لينه مكسور كما كان ما بعد حرف لين التصغير مكسوراً – فكذلك لا يكون في التصغير، فعلى هذا فقسْ وهذا قول الخليل، وحروفُ اللين هي حروف المدّ التي يُمدّ بها الصوتُ، وتلك الحروف: الألف، والواو، والياء)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- بنات الثلاثة: قصد بها سيبويه الثلاثي المزيد بحرف أو حرفين أيْ: الرباعي أو الخماسي ممّا فيه زيادة.

ثانياً: سيعكف سيبويه ابتداءً بهذا وما يعقبه من صفحات على بيان ما يحذف من الحروف الزائدة عند تصغير الاسم، سواء كان المحذوف حرفاً مزيداً في الرباعي أو أحد الحرفين المزيدين في الخماسي، وسواء حُذف الحرف المزيد الرابع أو الخامس اختياراً أو

---

(1) سيبويه: 3/ 426.

تخصيصاً وتعيننا حيث يكون أحد الحرفين المزيدين أولى من غيره بالحذف وعلى النحو المبيّن في المخطط الآتي:

الوصف الصرفي	مصغّره	الاسم
الأول بحذف الحرف الزائد، وهو تاء (مفتعل) والتصغير على (فعيعل) وذلك أن تصغره على (فعيعيل) بتعويض الحرف المحذوف بالياء فتقول: مُغيليم، وفي هذا يقول سيبويه: (فألحقت الياء عوضاً ممّا حذفت) والمحذوف تاء (مفتعل).	مُغيلم مُغيليم	مُغتلم
بحذف الأول من غير تعويض في الأول، وبحذفها وتعويضها بالياء في الثاني.	جُويلق جُويليق	جُوالق
إمّا بالحذف من غير تعويض، أو بالحذف والتعويض بالياء، كما قالوا: مقاديم ومآخير والمقادم والمآخر هو الصواب ومن الخطأ أن يقال: مُقيدّم بتشديد الدال لأنّه ليس من مقادِم، وإنّما من: مقدِّم ومقدام، ويقرر سيبويه أنّ حروف اللين هي حروف المدّ التي يمدّ بها الصوت، ويخرج من الفم حرّاً طليقاً من غير حوائل وعوارض كما هو الحال في الأصوات الصامتة، والأصوات الصائتة، أو اللينة، وهي: الألف والواو والياء.	مُقيدِم مُؤيخِر أو: مُقيديم مؤيخير	مُقدِّم مؤخّر

تصغير ذي الزوائد بالتعويض وعدمه

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وتقول في مُنطَلِقٍ: مُطَيْلِقٌ ومُطَيْليقٌ؛ لأنك لو كسّرته كان بمنزلة مُغْتَلِمٍ في الحذف والعوض، وتقول في مُدَّكِرٍ: مُدَيْكِرٌ، كما تقول في مُقْتَرِبٍ: مُقَيْرِبٌ، وإنّما حدُّها مُدْتَكِرٌ، ولكنّهم أدغموا، فحذفت هذا كما كنت حاذفه في تكسيركه للجمع لو كسّرته، وإنْ شئت عوّضت فقلت: مُدَيْكِيرٌ، ومُقَيْرِيبٌ، وكذلك مُغْيَسِلٌ، وإذا حقّرت مُستَمِعاً قلت: مُسَيْمِعٌ ومُسَيْمِيعٌ، تُجريه مُغْيَسِلٍ، تحذف الزوائد، كما كنت حاذفها في تكسيركه للجمع لو كسّرته.

وإذا حقّرت مُزْدانٍ، قلت: مُزَيْنٌ، ومُزَيِّينٌ، وتحذف الدال لأنّها بدلٌ من تاء مُفْتَعِلٍ، كما كنت حاذفها لو كسّرته للجمع ومُزْدانٌ بمنزلة مُختارٍ، فإذا حقّرته قلت: مُخَيْرٌ، وإنْ شئت قلت: مُخَيِّرٌ، لأنك لو كسّرته للجمع قلت: مَخايِرُ ومَخايِيرُ، كما فعلت ذلك بمُغْتَلِمٍ، لأنّه مُفْتَعِلٌ، وكذلك مُنْقادٌ لأنّه مُنْفَعِلٌ، وكذلك مُسْتَزادٌ تحقيره مُزَيْدٌ، لأنّه مُسْتَفْعَلٌ، هذه الزوائد تُجري على ما ذكرتُ لك، وتقول في مُحْمَرٍّ: مُحَيْمِرٌ، ومُحَيْمِيرٌ، كما حقّرت مُقَدَّماً، لأنك لو كسّرت مُحْمَرّاً للجمع أذهبت إحدى الراءين؛ لأنّه ليس في الكلام مَفاعِلٌ. وتقول في مُحْمارٍّ: مُحَيْمِيرٌ، ولا تقول: مُحَيْمِرٌ، لأنّ فيها إذا حذفت الراء ألفاً رابعة، فكأنّك حقّرت مُحْمارٍ، وتقول في تحقير حَمارّةٍ: حُمَيْرَةٌ، كأنّك حقّرت حَمَرَّةً، لأنك لو كسّرت حَمارّةً للجمع لم تقل: حَمائرٌ، ولكن تقول حَمارٌ؛ لأنّه ليس في الكلام فَعائلُ، وإذا حقّرت جُبُنّةً قلت: جُبَيْنَةٌ، لأنك لو كسّرتها للجمع لقلت: جَبانٌ، كما تقول في المُرضَة: مَراضٌ كما ترى، فجُبُنّةٌ ونحوها على مثال مُرضَة، وإذا كسّرتها للجمع جاءت على ذلك المثال، وقد قالوا: جُبْنَةٌ، فثقّلوا النون وخفّفوها. وتقول في مُغْدَوْدِنٍ: مُغَيْدِينٌ إنْ حذفت الدال الآخرة، كأنّك حقّرت مُغْدَوْنٍ، لأنّها تبقى خمسةُ أحرف رابعتها الواو، فتصير بمنزلة بهْلُولٍ وأشباه ذلك، وإنْ حذفت الدال الأولى فهي بمنزلة جُوالِقٍ، كأنّك حقّرت مُغْوَدِنٍ. وإذا حقّرت خَفَيْدَدٌ قلت: خُفَيْدِدٌ وخُفَيْدِيدٌ؛ لأنك لو كسّرته للجمع قلت: خَفادِدُ وخَفادِيدُ، فإنّما هو بمنزلة عُذافِرٍ وجُوالِقٍ)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 427–428.

أقول:

ننظر المخطّط الآتي:

الاسم	تصغيره	الوصف الصّرفي
منطلق	مُطيلق أو مُطيليق	بحذف النون وهي نون (منفعل) وعدم حذف الميم، والنون كالميم زائدة، غير أنّ ترك الميم بسبب كونها لإفادة معنى اسم الفاعل أعني الوصف، وإذا حذفنا النون جاز لنا عدم التعويض أو التعويض على النحو الذي بيّناه.
مُدّكِر مُقترِب	مُديكر مُقيرِب	الأصل فيه (مُدتكر) (مُفتعل) ولكنّهم أدغموا التاء في الذال ولذلك جاز حذف التاء وعدم حذف الميم، لأنّه لإفادة معنى.
مُزدان مُختار	مُزين أو مزيّن مُخيتر أو مُخيير	بحذف الدال التي هي بدل من تاء (مفتعل) وتحذف هنا كما تحذف في جمع التكسير فيقال: مزاين، كما يقال في مختار: مخاير، ومخايير، بالتعويض أو عدمه في الجمع المكسّر والتصغير.
مُحْمَرّ	مُحيمرٌ أو مُحيمير	بحذف إحدى الراءين، وتقول أيضاً في تصغير (محمارّ) محيمير، بحذف إحدى الراءين ولا يجوز حذفت الألف، لأنّها رابعة، ولو حذفتها فلابُدّ من حذف إحدى الراءين لكون الاسم على بنية التصغير، والجمع: محامر في (محمرّ) ومحامير في (مُحمارّ).
حَمارّة	حُميرة	بمنزلة تصغير: (حَمرَة)، فكأنّك صغّرت حمارّ، وذلك بحذف إحدى الراءين.
جُبُنّة	جُبيْنَة	لأنّ جمع تكسيره جبانّ، بمنزلة: مُرضّة والجمع مراضّ، ويجوز تخفيف النون وتشديدها فيقال: جُبَيْنَة.
مغدودنٌ	مُغيدينٌ	هو على وزن (مُفعوعل)، فتحذف الواو وإحدى الدالين، فتصير: مُغيدون ومغيدين مفعيل ومُفعيعيل، ولا يجوز حذف الميم، لأنّها جاءت لإفادة معنى.
خَفَيْدَدٌ	خُفَيْدِدٌ خُفَيْدِيدٌ	لأنّه يجمع جمع تكسير على: خفادد، وخفاديد، فهو بمنزلة: جوالق، وجواليق، وذلك تحذف الألف لأنّها ثالثة كما تحذف ألف (جوالق) ولا تحذف الواو، لأنّ الألف أولى بالحذف.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإذا حقّرت عَدَوْلًا فبتلك المنزلة؛ لأنك لو كسّرته للجمع لقلت: غدارينُ وغدادنُ، ولا تحذف من الدالين لأنهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف ههنا، ولم تُضطر إلى حذف واحدٍ منهما، وليسا من حروف الزيادات إلاّ أن تضاعف لتلحق الثلاثة بالأربعة، والأربعة بالخمسة. وتقول في قَطَوْطىً: قُطَيْطٍ وقُطَيْطيٌّ، لأنه بمنزلة غَدَوْدَنٍ وعَثَوْثَلٍ، وإذا حقّرت مُقْعَنْسِسٌ حذفت النون وإحدى السينين، لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسّرته للجمع. فإن شئت قلت: مُقَيْعِيسٌ، وإنْ شئت قلت: مُقَيْعِسٌ، وأمّا مُغْلَوْطٌ فليس فيه إلاّ مُغَيْلِيطٌ؛ لأنك إذا حقّرت فحذفت إحدى الواوين بقيت واوٌ رابعةٌ، وصارت الحروفُ خمسةَ أحرف، والواو إذا كانت في هذه الصفة لم تُحذف في التصغير، كما لا تُحذف في الكسر للجمع. فأمّا مُقْعَنْسِسٌ فلا يبقى منه إذا حذفت إحدى السينين زائدةٌ خامسةٌ تثبت في تكسيرك الاسم للجمع، والتي تبقى هي النون، ألا ترى أنّه ليس في الكلام مَفاعِنْلٌ، وتقول في تحقير: عُقَنْجِجٌ وعُقَيْجِيجٌ، تحذف النون ولا تحذف من اللامين؛ لأنّ هذه النون بمنزلة واو غَدَوْدَنٍ وياء خَفَيْدَدٍ، وهي من حروف الزيادة، والجيم ههنا المزيدةُ بمنزلة الدال المزيدة في غَدَوْدَنٍ وخَفَيْدَدٍ، وهي بمنزلة ما هو من نفس الحرف، لأنّها ليست من حروف الزيادة إلاّ أنْ تضاعف. وإذا حقّرت: عَطَوَّد: قلت: عُطَيِّد وعُطَيِّيد، لأنك لو كسّرته للجمع قلت: عَطاوِدُ، وعطاويد، وإنّما ثقّلت الواو التي ألحقت بنات الثلاثة بالأربعة كما ثقّلت باء عدبّس، ونون: عَجَنَّس)[1].

أقول:

لننظر المخطّط الآتي:

---

[1] سيبويه: 3/ 429-430.

الاسم	تصغيره	الوصف الصرفي
غَدودن	غُديدنٌ	بحذف الواو، ولا يجوز حذف الدال لأنها حرف أصلي في بنية الكلمة، ولذلك لا تحذف في التصغير ولا في جمع الاسم جمع تكسير إذ يقال: غدادين، وغدادنُ، زد على ذلك أنّ الدال ليست من حروف الزيادة المعروفة.
قَطَوطى	قُطيطٌ وقُطيطيٌ	لأنّ قطوطى: (فَعَوعلاً) كـ (عَثَوثَل)، وحذفت الواو لأنها زائدة، ولا يجوز حذف إحدى الطائين لأصليتهما.
مُقْعَنْسِسٌ	مُقيعس أو مُقيعيسٌ	إمّا بحذف النون وإحدى السينين، وإمّا بالحذف والتعويض بالياء، ويجوز أن يصغر على (مُقَيْسِسٌ) إلحاقاً له بـ (محرنجم) [1]، والمقعنس: الشديد أو الجمل الممتنع عن الانقياد[2]، والحرنجم: المجتمع.[3]
مُعلوّطٌ	مُعيليطٌ	لأنّ الواوين المدغمين زائدان فنحذف إحداهما ويبقى الاسم على خمسة أحرف الرابع منها حرف مدّ ولين فلا يحذف لا في التصغير ولا في جمع التكسير، وعلط البعير: كواه ووسمه[4].
عَفَنْجج	عُفَيْجج أو عفيجيج	بحذف النون ولا يجوز حذف إحدى اللامين ويُقصد بهما الجيمين، وهما من أصول الكلمة فلا يجوز حذف أيّ منهما والعفنجج الضخم الأحمق[5].
عَطوّد	عُطيّدٌ أو عُطيّيدٌ ،	لأنّ الأصل: عُطيود، وعُطيويد، ويقال في جمعه: عَطاود، وعطاويد، ومعنى هذا إسقاط الواو الأولى من الواوين في (عطّود)، ثمّ ألحق الرباعي فقال: عَطود، ثمّ زيد واو ثالثة ساكنة فصار: عطوّداً بمنزلة: عذبس وعَجنّس، فثقل بزيادة حرف أدخل على الرباعي، والعطوّد: السّبل السريع، والعدوس: القوي على السير، والعدبّس: الرجل الطويل، والعجنس: الجمل الضخم الشديد.

(1) ينظر: السيراقي: 4/ 177.

(2) ابن منظور: (قعس)، 6/ 178.

(3) ابن منظور: (حرجم)، 12/ 130.

(4) المعجم الوسيط: (عفج)، 2/ 610.

(5) الزبيدي: تاج العروس، (عفنج).

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإذا حقّرت جِئْوَلٌ قلت: عُثَيْلٌ وعُثَيِّيلٌ؛ لأنك لو جمعت قلت: عَثاوِلٌ وعَثاوِيلُ، وإنّما صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير لأنهم إنّما جاؤوا بهذه الواو لتُلحق بنات الثلاثة بالأربعة، فصارت عندهم كشين قِرْشَبٌ، وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قِرْشَبٌ، فحذفتها كما حذفوا الباء حين قالوا: قَراشِبُ، فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين، وكذلك قول العرب وقول الخليل. وإذا حقّرت أَلَنْدَدٌ ويَلَنْدَدٌ، ومعنى يَلَنْدِدٍ والَنْدَدِ واحد، فحذفت النون كما حذفتها من عَفَنْجَجٍ، وتركت الدّالين، لأنهما من نفس الحرف، ويدلّك على ذلك أنّ المعنى معنى الدّ، قوال الطّرمّاح:

خَصْمٌ أبَرُّ على الخصوم أَلَنْدَدُ

فإذا حذفت النون قلت: أُلَيْدٌ كما ترى، حتّى يصير على قياس تصغير أفْعَلَ من المضاعف، لأنّ أُفَيْعِلَ من المضاعف وأفاعِلَ من المضاعف لا يكون إلاّ مدغمًا فأجريته على كلام العرب، ولو سمّيت رجلاً بأَلْبَبَ ثمّ حقّرته قلت: أُلَيْبٌ كما ترى، فرددته إلى قياس أفْعَلَ، وإلى الغالب في كلام العرب، وإنّما أَلْبَبُ شاذ كما أنّ حيوة شاذّ، فإذا حقّرت حَيْوَةَ صار على قياس غزوة، ولم تصيّره كينونته ههنا على الأصل أن تحقّره عليه، فكذلك أَلْبَبٌ)[1].

أقول:

لننظر المخطّط الآتي:

---

[1] سيبويه: 3/ 430–431.

الاسم	تصغيره	الوصف الصرفي
عِثْوَلٌ	عُثَيِّل أو عُثَيْيل	بحذف إحدى اللامين من غير تعويض، أو حذفها مع التعويض، والواو للإلحاق، والأصل: عَثَلٌ، وجمعه (عثاول) و(عثاويل) وعثول)، وإنّما لم تحذف الواو لأنّها للإلحاق ببنات الأربعة والحرف الملحق أقرب إلى الحرف الأصل، فالوجه ألا يحذف، ومنهم من يحذف الواو فيقول: عُثَيْل، بسكون الياء[1].
أَلَنْدَدُ يَلَنْدَدُ	أُليدد يُليدد وهما بمعنًى واحد هو الرجل الشديد في الخصومة	هو على صيغة (افنعل) وفيه حرفان زائدان هما الألف والنون، ولابُدَّ من حذف أحدهما فيقال (أُليدد) على صيغة (أفيعل) ولا يجوز حذف إحدى الدالين لأنّهما حرفان أصليان، الأول عين الكلمة والثاني لامها.يقول الطِّرِمَّاح (ت نحو 125هـ)[2]: خَصِمٌ أَبَرَّ على الخصوم أَلَنْدَدُ والندد بمعنى: ألدّ، وهو من اللدد وهو شدة الخصومة، فإذا صُغِّر حذفت نونه فصغّر تصغير: (ألدّ) وقيل: (أُليد) فإن عوض نونه، قيل: (أُليدد) مصروف، لأنّه قد زال بالعوض عن وزن (أفعل) وتحقيره. والجذم: أصل الشجرة، والجذول: أصل من أصول الشجرة أيضاً.
ألبُّ	أُلَيْبُّ	والقياس أن يقال فيه: أُلَبُّ، لكونه على (افعل) من: (اللّب) و(أُليب) شاذ والقياس أن يقال: ألب بمنزلة: أصمّ، وأحبّ، و(ألب) إذا صغّرته ردّ إلى الأصل في القياس.

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 4/ 178.

(2) ديوانه، ص 139، وينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 407، وابن منظور: (لدد)، 3/ 391.

تصغير ما فيه زائدتان بالتكرير وعدمه

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإذا حقّرت إستبرق قلت: أُبَيْرِق، وإنْ شئت قلت: أُبَيْرِيقٌ على العوض؛ لأنّ السين والتاء زائدتان، لأنّ الألف إذا جعلتها زائدة لم تُدخلها على بنات الأربعة ولا الخمسة، وإنّما تُدخلها على بنات الثلاثة، وليس بعد الألف شيء من حروف الزيادة إلاّ السين والتاء، فصارت الألف بمنزلة ميم مُسْتَفْعِلٍ، وصارت السين والتاء بمنزلة سين مُسْتَفْعِلٍ وتائه، وتركُ صرف إسْتَبْرق يدُلّك على أنّه إسْتَفْعَل، وإذا حقّرت ارَنْدجٌ قلت: أُرَيْدِجٌ، لأنّ الألف زائدة ولا تلحق هذه الألفُ إلاّ بنات الثلاثة، والنون بمنزلة نون ألَنْدَدٍ. وتقول في تحقير دُرَخْرَجٍ: دُرَيْرِجٌ، وإنّما ضاعفت الراء والحاء كما ضاعفت الدال في مهددَ، والدليل على ذلك: دُرّاحٌ ودُرُّوحٌ، فضاعف بعضهم الراء، وضاعف بعضهم الراء والحاء، وحقّرته كتكسيركه للجمع، الا ترى انّ من لغته دُرَحْرَحٌ يقول: دَرارِحُ. وقالوا: جُلْعَلَعٌ وجَلالِعُ، وزعم يونس أنّهم يقولون: صَمامِحُ ودَمامِكُ، في صَمَحْمَحٍ ودَمَكْمَكٍ، فإذا حقّرت قلت: صُمَيْمِحٌ ودُمَيْمِكٌ وجُلَيْلِعٌ، وإنْ شئت قلت: دُرَيْرِيحٌ عوضاً كما قالوا: دَراريحُ، وكرهوا دَراحِحُ ودُرَيْحِحٌ، للتضعيف والتقاء الحرفين من موضع واحد، وجاء العوض فلم يغيّروا ما كان على ذلك قبل أن يجيء، ولم يقولوا في العوض: دَراحِيحُ فيكون في العوض على ضربٍ وفي غيره على ضربٍ، ومع ذا انّ لمعاعيلَ وفَعاعِلَ أكثرُ وأعرفُ من فعاللَ وفَعاليلَ. وزعم الخليلُ انّ مَرْمَرِيسٌ عنده من المراسة، والمعنى يدُلّ، وزعم أنّهم ضاعفوا الميم والراء في أوله كما ضاعفوا في آخر دُرَحْرَحٍ الراء والحاء، وتحقيره مُرَيْرِيسٌ، لأنّ الياء تصير رابعةً، وصارت الميم أولى بالحذف من الراء، لأنّ الميم إذا حذفت تبيّن في التحقير انّ أصله من الثلاثة، كأنّك حقّرت مَرّاسٌ، ولو قلت: مُرَيْميسٌ لصارت كأنّها من باب سُرْحُوبٍ وسِرْداحٍ وقِنْديلٍ، فكلُّ شيء ضُوعف الحرفان من أوله أو آخره فأصلهُ الثلاثةُ، ممّا عدّة حروفه خمسة أحرف، كما انّ كلّ شيء ضوعف الثاني منه من أوله أو آخره، وكانت عدّتُه أربعةً أو خمسةً رابعُه حرف لين، فهو من الثلاثة عندك، فهذان يُجريان مجرى واحداً، وإذا حقّرت المُسْرَوْلَ فهو مُسَيْرِيلٌ، ليس إلاّ هذا، لأنّ الواو رابعة، ولو كسّرته للجمع لم تحذف، فكذلك لا تحذف في التصغير،

فإذا حقّرت أو كسّرت وافق بُهلولاً وأشباهه، وإذا حقّرت مَساجِدَ اسم رجلٍ قلت: مُسَيْجِدٌ، فتحقيرُه كتحقيرِ مَسْجِدٍ لأنّه اسمٌ لواحد، ولم ترد أن تحقّر جماعة المساجد، ويحقّر ويكسّر اسم رجلٍ كما يحقّر مُقَدَّمٌ»[1].

أقول:

لننظر المخطّط الآتي:

الاسم	تصغيره	الوصف الصرفي
استبرق	أُبيرقٌ أو أُبيريق	السّين والتاء في استبرق زائدتان والألف فيه بمنزلة ميم (مستفعل) والسين والتاء من مستفعل، فإذا صغرت حذفت إحدى الزائدتين وهي السين، ولك بعد الحذف عدم التعويض أو التعويض.
أرندجٌ	أُريدجٌ	بحذف النون والألف زائدة أيضاً، فحذفنا إحدى الزائدتين، والنون فيه بمنزلة نون ألندد.
دُرحرح	دُريرحٌ	هو اسم مكرر العين واللام، فحذفت الحاء الأولى، ويقال في تكسيره: دُرارح، بحذف الحاء الأولى أيضاً، ويجوز التعويض فيقال: دريريح.
صَمامح دمامك صمحمح دمكمك جلعلع	صُميحح دُميمك صُميمح دميمك جُليلع	هذه الأسماء كـ (دُرحرح) تكرر فيها عينها ولامها، وعند تصغيرها بحذف العين الأولى من (صمامح) و(صمحمح)، والكاف الأولى من (دمكمك)، والعين الأولى من (جليلع) وإنّما حذف الزائد الأول، لأنّ بحذفه يصير المصغّر على بنية صرفية داخلة ضمن أبنية الأسماء في العربية، والصمحمح: الشديد، أو الأصلع، والدمكمك: الصلب الشديد، والجلعلع من الإبل، القوي. ويجوز في هذا كلّه الحذف مع التعويض فيقال في تصغيره: صُميميح، ودُميميك، وجليليع.
مَرمرِيسٌ	مُريريسٌ أو مُريميس	هو على صيغة (فعفعيل)، وأصله من المراسة، والمرمريس: الشديد والداهية فحذفت الميم الثانية حتّى يُعرف بحذفها أنّه أصله من بنات الثلاثة فكأنّه تصغير مَرّاس ويجوز التعويض فيقال: مريميس.

[1] سيبويه: 3/ 431-432.

الاسم	تصغيره	الوصف الصرفي
		ويؤكّد سيبويه أنّ كلّ اسم خماسي وفيه زائدتان بالتكرير في أوله وآخره أصله ثلاثي الوضع، وكذلك كلّ اسم تكرّر ثانيه من أوله أو آخره وكان على أربعة أو خمسة أحرف رابعها حرف لين ومدّ إنّما هو ثلاثي الوضع وكلاهما يجري في التصغير مجرى واحداً.
مُسَرْوَل	مُسَيْرِيل	الواو فيه زائد، ولذلك تحذف وتعوّض بالياء، والمسرول من الحمام ما كان في رجليه ريش، ومن الخيل: ما جاوز بياض تحجيله العضدين والفخذين[1].
مساجد	مُسيجد	إذا أردنا تصغير الاسم المجموع جمع تكسير لنا في ذلك طرق وأوجه مختلفة ذكر سيبويه منها أشهرها وهو ردّ الاسم المجموع إلى واحده ثمّ تصغيره.

(1) المعجم الوسيط: (سرول)، 1/ 428.

المزيد بحرفين مما أوله ألف وصل

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما تُحذف منه الزوائدُ من بنات الثلاثة ممّا أوائلهُ الألفاتُ الموصولاتُ، وذلك قولك في استِضْراب: تُضَيْرِيبٌ، فحذفت الألف فالموصولة لأنّ ما يليها من بعدها لابدّ من تحريكه، فحذفت لأنهم قد علموا أنّها في حال استغناء عنها، وحذفت السين كما كنت حاذفها لو كسّرته للجمع حتّى يغير على مثال مَفاعِيلَ، وصارت السِّينُ أولى بالحذف حيث لم يجدوا بُدّاً من حذف أحدهما؛ لأنك إذن أردت أن يكون تكسيرُه وتحقيرُه على ما في كلام العرب، نحو: التَّجْفاف والتِّبْيان، وكان ذلك أحسن من أن يجيئوا به على ما ليس من كلامهم، الا ترى أنّه ليس في الكلام سِفْعالٌ. وإذا صغّرت الافتقار حذفت الألف لتحرُّك ما يليها، ولا تحذف التاء لأنّ الزائدة إذا كانت ثانيةً في بنات الثلاثة وكان الاسمُ عدّة حروفه خمسة رابعهنّ حرف لين لم يُحذف منه شيء في تكسيره للجمع؛ لأنّه يجيء على مثال مَفاعِيلَ، ولا في تصغيره، وذلك قولك في دِيباجٍ: دَبابِيجُ، والبَياطِيرُ والبياطرة جمع بيطارٍ، صارت الهاءُ عوضاً من الياء، فإذا حذفت الألف الموصولة بقيت خمسةُ أحرفٍ الثاني منها حرفٌ زائد والرابع حرفُ لين، فكل اسم كان كذا لم تحذف منه شيئاً في جمع ولا تصغير، فالتاءُ في افتقارٍ إذا حذفت الألف بمنزلة الياء في دِيباجٍ؛ لأنك لو كسّرته للجمع بعد حذف الألف لكان على مثال مفاعيل، تقول: فُتَيْقِيرٌ. وإذا حقّرت انطلاقٌ قلت: نُطَيْلِيقٌ، تحذف الألف لتحرُّك ما يليها، وتدع النون، لأنّ الزيادة إذا كانت أولاً في بنات الثلاثة وكانت على خمسة أحرف، وكان رابعُه حرف لين، لم تحذف منه شيئاً في تكسير كه للجمع، لأنّه يجيء على مثال مَفاعِيلَ، ولا في التصغير؛ وذلك نحو: تِجْفافٍ وتَجافِيفَ، يَرْبُوعٍ ويَرابِيعَ، فالنون في انطلاقٍ بعد حذف الألف كالتاء في تِجْفافٍ، وإذا حقّرت احْمِرارٌ قلت: حُمَيْرِيرٌ، لأنك إذا حذفت الألف كأنّك تصغّر حِمْرارٌ، فإنّما هو حينئذٍ كالشِّمْلال، ولا تحذف من الشِّمْلال كما لا تحذف منه في الجمع. وإذا حقّرت اشْهِيبابٌ حذفت الألف، فكأنّه بقي شِهيبابٌ، ثمّ حذفت الياء التي بعد الهاء كما كنت حاذفها في التكسير إذا جمعت، فكأنّك حقّرت شِهْبابٌ، وكذلك الاغْدِيدانُ تحذف الألف والياء التي بعد الدال، كما كنت حاذفها في التكسير

للجمع، فكأنّك حقّرت غِدْانٌ، وذلك نحو غُدَيْدِينٍ، وشُهَيْبِيبٍ. وإذا حقّرت افْعِنْساسٌ حذفت الألف لما ذكرنا، فكأنّه يبقى فِعِنْساسٌ وفيه زائدتان: إحدى السينين والنون، فلابُدّ من حذف أحداهما، لأنك لو كسّرته للجمع حتّى يكون على مثال مَفاعيلَ لم يكن من الحذف بُدٌّ، فالنون أولى؛ لأنّها هنا بمنزلة الياء في اشْهيبابٍ واغْديدانٍ وهي حروف الزيادة في الاشهيباب والاغْديدان، ولو لم يكن فيه شيء من ذا كانت النونُ أولى بالحذف لأنّه كان يجيء تحقيرُه وتكسيره كتكسير ما هو في الكلام وتحقيره، فإذا لم تجد بُدّاً من حذف إحدى الزائدتين فدَعِ التي يصير بها الاسمُ كالذي في الكلام كشُمَيْلِيلٍ، وإذا حقّرت اعْلَوّاطٌ قلت: عُلَيِّطٌ، تحذف الألف لما ذكرنا، وتحذف الواو الأولى لأنّها بمنزلة الياء الاغْديدان، والنون في احْرِنْجامٍ، فالواوُ المتحرّكة بمنزلة ما هو من نفس الحرف؛ لأنّه ألحق الثلاثة ببناء الأربعة، كما فُعِلَ ذلك بواو جَدْوَلٍ، ثمّ زيد عليه كما يزاد على بنات الأربعة)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ما تحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة ممّا أوله الألفات الموصولات: المزيد الذي أوله ألف وصل.

ثانياً: يسوق سيبويه في هذا النص المطوّل جملة من الألفاظ المزيدة بحرفين، ومبدوءة بألف وصل مبيناً أحكامها وإجراءاتها الصرفية عند تصغيرها، وعلى النحو المبيّن في المخطّط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 433-435.

الاسم	تصغيره	الوصف الصرفي
استضراب	تُضيريبٌ	بحذف ألف الوصل لكون ما بعدها متحركاً، وهي ممّا يُستغنى عنه، وكذلك حذفت السين لأنّها زائدة، وإذا جُمع جمع تكسير فُعل به ذلك حتّى يكون على (تفاعيل) فيقال: تضاريب.
الافتقار	فُتيقير	بحذف ألف الوصل لتحرّك ما بعدها، ولم تحذف تاء (الافتعال) وإنْ كانت زائدة لأنّها زائدة في ثلاثيّ مزيد بحرفين ورابعه حرف لين، وهذا ممّا لا يُحذف منه شيء عند تصغيره أو جمعه، لأنّه على (مفاعيل) بمنزلة: ديباج ودبابيج، وبياطرة: وبياطير، والتاء عوض من الياء.
انطلاق	نُطيليق	بحذف ألف الوصل لكون ما بعدها متحركاً وإبقاء النون، لأنّ المصدر من بنات الثلاثة ورابعه حرف لين، فلا يحذف ثانيه عند تصغيره أو جمعه جمع تكسر لكونه في التكسير على (مفاعيل)، بمنزلة: تجفاف وتجافيف، ويربوع: ويرابيع.
احمرار	حُميرير	بحذف ألف الوصل فيصير كأنّك تصغّر (حمرار) بمنزلة (شملال)، فلا تحذف منه شيئاً عند تصغيره أو التكسير فتصغّر على فُعيعيل.
اشهيباب	شُهيباب	بحذف الألف فيبقى (شهيباب ثمّ تحذف الياء الواقعة بعد الهاء في التصغير والتكسير فيصير: (شهباب) وتصغير هذا الاسم يكون شُهيباب، ويجوز أن تقول: (شُهيبيب) ومثله: الاغديدان وغُديدين، واغدودن النبت: اخضرّ حتّى ضرب إلى السواد من شدّة ريّه[1].
اقعنساس	أُقيعساس	بحذف النون، وإبقاء الألف وهو من اقعنسس (افعنلل) بمعنى: تأخّر ورجع[2].
اعلوّاط	عُليّط	بحذف الألف والواو الأولى لكونهما بمنزلة الياء في: الاغديدان، واغدودن: افعوعل.

(1) ابن منظور: (غدن)، 13/ 311.

(2) ابن منظور: (قعس): 6/ 177.

تصغير المزيد بحرفين مما يجوز فيه حذف أيّ منهما

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما تحذف أيهما شئت وذلك نحو: قَلَنْسُوَةٍ، إنْ شئت قلت: قُلَيْسِيَةٌ، وإنْ شئت قلت: قُلَيْنِسَةٌ، كما فعلوا ذلك حين كسّروه للجمع، فقال بعضهم: قَلانِسُ، وقال بعضهم: قَلاسٍ، وهذا قول الخليل، وكذلك حَبَنْطى، إنْ شئت حذفت النون فقلت: حُبَيْطٍ، وإنْ شئت حذفت الألف فقلت: حُبَيْنِطٌ، وذلك لأنهما زائدتان ألحقتا الثلاثة ببناء الخمسة، وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فليس واحدةُ الحذفُ ألزمُ لها منه للأخرى؛ فإنّما حَبَنْطى وأشباهُه بمنزلة قَلَنْسُوَةٍ. ومن ذلك كَوَأْلَلٌ، إنْ شئت حذفت الواو وقلت: كُؤَيْلِلٌ وكُؤَيْلِيلٌ، وتقديرها كُعَيْلِلٌ وكُعَيْلِيلٌ، وإنْ شئت حذفت إحدى اللامين فقلت: كُوَيْئِلٌ وكُوَيْئِيلٌ، وتقديرها كُوَيْعِلٌ وكُوَيْعِيلٌ، لأنهما زائدتان ألحقتاه بسَفَرْجَلٍ، وكلّ واحدة منهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وممّا لا يكون الحذفُ ألزم لإحدى زائدتيه منه للأخرى حُبارَى، إنْ شئت قلت: حُبَيْرَى كما ترى، وإنْ شئت قلت: حُبَيِّرٌ؛ وذلك لأنّ الزائدتين لم يجيئا لتُلحقا الثلاثة بالخمسة، وإنّما الألف الأخرى ألف تأنيث، والأولى كواو عجوزٍ، فلابُدّ من حذف إحداهما؛ لأنّك لو كسّرت للجمع لم يكن لك بُدٌّ من حذف إحداهما كما فعلت ذلك بقَلَنْسُوَةٍ، فصار ما لم تجيء زائدتاه لتُلحقا الثلاثة بالخمسة، بمنزلة ما جاءت زيادتاه لتُلحق الثلاثة بالخمسة؛ لأنهما مستويتان في أنهما لم يجيئا ليُلحقا شيئاً بشيء كما أنّ الزيادتين اللتين في حَبَنْطىً مستويتان في أنّهما ألحقتا الثلاثة بالخمسة، وأمّا أبو عمرو فكان يقول: حُبَيْرَةٌ، ويجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت علامةً للتأنيث إذ لم تصل إلى أن تثبت. وإذا حقّرت علانيةً أو ثمانيةً أو عُفاريةً، فأحسنُه أن تقول: عُفَيْرِيَةٌ وعُلَيْنِيَةٌ وثُمَيْنِيَةٌ، من قبل أنّ الألف ههنا بمنزلة ألف عُذافرٍ وصُمادحٍ، وإنّما مُدّ بها الاسم، وليست تُلحق بناء ببناء، والياءُ لا تكون في آخر الاسم زيادة إلاّ وهي تُلحق بناءً ببناء، ولو حذفت الهاء من ثمانيةٍ وعلانيةٍ لجرت الياءُ مجرى ياء جواري، وصارت الياءُ بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وصارت الألف كألف جواري، وهي وفيها الهاءُ بمنزلة جاريةٍ، فأشبَهُهما بالحروف التي هي من نفس الحرف

أجدرُ أن لا تُحذف، فالياءُ في آخر الاسم أبداً بمنزلة ما هو من نفس الحرف؛ لأنّها تُلحق بناءً ببناء، فياءُ عُفاريةٍ وقُراسيةٍ بمنزلة راء عُذافرة، كما أنّ ياء عفريةٍ بمنزلة عين ضِفْدعةٍ، فإنّما مددت عفريةً حين قلت: عُفاريَةٌ، كما أنّك كأنّك مددت عُذَافِراً لـمّا قلت: عُذافِرٌ، وقد قال بعضهم: عُفَيِّرَةٌ وثُمَيِّنةٌ، شبهها بألف حُبارى، إذ كانت زائدة كما أنّها زائدة وكانت في آخر الاسم، وكذلك صحارى وعذارى وأشباه ذلك)[1].

أقول:

يعرض سيبويه بالأمثلة أحكام التصغير للأسماء المزيدة بحرفين ممّا يجوز فيها حذف أيّ حرف شئنا من هذين الحرفين الزائدين، وعلى النحو المبيّن في المخطط الآتي:

الاسم	تصغيره	الوصف الصرفي
قلنسوة	قُليسيَة أو قُلينسة	النون والواو زائدتان، ويجوز حذف أيّ منهما فإذا حذفنا النون قلنا: قُلَيسية، وإذا حذفنا الواو قلنا: قُلينسة.
حبنطى	حُبيط	حُبيط بحذف النون، وحبينيط بحذف الألف والنون والألف زائدتان ألحقتا الثلاثي بالخماسي، فصار بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، ولا فرق بينهما في ضرورة حذف أيّ منهما.
كَوَألَلٌ	كُوَيلل أو كُوَيليل أو كُوَيئيل كُوَيئيل	كوألَلٌ مزيد بحرفين هما الواو وإحدى اللامين، وتصغيره بحذف الواو على فُعيعلٌ، أو فعيليل. هذا بحذف اللام لا الواو، والكوألَ: القصير الغليظ.

---

[1] سيبويه: 3/ 436-438.

الاسم	تصغيره	الوصف الصرفي
كَعيلَلْ كعليل	كُويعل كُويعيل	هو مثل سابقه مزيد بحرفين ملحقين له بالخماسي المجرد (سفرجل) فصار الحرفان الزائدان بمنزلة حرفين من بنية الكلمة.
حُبارى	حُبيري أو حُبيِّر أو حُبيرة	هو مزيد بحرفين هما الألف الثالثة التي جاءت للمدّ، والألف الخامسة للتأنيث فإذا صُغّر لزم حذف إحدى الزائدين، وحذف الزائد لغير معنى أولى من حذف ما جاء لمعنى، هذا في (حُبيري)، ويجوز أن يحذف الألف الأخير فيقال: حُبير. أمّا (حُبيرة) نسبه سيبويه لأبي عمرو بن العلاء – رحمه الله – بحذف الألف الأخيرة ويبدل منها تاء التأنيث لتكون في الاسم علامة تأنيث (ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف تأنيث خامسة فصاعداً، ويقول لم يجز إثباتها لأنّها ساكنة، فإذا حذفتها لم أخِل الاسم من علامة تأنيث ثابتة)[1]. ولذلك يجعل أبو عمرو تصغير (لُغّيزي) على: (لُغيغيزة).
علانية ثمانية عفارية	عُلينية ثُمينية عُفيرية	الألف في هذه الأسماء زائدة للمدّ، والتاء للتأنيث، والأولى أن يحذف الألف الذي لا يفيد معنى، ولا تحذف تاء التأنيث لأنّها بمنزلة الياء في (جواري) ومفردها: جارية.

ويجوز أن يقال فيها: عُلينة، وثُمينة، وعُفيّرة، بجعلها بمنزلة حُبارى على مذهب من يحذف الألف الخامسة، وهي للتأنيث فيقول: حُبيّر، أو حُبيّرة، على رأي أبي عمرو بن العلاء السابق. والعفارية من: العفر، وعفريت.

قال سيبويه – رحمه الله –:

﴿وإنْ حقّرت رجلاً اسمهُ مَهارَى، أو رجلاً اسمه صحارى كان صُحَيْرٍ ومُهَيْرٍ أحسنَ، لأنّ هذه الألف لم تجيء للتأنيث، إنّما أرادوا مهاريُّ، وصحاريُّ، فحذفوا وأبدلوا الألف في مهارى وصحارى، كما قالوا: مدارى ومعايا، فيما هو من نفس الحرف، فإنّما فعالى وفعالل، وفعائل، ألا ترى أنّك لا تجد في الكلام فعالى لشيء واحد، وإنْ حقّرت

[1] المبرد: المقتضب، 1/537.

عَفَرْناةٌ وعَفرنى كنت بالخيار، إنْ شئت قلت: عُفَيْرِنٌ، وعُفَيْرِنَةٌ وإنْ شئت قلت: عُفَيْرٍ وعُفَيْرِيَةٌ، لأنهما زيدتا لتُلحقا الثلاثة بالخمسة، كما كان حَبَنْطى زائدتاه تُلحقانه بالخمسة؛ لأنَّ الألف إذا جاءت منوَّنةً خامسة أو رابعةً فأنها تُلحق بناءً ببناءٍ، وكذلك النون، ويُستدلُّ على زيادتي عفرنى بالمعنى، ألا ترى أنَّ معناه عِفْرٌ وعِفْريتٌ، وقال الشاعر:

ولم أجِدْ بالمِصْرِ مِنْ حاجاتي ... غيرَ عَفاريتَ عَفَرْنَياتِ

أمّا العِرَضْنَى فليس فيها إلاَّ عُرَيْضِنٌ، لأنَّ النون ألحقت الثلاثة بالأربعة، وجاءت هذه الألف للتأنيث، فصارت النون بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ولم تحذفها وأوجبت الحذف للألف، فصار تحقيرُها كتحقيرِ حَجَجْبَى؛ لأنَّ النون بمنزلة الراء من قِمَطْرٍ. وإذا حقّرت رجلاً اسمه قبائلُ قلت: قُبَيْئِلُ، وإنْ شئت قلت: قُبَيْئِيلُ عوضاً ممّا حذفت، والألف أولى بالطَّرح من الهمزة، لأنّها كلمةٌ حيّةٌ لم تجيء للمدّ، وإنّما هي بمنزلة جيم مساجدَ وهمزة بُرائلٍ، وهي في ذلك الموضع والمثال، والألفُ بمنزلة ألف عُذافرٍ، وهذا قول الخليل، وأمّا يونس فيقول: قبيل يحذفُ الهمزة إذ كانت زائدة، كما حذفوا ياء قُراسِيَةٍ وياء عُفارِيَةٍ. وقول الخليل أحسنُ، كما أنَّ عُفَيْرِيَةً أحسنُ. وإذا حقّرت لُغَّيْزَي قلت: لُغَيْغِيزٌ تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة لأنّك لو حذفتها احتجت أيضاً إلى أن تحذف الألف، فلمّا اجتمعت زائدتان إنْ حذفت إحداهما ثبتت الأخرى، لأنَّ ما يبقى لو كسّرته كان على مثال مفاعيلَ، وكانت الأخرى إنْ حذفتها احتجت إلى حذف الأخرى حين حذفت التي إذا حذفتها استغنيت، وكذلك فعلتَ في افْعِنْساسٍ، حذفت النون وتركت الألف؛ لأنك لو حذفت الألف احتجت إلى حذف النون، فإذا وصلوا إلى أن يكون التحقير صحيحاً بحذف زائدةٍ، لم يجاوزوا حذفها، إلى ما لو حذفوه لم يستغنوا به كراهية أن يُخلّوا بالاسم إذا وصلوا إلى أنْ لا يحذفوا إلاَّ واحداً، وكذلك لو كسّرته للجمع لقلت: لغاغيزُ، وعلم أنَّ ياء لُغَّيْزَي ليست ياء

التحقير؛ لأنّ ياء التحقير لا تكون رابعة، إنّما هي بمنزلة ألف خُفَّارَى، وتحقيرُ خُفَّارَى كتحقير لُغَيْزَى)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- كلمة حيّة: يريد بها الحرف الذي لا يجوز حذفه لأنّه إمّا من بنية الكلمة المعينة أو أنّه مزيد لإفادة معنى التأنيث أو غيره.

ثانياً: استكمالاً لـمّا سبق نمضي مع تمرينات سيبويه في تصغير المزيد من الأسماء بحرفين، والإجراءات الصرفية المتبعة، كما هو موضح في المخطّط الآتي:

الاسم	تصغيره	الوصف الصَّرفي
مَهارى اسم رجل صحارى اسم رجل	مُهير صُحير	لأنّ الألف ليست للتأنيث فيمكن حذفها وأرادوا: مهاريّ، فحذفوا إحدى الياءين وأبدلوا الياء الثانية ألفاً، لأنّ الألف لم تُعدّ للتأنيث بعد أن سمّينا بالاسم رجلاً وأرادوا: صحاريّ.
عفرناه عفرنيّ	عفيرن وعُفيرة أو: عُفير وعُفيرية	لأنّ النون والألف زائدتان للإلحاق بالخماسي فيجوز حذف أحدهما. وممّا يدلّ على أنّ الحرفين المذكورين زائدان أنّه بمعنى: عفر وعفريت، ولذلك يقول الشاعر[2]: ولم أجِدْ بالمِصْرِ مِنْ حاجاتي غيرَ عَفاريتَ عَفَرْنَياتِ بإجراء (عفرنيات) على: عفاريت نعتاً لها، والأولى جمع: عفرني وعفرناة، والثانية جمع: عفاريت، فدلّ على أنّه من بنات الثلاثة لكونه مشتقاً من (العفر).

---

[1] سيبويه: 3/ 438-440.

[2] ابن سيده: المخصص، 8/ 63.

الاسم	تصغيره	الوصف الصرفي
العِرضْنَى	عُريضين	لأنّ النون زائدة لإلحاق الثلاثي بالرباعي، أمّا الألف فللتأنيث وهي لإفادة معناه، ولذلك صارت بمنزلة حرف أصلي فلم تحذف.
قبائل	قُبيئل او قُبيئيل	تصغيره على فُعيعل بحذف الألف، ولم تعوّض وتصغيره على فُعيعيل بحذف الألف وتعويضها، ولا يجوز طرح الهمزة لأنّها أصل بمنزلة الميم من مساجد، وهمزة: برائل، وهو عشب الأرض، أو ما حول عنق الطير، وأبو البرائل: الديك[1]. ويونس – رحمه الله – يقول: قبيّل، بحذف الهمزة، وسيبويه لا يوافقه في هذا الحذف لأنّه الهمزة عنده (حرف حيّ) ثمّ أنّ الخليل لا يحذف الهمزة ويعاملها معاملة تصغير: عفارية على: عُفيرية، وهو أحسن عند سيبويه).
لُغّيزَى	لُغيغيز	على فُعيعيل، وياء لُغّيزى ليست ياء تصغير لأنّ ياء التصغير تكون ثالثة، وهذه رابعة، كما أنّ الألف لا تكون للجمع، إنْ كانت ثالثة كـ (حُبارى) ولذلك بقيت لأنّها حرف أصلي.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإذا حقّرت عيدَى قلت: عُيَيْدٌ تحذف الألف ولا تحذف الدال الثانية لأنّها ليست من حروف الزيادة، وإنّما ألحقت الثلاثة ببناء الأربعة، وإنّما هي بمنزلة جيم عَفَنْجَجٍ الزائدة، فهذه الدال بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فلا يلزم الحذف إلاّ الألفُ، كما لم يلزم في قَرقَرى الحذفَ إلاّ الألفُ، وإذا حقّرت بَرُوكاءَ أو جَلُولاءَ، قلت: بُرَيْكاءُ وجُلَيْلاءُ؛ لأنّك لا تحذف هذه الزوائد، لأنّها بمنزلة الهاء، وهي زائدة من نفس الحرف، كألف التأنيث، فلمّا لم يجدوا سبيلاً إلى حذفها كالهاء في أن لا تُحذف خامسةً وكانت من نفس الحرف، صارت بمنزلة كاف مُبارِكٍ وراء عُذافِرٍ، وصارت الواوُ كالألف التي تكون في موضع الواو، والياء التي تكون في موضع الواو، إذا كنّ سواكنَ، بمنزلة ألف عُذافِرٍ ومُبارِكٍ، لأنّ الهمزة تثبت مع الاسم، وليست كهاء التأنيث، وإذا حقّرت مَعْيوراءَ ومَعْلُوجاءَ قلت: مُعَيْليجاءُ ومُعَيْيراءُ، لا تحذف

---

[1] ابن منظور: (برئل).

الواو لأنها ليست كألف مبارك، وهي رابعةً، ولو كان آخرُ الاسم ألف التأنيث كانت هي ثابتة لا يلزمها الحذف، كما لم يلزم ذلك ياء لُغَيْزَي وألف خُضَّارَى التي بعد الضاد، فلمّا كانت كذلك صارت كقاف قَرْقَرَى وفاء خُنْفَساءَ؛ لأنهما لا تُحذف أشباهُهما من بنات الأربعة إذا كان في شيء منهن ألف التأنيث خامسةً؛ لأنهنّ من أنفس الحروف، ولا تحذف منهن شيئاً، فلمّا كان آخرُ شيءٍ من بنات الأربعة ألفات التأنيث كان لا يُحذف منها شيء إذا كانت الألفُ خامسة، إلاّ الألف وصارت الواو بمنزلة ما هو من نفس الحرف في بنات الأربعة. ولو جاء في الكلام فَعْوَلاءُ، ممدودة لم تحذف الواو؛ لأنها تُلحق الثلاثة بالأربعة، فهي بمنزلة شيء من نفس الحرف، وذلك حين تُظهر الواوُ فيمن قال: أُسَيْوِدُ، فهذه الواو بمنزلة واو أُسَيْوِد. ولو كان في الكلام أفعِلاءُ العينُ منها واوٌ لم تحذفها، فإنّما هذه الواو كنون عِرَضْنَةٍ. الا ترى أنّك كنت لا تحذفها لو كان آخرُ الاسم ألف التأنيث، ولم يكن ليلزمها حذفٌ كما لم يلزم ذلك نون عرضنى لو مددت، ومن قال في أسْوَدَ: أُسَيِّدُ وفي جَدْوَلٍ: جُدَيِّلٌ قال في فَعْوَلاءَ إنْ جئت فُعَيْلاءُ يُخفّف، لأنّها صارت بمنزلة السواكن، لأنّها تُغيّرُها وهي في مواضعها، فلمّا ساوتها وخرجت إلى بابها صارت مثلهن في الحذف، وهذا قول يونس)[1].

أقول:

لننظر المخطّط الآتي:

---

[1] سيبويه: 3/ 440-442.

الاسم	تصغيره	الوصف الصّرفي
عِيذَيّ	عُبَيْذُ	بحذف الألف ولا يجوز حذف إحدى الذّالين لأنهما ليسا من حروف الزيادة، ولكنهما بمنزلة تكرير الجيم في: عفنجج، وقد مضى أنّ تصغير هذا الاسم بحذف النون فقط والإبقاء على الجيمين.
بروكاء جلولاء والبروكاء: من (برك) إذا جثا على ركبته للقتال[1]	بُريكاء جُليلاء	بحذف الواو ولا يجوز عند سيبويه حذف الألف لأنها بمنزلة تاء التأنيث، وحذف الواو عند سيبويه بمنزلته حذفه ألف (مبارك) قال المبرد: (وليس هذا بصواب ولا قياس، إنما القياس ألا يحذف شيئاً؛ لأنك ليست تجعل ألفي التأنيث ولا الألف والنون بمنزلة ما هو من الاسم.. وحجته أنه يقول: إذا وقعت الألف ثالثة في موضع ألف (مبارك) حُذفت لكثرة العدد، وذلك أنّ الألف والنون ليستا ممّا يجوز حذفه، وهما كهاء التأنيث في اللزوم، وليستا بمنزلتهما في أنّهما اسم ضُمّ إلى اسم، فتحقّر الصدر، وتترك ما بعده، ولكنّهما بمنزلة ما هو من الاسم. فيقال له: إذا كانتا بمنزلة ما هو من الاسم، وجب عليك ألا تحقّر ما هما فيه، إذا كان على ستة أحرف بهما، وإنْ كانتا بمنزلة شيء ضُمّ إلى الصدر وجب أن تحقّر ما قبلهما كما تفعل ذلك بما قبل الهاء، ثمّ تأتي بالاسم الأخير بعد الأول في مثل: حَضْرَموْتَ ومعد يكرب، وكذلك حكم ألف التأنيث، وياء النسب كهاء التأنيث...)[2].
معيوراء معلوجاء	مُعيليجاء مُعيّيراء	بعدم حذف الواو لأنها ليست كألف مبارك، وهي رابعة.

[1] ابن منظور: (برك)، 10/ 398.

[2] المبرد: المقتضب، 1/ 537-538 (بتصرّف)

تصغير المثنى والجمع

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإذا حقّرت ظَرِيفينَ غيرَ اسم رجلٍ أو ظَرِيفات أو دجاجَات قلت: ظُرَيِّفُونَ وظُرَيِّفَاتٌ ودُجَيْجَاتٌ، من قبل أنَّ الياء والواو والنون لم يكسّر الواحدُ عليهن كما كُسِّرُ على ألفي جَلُولاءَ، ولكنّك إنّما تُلحق هذه الزوائد بعدما تكسّر الاسم في التحقير للجمع، وتُخرجهنّ إذا لم تُرد الجمع، كما أنّك إذا قلت: ظَرِيفُونَ فإنّما ألحقته اسماً بعدما فُرغ من بنائه، وتُخرجهما إذا لم تُرد معنى الجمع، كما تفعل ذلك بياءي الإضافة، وكذلك هما، فلمّا كان ذلك كذلك شبّهوه بهاء التأنيث، وكذلك التثنية تقول: ظُرَيِّفان.

وسألتُ يونس عن تحقير ثلاثينَ فقال: ثُلَيْثُونَ ولم يثقل، شبّهها بواو جَلُولاءَ، لأنَّ ثلاثاً لم تُستعمل مُفردة على حدّ ما يُفرد ظريفٌ، وإنّما ثلاثون بمنزلة عشرين لا يفرد ثلاثٌ من ثلاثين؛ كما لا يفرد العشرُ من عشرين، ولو كانت إنّما تلحق هذه الزيادةُ الثلاث التي تستعملها مفردة لكنت إنّما تعني تسعة؛ فلمّا كانت هذه الزيادة تُفارق شُبّهت بألفي جَلولاءَ. ولو سمّيت رجلاً جِدارَيْنِ ثمّ حقّرته لقلت: جُدَيْرانِ ولم تثقّل؛ لأنّك لست تريد معنى التثنية، وإنّما هو اسم واحد، كما أنّك لم ترد بثلاثين أن تُضعّف الثلاث، وكذلك لو سميته بدجاجاتٍ أو ظريفينَ أو ظريفاتٍ خفّفت، فإن سمّيت رجلاً بدَجاجةٍ أو دَجاجتَيْنِ ثقّلت في التحقير؛ لأنّه حينئذٍ بمنزلة دَرابَ جِرْدَ، والهاء بمنزلة جِرْدَ والاسم بمنزلة دَرابَ، وإنّما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف، فدجاجةٌ كدَرابَ جِرْدَ، ودَجاجتَيْنِ كدَرابَ جِرْدَيْنِ)[1].

أقول:

أولاً: إذا سمّينا رجلاً بـ (ظريفينَ)، أو (ظريفات) أو (دجاجات) أو غير ذلك ممّا جاء على صيغة جمع المذكر السالم، أو المؤنث السالم فالقياس أن تقوم بتصغير المفرد ثمّ تدخل بعد ذلك علامة الجمع السالم أعني (الواو والنون أو الياء والنون أو الألف والتاء.

---

(1) سيبويه: 3/ 442-443.

ثانياً: وإذا سمّيت بالمثنى وأردت تصغيره فقياسه قياس الجمع وذلك بتصغير المفرد ثمّ إضافة علامة التثنية، فتقول في رجل اسمه (ظريفان): ظُرَيِّفان، لأنك صغّرت مفرده (ظريف) ثمّ ألحقت به علامة التثنية.

ثالثاً: واستناداً إلى أستاذه يونس – رحمه الله – تصغر (ثلاثون) على: ثُليثون، وإنّما فُعل بأعداد العقود ذلك، لأنها لا تُفرد، أيّ لا يمكن إفراد (ثلاث) من (ثلاثين)، كما يُفرد (ظريف) من: (ظريفون)، و(مهندس) من (مهندسون) أو (مهندسين) أو تفرد (عشر) من عشرين.

رابعاً: وإذا سمّينا رجلاً بـ (جدارين) صغّرناه على: جُديران، بوصفه اسماً واحداً فتصغره على هيئته، وهو بمنزلة تصغيرك ثلاثين على: ثليثون، لتعذر إفراد ثلاث منها (لأنك لو أفردتها ثمّ جمعت صار (ثلاثون) بمعنى تسعة؛ لأنّ ثلاثاً ثلاثُ مرات بمنزلة تسعة في المعنى، وليس المراد ذلك)[1].

خامساً: أمّا المجموع جمع مؤنث سالماً المسمّى به فيصغر مفرده فيقال في رجل اسمه (دجاجات): (دُجيجات) لأنّ تصغير مفرده يكون: دجيجة، ثمّ تلحق به الألف والتاء.

---

(1) السيرافي: شرحه، 4/ 187 (بتصرّف)

تصغير المزيد الذي لا تحذف زوائده

قال سيبويه– رحمه الله –:

(هذا باب تحقير ما ثبتت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير وذلك نحو: تِجفافٍ، وإصْليتٍ، ويَرْبوعٍ، فتقول: تُجَيْفِيفٌ وأُصَيْلِيتٌ ويُرَيْبِيعٌ؛ لأنك لو كسّرتها للجمع ثبتت هذه الزوائدُ، ومثل ذلك عِفْرِيتٌ وملكوتٌ، تقول: عُفَيْرِيتٌ، لأنك تقول: عَفَارِيتُ، ومُلَيْكِيتٌ لأنك تقول: مَلاكيتُ، وكذلك رَعْشَنٌ لأنك تقول: رَعَاشِنُ، ومثل ذلك سَنْبَتَةٌ، لأنك تقول: سَنابِتُ، يدُلّك على زيادتها أنّك تقول: سَنْبَةٌ كما تقول: عِفْرٌ، فيدلُّك على عِفْرِيت أنّ تاءه زائدة، وكذلك قَرْنُوَةٌ تقول: قُرَيْنِيَةٌ؛ لأنك لو كسّرت قَرْنُوَةً لقلت: قرانٍ، كما تقول في تَرْقُوَةٍ: تَراقٍ. وذا حقّرت بَرْدَرايا أو حَوْلايا قلت: بُرَيْدِرٌ وبُرَيْدِيرٌ وحُوَيْلِيٌّ، لأنّ هذه ياءٌ ليست حرف تأنيث، وإنّما هي كياء دِرْحايةٍ، فكأنك إذا حذفت ألفاً إنّما تحقّر قُوباءَ وغَوْغاءَ فيمن صرف.

وكذلك مَنْجَنُونٌ تقول: مُنَيْجِينٌ، وهو من الفعل فُعَيْلِيلٌ، وإذا حقرت الطُّمَأنِينَة أو قُشَعْرِيرةً قلت: طُمَيْئِنةٌ وقُشَيْعِيرةٌ، تحذف إحدى النونين لأنّها زائدة، فإذا حذفتها صار على مثال فُعَيْعِيلٍ، وصار ممّا يكون على مثال فعاعيل لو كُسّر. وإذا حقّرت قِنْدَأْوٌ حذفت الواو لأنّها زائدة كزيادة ألف حَبَرْكىً، وإنْ شئت حذفت النون من قِنْدَأْوٍ لأنّها زائدة، كما فعلت ذلك بكَوَألَلٍ، وإنْ حقّرت بَرْدَرايا قلت: بُرَيْدِرٌ تحذف الزوائد حتّى يصير على مثال فُعَيْعِلٍ، فإن قلت: بُرَيْدِيرٌ عوضاً جاز، وإنْ حقّرت إبراهيم وإسماعيل قلت: بُرَيْهِيمٌ وسُمَيْعِيلٌ، تحذف الألف؛ فإذا حذفتها صار ما بقي يجيء على مثال فُعَيْعِيلٍ، إذا حقّرت مُجْرَنْفَسٌ ومُكَرْدَسٌ قلت: جُرَيْفِسٌ وكُرَيْدِسٌ، وإنْ شئت عوضت فقلت: جُرَيْفِيسٌ وكُرَيْدِيسٌ، حذفت الميم لأنّها زيدت على الأربعة؛ ولو لم تحذفه لم يكن التحقير على مثال فُعَيْعِيلٍ ولا فُعَيْعِلٍ، وكانت أولى بالحذف لأنّها زائدة. وإذا حقّرت مُقْشَعِراً أو مُطْمَئِناً حذفت الميم وإحدى النونين حتّى يصير على مثال ما ذكرنا، ولابُدّ لك من أن تحذف الزائدتين جميعاً، لأنك لو حذفت إحداهما لم يجئ ما بقي على مثال فُعَيْعِلٍ ولا فُعَيْعِيلٍ، وإذا حقّرت مُتَكَرْدِسٌ حذفت الزائدتين لهذه القصة، وذلك قولك في مُقْشَعِرٍ: قُشَيْعِرٌ، وفي مُطْمَئِنٍ: طُمَيْئِنٌ، وفي مُتَكَرْدِسٍ:

كُرَيْدسٌ، وإنْ شئت عوضت فألحقت الياءات حتّى يصير على مثال فُعَيْعيلٍ، وإنْ حقّرت خَوَرْنَقٌ فهو بمنزلة فَدَوْكسٍ؛ لأنَّ هذه الواو زائدة كواو فَدَوْكسٍ، ولابُدَّ لها من الحذف حتّى يكون على مثال: فُعَيْعِلٍ أو فُعَيْعيلٍ، ولذلك أيضاً حُذفت واو فَدَوْكس) [1].

أقول:

لننظر المخطط الآتي:

الاسم	تصغيره	الوصف الصّرفي
تجفاف إصليت يربوع	تُجيفيف أُصيليت يُريبيع	كلّها على (فُعيعيل) وبعدم حذف أيّ حرف من حروف كلّ منها، لأنّها على خمسة أحرف الرابع منها حرف من حروف المدّ زائد، مع ملاحظة قلبه في (تجفاف) و(يربوع) واواً، لانكسار ما قبلها، وسيف إصليت: ماض في الضريبة[2].
عفريت ملكوت	عُفيريت مُليكيت	على (فُعيعيل) بعدم حذف شيء منها لأنّها خماسية مزيدة بحرفين، ولا يحذف أيّ منهما في التصغير أو الجمع، فيقال في جمعهما: عفاريت، وملاكيت.
رعشن سنبتة	رُعيشن سُنيبتة	النون في (رعشن) والتاء في (سنبتة) زائدان، ويجوز إسقاطهما أو عدمه لأنّهما على أربعة أحرف، والرعشن: المرتعش[3].
قرنوة	قُرينية	هو على أربعة أحرف والتاء للتأنيث لا يعتدّ بها، فلم يحذف منه شيء، وصُغّر على (فُعيعلة)، مع ملاحظة قلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

(1) سيبويه: 3/ 445-447.

(2) ابن منظور: (صلت)، 2/ 53.

(3) نفسه: (رعشن)، 6/ 304.

الوصف الصّرفي	تصغيره	الاسم
بحذف الألف الثانية لكونها ألف تأنيث مقصورة، ولا يمكن حذف الألف الأولى، من (حولايا) لأنها رابعة، مع قلبها ياءً لانكسار ما قبلها أمّا (بردرايا) فقد حُذف منها الحرف الأخير فبقيت على ستة أحرف (بردراي)، ثمّ حُذف الحرفان الأخيران فصارت (بردر) ثمّ صغّرت على فعيعل فقيل: بُريدِرٌ، ويجوز: بُريدير، بالحذف والتعويض. وبردرايا: بفتح الدال والراء، موضع بالنهروان من أعمال بغداد، وحولايا: بفتح الحاء وسكون الواو: قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن[1].	بُريدِرٌ حُوَيليٌّ	بَرْدرايا حولايا
على (فُعيعيل) وهو الفلك وكلّ ما استدار[2].	مُنيجين	منجنون
هو على (فُعيعيل) بحذف إحدى النونين لأنها زائدة. هو على (فُعيعيل) بحذف إحدى الرائين.	طُميئِنةٌ قشيعِرةٌ	طمأنينة قشعريرة
إمّا بحذف الواو لأنها زائدة، أو بحذف النون لأنها زائدة أيضاً، والقندأو: الرجل الخفيف، والجمل السريع[3].	قُنيدأ أو قُديأوٌ	قندأوٌ
بحذف الألف وتصغيرهما على (فعيعيل).	بُريهيم سُميعيل	إبراهيم إسماعيل
على (فعيعل) بحذف الميم، ويجوز تعويض الميم المحذوفة فتقول: جُريفيس، وكُريديس، على (فعيعيل).	جُريفس كُريدس	مُجرفس مُكردس
يجوز حذف الميم وإحدى الرائين من (مقشعر) والميم وإحدى النونين من مطمئن، وعند الحذف يجوز تعويض المحذوف، أو عدم تعويضه، أي يصغران على: فُعيعل، أو فُعيعيل.	قُشيعر وقشيعير وطُميئن وطُميئين	مُقشعرٌ مُطمئنٌ
لأنّ الواو فيه زائدة كواو: (فدوكس) ولذلك تحذف ويُصغّر الاسم على (فُعيعل) أو (فُعيعيل).	خُرينق أو خُرينيق	خورنق

(1) ياقوت، 3/ 197.

(2) الزبيدي: المستدرك على سيبويه، ص 165.

(3) المعجم الوسيط، 2/ 762.

تصغير الخماسي المزيد وأوله ألف وصل

قال سيبويه– رحمه الله –:

(هذا باب تحقير ما أوله ألف وصل وفيه زيادة من بنات الأربعة وذلك احْرِنْجَامٌ، تقول: حُرَيْجيمٌ فتحذف الألف، لأنّ ما بعدها لابُدّ من تحريكه، وتحذف النون حتّى يصير ما بقي مثل فُعَيْعيلٍ، وذلك قولك: حُرَيْجيمٌ، ومثله الاطمئنان تحذف الألف لما ذكرت لك وإحدى النونين حتّى يكون ما بقي على مثال فُعيعيلٍ، ومثل ذلك الاسلنقاء، تحذف الألف والنون لما ذكرتُ لك حتّى يصير على مثال فُعيعيل على مثال فُعيعيلٍ) [1].

أقول:

يتناول سيبويه في هذا النص أحكام تصغير الرباعي المزيد بحرفين أو الخماسي المزيد بحرفين ممّا أوله ألف وصل، وعلى النحو المبين في المخطّط الآتي:

الاسم	تصغيره	الوصف الصّرفي
احرنجام	حُريجيم	فُعيعيل، بحذف ألف الوصل؛ لأنّ ما بعدها يجب تحريكه، وحذف النون واحرنجم (افعنلل) بمعنى: اجتمع[2]، ومن المعروف عند اللغويين أنّ أكثر ما يبلغ العدد في الأسماء بالزيادة سبعة أحرف، ولا يكون ذلك إلاّ في المصادر من الثلاثة والأربعة وهما: اشهيباب، واحرنجام، وما وقع على هذا الوزن من الثلاثة.
اطمئنان	طُميئنين	فُعيعيل
اسلنقاء	سُليقيم	فُعيعيل وهو مصدر: اسلنقى (افعنلى).

(1) سيبويه: 3/ 447.

(2) ابن منظور: (حرجم)، 12/ 13.

تصغير الخماسي

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تحقير بنات الخمسة زعم الخليل: أنه يقول في سَفَرْجَلٍ: سُفَيْرِجٌ حتّى يصير على مثال فعيعلٍ، وإنْ شئت قلت: سُفَيْرِيجٌ، وإنّما تحذف آخر الاسم لأنَّ التحقير يسلم حتّى يُنتهى إليه ويكون على مثال ما يحقّرون من الأربعة، ومثل ذلك جِرْدَحْلٌ، تقول: جُرَيْدِحٌ، وشَمَرْدَلٌ تقول: شُمَيْرِدٌ، وقَبَعْثَرَى: قُبَيْعِثٌ، وجَحْمَرِشٌ: جُحَيْمِرٌ، وكذلك تقول في فَرَزْدَقٍ فُرَيْزِدٌ، وقد قال بعضهم: فُرَيْزِقٌ، لأنَّ الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة والدالُ من موضعها، فلمّا كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذفُ الدال أحب إليه، إذ أشبهت حرف الزيادة، وصارت عنده بمنزلة الزيادة، وكذلك خَدَرْنَقٌ خُدَيْرِقٌ، فيمن قال: فُرَيْزِقٌ، ومن قال: فُرَيْزِدٌ قال: خُدَيْرِنٌ، ولا يجوز في جَحْمَرِشٍ حذفُ الميم وإنّما كانت تُزاد؛ لأنَّ لا يُستنكر أن يكون بعد الميم حرفٌ يُنتهى إليه في التحقير كما كان ذلك في جُعَيْفِرٍ، وإنّما يُستنكر أن يجاوز إلى الخامس، فهولا يزال في سُهولة حتّى يبلغ الخامس ثمَّ يَرتدعَ، فإنّما حذف الذي ارتدع عنده حيث أشبه حروف الزوائد، لأنّه منتهى التحقير، وهو الذي يمنع المجاوزة، فهذان قولان، والأول أقيسُ، لأنَّ ما يُشبه الزوائد ههنا بمنزلة ما لا يُشبه الزوائد، واعلم أنَّ كلّ زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها في التحقير، فإذا صار الاسمُ خمسة ليست فيه زيادة أجريته مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة، وذلك قولك في عَضْرَفُوطٍ: عُضَيْرِفٌ، كأنّك حقّرت عَضْرَفٌ، وفي قَلَعْمِيلٍ: قُلَيْعِمٌ، وقُلَيْعِلٌ، فيمن قال: فُرَيْزِقٌ، كأنّك حقّرت قَلَعْلٌ، وكذلك الخُزَعْبِيلة تقول: خُزَيْعِيةٌ، ولا يجوز خُزَيْعِلةٌ، لأنَّ الباء ليست من حروف الزيادة) [1].

أقول:

أولاً: إذا صُغّر الاسم الخماسي الأصول فلا يجوز أن يحذف منه إلاَّ الحرف الأخير، لأنَّ هذا الحرف يخرج بالاسم عن بنية التصغير فتقول ي (سفرجل): سُفيرج، لأنَّ سُفرج على: فُعيعل، ويجوز أن تقول: (سُفيريج) على: فُعيعيل.

---

[1] سيبويه: 3/ 448-449.

وتقول في: جردحلٌ، جُريدحٌ، وفي شمردل: شميرد، والجردحل من الإبل: الضخم[1]، والشمردل من الإبل وغيرها، القوي السريع الفتي الحسن الخلق.

وتقول في: قبعثرى: قُبيعث، وفي: جحمرش: جُحيمر، والقبعثرى: الجمل الضخم، والفصيل المهزول[2]، والجحمرش من النساء، الثقيلة السمجة، والعجوز الكبيرة[3].

وتقول في: فرزدق: فُريزدٌ، أو: فُريزق، لأنّ الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، والدال من موضعها، وكذلك يقال في: خدرنق: خديرق، بمنزلة: فُيزق، ويقال: خدير على القياس أعني حذف الحرف الأخير.

ولا يقال في: عضرفوط عُضيرف هو سداسي مزيد، فوجب حذف الحرف المزيد وهو الواو، فيكون بالحذف: عُضرف، ثمّ يصغر على عُضيرف. وقُذيعم قُيعم أو قذيعل هو سباعي مزيد ويصغر بحذف الزوائد، فيكون (قُذعل) ويقال في تصغيره (قُذيعل) بمنزلة تصغير فرزدق على فريزق، وليس ذلك بقياس (إنّما هو شبيه بالغلط، لأنّ الياء من حروف الزيادة والدال من موضعها، فلمّا كانت طرفاً وكانت أشبه ما في الحرف بحروف الزيادة حذفتها)، ويقال في فرزدق: فُريزد والعضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة، وقيل: ذكر العظا، والقذعمل، والقذعملة: القصير الضخم من الإبل[4].

ويقال في خُزعبيلة خُزيعبة بحذف حذف الزيادة، ولا يجوز: خُزيعيلة (فُعيعيلة) بحذف الباء لأنّ الباء من أصل الكلمة وليست من حروف الزيادة، والخزعبيل: (فُعلّيل) وهو الباطن[5].

(1) ابن منظور: (حرجم)، 12/ 13.

(2) ابن منظور: (عضرفط)، 7/ 351.

(3) الزبيدي: الاستدراك، ص195.

(4) ابن منظور: (قذعمل)، 11/ 554.

(5) الزبيدي: الاستدراك، ص 195.

تصغير ما حذف أحد أصوله

قال سيبويه– رحمه الله –:

(هذا باب تحقير بنات الحرفين اعلم أنَّ كلّ اسمٍ كان على حرفين فحقَّرته رددته إلى أصله حتّى يصير على مثال فُعَيْلٍ، فتحقيرُ ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة، فلو لم تَرُدَّه لخرج على مثال التحقير، وصار على أقل من مثال فُعَيلٍ)[1].

أقول:

إذا كان الثلاثي قد حذف أحد أصوله وبقي على حرفين وأردنا تصغيره، أعدنا الحرف المحذوف وصغّرناه على فعيعل، وعلى النحو الآتي:

اخ ← أخي ← أخيٌّ

ودم ← دمي ← دُمَيٌّ

ويعامل معاملة هذه الأسماء نحو: (عدة) وأصله: (وعد) والتصغير: (وُعيد) برد الحرف المحذوف إلى أصله.

ونحو (سنة) وأصلها: (سنو) أو (سنة) وتصغيرها على: سُنيّة وسُنيهة ومثل هذا: بنت وأخت، فأصلهما: بنو، وأخو، فحُذفت الواو منهما وعوضا بالتاء الدالة عل التأنيث، وعند التصغير نعيد المحذوف إلى أصله فنقول: بُنيوة، وأُخيوة، ثمّ نقلب الواو ياءً وندغمها في ياء (فُعيل)، فنقول: بنيّة، وأُخيّة.

ومن هذا (ابن) و(اسم) فقد حذف منهما حرف، وجيء بألف الوصل للتمكن من النطق بالساكن أولاً، وعند التصغير نعيد الأصول إلى وضعها فنقول: بُنيّ، وسُمَيٌّ، والذي يدلّ على أنَّ المحذوف من الكلمة هو جمعها تكسيراً، فنقول في ابن واسم: أبناء وأسماء، والذاهب منهما ياء أو واو.

---

(1). سيبويه: 3/ 449.

قال سيبويه– رحمه الله –:

(هذا باب ما ذهبت منه الفاءُ نحو عِدةٍ، وزنةٍ، لأنهما من وَعَدتُ ووَزَنتُ، فإنما ذهبت الواو وهي تاءُ فعلتُ؛ فإذا حقّرت قلت: وُزَينةٌ، ووُعَيدةٌ، وكذلك شيةٌ، تقول: وُشَيَّةٌ لأنها من وشَيْتُ وإنْ شئت قلت: أُعيدةٌ وأُزينةٌ وأُشيّةٌ، لأنّ كلّ واو تكون مضمومة يجوز لك همزُها، ومـمّا ذهبت فاؤه وكان على حرفين كلٌ وخُذْ، فإذا سمّيت رجلاً بكُل وخُذْ قلت: أُكَيلٌ وأُخَيذٌ؛ لأنهما من أكلتُ وأخذتُ، فالألف فاء فعلتُ)[1].

أقول:

هذه أمثلة لـما مضى من الأسماء الثلاثية التي حذف منها حرف وجُعل مكانه حرف آخر وحكم تصغير مثل هذه الأسماء يكون بحذف الحرف المزيد، وإعادة الحرف المحذوف، وهذه الأسماء على قسمين:

أولهما: ما كان أوله ألف وصل.

وثانيهما: ما لم يكن فيه ذلك.

فأمّا الأول فيُسقط منه ألف الوصل لعلّتين: أحداهما: تحرك ما بعد ألف الوصل، لأنها إنما دخلت لسكونه وثانيهما: لكونها زائدة.

ومن هذه الأسماء: ابن، واسم، واثنان، واثنتان، وابنة، فتقول: في تصغيرهما: بُنيّ، وسُميّ، ثُنيان، ثُنتان، وبُنيّة، وأمّا ما لم تكن فيه ألف وصل فنحو: أخت، وتصغيرها: أُخيّة، بحذف التاء، وردّ الواو، لأنّ جمعها: أخوات، وأخوة، وأخوان، وكذلك: (بنت) و(هنة)، و(شية) فصغرها على: بُنيّة، وهُنيّة، وشيّة، لأنها من: هنوات، وشيتُ، ويجوز أن تقول: أُشية ولأنّ المحذوف من هنية هو الواو.

وتقول في تصغير: عدة وزنة: وُزينةٌ، ووُعيدةٌ، لأنهما من: وعدتُ ووزنتُ.

ويجوز أن تقول في تصغيرهما: أُعيدة، وأُزينة، لأنّ كلّ واوٍ مضمومة يجوز همزها.

ومـمّا ذهبت فاؤه (أوله) وكان على حرفين: كلْ وخُذْ، إذا سمّينا رجلاً بـأي منهمـا، فيقال: في تصغيرهما: أُكيلٌ، وأُخيذٌ، لأنهما من: أكلتُ، وأخذتُ.

---

(1) سيبويه: 3/ 449–450.

تصغير ما حُذف وسطه

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب ما ذهبت عينه فمن ذلك مُذ، يدُلك على أنَّ العين ذهبت منه قولهم: مُنذُ، فإن حقّرته قلت: مُنَيْذٌ، ومن ذلك أيضاً سَلْ، لأنّها من سألتُ، فإن حقّرته قلت: سُؤَيْلٌ، ومن لم يهمز قال: سُوَيْلٌ، لأنَّ من لم يهمزة يجعلها من الواو بمنزلة خاف يخافُ، أخبرني يونس: أنَّ الذي لا يهمز يقول: سلْتُه فأنا أسالُ وهو مسوْلٌ، إذا أراد المفعول، ومثل ذلك أيضاً سَهٌ، تقول: سُتَيهةٌ، فالتاءُ هي العين، يدُلك على ذلك قولهم في أسْتٍ: سُتَيهةٌ، فرددت اللام وهي الهاء والتاءُ العين بمنزلة نون ابنٍ، يقولون: سَهٌ، يريدون الأسْت، فحذفوا موضع العين، فإذا صغّرت قلت: سُتَيهةٌ، ومن قال: سَتٌ فإنّما حذف موضع اللام، وقال: إنَّ عُبَيْداً هي صِئْبانُ السَّهْ)[1].

أقول:

هناك ألفاظ ثنائية البنية ثلاثية الأصول، حذف منها عينها أيْ وسطها، ويفترض سيبويه أن نُسمّي بها شخصاً، ثمّ يُخضعها للتصغير محدداً إجراءاته القياسية، ومن هذه الألفاظ: مُذ: ومذهب سيبويه وتابعه جمهور البصريين أنَّ (مُذ) محذوفة النون وأصلها (مُنذ)، وذلك تصغير على (مُنيذ) بردّ النون، ورأى بعض النحاة أنَّ (مُذ) ليست محذوفة من (مُنذ)، الواو الحذف والتصريف لا يكون في الحروف، ورأى آخرون أنَّ (مُذ) ذا كان اسماً فهو مقتطع من (مُنذ)، وأمّا إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه.

وممّا يكون محذوف الوسط (سَل) والأصل: سال، فيصغّر بردّ المحذوف فيقال: سُؤيل، على لهجة من يهمز، أو (سُويل) على من لم يهمز[2].

وكذلك سَهٌ، يصغر على: ستيهة، لأنَّ عينه هي التاء.

---

(1) سيبويه: 3/ 450-451.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 304-305.

تصغير الثلاثي المحذوف آخره

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب ما ذهبت لامُه فمن ذلك دمٌ، تقول: دُميٌّ، يدُلُّك دماءٌ على أنّه من الياء أو من الواو، ومن ذلك أيضاً يدٌ، تقول: يُديَّةٌ، يدُلُّك أيدٍ على أنّه من بنات الياء أو الواو، ودماءٌ وأيدٍ دليلان على أنّ ما ذهب منهما لام، ومن ذلك أيضاً شفةٌ تقول: شُفيهةٌ، يدُلُّك على أنّ اللام هاءٌ شفاهٌ، وهي دليلٌ أيضاً على أنّ ما ذهب من شفةٍ اللام، وشافهتُ، ومن ذلك حِرٌ تقول: حُرَيْحٌ، يدُلُّك أنّ الذي ذهب لام، وأنّ اللام حاءٌ قولهم: أحْراحٌ. ومن قال في سنةٍ: سانيتُ قال: سُنيَّةٌ، ومن قال: سانهتُ قال: سُنيهةٌ، ومن العرب من يقول في عضةٍ: عُضيهةٌ، يجعلها من العضاة، ومنهم من يقول: عُضيَّةٌ، يجعلها من عضيْتُ كما قالوا: سانيتُ، ومن ذلك قالوا: عضواتٌ، كما قالوا: سنواتٌ، ومن ذلك: فُلٌ تقول: فُليْنٌ، وقولهم فلانٌ دليلٌ على أنّ ما ذهب لام وأنها نون، وفُلٌ وفُلانٌ معناهما واحد، قال الراجز أبو النجم:

في لَجَّةٍ أمسِكْ فُلاناً عن فُلِ

ولو حقّرت رُبَّ مخففة لقلت: رُبَيْبٌ، لأنها من التضعيف، يدُلُّك على ذلك رُبَّ الثقيلة، وكذلك بَخٍ الخفيفة، يدُلُّك على ذلك قول العجاج:

في حَسَبٍ بَخٍّ وعزٍّ أقْعَسَا

فرده إلى أصله حيث اضطرّ، كما ردّ ما كان من بنات الياء إلى أصله حين اضطرّ قال:

وَهْيَ تَنوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ

وأظنُّ قَطْ كذلك، لأنها يُعنى بها انقطاعُ الأمر أو الشيء، والقطُّ قطعٌ فكأنها من التضعيف، ومن ذلك فمٌ تقول: فُوَيْهٌ، يدُلُّك على أنّ الذي ذهب لام وأنها الهاء قولهم: أفواهٌ، وحذفت الميم ورددت الذي من الأصل، كما فعلت ذلك حين كسّرته للجمع فقلت:

أفواهٌ، ومثلهن مُوَيْهٌ، ردُّوا الهاء كما ردّوا حين قالوا: مياهٌ وأمواهٌ، ومثل ذلك ذِهْ ذُيَيَّةٌ لو كانت امرأةً؛ لأنَّ الهاء بدلٌ من الياء كما كانت الميم في فمٍ بدلاً من الواو، ولو كسَّرت ذِهْ للجمع لأذهبت هذه الهاء كما أذهبت ميم فمٍ حين كسَّرته للجمع.

وإذا خفَّفت أنْ ثمّ حقّرتها رددتها إلى التضعيف، كما رددت رُبَّ، وتخفيفُها قولُ الأعشى:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا ... أنْ هالِكٌ كلُّ من يَحفَى ويَنْتَعِلُ

وكذلك إنْ خفَّفت إنَّ، وتخفيفُها في قولك: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، كما تخفف لكنَّ، وأمّا إنْ الجزاء وأنْ التي تنصب الفعل فبمنزلة عن وأشباهها، وكذلك إن التي تُلغى في قولك: ما إنْ يفعلُ، وإنْ التي في معنى ما، فتقول في تصغيرها: هذا عُنَيٌّ وأنيٌّ، وذلك أنَّ هذه الحروف قد نقصت حرفاً وليس على نقصانها دليلٌ من أيِّ الحروف هو، فتحمله على الأكثر، والأكثرُ أن يكون النقصان ياءً، الا ترى أنَّ ابنٌ واسمٌ ويدٌ، وما أشبه هذا إنّما نقصانه الياءُ)[1].

أقول:

إنّنا لنعجب دائماً لقدرة سيبويه الفذّة في دقّة تصنيفه الألفاظ والتراكيب والأبواب الصرفية والنحوية استناداً إلى منهج قويم، دقيق، صارم ف إيراد هذه الألفاظ والتراكيب والأبواب كلاً في سياقه وترتيبه، وموضعه من غيره، ودرجة أهميته، وشيوعه، أو عدم شيوعه على الألسنة؛ ولذلك نألف أنفسنا أمام تصنيفات وتقسيمات لغوية متقابلة حيناً، ومتلاقية حيناً آخر فهناك في كتاب سيبويه حديث دائم على قضايا دقيقة، ومهمة، وضرورية لعالم اللغة ودارسها ومريدها ومن ذلك نذكر[2]:

- حديثه في الفرق بين الخفّة والثقل في هذا اللفظ أو ذاك.
- وحديثه في الفروق بين (ما هو أولى من غيره) من الألفاظ والتراكيب.
- وحديثه في الفروق بين (ما هو أم الباب) وغيره.

---

(1) سيبويه: 3/ 451-454.

(2) ينظر: بعلبكي: من معايير التصنيف النحوي، ص 150 وما بعدها.

- وحديثه في الفروق الكامنة في (القوة) المنسوبة إلى الصيغ المختلفة.

وغير ذلك من القضايا اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي تدلّ على قدرة هذا الرجل، وتمكّنه من دقائق اللغة، وسبره أغوارها وأسرارها.

أقول: إذا كنا نعجب لقدرة سيبويه الفذّة هذه في التحليل والوصف والاستشهاد والتطبيق، وغير ذلك ممّا يركز على بيان العلاقات بين المكونات اللغوية والمكونات النحوية النظرية، فقد نشعر أحياناً بشيء من الملل لكثرة الافتراضات التي يفترضها سيبويه في المسألة أو الباب اللغوي النحوي المعين، مولداً من تلك الافتراضات قضايا فرعية كثيرة، واضعاً لها تمرينات ليس لأكثرها من واقع الاستعمال اللغوي نصيب، ممّا يتعب الدارس المتتبع لطروحات سيبويه وأفكاره اللغوية، ولعل النص الذي بين أيدينا الساعة مثال واضح لتكاثر الافتراضات، والتمرينات القائمة على (احتمال) ما يمكن أن يتشكل من اللغة، أو يستعمل وليس على أساس ما هو مستعمل على الألسن، وإلاّ ما الحاجة إلى تصغير: ربَّ، وقطْ، وأن، وإن، وغير ذلك من الألفاظ التي لم تستعمل مصغرة على ألسنة العرب مطلقاً، ولبيان ذلك نمضي مع ما طرحه سيبويه مستعينين بالمخطط الآتي:

الكلمة	تصغيرها	الوصف الصّرفي
دَمٌ	دُمَيٌ	لأنّ آخره المحذوف إمّا ياء أو واواً، ويقال في تثنيته دموان، وفي جمعه دماء، وفي النسبة إليه دمويّ.
يَدٌ	يُديةٌ	وجمعه (أيدٍ) وآخره المحذوف إمّا ياء أو واو.
شفة	شفيهةٌ	لأنّ آخره المحذوف (هاء) لكون تكسيره على شفاه، وتقول: شافهتُ. ومن المعروف عند اللغويين أنّه قد يجيء من الأسماء المتمكّنة ما يكون على حرفين محذوفاً عن أصل بنائه، وليس ذلك بالكثير نحو يد، ودم، وغد، فإذا لحق المحذوف هاء التأنيث كثر، لأنّ الـ (هاء) تصير عوضاً ممّا حُذف، وذلك نحو: ثُبة، وشفة، وسنة، ولثة، وعضة[1].
حِرٌ	حُريح	لأنّ آخره المحذوف (حاء) بدليل جمعه على: أحراح.

---

[1] الزبيدي: الاستدراك، ص 42.

الكلمة	تصغيرها	الوصف الصرفي
سنة	سنية سنيهة	على جعل الفعل (سانيت) بالياء. على جعل الفعل (سانهت) بالهاء
عِضة	عُضيهة عُضية	على من جعلها من العضاه على من جعلها من عضّيتُ
فُلٌ	فُلين	لقولهم: فلانٌ، وفيه دليل على أنّ آخره المحذوف هو النون، وفلان وفلٌ بمعنى وحد، وفي ذلك يقول أبو النجم العجلي[1]: في لَجّة أمسك فلاناً عن فُلِ فقد استعمل كلمة (فُل) في غير النداء، فجرّها بحرف الجرّ ضرورة، والأصل في (فُل): فلانٌ وحذفت الألف والنون للضرورة.
رُبّ	رُبيبٌ	لأنّ الأصل فيه (رُبٌّ) بتضعيف الباء.
بَخ	بُخيخ	لأنّ الأصل فيه تضعيف الخاء، يقول العجاج[2]: في حَسَبٍ بَخٍّ وعزٍّ أقعسا حيث استعمل (بخّ) بالتشديد ممّا يدلّ على أنّ (بخ) بالتخفيف أصله التضعيف، وبخ: كلمة تقال عند تعظيم الإنسان، وعند التعجب من الشيء، وعن المدح والرضا، والمراد في الرجز: الحسب العظيم، والأقعس: الذي لا يزل، ولا يتضع. وما رُدّ إلى أصله اضطراراً (علا) في قول غيلان بن حريث الربعي: وهي تنوشُ الحوضَ نوشاً من عَلا فـ (من علٍ) محذوف اللام، فإذا صُغّر اسماً لرجل رُدّت لامه فقيل: عُليٌّ، والرجز في معرض وصف إبل وردت حوضاً، وتناولت ما فيه تناولاً من فوق، مستغنية عن المبالغة فيه ليسقيها أهلها على قدر المسافة التي يقطعونها.
قَطْ	قُطيط	لأنّ الأصل فيه تضعيف الطاء، وفي (قط) معنى القطع (فكأنها تضعيف).
فَمٌ	فُويه	الدليل على أنّ آخره المحذوف هاء قولهم في تكسيره: أفواه.
ماء	مويه	لأنّ تكسيره: مياه وأمواه، فردّوا الهاء المحذوفة.
ذه (اسم امرأة)	ذُييه	لأنّ الهاء فيه بدل من الياء كما كانت الميم بدلاً من الواو.

(1) المبرد: المقتضب، 1/ 142، 253، وابن عصفور: الممتع، 2/ 649، والبغدادي، 2/ 390.

(2) ديوانه، 1/ 203، وينظر: المبرد، 1/ 258، وابن عصفور: الممتع، 2/ 627، وابن يعيش، 4/ 78، 5/ 119.

الكلمة	تصغيرها	الوصف الصّرفي
أنْ مخففة من الثقيلة	أُنين	برد التضعيف في النون، بمنزلة ردّه في (رُبَّ) ومن تخفيف (أنْ) قول الأعشى[1]: **في فتية كسيوف الهند قد علموا أنْ هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعلُ** والشاهد فيه تخفيف (أنْ) واسمها ضمير شأن محذوف وخبرها جملة اسمية من الخبر المقدم (هالك) والمبتدأ المؤخر (كلّ من يحفى)، والأصل: أنّه كلّ من يحفى هالك.
إنْ الشرطية	أُنَيٌّ	هما بمنزلة (عن) حين يسمى بها وتصغر فيقال فيها: عُنَيٌّ، ومن الواضح أنّه لا يوجد دليل على الحرف الناقص ممّا كان على حرفين من حروف المعاني، ولذلك يُحمل على الأكثر، والأكثر عند سيبويه أن يكون النقصان ياءً، ولذلك ترد عند التصغير، ومعنى هذا أنّ ما كان على حرفين من حروف المعاني إذا سُمّي به ثمّ صُغّر، فيصغر تصغير: ابن، واسم، ويد، وما أشبه هذا، وهذه الأسماء ناقصة بالياء كما رأينا. فيقال في تصغيرها سميٌّ، وبُنيٌّ، بحذف ألف الوصل من: اسم وابن لتحرّك ما بعدها ووظيفة ألف الوصل كما هو معروف التمكّن من النطق بالساكن بعدها، فإذا حرّكنا هذا الساكن للتصغير أو للنسب أو لغيرهما حذفنا ألف الوصل لعدم الحاجة إليها حينئذٍ.

(1) ديوانه، ص 109، وينظر: ابن جني: المحتسب، 1/ 308، والمنصف، 3/ 129، والهروي: الأزهية، ص 64، والعيني: المقاصد النحوية، 2/ 287.

تصغير محذوف الآخر وأوله ألف وصل

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفاً موصولة، فمن ذلك اسم وابنٌ؛ تقول: سُميّ، وبُنيٌّ، حذفت الألف حين حرّكت الفاء، فاستغنيت عنها، وإنّما تحتاج إليها حال السكون، ويدلُّك على أنّه إنّما ذهب من اسمٍ وابنٍ اللامُ وأنها الواو أو الياء قولهم: أسماءٌ، وأبناءٌ، ومن ذلك أيضاً استٌ تقول: سُتيهةٌ، يدُلّك على ذهاب اللام وأنها هاءٌ قولهم: أستاهٌ)[1].

أقول:

ألمح سيبويه إلى حكم تصغيرِ ما ذهبت لامه، وأوله ألف وصل كـ (اسم، وابن) في آخر النص السابق، وقد بيّناه بوضوح.

---

(1) سيبويه: 3/ 454-455.

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تحقير ما كانت فيه تاءُ التأنيث اعلم أنّهم يردُّون ما كان فيه تاءُ التأنيث إلى الأصل، كما يردون ما كانت فيه الهاء، لأنّهم ألحقوها الاسم للتأنيث، وليست ببدلٍ لازم كياء عيدٍ، وليست كنون رَعْشَنٍ لازمةً، وإنّما تجمع الاسم الذي هي فيه، كما تجمع ما فيه الهاءُ، وإنّما ألحقت بعد ما بُنِي الاسم ثمّ بُنِي بها بناء بنات الثلاثة بعدُ، فلمّا كانت كذلك لم تحتمل أن تثبت مع الحرفين حتّى تصير معهما في التحقير على مثال فُعَيْلٍ، كما لم يجز ذلك للهاء، فإذا جئت بما ذهب من الحرف حذفتها وجئت بالهاء؛ لأنّها العلامة التي تلزم لو كان الحرفُ على أصله، وإنّما تكون التاءُ في كلّ حرفٍ لو كان على أصله كانت علامته لشبهها بها، وذلك قولك في أختٍ: أُخَيّةٌ، وفي بنتٍ: بُنَيّةٌ، وذيتٍ: ذُيَيّةٌ، وفي هَنْتٍ: هُنَيّةٌ، ومن العرب من يقول في هَنْتٍ هُنَيْهةٌ، وفي هَنٍ هُنَيّةٌ، يجعلها بدلاً من الياء كما جعلوا الهاء بدلاً من الياء في (ذه). ولو سمّيت امرأة بضربتْ ثمّ حقرت لقلت: ضُرَيبةٌ، تحذف التاء وتجيء بالهاء مكانها؛ وذلك لأنّها لـمّا حقرتها جئت بالعلامة التي تكون في الكلام لهذا المثال، وكانت الهاءُ أولى بها من بين علامات التأنيث لشبهها بها، الا ترى أنّها في الوصل تاءً، ولأنّهم لا يؤنثون بالتاء شيئاً إلاّ شيئاً علامته في الأصل الهاء، فألحقت في ضربت الهاء حيث حقرت؛ لأنّه لا تكون علامة ذلك المثال التاء، كما لا تكون علامةُ ما يجيء على أصله من الأسماء التاء، وهذا قول الخليل)[1].

أقول:

أولاً: ما جاء من الألفاظ المسمّى بها، أو التي يفترض سيبويه أن يسمى بها على أنواع كثيرة منها الآتي:

- ما ختم بتاء تأنيث طويلة كـ (أخت)، و(بنت)، و(ذيت) وهذه الأسماء إنْ صُغّرت رُدّت تاء التأنيث إلى أصله كما يُردّ إلى أصله ما كانت فيه تاء التأنيث المربوطة كسنة، فيقال في تصغيره: سُنَيّة وسُنَيهة، لأنّها مجتذبة من أصلين هما: الواو والهاء، فمن قال: سنوات، فهو على ذهاب الواو، فيقول: سُنَيّة، والأصل (سنوة)، ومن جعله من

---

(1) سيبويه: 3/ 455-456.

(مُساناة) قال تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ [من سورة البقرة: 259]، يقول: (سُنيهة) على جعل المحذوف منه هو الهاء.

وعلى هذا الأساس يقال في:

أختٍ: أخيّة، وفي بنت: بُنيّة، وفي ذيتٍ: ذُيـةٌ، وفي هَنْت: هُنيَّـة، أو: هُنيهـة، بمنزلـة: سُنية، و: سُنيهة، لأنّ المحذوف منها هو الواو، لأنّه يقال: هَنَواتٌ.

ومجمل القول في هذه الأسماء أنّ المحذوف منها لا يكون إلاّ حرف لـين، أعـني: إمّـا الياء وإمّا الواو، أو حرف خفيّ هو الهاء، أو يكون مضاعفاً فتحذف منه استثقالاً كما حـذف ما حذف لخفائه[1].

ثانياً: ويفترض سيبويه تسمية امرأة بـ (ضربتْ) وهو مـمّا فيه تاء (تأنيـث) سـاكنة، ويفترض في هذا العلم المزعوم تصغيراً، فيجريه على حذف التاء الساكنة وجلب تاء التأنيـث بدلاً منها، فيقول في تصغيره: ضُرَيبةٌ.

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 542-543.

تصغير ما لا يُردّ المحذوف منه

قال سيبويه– رحمه الله –:

(هذا باب تحقير ما حُذف منه ولا يُردّ في التحقير ما حُذف منه من قبل أنّ ما بقي إذا حُقِّر يكون على مثال المحقَّر، ولا يخرج من أمثلة التحقير، وليس آخرهُ شيئاً لحق الاسم بعد بناءه كالتاء التي ذكرنا والهاء، فمن ذلك قولك في مَيْتٍ: مُيَيْتٌ، وإنّما الأصل مَيِّتٌ، غير أنّك حذفت العين، ومن ذلك قولهم في هارٍ: هُوَيْرٌ، وإنّما الأصل هائرٌ، غير أنّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميِّتٍ، وكلاهُما بدلٌ من العين، وزعم يونس: أنّ ناساً يقولون: هُوَيْئِرٌ على مثال هُوَيْعِرٍ، فهؤلاء لم يحقروا هاراً إنّما حقّروا هائراً، كما قالوا: رُوَيجِلٌ كأنّهم حقروا راجلاً كما قالوا أُبَيْنُونَ كأنّهم حقروا أبنى مثل أعمى، ومثل ذلك مرويري، قالوا: مُرَيٌّ ويُرَيٌّ، كما قلت: هُوَيْرٌ ومُيَيْتٌ ومن قال هُوَيْئِرٌ فإنّه لا ينبغي له أن يقيس عليه، كما لا يقيس على من قال أبينون وأنيسيانٌ، إلاّ أن تسمع من العرب شيئاً فتؤدِّيه وتجيء بنظائره ممّا ليس على القياس، وأمّا يونس فحدثني أنّ أبا عمرو كان يقول في مُرٍ: مُرَيءٍ مثل مُرَيْعٍ، وفي يُرى: يُرَئِي يهمز ويجر، لأنّها بمنزلة ياء قاضٍ، فهو ينبغي له أن يقول: مُيَيِّتٌ، وينبغي له أن يقول في ناس: أُنَيْسٌ، لأنّهم إنّما حذفوا ألف أناسٍ، وليس من العرب أحدٌ إلاّ يقول: نُوَيْسٌ، ومثل ذلك رجل يسمى بيضعُ تقول: يُضَيْعُ، وإذا حقّرت خيراً منك وشرّاً منك، قلت: خُيَيْرٌ منك، وشُرَيْرٌ منك، لا تردّ الزيادة كما لا تردّ ما هو من نفس الحرف)[1].

أقول:

ينتقل سيبويه بحذق وتقصّ كما هو شأنه في جلّ كتابه إلى أحكام تصغير بعض الأسماء المحذوفة أحد أصولها، ولكن هذا المحذوف لا يردّ عند تصغير الاسم الموصوف بذلك، وقد ذكر سيبويه هذه الأسماء في هذا الموضع لا في غيره محافظة على الوحدة الداخلية لطروحاته في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل، فقد فصّل القول في الأسماء التي لا يكون المحذوف منها إلاّ حرف لين، ياء أو واو أو حرفاً خفياً كالهاء، ثمّ انتقل إلى الألفاظ

---

(1) سيبويه: 3/ 456-457.

التي هي من ذوات الياء والواو استكمالاً لـما ابتدأ به من أحكام تصغير ما حذف منه أحد أصوله من الأسماء، فنعرض هنا للآتي:

1- (مَيْتٌ): بتخفيف الياء، والأصل فيه التشديد (ميِّت) وعلى هذا يكون مـمّا حذفت عينه (وسطه) وهي حرف لين، أعني الياء، وبذلك يرتبط حديثه هنا بما سبقه، فيقال في تصغير: مَيْت: مُويت، وأصله: مات يموتُ موتاً.

2- (هارٍ) وتصغيره: هُوير، لأنَّ الأصل فيه: هائر، من: هار يهور هائر وهـاور. فهـؤلاء لم يصغّروا: هاراً، بل صغروا: هائراً، وفرق بين قولك: رُويجل، ورُجيل، فالأول تـصغير لـ (راجل) والثاني تصغير لـ (رجل).

3- مرويري: تصغيره: مُريٌّ، ويُريٌّ، بمنزلة: هُويرٌ، ومُيتٌ.

4- بيضع: تصغيره: يُضيعُ.

5- ناس: نُويس: ولا يجوز: أنيس، لأنَّ الألف محذوفة أصلاً.

6- خير، وشرّ: خُيير، وشُرير، بعدم ردّ المزيد ويعني به همزة (أفعل)، في: أخْير، وأشرّ.

تصغير ما كان فيه حرف مبدل

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تحقير كلّ حرف كان فيه بدلٌ فإنّك تحذف ذلك البدل وترد الذي هو من أصل الحرف، إذا حقرته، كما تفعل ذلك إذا كسّرته للجمع، فمن ذلك ميزانٌ وميقاتٌ وميعادٌ، تقول: مُوَيْزِينٌ، ومُوَيْعيدٌ، ومُوَيْقيتٌ، وإنّما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلمّا ذهب ما يستثقلون رُدّ الحرف إلى أصله، وكذلك فعلوا حين كسروا للجمع، قالوا: مَوازينٌ ومواعيدٌ، ومواقيتٌ، ومثل ذلك قِيلٌ ونحوه، تقول: قُوَيْلٌ كما قلت: أقوالٌ، وإنّما أبدلوا لما ذكرتُ لك، فأمّا عيدٌ فإن تحقير عُيَيْدٌ؛ لأنّهم ألزموا هذا البدل، قالوا: أعيادٌ ولم يقولوا: أعوادٌ، كما قالوا: أقوالٌ، فصار بمنزلة همزةِ قائلٍ، لأنّ همزة قائلٍ بدلٌ من واو، فإن قلت: فقد يقولون دِيَمٌ فإنّما فعلوا ذلك كراهية الواو بعد الكسرة، كما قالوا في الثّور ثيرَةٌ، فلو كسّروا دِيمةً على أفعُلٍ أو أفعالٍ لأظهروا الواو، وإنّما أعيادٌ شاذٌّ، وإذا حقّرت الطَّيّ قلت: طُوَيٌّ، وإنّما أبدلت الياء مكان الواو كراهية الواو الساكنة بعدها ياءٌ، ولو كسرت الطَّيّ على أفعُلٍ أو أفعَالٍ أظهرت الواو، ومثل ذلك ريّانٌ وطيّانٌ تقول: رُوَيّانٌ وطُوَيّانٌ؛ لأنّ الواو قد تحركت وذهب ما كانوا يستثقلون، كما ذهب ذلك في ميزان، وهذا البدل لا يلزم كما لا تلزم ياء ميزان، ألا تراهم حيث كسروا قالوا: رِوَاءٌ وطِوَاءٌ، وإذا حقرت قيٌّ قلت: قُوَيٌّ؛ لأنّه من القواء، يُستدلّ على ذلك بالمعنى، وممّا يُحذف منه البدل ويرد الذي من نفس الحرف مُوقِنٌ ومُوسِرٌ، وإنّما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة، فإذا تحركت ذهب ما استثقلوا، وذلك مُيَيْقِنٌ ومُيَيْسِرٌ، ليس البدل ههنا لازماً كما لم يكن ذلك في ميزانٍ، ألا ترى أنّك تقول: مياسير) [1].

---

(1) سيبويه: 3/ 457-459.

أقول:

يمضي سيبويه في هذا النص وما يعقبه ببيان أحكام تصغير بعض الأسماء من ذوات الياء والواو وما أشبهها، فيقرر في مطلع حديثه أنّ كلّ اسم كان فيه حرف مبدل من غيره لابُدّ من ردّ الحرف الأصل عند التصغير، على قياس وكان يجري عليه عند جمعه جمع تكسير.

ثمّ يسوق أمثلة لذلك نوضحها بالمخطّط الآتي:

الاسم	تصغيره	الوصف الصّرفي
ميزان ميقات ميعاد	مُوَيزِينٌ مُوَيقِيتٌ مُوَيعِيدٌ	لأنّه من الوزن، والوقت، والوعد، وهذه الأسماء سبقت فيها (الواو) كسرة لأنّ الأصل: موزان، وموقات، وموعاد، فانقلبت الواو ياءً، فلمّا صغرناها انتفت علّة القلب، فأعدنا الحرف المنقلب إلى أصله وقلنا: مُيزين، ومُويقيت، ومُوعيد، كما نقول في جمعها جمع تكسير: موازين، ومواقيت، ومواعيد.
قِيل (اسم رجل)	قُوَيلٌ	بـردّ الحرف الأصل المحذوف وهو الواو، ونقول في تكسيره: أقوال، وأقاويل.
عيد ديمة	عُيَيد دُوَيم	لأنّ جمعه على: أعياد (بالياء) وليس: أعواد، لأنّها من: دام – يدوم دواماً.
الطيّ	طُوَيٌّ	بإبدال الياء مكان الواو استثقالاً لنطق الواو الساكنة وبعدها ياء.
ريّان طيّان	رُوَيّان طُوَيّان	لتحرّك الواو، وتحركها يعني عدم استثقال نطقها، ويقولون في تكسيرها: رواةٌ وطواةٌ.
قيٌّ	قُوَيٌّ	لأنّه من القواء، وقويت الدار قواءً وقوايةً: خلتْ.
مُوقِنٌ مُوسِرٌ	مُيَيقن مُيَيسر	لا يكون تصغير (مُوقن) و(مُوسر) إلاّ برد الياء لأنّ الواو فيهما جلبتهما الضمة قبلها، أعني ضمة الميم، ولكونهما من: أيقنت، وأيسرت، وكذلك يقال في جمعهما جمع تكسير: مياقين، ومياسير فإذا صغّرناهما رددنا الحرف المحذوف إلى أصله.

قال سيبويه- رحمه الله -:

(ومن ذلك أيضاً عَطاءٌ وقَضاءٌ ورِشاءٌ، تقول: عُطَيٌّ وقُضَيٌّ ورُشَيٌّ؛ لأنَّ هذا البدل لا يلزم، ألا ترى أنَّك تقول: أعطيةٌ وأرْشيةٌ وأقضيةٌ، وكذلك جميع الممدود لا يكون البدل الذي في آخره لازماً أبداً، وكذلك إذا حقرت الصَّلاء تقول: صُلَيٌّ؛ لأنَّك لو كسَّرته للجمع رددت الياء، وكذلك صلاءةٌ لو كسرتها رددت الياء، وأمّا الاءةٌ وأشاءةٌ فأليْئَةٌ وأشَيْئَةٌ؛ لأنَّ هذه الهمزة ليست مبدلة، ولو كانت كذلك لكان الحرفُ خليقاً أن تكون فيه الايةٌ كما كانت في عباءة عبايةٌ، وصلاءةٍ صلايةٌ، وسحاءةٍ سحايةٌ، فليس له شاهدٌ من الياء والواو، فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولا تُخرجها إلاَّ بأمرٍ واضح، وكذلك قول العرب ويونس، ومن ذلك مِنسَأةٌ تقول: مُنَيْسئةٌ؛ لأنَّها من نسأتُ، ولأنَّهم لا يُثبتون هذه الألف التي هي بدلٌ من الهمزة كما لا يُلزمون الهمزة التي هي بدلٌ من الياء والواو، ألا ترى أنَّك إذا كسرته للجمع قلت: مناسئ. وكذلك البريّة تهمزها، فأمّا النبيُّ فإن العرب قد اختلفت فيه، فمن قال: النبآءُ، قال: كان مُسَيْلمةُ نُبيِّئَ سوءٍ، وتقديرها نُبَيِّعٌ، وقال العباس ابن مرداس:

يا خاتِمَ النُّبآءِ إنَّك مُرْسَلٌ	بالْحقِّ كلُّ هُدَى السَّبيلِ هُداكا

ذا القياس، لأنَّه ممَّا لا يلزم، ومن قال: أنبياءُ قال: نُبيٌّ سوءٍ كما قال في عيدٍ حين قالوا أعيادٌ: عُيَيْدٌ؛ وذلك لأنَّهم ألزموا الياء؛ وأما النُّبُوَّة فلو حقرتها لهمزت؛ وذلك قولك: كان مُسَيلمةُ نُبوَّتُه نُبَيِّئَةَ سوءٍ؛ لأنَّ تكسير النبوة على القياس عندنا؛ لأنَّ هذا الباب لا يلزمه البدل، وليس من العرب أحد إلاَّ وهو يقول: تنبَّأ مُسَيْلمة؛ وإنَّما هو من أنبأتُ، وما الشَّاء فإن العرب تقول فيه: شُوَيٌّ، وفي شاةٍ: شُوَيْهَةٌ، والقول فيه: أنَّ شاءً من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لاماتٍ، وشاةً من بنات الواوات التي تكون عينات ولامُها هاء، كما كانت سواسيةٌ ليس من لفظ سيٍّ، كما كانت شاءٌ من بنات الياءات التي هي لامات وشاة من بنات الواوات التي هنَّ عينات، والدليل على ذلك هذا شُوَيٌّ، وإنَّما ذا كامرأةٍ ونسوةٍ، والنِّسوة ليست من لفظ امرأة، ومثله رجلٌ ونفرٌ. ومن ذلك أيضاً قيراطٌ ودينارٌ، تقول:

قُرَيْرِيطٌ ودُنَيْنِيرِ؛ لأنَّ الياء بدلٌ من الراء والنون فلم تلزم، ألا تراهم قالوا: دنانيرُ وقراريطُ، وكذلك الديباج فيمن قال: دبابيجُ، والدّيماس فيمن قال: دماميسُ، وأمّا من قال: دياميسُ ودياببجُ فهي عنده بمنزلة واو جلواخٍ وياء جريالٍ، وليست ببدل، وجميعُ ما ذكرنا قول يونس والخليل، وسألتُ يونس عن بريةٍ فقال: هي من براتُ، وتحقيره بالهمز كما أنّك لو كسرت صلاءةً رددت الياء فقلت: أصليةٌ، فهذه الياءُ لا تلزم في بنات الياء والواو التي هنَّ لامات، ولو سمّيت رجلاً ذوائب قلت: ذُوَيْئِبُ؛ لأنَّ الواو بدلٌ من الهمزة التي في ذُؤابةٍ)[1].

أقول:

يتناول سيبويه في هذا النص حكم تصغير جملة من الألفاظ التي بعضها على أربعة أحرف وآخرها حرف تأنيث، وما آخرها ألف تأنيث، والتي بعضها مزيد بحرف مدّ ولين، وبعضها مهموز العين، وغير ذلك من الأسماء التي يخضعها سيبويه للتصغير مبيناً الإجراءات الصرفية الخاصة بكل منها كما هو موضح بالمخطّط الآتي:

الاسم	تصغيره	الوصف الصّرفي
عطاء قضاء رشاء	عُطَيٌّ قُضَيٌّ رُشَيٌّ	هذه أسماء مصدرية جاءت على صورة الممدود ولابدَّ من إعادة المحذوف منها وهو الياء وإدغامها بياء (فُعيل)، والدليل على أنَّ المحذوف هو الياء أننا نقول في تكسيرها: أعطية، وأقضية، وأرشية.
الصّلاء	صُلَيٌّ	لأنَّ جمعه مكسراً على (أصلية)، فرُدّت الياء وأُدغمت في ياء (فعيل).
الاءة واشاءة	أليئة أشيئة	بإبقاء الهمزة لأنّها ليست مبدلة من الياء فلا يقال في تصغيرهما: ألاية، ولا: أشاية والمهموز الذي ليس على همزته دليل على أنّها منقلبة عن ياء أو واو لا يتغيّر.

(1) سيبويه: 3/ 459-461.

الاسم	تصغيره	الوصف الصّرفي
منسأة	منيسئة	بإبقاء الهمزة لأنّها أصلية والفعل: نسأت، قال تعالى: ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ [من سورة سبأ: 14]، أي: عصاة.
النبيّ	نُبيّئ	جعل جمه: النُّبآء وكان مسليمة الكذاب نُبيّئ سوءٍ، يقول العباس ابن مرداس (ت نحو 18هـ)[1]: يـا خـاتِمَ النُّبـآءِ إنّـك مُرْسَـلٌ بالحقِّ كـلُّ هُـدَى الـسَّبِيلِ هُـدَاكا فقال: نبآء جمعاً لـ (نبيّ) مخفف من: (نبيء) المهموز، فإذا صغر قيل: (نُبيّئ) في لغة من يهمز، و(نبيّ) في لغة من لا يهمز.
النبوة	نُبيئة	بالهمز لأنّه من: تنبّأ، وسيبويه يجعله من أنبأ.
الشاء شاة	شُوَيّ شُويهة	لأنّه من بنات الياءات أو الواوات التي لا تكون في الآخر فتقلب همزة، أمّا (شاة) فمن بنات الواوات وأصلها: شاهة، وجمعها شياه، والهاء فيها أصل لكونها لام الفعل، وجمعه: شاء، وسيبويه لا يرى علاقة بين شاء وشاه، وإنّما الشاء عنده اسم للجمع وأصله: شويّ أو شووٌ، فقلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلبت لامه همزة لأنّها طرف وقبلها حرف مدّ. واحتجّ سيبويه بأنّ الجمع قد يجيء على غير الواحد، فيقال في جمع: امرأة: نساء أو نسوة، وليس لفظ المفرد كلفظ الجمع.
قيراط دينار	قُريريط دُنينير	وكذلك يقال في تصغير: قيراط، ودينار: قريريط، ودُنينير، والجمع: دنانير، وقراريط، وكذلك الديباج والديماس، والجمع: دبابيج، ودماميس، وكذا جمعهم لـ (سواء) على سواسية، وليس في الواحد سينان[2].
ذوائب	ذُؤيئب	ومفردها: ذُؤابة، فالواو فيها بدل من الهمزة فهناك همزتان: قبل ياء التصغير وبعدها.

---

(1) ديوانه، ص 95، وينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 162، 2/ 210، وابن منظور: (نبأ)، 1/ 162.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 4/ 210.

صفحة تصغير الثلاثي معتلّ الوسط

قال سيبويه– رحمه الله –:

(هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه إنْ كانت بدلاً من واو ثمّ حقّرته رددت الواو، وإنْ كانت بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنّك لو كسّرته رددت الواو إنْ كانت عينُه واواً، والياء إنْ كانت عينُه ياء، وذلك قولك في بابٍ: بُوَيْبٌ كما تقول: أبوابٌ، ونابٍ نُيَيْبٌ كما تقول: أنيابٌ وأنْيُبٌ، فإن حقّرت نابَ الإبل فكذلك، لأنّك تقول: أنْيابٌ، ولو حقّرت رجلاً سماه سارَ أو غابَ لقلت: غُيَيْبٌ وسُيَيْرٌ؛ لأنّهما من الياء، ولو حقّرت السارَ وأنت تريد السائر لقلت: سويرٍ، لأنّها ألفُ فاعلٍ الزائدةُ، وسألت الخليل عن خافٍ والمالِ في التحقير فقال: خافٍ يصلح أن يكون فاعلاً ذهبت عينه وأنْ يكون فعلاً، فعلى أيهما حملته لم يكن إلاّ بالواو، وإنّما جاز فيه فعلٌ لأنّه من فعلتُ أفعلُ، وأخافُ دليلٌ على أنّها فعلتُ، كما قالوا: فَزِعْتَ تَفْزَعُ، وأمّا مالٌ فإنّه فعلٌ لأنّهم لم يقولوا: مائلٌ، ونظائرهُ في الكلام كثيرة فاحمله على أسهل الوجهين، وإنْ جاء اسمٌ نحو النّابِ لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتّى يتبين لك أنّها من الياء؛ لأنّها مُبدلةٌ من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتّى يتبين لك، ومن العرب من يقول في نابٍ: نُوَيْبٌ، فيجيء بالواو؛ لأنّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثرُ، وهو غلطٌ منهم، وأخبرني من أثق به أنّه يقول: مالَ الرجلُ، وقد مِلْتَ بعدنا فأنت تمالُ ورجلٌ مالٌ، إذا كثر مالُه؛ وصوف الكبشُ إذا كثر صُوفُه، وكبشٌ أصوَفُ هذه الكثيرة، وكبشٌ صافٌ، ونعجةٌ صافةٌ) [1].

أقول:

الأسماء الثلاثية التي أوسطها حرف لين هو الألف على ثلاثة أقسام بحسب أصل الألف.

الأول: ما كان فيه الألف منقلباً عن واو، كـ (باب، ومال).

والثاني: ما كان الألف فيه منقلباً عن ياء، كـ (ناب، وغار من الغيرة).

---

(1) سيبويه: 3/ 461-462.

والثالث: لا أصل للألف فلا يعرف أهو من الواو أو من الألف.

فإذا أردنا تصغير ما كان أصل الألف فيه واواً نعيد الأصل ونصغره على (فُعيل) فنقول في (باب): بُويب، لأنَّ تكسيره أبواب، و(مالٌ) اسم رجل: مويل، والجمع: أموال.

و(دارٌ): دُويرة، وغار غُوير لأنَّه من: غار يغور.

وإذا أردنا تصغير ما كان أصل الألف فيه ياء أعدنا الياء وصغّرناه على (فُعيل) أيضاً نقول في (سارَ وغابَ) اسمين لرجلين، (سُيير، وغُييب) لأنَّهما من (سار يسير وغاب يغيب) والجمع: أنياب، وأغياب.

وإذا صغرنا ما لا يعرف أصل الألف منه، أو لا أصل له في واو أو ياء فإن الألف تقلب واواً، لكثرة ذوات الواو في اللغة.

ومنه قولهم: (سارٌ) يريدون: السائر، فيقولون فيه (سُوير) و(سار) في معنى سائر الناس لا من: سار يسيرُ. وكذلك تصغير (خافٌ) في معنى: خائف، يقال فيه: (خُويف) لأنَّه يجوز أن يكون (خائف) وحذفت الهمزة، أو يكون على (فعل) وأصله (خوفٌ)، وعلى أيِّ وجه كان يُصغر على (خُويف) بالواو لأنَّه ممَّا لا يعرف أصل الألف فيه.

تصغير ما تثبت حروفها المبدلة

قال سيبويه– رحمه الله -:

(هذا باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدالُ فيها وتلزمها وذلك إذا كانت أبدالاً من الواوات والياءات التي هي عيناتٌ، فمن ذلك قائلٌ وقائمٌ وبائعٌ، تقول: قُوَيئمٌ وبُوَيئعٌ، فليست هذه العينات بمنزلة التي هنّ لامات، لو كانت مثلهن لما أبدلوا، لأنهم لا يُبدلون من تلك اللامات إذا لم تكن منتهى الاسم وآخره، ألا تراهم يقولون: شقاوةٌ وغباوةٌ، فهذه الألف بمنزلة همزة ثائرٍ وشاءٍ من شاوْتُ، ألا ترى أنك إذا كسّرت هذا الاسم للجمع تثبت فيه الهمزة، تقول: قوائمُ وبوائعُ وقوائلُ، وكذلك تثبت في التصغير، ومن ذلك أيضاً أدْؤرٌ ونحوها، لأنها أبدلت منها كما أبدلت من واو قائم، وليست منتهى الاسم، ولو كسّرتها للجمع لتثبت، خلافاً لباب عطاء وقضاء وأشباههما إذ كانت تخرج ياءاتهن وواواتهن إذا لم يكنْ منتهى الاسم، فلمّا كانت هذه تُبدل وليست منتهى الاسم كانت الهمزة فيها أقوى، وكذلك أوائلُ اسم رجل؛ لأنك أبدلت الهمزة منها كما أبدلتها في أدْؤرٍ، وهي عينٌ مثلُ واو أدْؤرٍ، لأنّ أوائل لو كانت على أفاعل وكان ممًّا يُجمع لكان في التكسير تلزمه الهمزة، فإنما هي بمنزلته لو كان أفاعلاً، وقويت فيه الهمزة إذا لم تكن منتهى الاسم، وكذلك النُّؤُور والسُّؤُور وأشباه ذلك، لأنها همزات لازمة لو كسرت للجمع الأسماء لقوتهنّ حيث كنّ بدلاً من معتلّ ليس بمنتهى الاسم، فلمّا لم يكنْ منتهى أجرين مجرى الهمزة من نفس الحرف. وكذلك فمائلٌ؛ لأنّ علته كعلة قائلٍ، وهي همزة ليست بمنتهى الاسم، ولو كانت في فُعائل ثمّ كسرته للجمع لتثبت، وجميع ما ذكرتُ لك قول الخليل ويونس.

ومن ذلك أيضاً تاءُ تُخَمةٍ، وتاءُ تُراثٍ، وتاءُ تُدَعَةٍ، يَثبُتن في التصغير كما ثبتن لو كسرت الأسماء للجمع، ولأنهنّ بمنزلة الهمزة التي تُبدل من الواو نحو ألفِ أرقةٍ، إنما هي بدلٌ من واو وُرقةٍ، ونحو ألف أددٍ إنما هي بدلٌ من واو وُددٍ، وإنما أددٌ من الودّ، وإنما هو اسمٌ، يقال: معدٌّ ابن عدنان بن أددٍ، والعرب تصرف أدداً ولا يتكلمون به بالألف واللام، جعلوه بمنزلة ثقبٍ ولم يجعلوه مثل عُمر، والعرب تقول: تميمُ بن وُدٍّ وأدٌّ يقالان جميعاً، فكذلك هذه التاءات أمّا هي بدلٌ من واو وخامةٍ وورثتُ وودعتُ، فإنما هذه الياءات كهذه

الهمزات. وهذه الهمزاتُ لا يتغيّرن في التحقير كما لا تتغير همزة قائلٍ؛ لأنّها قويت حيث كانت في أول الكلمة ولم تكن منتهى الاسم، فصارت بمنزلة همزة من نفس الحرف نحو همزة أجلٍ وأبدٍ، فهذه الهمزة تجري مجرى أدْؤُرٍ، ومن ذلك أيضاً: مُتّلجٌ ومُتّهمٌ ومُتّخمٌ، تقول في تحقير مُتّلجٍ: مُتَيْلجٌ ومُتَيْهمٌ ومُتَيْخمٌ، تحذف التاء التي دخلت لمُفتعل وتدعُ التي هي بدلٌ من الواو، لأنّ هذه التاء أُبدلت هاهنا، كما أبدلت حيث كانت أول الاسم، وأبدلت ها هنا من الواو كما أبدلت في أَرْقةٍ وأدؤرٍ الهمزةُ من الواو، وليست بمنزلة واو مُوقنٍ، ولا ياء ميزانٍ، لأنهما إنّما تبعتا ما قبلهما، ألا ترى أنّهما يذهبان إذا لم تكن قبل الياء كسرة ولا قبل الواو ضمة، تقول: أيقن وأوعد، وهذه لم تحدث لأنّها تبعت ما قبلها، ولكنّها بمنزلة الهمزة في أدْؤُرٍ وفي أرقةٍ، ألا ترى أنّها تثبت في التصرف، تقول: اتّهمَ ويتّهمُ ويتّخمُ، ويتّلج واتّلجْتُ واتّلجَ واتّخمَ، فهذه التاء قوية، ألا تراها دخلت في التّقوى والتُّقية فلزمت فقالوا: أتقى منه، وقالوا: التُّقاة، فجرت مجرى ما هو من نفس الحرف، وقالوا في التُّكأة: اتكأته، وهما يُتكئان؛ جاءوا بالفعل على التُّكأة، أخبرني من أثق به أنّهم يقولون: ضربتُه حتّى اتكأته أيْ حتّى أضجعتُه على جنبه الأيسر، فأمّا ياء قيلٍ وياء ميزانٍ فلا يقويان، لأنّ البدل فيهما لما قبلهما، ومثل ذلك مُتّعدٌ ومُتّزنٌ لا تحذف التاء كما لا تحذف همزة أدؤرٍ وإنّما جاءوا بها كراهية الواو والضمة التي قبلها، كما كرهوا واو أدؤرٍ، والضمة وإنْ شئت قلت: مُوتعدٌ ومُوتزنٌ، كما تقول: أدْؤُرٌ ولا تهمز)[1].

أقول:

يتحدث سيبويه في هذا النص المطول عن أحكام تصغير الأسماء التي فيها حروف مبدلة من غيرها، ولا تردّ عند التصغير إلى أصولها الياء أو الواو، وإنّما تصغر بإثبات الحرف المبدل لعلل وأسباب يقرّرها سيبويه، كما هو موضح في المخطّط الآتي:

[1] سيبويه: 3/ 462-465.

الاسم	تصغيره	الوصف الصّرفي
قائل قائم بائع	قُويئل قُويئم بُويئع	والأصل (قاول) و(قاوم) و(بايع) ثمّ قُلبت الواو والياء همزة لوقوعهما بعد ألف اسم الفاعل، ولم يصغر الاسم برد الياء أو الواو لأنهما عينا الاسم وليستا آخره، ولذلك يقول سيبويه: (ولا يبدلون من تلك اللامات إذا لم تكن منتهى الاسم وآخره)، ولذلك يصغر الاسم بالهمزة، فيقال في: قائل: قُويئل، لا قُويول، وفي: بائع: بُويئع ولا بُويّع، وكذلك جمع هذه الأسماء جمع تكسير فيقال: قوائل، وقوائم، وبوائع، إثبات الهمزة كما ثبتت في التصغير، ويؤكّد سيبويه أنّ هذه الهمزات وإنْ كانت منقلبة عن واو أو ياء، ولكنّها بمنزلة الهمزة في: (شاء) من شأوت، فهي أصل من بنية الكلمة.
أدؤرٌ	أُديئر	على (فُعيعل)، وبإثبات الهمزة وهو من (أدؤر) بالواو، وكذلك في الجمع فيقال: أدائر، ولم نغيّر الهمزة لأنّها وقعت عيناً لا لاماً كهزة (عطاء وقضاء) وغيرهما ممّا يقلب ياءً عند تصغيره.
أوائل (اسم رجل)	أُويئل	بالهمزة، والمفرد (أول) فوقعت الألف بين واوين، وصار فاء الكلمة كعينها ولذلك همز الحرف المعتل الثاني الذي وقع بعد الألف، فالهمز ليس بسبب زيادة حرف، بل لالتقاء حرفين معتلين، وقعت الألف بينهما.
النّؤور السّؤور الغؤور	نُئيرٌ سؤيرٌ غُؤير	لوقوع الهمزة عيناً، وليست لاماً لذلك تثبت الهمزة في التصغير والجمع فيما كان على (فعول) وعينه واو. وكذلك يُعمل فيما كان على (فعائل).
تُخمة تُراث تُدعة	تُخيمةٌ تُريثٌ تُديعةٌ	بإثبات التاء فيهنّ، لأنّها منقلبة عن الواو فتخمة من: الوخامة، والتّراث من (ورث) والتُّدعة من: (ودعته) فالتاء وإنْ كانت منقلبة عن الواو تثبت في التصغير كما تثبت في جمع التكسير، وإثبات التاء مع كونها من الواو أنّها لم تقلب لعلّة تزول في التصغير أو الجمع، وكثير من الحروف تنطق بالهمز مع كون أصلها ياء أو واواً كما في همزة: أرقة والأصل: وُرقة، وهمزة أدِ وهي بدل من واو: (وُدد) والأدد من (الود) بالواو، وهو مصروف لا يُسمى به رجلٌ، ولا يقبل الألف واللام بمنزلة (عُمر) علماً.

الاسم	تصغيره	الوصف الصرفي
مُتّلج متّهم مُتّخم	مُتيلجٌ مُتيهم مُتيخم	في (متهم) ونحوه تاءان، الأولى منقلبة عن الواو وهي فاء الكلمة، والثانية (تاء افتعل) والثلاثي: وهم ← و اتهم، فقلبت الواو تاءً وأدغمت في تاء افتعل فإذا صُغّر حذفت تاء افتعل، وبقيت التاء المنقلبة عن الواو، وكذا الأمر متخم من: الوخامة، ومتّلج من الولوج، ويقال: يتّلج، واتّلجت، واتلج، واتّخم، كلّ ذلك بالتاء الثابتة في كلّ تصريف ولذلك يسميها سيبويه (التاء القوية)، إذ يراها ظاهرة في: التّقاة، والتّقوى، والتقية، واتّقى، واتقياء، ولثباتها هذا مع كونها منقلبة من الواو جرت مجرى الحرف الذي هو من نفس الكلمة.
مُتعدّ متّزن	مُتيعد مُتيزن	لوجود تاءين الأولى منقلبة عن الواو لأنهما من (وعد، ووزن) والثانية تاء افتعل فإذا صُغّر حذفت تاء افتعل وثبت التاء المنقلبة من الواو، ويجوز على رأي سيبويه فيهما إعادة الواو المبدلة تاء، فيقال في تصغيرهما، مُوتعدٌ، ومُوتزنٌ.

تصغير ما كان فيه قلب مكاني

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تحقير ما كان فيه قلبٌ اعلم أنَّ كلَّ ما كان فيه قلبٌ لا يُردّ إلى الأصل؛ وذلك أنّه اسم بُني على ذلك كما بُني على ما ذكرنا على التاء، وكما بُني قائلٌ على أن يُبدل من الواو الهمزةُ، وليس شيئاً تبعَ ما قبله كواو مُوقنٍ وياء قيلٍ، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير، كما تثبت الهمزةُ في أُدَيْرٍ إذا حقرت، وفي قائل، وإنّما قلبوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء، فمن ذلك قول العجاج:

لاثٍ بــــه الأشَــــاءُ والعُبْــــرِيُّ

إنّما أراد لائثٌ، ولكنّه أخّر الواو وقدّم الثاء، وقال طريف بن تميم العنبريُّ:

فتعرّفـــوني آنّـــي أنـــا ذا كُـــمُ   شـــاكٍ ســلاحي في الحــوادث مُعْلِـمُ

إنّما يريد الشائك فقلب، ومثل ذلك أَيْنُقٌ إنّما هو أَنْوُقٌ في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا، فإذا حقرت قلت: لُوَيْثٍ وشُوَيْكٍ وأُيَيْنِقٌ، وكذلك لو كسرت للجمع لقلت: لواثٍ وشواكٍ كما قالوا: أيانقُ. وكذلك مُطْمَئِنٌّ إنّما هي من طأمنتُ فقلبوا الهمزة، ومثل ذلك القسيُّ، إنّما هي في الأصل القُوُوس، فقلبوا كما قلبوا أَيْنُقٌ، ومثل ذلك قولهم: أكرهُ مسائيكَ، إنّما جمعت المساءة ثمّ قلبت، وكذلك زعم الخليل، ومثله قول الشاعر، وهو كعب بن مالك:

لقــد لَقِيَــتْ قُرَيْظَــةُ ماســآها   وحَــلَّ بـــدارهم ذُلٌّ ذليـــلُ

ومثل ذلك قد راءه، يريد قد رآه، قال الشاعر، وهو كُثَيِّرُ عزة:

وكــلُّ خليــل رَاءنــي فَهْــوَ قائــلٌ   مِنَ أجْلِكِ: هــذا هامَــةُ اليَومِ أو غَــدِ

وإنّما أراد (ساءها) و(رآني)، ولكنه قلب، وإنْ شئت قلت: راءني، إنّما أبدلت همزتها ألفاً وأبدلت الياءَ بعد، كما قال بعض العرب: راءة في رايةٍ، حدثنا بذلك أبو الخطاب. ومثل الألف التي أبدلت من الهمزة قول الشاعر، وهو حسان بن ثبات:

سالَتْ هُذَيلٌ رسولَ الله فاحِشةً ... ضَلّتْ هُذَيلٌ بما جاءت ولم تُصِبِ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- هذا باب تحقير ما كان فيه قلب، يريد بالقلب تقديم حرف على حرف وهو (قلب مكاني).

ثانياً: إذا كان في الاسم المعين قلب مكاني وذلك بتقديم أحد الحروف فيه على آخر، وأردنا تصغيره، فلا يردّ الحرف المقلوب إلى موضعه من بنية الكلمة، وإنّما تصغر الكلمة على ما هي عليه من بنية أيّ أنّ الحرف المقلوب يبقى ثابتاً لا يرد إلى مكانه الأصل، وهو في ذلك بمنزلة ثبوت همزة (أدؤر) إذا صغرناه، ومن ذلك قول العجاج[2]:

لاثٍ بــه الأشــاءُ والعُبْــريُّ

يريد: (لائث) ولكنّه أخّر الواو وقدّم الثاء، والأصل في (لائث): لاوث، لأنّه من: لاث – يلوثُ) كما يقال: شاكٍ وهو مقلوب شائك.

والأشاء: صغار النخل، مفردها: أشاءة، والعبري: ما ينبت من الضال على شطوط الأنهار، والعُبْر – بضم العين – شاطئ النهر، واللاث: الكثير الملتف.

ومن القلب قول طريف بن تميم العنبري (فارس عمرو بن تميم في الجاهلية)[3]:

فتعرّفوني أنّني أنا ذا كُمُ ... شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلِمُ

---

(1) سيبويه: 3/ 466-468.

(2) ديوانه، 1/ 490. وينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 115، والمنصف: 1/ 52، 3/ 66، والرضي: شرح الشافية، 3/ 128.

(3) ينظر: الأصمعي: الأصمعيات، ص 128، والمبرد: المقتضب، 1/ 116، والعباسي: معاهد التنصيص، 1/ 204.

والشاهد فيه قوله: شاكٍ، يريد: شائك، فقلب العين إلى موضع اللام، ومن هذا: أينق والأصل قبل القلب: أنوق، بإبدال الياء مكان الواو ثمّ القلب.

ثالثاً: وإذا أردنا تصغير هذه الأسماء التي فيها قلب أو جمعناها جمع تكسير فبإثبات كلّ حرف في مكانه من غير ردّ إلى الأصل، فنقول في: لاث: لويث، وفي: شاك: شويك، وفي أينق: أيينقٌ، ونقول في جمع التكسير: لواثٍ وشواكٍ، وأيانق، أمّا (مُطمئن) فهو بالهمز من: طأمنتُ فقلبوا الهمزة، ويقال في تصغيره: طُميئنٌ، وطميئين، بالتعويض في الثاني.

ومن هذا (القسيُّ) والأصل فيه: (القووس).

ومن هذا أيضاً قولهم: أكره مسائيك، جمع مسآة، مثل: مسعاة فصار المسائي مثل المساعي، ومن ذلك قول كعب بن مالك (ت 50هـ)[1]:

لقد لَقِيَتْ قُرَيظَةُ ماسآها وحَلَّ بدارهم ذُلٌّ ذليلُ

بقلب: (سآها) عن: ساءها.

ومن هذا (راءه) يريد: رآه، ومنه قول كثير عزة[2]:

وكلُّ خليلٍ رَاءني فَهْوَ قائلٌ مِنَ أجْلِكِ: هذا هامَةُ اليَومِ أو غَدِ

أراد (رآني) ولكنّه قلب، ويجوز: راءني فأبدلت الهمزة ألفاً، فأبدلت الياء كما قيل في (راية): (راءة) ومن إبدال الألف من الهمزة قول حسان بن ثابت[3]:

سالَتْ هُذَيْلٌ رسولَ الله فاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِما جاءت ولم تُصِبِ

بإبدال الهمزة ألفاً في (سالت).

---

(1) ديوانه، ص 209، وينظر: حسان بن ثابت، ص 244، وابن منظور: (ذلل)، 11/ 257، و(ساي)، 14/ 367.

(2) ديوانه، ص 435، وابن منظور، (راى)، 14/ 304.

(3) ملحق ديوانه، ص 373، وينظر: ابن جني: المحتسب، 1/ 90، وابن عصفور: الممتع، ص 405.

تصغير ما كانت عينه واواً

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تحقير كلّ اسم كانت عينُه واواً وكانت العينُ ثانية أو ثالثة، أمّا ما كانت العينُ فيه ثانية فواوُه لا تتغيّر في التحقير، لأنّها متحركة فلا تُبدل ياءً لكينونة ياء التصغير بعدها، وذلك قولك في لَوْزَةٍ: لُوَيْزَةٌ، وفي جَوْزَةٍ: جُوَيْزَةٌ، وفي قَوْلَةٍ: قُوَيْلَةٌ. وأمّا ما كانت العينُ فيه ثالثة ممّا عينه واوٌ فإن واوه تُبدل ياءً في التحقير، وهو الوجه الجيِّد؛ لأنّ الياء الساكنة تُبدل الواو التي تكون بعدها ياءً، فمن ذلك مَيِّتٌ وسَيِّدٌ، وقَيَّامٌ وقَيُّومٌ، وإنّما الأصل مَيْوِتٌ وسَيْوِدٌ، وقَيْوَامٌ وقَيْوُومٌ. وذلك قولك في أسْوَدَ: أُسَيِّدٌ، وفي أعْوَرَ أُعَيِّرٌ، وفي مِرْوَدٍ: مُرَيِّدٌ، وفي أحْوَى: أُحَيٌّ، وفي مَهْوًى: مُهَيٌّ، وفي أرْوِيَةٍ: أُرَيَّةٌ، وفي مَرْوِيَةٍ: مُرَيَّةٌ. واعلم أنّ من العرب من يُظهر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يدعُها على حالها قبل أن تحقَّر. واعلم أنّ من قال: أُسَيْوِدٌ فإنّه لا يقول في مَقامٍ ومقالٍ: مُقَيْوِمٌ ومُقَيْوِلٌ، لأنّها لو ظهرت كان الوجه أن لا تُترك، فإذا لم تظهر لم تظهر في التحقير وكان أبعد لها، إذ كان الوجه في التحقير إذا كانت ظاهرة أن تغيَّر، ولو جاز ذلك لجاز في سَيِّدٍ سُيَيْوِدٌ وأشباهه، واعلم أنّ أشياء تكون الواوُ فيها ثالثة وتكون زيادةً، فيجوز فيها ما جاز في أسودَ، وذلك نحو جَدْوَلٍ وقَسْوَرٍ، تقول: جُدَيْولٌ وقُسَيْورٌ كما قلت: أُسَيْودُ وأُرَيْوِيَةٌ؛ وذلك لأنّ هذه الواو حيّةٌ، وإنّما ألحقت الثلاثة بالأربعة، ألا ترى أنّك إذا كسرت هذا النحو للجمع ثبتت الواوُ كما تثبت في أسْوَدَ حين قالوا: أساوِدُ، وفي مِرْوَدٍ حين قالوا: مَراوِدُ، وكذلك جَداولُ وقَساورُ، وقال الفرزدق:

إلى هادراتٍ صعابِ الرُّؤس ... قساورَ للقسورِ الأصيدِ)[1].

---

[1] سيبويه: 3/ 469-470.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- كلّ اسم كانت عينه واواً وكانت العين ثانية أو ثالثة، يريد الاسم الذي كانت الواو فيه ثانية أو ثالثة في موضع العين.
- الواو حيّة: أيّ متحركة.

ثانياً: تصغير هذه الأسماء موضح بالمخطط الآتي:

الاسم	تصغيره	الوصف الصرفي
لوزة جوزة قولة	لُويزةٌ جُويزةٌ قُويلة	هذه أسماء ثانيها حرف علّة هو الواو، فتثبت عند تصغيرها، لأنها ستتحرك عند التصغير، ولا يجوز قلبها ياءً لوجود ياء التصغير بعدها
أسود أعور مرود أحوى مهوى أروية مروية	أسيّدٌ أعيّرٌ مُريّدٌ أحيٌّ مُهيٌّ أريّةٌ مُريّةٌ	الأسماء التي ثالثها واو تبدل ياءً في التصغير هذا هو (الوجه الجيد) عند سيبويه، لأنّ الياء الساكنة إذا وقعت قبل الواو المتحركة قلبت الواو لها ياءً ثمّ أدغمت فيها وذلك نحو: (ميّت، وسيّد، وقيامٌ، وقيوم) والأصل فيها: مَيْوتٌ، وسَيْود، وقيوام، وقيووم)، فإذا كانت هذه الأسماء من باب (أسود) و(جدول) و(قسور) وغيرها جاز في تصغيره وجهان قلب الواو ياء وإدغامها في ياء التصغير كما هي مبيّن في المخطط، أو إظهار الواو في كلّ هذه الأسماء، فيقال في تصغيرها أسيود، وأعيور، مرويد، وجديول، وقسيور، وعلّة إظهار الواو كونها متحركة (حيّة) ولظهورها في جمع الاسم جمعاً مكسراً فيقال: أساود، وأعاور، وجداول، وقساور، والوجه عند سيبويه الأول.

ومن تصحيح الواو في الجمع وعدم قلبه ياءً مع كونها زائدة قول الفرزدق[1]:

إلى هادراتٍ صعاب الرُّؤُس ... قساور للقسورِ الأصيدِ

[1] ديوانه: 1/ 171، وينظر: ابن جني: المنصف، 3/ 42.

فجمع (قسور) على: (قساور، وبإثبات الواو وذلك لكونها (حرفاً حيّاً) أيْ متحركاً، وأجريت مجرى الحرف الأصلي حيث كانت للإلحاق، وإذا صُغّر (قسور) يجوز إظهار الواو فيقال: قُسيور، كما هو الحال في جمع التكسير، وهادرات: جماعات، وصعاب الرؤوس: التي لا تذلّ، والقسور: الشديد، والأصيد: الرافع الرأس عزةً وكبراً.

قال سيبويه- رحمه الله -:

(واعلم أنّ الواو إذا كانت لاماً لم يجز فيها الثبات في التصغير على قول من قال: أسَيْوِدُ، وذلك قولك في غَزْوةٍ: غُزَيّةٌ، وفي رَضْوَى: رُضَيّا، وفي عَشْواءَ عُشَيّاءُ، فهذه الواو لا تثبت كما لا تثبت في فَيْعِلٍ، ولو جاز هذا لجاز في غَزْوٍ غُزَيْوٌ، وهاءُ التأنيث ههنا بمنزلتها لو لم تكن، فهذه الواو التي هي آخر الاسم ضعيفة، وسترى ذلك، ونُبيِّن لك إنْ شاء الله تعالى ذكره في بابه، والواوُ التي هي عين أقوى، فلمّا كان الوجه في الأقوى أن تُبدل ياءً لم تحتمل هذه أن تثبت، كما لا يحتمل مقالٌ مُقَيْولٌ، وأمّا واو عَجُوزٍ وجَزُورٍ فإنّها لا تثبت أبداً، وإنّما هي مدّة تبعت الضمّة، ولم تجيء لتُلحق بناء ببناء، ألا ترى أنّها لا تثبت في الجمع إذا قلت عجائزُ، فإذا كان الوجه فيما يثبت في الجمع أن يُبدل، فهذه المَيّتةُ التي لا تثبت في الجمع لا يجوز فيها أن تثبت، وأمّا مُعاويةُ فإنّه يجوز فيها ما جاز في أسَيْوِدَ؛ لأنّ الواو من نفس الحرف، وأصلُها التحريك، وهي تثبت في الجمع، ألا ترى أنّك تقول: معاوٍ، وعجُوزٌ ليست كذلك، وليست كجَدْولٍ، ولا قَسْوَرٍ، ألا ترى أنّك لو جئت بالفعل عليها لقلبت: جَدْوَلْتُ وقَسْوَرْتُ، وهذا لا يكون في مثل عجُوزٍ)[1].

أقول:

أولاً: يقرّر سيبويه أنّ الواو إذا كانت لاماً لا يجوز ثباتها في التصغير على قول من صغّر (أسود) على: (أسيود)، وذلك نفي نحو: غزوة فالواو فيها لامٌ، ويقال في تصغيرها: غُزيّة، أمّا (معاوية) فيقال في تصغيره: (مُعيوية)، لأنّ الواو في موضع العين لا اللام، ولذلك

---

[1] سيبويه: 3/ 470-471.

يقال فيها: مُعيّة لمن قال في (أسود): أُسيّد، وهو الوجه الجيد، فيحذف الياء، وكذلك يقال في: رضوى: رُضيًا، وفي: عشواء: عُشياء، بعدم إثبات الواو.

ومن الواضح من خلال سيبويه أنَّ الواو إذا وقعت عيناً للكلمة أبدلت ياء على الرغم من كونها قوية في هذا الموضع، ومع هذا تبدل ياء، فكيف بالواو وقد وقعت لاماً إذ الأولى عدم ثباتها، لأنها (ميّتة) على حدّ تعبير سيبويه.

ثانياً: أمّا واو نحو: عجوز وجزور، فإنّها لا تثبت مطلقاً لكونها ساكنة أو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: (وإنّما هي مدّة تبعت الضمّة)، ولم تأت للإلحاق حتّى تكون أولى بالثبات، زد على ذلك أنّها لا تثبت في جمع التكسير، فيقال في جمع: عجوز: عجائز، وعلى هذا لا يقال في تصغير: عجوز إلاّ عُجيِّز، وفي: جزور: جُزيّر، وفي: عمود: عُميّد، لأنَّ الواو (مدّة) وليست بأصلية، ولا ملحقة.

ثالثاً: ويوازن سيبويه بين واو عجوز ونحوها، وواو (جدول) ونحوه فيرى أنَّ واو عجوز مدّة، وواو (جدول) كالأصل لكونها ملحقة تظهر في الفعل فيقال: جدولتُ، وفي: قسور: قسورتُ، ولا يقال في عجوز أو جزور، أو عمود ذلك.

تصغير ما كانت الياء أو الواو منه في موضع اللام

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتُهنّ ياءات وواوات، اعلم أنّ كلّ شيء منها كان على ثلاثة أحرف فإنّ تحقيره يكون على مثال فُعَيْلٍ، ويجري على وجوه العربية؛ لأنّ كلّ ياء أو واوٍ كانت لاماً وكان قبلها حرفٌ ساكن جرى مجرى غير المعتلّ، وتكون ياءُ التصغير مدغمة لأنّهما حرفان من موضع والأول منهما ساكن، وذلك قولك في قفاً: قُفَيٌّ، وفي فتىً فُتَيٌّ، وفي جروٍ: جُرَيٌّ، وفي ظَبْيٍ: ظُبَيٌّ. واعلم أنّه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فُعَيْلٍ، ويجري على وجوه العربية، وذلك قولك في عطاء: عُطَيٌّ، وقضاء: قُضَيٌّ، وسقايةٍ: سُقَيَّةٌ، وإداوةٍ أُدَيَّةٌ، وفي شاويةٍ شُوَيَّةٌ، وفي غاوٍ: غُوَيٌّ، إلاّ أن تقول: شُوَيْوِيةٌ، وغُوَيْوٍ، فيمن قال: أُسَيْوِدُ؛ وذلك لأنّ هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلّت، واستُثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل، فلمّا كانت بعد كسرة في ياء قبل تلك الياء ياءُ التحقير ازدادوا لها استثقالاً فحذفوها، وكذلك أُحَيّ إلاّ في قول من قال: أُسَيْوِدُ، ولا تصرفه لأنّ الزيادة ثابتة في أوله، ولا يُلتفت إلى قلّته كما لا يُلتفت إلى قلّة يضعُ، وأمّا عيسى فكان يقول: أُحَيٌّ ويصرف وهو خطأ لو جاز ذا لصرفت أَصَمّ لأنّه أخفّ من أَحْمَرَ وصرفت أرْآس إذا سمّيت به ولم تهمز فقلت: أَرَسَ، وأمّا أبو عمروٍ فكان يقول: أُحَيِّي، ولو جاز ذا لقلت في عطاء: عُطَيِّيٌّ، لأنّها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقايةٍ: سُقَيِّية وشاوٍ: شُوَيٌّ، وأمّا يونس فقوله: هذا أُحَيٌّ كما ترى، وهو القياس والصواب) [1].

أقول:

أولاً: كلّ ثلاثي تصغيره على (فُعيل)، فإذا كان آخره ياءً أو واواً يقرّ على حاله في التصغير، لأنّه كان يقلب فيه الواو أو الياء إذا وقعتا عيناً، فلمّا صارا في موضع الذي يعتلّ

---

[1] سيبويه: 3/ 471-472.

فيه ما يصحّ في موضع العين لم يكن فيهما إلاّ القلب والإدغام في ياء (فُعيل) فيقال في نحو: قفا: قُفيُّ، فتى: فُتيُّ، وجرو: جُرَيُّ، وظبي: ظُبيُّ، وغزو: غُزيّ.

ثانياً: وإذا أصبح في الاسم المراد تصغيره ممّا كان من بنات الياء والواو ياءان بعد ياء التصغير حذفت الياء التي وقعت آخراً لكي تكون بنية الاسم المصغر على (فُعيل) أيضاً، فنقول في نحو:

عطاء: عُطيّ، وفي قضاء: قُضيّ، وفي سقاية: سُقيّة، وفي: إداوة: أُديّة، وفي: شاوية: شُويّة، وفي: غاوٍ: غُويّ، وفي: تقوى: تُقيًا.

والذي حدث قلب الهمزة في عطاء ياء، وكذا ألف المدّ فالتقتا ياء التصغير فحذفت الياء الثانية المنقلبة عن الهمزة، وكذا الأمر في قلب ألف سقاية، وإداوة، وشاوية، وغاو، وتقوى، ويجوز أن يقال: شُويوية، وغُويو، عند من يصغّر، أسود على: أُسيوِد، غير المنصرف، لا على: أُسيّد، المنصرف.

ثالثاً: وينسب سيبويه إلى عيسى بن عمر – رحمه الله – أنّه يصرف نحو: أُحيٌّ، وهو في الأصل: (أفعل) غير منصرف، وصرفه عند وسيبويه خطأ، لأنّه لو جاز صرفه لصُرف نحو: احمر، وأراس علماً لشخص، ويبدو أنّ المبرد على مذهب عيسى في الصرف[1].

وينسب سيبويه إلى عمرو بن العلاء أنّه يقول: أُحيِيٌّ، بعدم حذف الياء الأخيرة، والصواب ما قاله سيبويه ومن تابعه لاستثقالهم تتابع ثلاث ياءات في كلمة واحدة.

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 555.

تصغير الرباعي أو الخماسي المعتل الآخر

قال سيبويه- رحمه الله -:

(واعلم أنّ كلّ واو وياء أبدل الألفُ مكانها ولم يكن الحرفُ الذي الألفُ بعده واواً ولا ياءً، فإنّها ترجع ياءً وتحذف الألف، لأنّ ما بعد ياء التصغير مكسور أبداً، فإذا كسروا الذي بعده الألفُ لم يكن للألف ثبات مع الكسرة، وليست بألف تأنيث فتثبت ولا تكسر الذي قبلها، وذلك قولك في أعمَى: أُعَيْمٍ، وفي مَلْهىً: مُلَيْهٍ كما ترى، وفي أعشَى: أُعَيْشٍ كما ترى وفي مُثَنّى: مُثَيْنٍ كما ترى، إلاّ أن تقول: مُثَيْنِيٌّ في قول من قال مُحَيْمِيدٌ، وإذا كانت الواو والياء خامسة وكان قبلها حرف لين فإنّها بمنزلتها إذا كانت ياءُ التصغير تليها فيما كان على مثال فُعيل، لأنّها تصغير بعد الياء الساكنة، وذلك قولك في مَغْزُوٍّ: مُغَيْزِيٌّ، وفي مَرْمِيٍّ: مُرَيْمِيٌّ، وفي سَقّاء: سُقَيْقِيٌّ، وإذا حقّرت مطايا اسم رجل قلت: مُطَيٌّ، والمحذوفُ الألف التي بعد الطاء، كما فعلت ذلك بقبائلَ، كأنّك حقّرت مطياً، ومن حذف الهمزة في قبائل فإنّه ينبغي له أن يحذف الياء التي بين الألفين، فيصير كأنّه حقر مطاءً وفي كلا القولين يكون على مثال فُعيلٍ؛ لأنّك لو حقّرت مطاءً لكان على مثال فُعيلٍ، ولو حقّرت مطياً لكان كذلك، وكذلك خطايا اسم رجل، إلاّ أنّك تهمز آخر الاسم، لأنّه بدلٌ من همزته، فتقول: خُطَيءٍ فتحذفه وتردُّ الهمزة، كما فعلت ذلك بألف مِسَاقٍ، ولا سبيل إلى أن تقول: مُطَيءٍ، لأنّ ياء فُعيلٍ لا تُهمز بعد ياء التصغير، وإنّما تُهمز بعد الألف إذا كسّرته للجمع، فإذا لم تُهمز بعد تلك الألف فهي بعد ياء التصغير أجدرُ أن لا تُهمز، وإنّما انتهت ياءُ التحقير إليها وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف، ومع ذا إنّك لو قلت فُعائلٌ من المطيّ لقلت مُطاءٍ، ولو كسّرته للجمع لقلت: مطايا، فهذا بدلٌ أيضاً لازم. وتحقيرُ فُعائلٍ كفعائلَ من بنات الياء والواو ومن غيرهما سواءٌ، وهو قول يونس، لأنّهم كأنّهم مدّوا فُعالٌ فُعولٌ أو فعيلٌ بالألف، كما مدّوا عُذافرٌ، والدليل على ذلك أنّك لا تجد فُعائل إلاّ مهموزاً، فهمزةُ فُعائلٍ بمنزلتها في فعائلَ، وياءُ مطايا بمنزلتها لو كانت في فُعائلٍ، وليست همزةٌ من نفس الحرف فيُفعل بها ما يُفعل بما هو من نفس الحرف، إنّما هي همزةٌ تُبدل من واو أو ياء أو ألف، من شيء لا يُهمز أبداً إلاّ بعد ألف، كما يُفعل ذلك بواو قائلٍ، فلمّا صارت بعدها فلم تُهمز صارت في أنّها لا

تُهمز بمنزلتها قبل أن تكون بعدها، ولم تكن الهمزةُ بدلاً من شيء من نفس الحرف، ولا من نفس الحرف، فلم تُهمز في التحقير، هذا مع لزوم البدل يقوي وهو قول يونس والخليل، وإذا حقّرت رجلاً اسمه شهاوى قلت: شُهيٌّ، كأنّك حقّرت شهوى كما أنّك حين حقرت صحارى قلت: صُحيرٍ، ومن قال: صُحيرٌ، قال: شُهيٌّ أيضاً كأنّه حقّر شهاوٌ، ففي كلا القولين، يكون على مثال فُعيلٍ. وإذا حقرت عدويٌّ اسم رجل أو صفة قلت: عُديٌّ أربع ياءات لابُدّ من ذا، ومن قال: عُدويٌّ فقد أخطأ وترك المعنى، لأنّه لا يريد أن يضيف إلى عديٌّ محقراً، إنّما يريد أن يحقر المضاف إليه، فلابُدّ من ذا، ولا يجوز عُديويٌّ في قول من قال: أُسَيودُ، لأنّ ياء الإضافة بمنزلة الهاء في غزوةٍ، فصارت الواو في عدويٌّ آخره كما أنّها في غزوةٍ آخره، فلمّا لم يجز غُزَيْوةٌ كذلك لم يجز عُدَيْويٌّ. وإذا حقرت أُمويٌّ قلت: أُمَيِّيٌّ كما قلت في عدويٍّ، لأنّ أُمويٌّ القيس بناؤه بناء المحقر، إنّما بناؤه فُعليٌّ، فإذا أردت أن تحقر الأمويّ لم يكن من ياء التصغير بُدٌّ، كما أنّك لو حقرت الثقفيّ لقلت: الثُّقيفيّ، فإنّما أُمويٌّ بمنزلة ثقفيٌّ، أخرج من بناء التحقير كما أخرج ثقيفٌ إلى فعليٌّ، ولو قلت ذا لقلت إذا حقرت رجلاً يضاف إلى سُليم سُلميٌّ فيكون التحقير بلا ياء التحقير. وإذا حقرت ملهويٌّ قلت: مُلَيْهيٌّ تصير الواو ياء لكسرة الهاء، وكذلك إذا حقرت حُبلويٌّ؛ لأنّك كسرت اللام فصارت ياء ولم تصر واواً فكأنّك أضفت إلى حُبَيْلى، لأنّك حقرت، وهي بمنزلة واو مَلْهَويٌّ وتغيّرت عن حال علامة التأنيث كما تغيّر عن حال علامة التأنيث حين قلت حَبَالَى، فصارت بمنزلة ياء صحارى؛ فإذا قلت حُبْلويٌّ فهو بمنزلة ألف معزى؛ فإنّما تغيّر إلى ياء كما تغيّرت واوُ مَلْهَويٌّ؛ لأنّك لم ترد أنْ تحقّر حُبْلى ثمّ تضيف إليه)[1].

أقول:

يتناول سيبويه في هذا النص المطول أحكام تصغير بعض الأسماء ممّا كانت على أربعة أحرف أو خمسة ممّا آخره حرف تأنيث، وما يجري مجراها فيما آخره حرف علّة، وعلى النحو المبيّن في المخطّط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 472-475.

الاسم	تصغيره	الوصف الصّرفي
أعمى	أُعيم	الألف الرابعة في هذا الاسم ليست للتأنيث، ولذلك يُكسر ما قبلها عند التصغير فتحذف.
ملهى أعشى مُثنى	مُليه أعيش مُثين	بعدم ثبات الألف.
معزوّ مرميّ سقّاء	مُغيزيّ مُريميّ سُقيقيّ	الواو خامسة فيه، وقبلها حرف لين مجانس لها ومدغم فيها، فتحذف الثانية وتقلب الأولى ياء وتدغم في ياء فُعيعل وكذا الأمر فغي (مرميّ)، أمّا (سقّاء) والأصل سقّي، فتحذف فيه الياء لئلا تتوالى ثلاث ياءات، فيصير تصغيره كتصغير ما كان على ثلاثة أحرف.
مطايا (اسم رجل)	مُطيٌّ	بحذف الألف الأولى (التي بعد الطاء) فكأنّك صغّرت مطياً، أو عصيّ، أو شقيّ، على: فُعيل.
قبائل (اسم رجل)	قُبيئل	بحذف الألف وإبقاء الهمزة، ومنهم من يصغّره على: (قُبيل) بغير الهمز، ولهذا قال سيبويه إنّ تصغير (مطايا): مُطيٌّ، لكونه في الوزن كـ(قبائل)، فيصغّر بحذف الألف التي قبل الياء فيبقى (مطيا) ثمّ يُدخل ياء التصغير بعد الطاء ويدغم اليائين ويكسر الياء التي بعد ياء التصغير فتنقلب الألف الأخيرة ياء فيصير بثلاث ياءات فيحذف الأخيرة منها فيصير: مُطيٌّ، كما يقال في عطاء: عُطيٌّ"[1]. وبعض اللغويين يحذفون الياء التي بين الألفين في (مطايا) فيبقى: مطاء، ثم تدخل ياء التصغير فتنقلب الألف التي بعدها ياء وتُكسر، ولا يجوز في تصغير مطايا أن يقال: مُطيٌّ؛ لأنّ ياء (فُعيل) لا تهمز بعد ياء التصغير، وإنّما تهمز بعد الألف في جمع التكسير، وإذا كان أمرها كذلك في التكسير فالأجدر أن لا تهمز في التصغير.

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 4/ 210.

الاسم	تصغيره	الوصف الصّرفي
عُذافر	عُذيفرة	الألف في (عُذافر) حرف مدّ، وليست أصلية أو ملحقة، ولذلك تحذف كما تحذف الألف الأولى من (مطايا)، والعُذيفر: الناقة الشديدة الأمينة الوثيقة الظهيرة[1].
شَهاوى (اسم رجل)	شُهَيٌّ	في هذا الخماسي ألفان كلاهما ليس للتأنيث ولذلك يحذف الأول فيبقى: شهوى، وتصغيره: شُهيّ، بمنزلة تصغير: صحارى على: صُحير
عَـــدَوِيُّ (اسم رجل أو صفة له)	عُدَيِّيٌ	بأربع ياءات للتفريق بين تصغير الاسم المعين قبل النسب إليه وبعده، فإذا صُغّر الاسم قبل أن ينسب إليه لم يجز إلاّ حذف ياء التصغير قبل أن ينسب إليه لم يجز إلاّ حذف ياء التصغير في النسبة كما هو الحال في النسب إلى نحو: جُهينة وخَريبة والياء فيهما ياء تصغير، فنقول: جُهنيّ، وخَربيّ، بحذف ياء التصغير. فإذا صغرناهما قلنا: جُهينيّ، وخُريبيّ، بإثبات ياء التصغير، ولذلك تقلنا في تصغير: عدويّ، عُدَيّيٌّ، ولم نقل: عُديويّ.
أمويّ	أُمَيّيٌّ	بمنزلة تصغيرنا: عدويّ، أيّ لا بد من ذكر ياء التصغير، ولا يجوز فيه: أُميويّ، كما لم يجز: عُديويّ.
الثقفيّ سُليم	الثُقيفيّ سُلَميّ	بإثبات ياء النسب هو فُعيل قبل النسب فإذا نسبته قلت: سُلَميٌّ والتصغير بلا ياء.
مَلهويّ حُبلى	مُليهيٌّ حُبيلى	بكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، وبكسره ينقلب الواو ياء، وقبل الياء ستكون كسرة فتسكن وبعدها ياء النسب، فتحذف لاجتماع الساكنين هو كـ (ملهى) على أربعة أحرف لكن ألفه للتأنيث، فيترك الحرف الثالث منه مفتوحاً لئلا تنقلب ألف التأنيث، وذلك لا يجوز أمّا ألف (ملهى) فليست كذلك، فتنقلب ياء لانكسار ما قبلها.

[1] ابن منظور: (عذفر)، 4/ 555.

تصغير الأسماء المركّبة

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تحقير كلّ اسم كان من شيئين ضُمّ أحدُهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد، زعم الخليل أنّ التحقير إنّما يكون في الصدر؛ لأنّ الصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخرُ بمنزل المضاف إليه؛ إذ كانا شيئين، وذلك قولك في حَضرَموْتَ: حُضَيْرَموْتُ، وبَعْلَبَكَ: بُعَيْلَبَكُّ، وخَمْسَةَ عَشَرَ: خُمَيْسةَ عَشَرَ، وكذلك جميعُ ما أشبه هذا، كأنك حقرت عَبْدَ عَمْرٍو، وطَلْحةَ زَيْدٍ. وأمّا اثنا عشر فتقول في تحقيره: ثُنَيّا عشرَ، فعشر بمنزلة نون اثنين؛ فكانت حقرت اثنين، لأنّ حرف الإعراب الألف والياء، فصارت عشر في اثني عشر بمنزلة النون، كما صار مَوْتَ في حَضْرَموْتَ بمنزلة ريسٍ في عنتريسٍ)[1].

أقول:

إذا صُغّر الاسم المركّب تركيب مزج وقع التصغير على الجزء الأول منه، لأنّه بمنزلة المضاف من المضاف إليه، فيقال في تصغير حَضْرَموْتَ: وفي خمسة عشر: خُميسةَ عشرَ، بتصغير الجزء الأول منه، كما هو الحال في تصغير نحو: طلحة زيد على: طليحةُ زيدٍ، أمّا (اثنا عشر) فتصغيرها: ثُنيا عشرَ، كأنّك صغرت: (اثنين) أمّا (عشر) فهي بمنزلة نونها.

---

(1) سيبويه: 3/ 475-476.

تصغير الترخيم

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب الترخيم في التصغير اعلم أنّ كلّ شيء زيدَ في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم، حتّى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف لأنهما زائدة فيها، وتكون على مثال فُعيلٍ، وذلك قولك في حارث: حُريثٌ، وفي أسودَ: سُويدٌ، وفي غلاب: غُليبةُ، وزعم الخليل أنّه يجوز أيضاً في ضفندد: ضُفيدٌ، وفي خفيدد: خُفيدٌ، وفي مُقعنسس: قُعيسٌ، وكذلك كلّ شيء كان أصلهُ الثلاثة، وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد حتّى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه، ويكون على مثال فُعيعلٍ، لأنّه ليس فيه زيادة، وزعم أنّه سمع في إبراهيم وإسماعيل: بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ)[1].

أقوله:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الترخيم في التصغير: يريد: تصغير الترخيم[2].

ثانياً: إذا لم يكن في الاسم المراد تصغيره زوائد صغرناه كما هو فنقول في نحو: حارث: حُريث، وفي: أسود: سُويد، وفي: غلاب: غُلية، على (فعيل).

ثالثاً: إذا كان الاسم مزيداً حذفنا الزوائد منه فنقول في نحو: ضفندد: ضُفيدٌ، وفي خُفيدد: خُفَيدٌ، وفي مُقعنس: قُعيس، لأنّ النون وإحدى الدالين زائدتان، والياء وإحدى الدالين كذلك، والميم والنون وإحدى السينين في (مقعنس) زوائد، فتحذف.

رابعاً: سُمع في تصغير: إبراهيم وإسماعيل: بُريَهٌ وسميعٌ على جعل الميم واللام زائدتين فحذفوهما وحذفوا أيضاً الهمزة والباء، وهذا التصغير شاذ لا يقاس عليه، لأنّ المحذوفات من الحروف أصول[3].

---

(1) سيبويه: 3/ 476.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 562.

(3) ينظر: السيرافي: شرحه، 4/ 214.

ما يصغر بمقارنة غيره

قال سيبويه– رحمه الله –:

(هذا باب ما جرى في الكلام مصغَراً وترك تكبيره لأنّه عندهم مستصغر فاستُغني بتصغيره عن تكبيره، وذلك قولهم: جُمَيْلٌ وكُعَيْتٌ، وهو البُلْبُل، وقالوا: كِعْتَانٌ وجِمْلانٌ فجاءُوا به على التكبير، ولو جاءوا به وهم يريدون أن يجمعوا المحقّر لقالوا: جُمَيْلاتٌ فليس شيء يراد به التصغير إلاّ وفيه ياءُ التصغير، وسألتُ الخليل عن كُميت فقال: هو بمنزلة جُميلٍ؛ وإنّما هي حُمْرةٌ مُخالطُها سَوادٌ ولم يَخلص؛ فإنّما حقّروها لأنّها بين السواد والحمرة، ولم يَخلص أن يقال له أسودُ ولا أحمرُ وهو منهما قريب، وإنّما هو كقولك: هو دُوَيْنَ ذلكم، وأمّا سُكيتٌ فهو ترخيم سُكَّيتٍ، والسُّكَيْتُ: الذي يجيء آخر الخيل)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- ما جرى في الكلام مصغراً وترك تكبيره لأنّه عندهم مستصغر فستُغني بتصغيره عن تكبيره: يريد الاسم الذي يتساوى لفظ مكبّره ولفظ مصغّره.
- ومنه: جُميلٌ وكعيتٌ وهو البلبل، وجملان وكتعان، و(جُعل وجعلان) والحقيقة أنّ الاسم المكبّر لا يُصغّر، ولا يجمع إلاّ جمع مؤنّث سالماً، وذلك لأنّ التصغير يضارع الجمع المكسر في بعض الإجراءات الصرفية التي تجري على الاسم، ومنها ما يزاد من الزوائد، أو حذف بعض الحروف من الكلمة المراد تصغيرها أو جمعها جمع تكسير، أمّا إذا جمع الاسم جمع مؤنّث سالماً فستقع ألف الجمع ثالثة كما أنّ ياء التصغير ثالثة زد على ذلك أنّ الجمع تكثير والتصغير تقليل، ولذلك يقال في (درهم) دُريهمات، ويجوز جمعه جمع مذكر سالماً فيقال في (كاتب) كويتبون وعلى هذا قالوا: كتعان وجملان بردهما إلى: كُعت وجُمل.

---

[1] سيبويه: 3/ 477.

- أمّا (كُميت) فهو تصغير: أكمت، والكمتةُ: لون (يقصر) عن سواد الدهم، ويزيد عن حمرة الأشقر، أيّ أنّه لو بين الحمرة والسواد، فيصغر على حذف الزوائد، ويُجمع على (كُمت) بمنزلة قولهم: شُقر وحُمر جمع أشقر واحمر.
- وكذلك (سُكَيت وسُكيت) على: فُعَيل وفُعيل بالتخفيف والأول أعني المضعف ليس بتصغير وإنّما هو كـ (عُلّيق) وهو نبات يتعلّق بالشجر، أمّا المخفّف فهو تصغير لـ (سكّيت) على الترخيم، لأنّ الياء وإحدى الكافين فيه زائدتان، يحذفان عند التصغير فيصير اللفظ: (سُكت) ويُصغّر على: فُعيل فيقال: سُكَيتٌ.

تصغير ما فيه معنى التكثير أو التقليل

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب ما يحقر لدُنوّه من الشيء وليس مثله وذلك قولك: هو أُصيغرُ منك، وإنّما أردت أن تقلّل الذي بينهما، ومن ذلك قولك: هو دُوينَ ذاك، وهو فُويقَ ذاك، ومن ذا أن تقول أُسيْدُ، أيّ قد قارب السّواد، وأمّا قول العرب: هو مُثيْلُ هذا وأُمَيْثالُ هذا، فإنّما أرادوا أن يُخبرُوا أنّ المشبه حقيرٌ، كما أنّ المشبه به حقيرٌ، وسألتُ الخليل عن قول العرب: ما أميلحهُ، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنّ الفعل لا يحقر، وإنّما تحقر الأسماءُ لأنّها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنّهم حقّروا هذا اللفظ وإنّما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنّك قلت: مُلَيْحٌ، شبّهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يطؤهم الطريقُ، وصيدَ عليه يومان، ونحوُ هذا كثير في الكلام. وليس شيء من الفعل ولا شيءٌ ممّا سُمّي به الفعلُ يحقر إلاّ هذا وحده وما أشبه من قولك: ما أفْعَلَهُ)[1].

أقول:

أولاً: يجوز تصغير ما يدلّ على المفاضلة بين شيئين، اشتراكا في صفة معينة وزاد بها أحدهما على الآخر، نقول مثلاً: فلان أصغر من فلان، ومعنى هذا أنّهما اشتركا في صفة (الصغر) غير أنّ أحدهما زاد بها على الآخر، فإذا أردنا أن نقلّل هذه الصفة التي بينهما قلنا: فلان أُصيغر من فلان، ومعنى ذلك أنّ كليهما موسوم بالتقليل في هذه الصفة، وأحدهما أقلّ من الآخر، وكذا في (دُوين) مصغر (دون)، و(فُويق) مصغر (فوق)، و(أُسيِّد) تصغير: أسود، تريد الذي قارب السواد.

ثانياً: أمّا قولهم: ما أميلحه، بتصغير (أملح)، والقياس عند الخليل – رحمه الله – وتابعه سيبويه أن لا يصغر، لأنّه فعل ماضٍ، والفعل لا يصغر، وإنّما قالوا ذلك للإخبار عن أنّ المتحدث عنه صغير في هذا الوصف وهو الملح، وهو على تقدير: مُليحٌ، و: (ما أميلحه)

---

(1) سيبويه: 3/ 477-478.

ونحوه، هو ممّا استند إليه الكوفيون في الاحتجاج على أنّ (أفعل) في التعجب اسم، وليس بفعل كما ذهب إليه البصريون والدليل على اسميته أنّه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، واحتجوا بما نُسب إلى العرجي من قوله[1]:

يا ما أُميلحَ غِزلانا شَدَنَّ لنا ... من هؤليائكنَّ الضّالِ والسَّمُرِ

ورد ردّ البصريون هذا بقولهم: إنّ التصغير في هذا الفعل – يقصدن أميلح – ليس على حدّ التصغير في الأسماء، فإن التصغير على اختلاف ضروبه من التحقير، كقولك: رُجيل، والتقليل، كقولك: دريهمات، والتقرير كقولك: قبيل المغرب، والتعطّف، كقوله ﷺ: (أُصيحابي أُصيحابي)، والتعظيم كـ (دُويهية في داهية).

(1) ينظر:الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 15).

تصغير المضمرات والمبهمات وأسماء الأوقات

قال سيبويه- رحمه الله -:

(واعلم أنَّ علامات الإضمار لا يحقّرن، من قبل أنّها لا تقوى قوة المظهرة ولا تمكنُ تمكُّنها، فصارت بمنزلة لا ولو وأشباههما، فهذه لا تحقّر لأنها ليست أسماء، وإنّما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقر، فمن علامات الإضمار هو وأنا ونحنُ، ولو حقّرتهنّ لحقرت الكاف التي في بك والهاء التي في به وأشباه هذا، ولا يحقّر أين ولا متى، ولا كيف؛ ولا حيثُ ونحوهنّ، من قبل أنَّ أين ومتى وحيثُ ليس فيها ما في فوق ودُون وتحت، حين قلت: فُويق ذاك ودوين ذاك، وتُحيت ذاك، وليست أسماء تمكُّنُ فتدخل فيها الألف واللام ويوصفن، وإنّما لهنَّ مواضع لا يجاوزنها فصرن بمنزلة عمات الإضمار، وكذلك من وما وأيُّهم، إنّما هنَّ بمنزلة أين لا تمكّنُ تمكُّن الأسماء التامة نحو زيدٍ، ورجلٍ، وهنَّ حروف استفهام كما أنَّ أين حرف استفهام، فصرنَ بمنزلة هل في أنّهنَّ لا يُحقّرن. ولا يحقر غيرٌ، لأنّها ليست بمنزلة مثلٍ، وليس كلّ شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقّراً مثله، كما لا يكون كلُّ شيء مثلُ الحقير حقيراً، وإنّما معنى مررتُ برجلٍ غيرك معنى مررتُ برجلٍ سواك، وسواك لا يحقّر، لأنّه ليس اسماً متمكّناً، وإنّما هو كقولك: مررتُ برجلٍ ليس بك، فكما قبُح تحقيرُ ليس قبُح تحقير سوى، وغيرٌ أيضاً ليس باسم متمكّن، الا ترى أنّها لا تكون إلاَّ نكرة، ولا تُجمع، ولا تدخُلها الألف واللام، وكذلك حسبُك لا يحقّر كما لا يحقر غيرٌ، وإنّما هو كقولك: كفاك، فكما لا يحقّر كفاك، كذلك لا تحقّر هذا، واعلم أنَّ اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يحقّرن، وأمّا أمس وغدٌ فلا يحقّران؛ لأنّهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيدٍ وعمرٍو، وإنّما هما لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك، ولم يتمكّنا كزيدٍ واليوم والساعة والشهر وأشباههنّ، ألا ترى أنّك تقول: هذا اليوم وهذه الليلة فيكون لمّا أنت فيه، ولما لم يأت، ولما مضى، وتقول: هذا زيدٌ وذاك زيدٌ، فهو اسمٌ ما يكون معك وما يتراخى عنك، وأمس وغدٌ لم يتمكّنا تمكُّن هذه الأشياء، فكرهوا أن يحقّروهما كما كرهوا تحقير أين، واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشدُّ تمكّناً، وهو اليوم والليلة والساعة، وكذلك أولُ من أمس، والثلاثاءُ، والأربعاءُ، والبارحةُ لما ذكرنا وأشباههنّ، ولا تحقّر أسماءُ شهور السنة،

فعلاماتُ ما ذكرنا من الدُهر لا تحقَّر، إنّما يحقَّر الاسمُ غير العلم الذي يلزم كلّ شيء من أمّته، نحو: رُجلٍ، وامرأةٍ وأشباههما، واعلم أنّك لا تحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنّه قبيح: هو ضُوَيْرِبٌ زيداً، وهو ضُوَيْرِبٌ زيدٍ، إذا أردت بضارب زيدٍ التنوين، وإنْ كان ضاربُ زيدٍ لـما مضى فتصغيره جيد، ولا تحقّر عند كما تحقّر قبلُ وبعدُ ونحوهما، لأنّك إذا قلت عند فقد قلّلت ما بينهما، وليس يراد من التقليل أقلُّ من ذا، فصار ذا كقولك: قُبيل ذاك، إذا أردت أن تقلّل ما بينهما، وكذلك عن ومع، صارتا في أن لا تُحقّرا كمن)[1].

أقول:

يقرر سيبويه في هذا النّص الحقائق اللّغوية الآتية:

أولاً: عدم جواز تصغير الضمائر من نحو: هو، وأنا، ونحن، وما اتصل بغيره منها ككاف الخطاب، وضمير المتكلّم، وهاء الغائب وغيرها، لأنّ هذه الألفاظ غير متمكّنة من الاسمية تمكّن الأسماء الظاهرة، ولأنّها بمنزلة الحروف من جهة، وبمنزلة الأفعال من جهة أخرى، والحروف والأفعال لا تصغّر بالاتفاق.

ثانياً: ولا تصغّر الأسماء الموصولة من نحو: من، وما، وأيّهم، لعدم تمكّنها من الأسماء التامة التي لا تحتاج إلى صلات لبيانها.

ثالثاً: ولا تصغّر أسماء الاستفهام كـ (أين، ومتى، وكيف) ولا الظروف التي من نحو: حيث، لأنّ هذه الألفاظ وإنْ دلّ بعضها على الظرفية ألفاظ غير متمكّنة من الزمان، ولا المكان، ولأنّ بعضها يدلّ على شيء ثابت لا يخضع للتقليل أو التكثير، فهي (جثث ثابتة، تفصل بينها بالعين، وتعرف بعضها من بعض، كما تعرف زيداً من عمرو)[2]. وهي أيضاً ليست كـ (فوق، ودون، وتحت) ممّا يمكن إخضاعه للتقليل ولذلك يصغر فيقال فيه: فُويق، ودُوين، وتُحيت.

رابعاً: ولا يصغر نحو: (غير) ولا ما في معناها كـ (سوى)، و(سواء) (لأنّ غير اسم لكلّ ما لم يكن المضاف إليه، وإذا كان شيء غير شيء فليس في كونه غيره معنى يكون انقص

---

(1) سيبويه: 3/ 478- 481.

(2) المبرد: المقتضب، 2/ 548.

من معنى كما كان في المماثلة)[1]،وللتقليل والتكثير فنقول: هذا أكثر مماثلةً لذا من غيره، أو: هذا أقلّ مماثلة لهذا من غيره، ولا يجوز أن تقول: هذا أكثر مغايرة، أو أقلّ مغايرة لهذا الشيء.

خامساً: (وحسبك) لا يصغر كم لا يصغر (غير)، لأنَّ فيه معنى: كفاك، و(كفاك) لا يصغر، فلا يصغّر ما هو بمنزلته.

سادساً: أمّا (أمس) و(غد) فلا يصغّران، لأنَّ (أمس) ظرف معروف قد مضى وانتهى فلا حاجة لتصغيره، و(غد) زمن غير واقع ولا حاصل فلا حاجة لتصغيره للدلالة على تقليل، أو تعظيم، أو غير ذلك ممّا توصف به الأشياء الحاصلة والموجودة والمنظورة.

سابعاً: اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة وغيرها من الأوقات التي تكون أعلاماً فيجوز تصغيرها، فتقول في: (سبت علماً): سُبيتٌ، وفي: أحد: أُحيدٌ، وفي: الاثنين: ثُنيان، بحذف ألف الوصل، وفي: الثلاثاء: ثُليثاء، وفي الأربعاء: الأُربيعاء، وفي الخميس: الخُميِّسُ، وفي الجمعة: جُمَيْعَةٌ[2]. وظاهر كلام سيبويه أنَّ أسماء الأسبوع لا تصغّر.

ثامناً: ولا تصغّر عند سيبويه أسماء شهور السنة؛ لأنّها أعلام تتكرّر على هذه الأشهر، وليست متمكّنة تمكن (محمد)، و(زيد) وغيرهما من الأعلام التي وضعت للدلالة على أنَّ الشيء المسمّى بـ (محمد) لا شريك له فيه، وأسماء الشُّهور كأسماء أيام الأسبوع، (وضعت ليسلم أنّه اليوم الأول من الأسبوع أو الثاني، أو الثالث، أو الشهر الأول من السنة أو الثاني، وليس منها شيء يختصّ فيتغيّر به وقت يلزمه التصغير)[3].

وقد أجاز بعض النحويين[4] تصغير أسماء الشُّهور كما أجاز تصغير أيام الأسبوع، وذلك إذا كانت علماً في الأيام أو الشُّهور، فيقول في: المحرم: مُحيرم، بحذف إحدى الراءين، ليصير الاسم على صيغة (فعلل) فإذا عوضنا المحذوف قلنا: مُحيريم، وإذا حذفنا من غير تعويض قلنا: مُحيرم.

---

(1) السيرافي: شرحه، 4/ 217.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 548.

(3) السيرافي: شرحه، 4/ 219.

(4) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 549.

ونقول في: صفر: صُفَير، وفي: ربيع: رُبَيْع، وفي: جُمادى: جُميبديّ، أو جُميدٌ، بمنزلة تصغير: حُبارى، وفي: رمضان: رُميضان، وفي: شوّال: شُويويل، وفي: ذي القعدة: ذُوي القعدة، ولا نرى فائدة من تصغير هذه الأسماء إلاّ إذا سمّينا بها أعلاماً.

تاسعاً: وممّا لا يصغر: عند قبلُ وبعدُ ونحوها، لكونها مبهمات الدلالة ولذلك لزمت الإضافة، وفيها معنى التقليل، أمّا قولهم: قُبيل ذاك، أو بُعيد ذاك، فالتقليل واقع على ما بينهما.

عاشراً: ولا يصغّر (عن) و(مع) لأنهما حرفان.

حادي عشر: ولا يصغّر ما كان بمنزلة الفعل، فلا يقال: هو ضُويربُ زيدٍ، وضُويربٌ زيداً، بإعمال اسم الفاعل عمل الفعل المصغّر، إلاّ إذا أريد الدلالة على أنّ الضرب حاصل في الماضي، فينتفي معنى الفعلية من (ضويرب).

تصغير ما كان ثانيه ياء

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تحقير اسم كان ثانيه ياء تثبت في التحقير، وذلك نحو: بَيتٍ وشَيْخٍ وسَيِّدٍ، فأحسنُه أن تقول: شُيَيْخٌ وسُيَيْدٌ فتضمّ؛ لأنّ التحقير يضُمّ أوائل الأسماء وهو لازمٌ له، كما أنّ الياء لازمة له، ومن العرب من يقول: شِيَيْخٌ وبِيَيْتٌ وسِيَيْدٌ، كراهية الياء بعد الضمة) [1].

أقول:

ما كان ثانيه ياء كـ (بيت) و(شيخ) و(سيّد) يصغر على: شُييخ، وبُييت، وسُيد، بضم الأول لأنّه القياس فيما يصغر على (فُعيل)، ويذكر سيبويه أنّ من العرب من يكسر أوله استثقالاً لنطق الياء بعد ضمة، فيقول: شِييخٌ، وبِييتٌ، وسِييدٌ.

---

(1) سيبويه: 3/ 481.

م

تصغير الأسماء المؤنثة

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تحقير المؤنّث اعلم أنَّ كلّ مؤنّث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك قولك في قدمٍ: قُدَيْمةٌ، وفي يدٍ: يُدَيَّةٌ، وزعم الخليل أنّهم إنّما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنّث والمذكر، قلتُ: فما بالُ عناقٍ؟ قالوا: استثقلوا الهاء حين كثُر العددُ، فصارت القافُ بمنزلة الهاء فصارت فُعيلةً في العدد والزنة، فاستثقلوا الهاء، وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً، قلتُ: فما بالُ سماءٍ، قالوا: سُمَيَّةٌ؟ قال: من قبل أنّها تُحذف في التحقير، فيصير تحقيرُها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، فلمّا خفّت صارت بمنزلة دلوٍ، كأنّك حقّرت شيئاً على ثلاثة أحرف، فإن حقّرت امرأةً اسمُها سقّاءُ قلت: سُقَيْقِيٌّ، ولم تُدخلها الهاء؛ لأنَّ الاسم قد تمّ، وسألته عن الذين قالوا في حُبارى: حُبَيِّرةٌ فقال: لـمّا كانت فيه علامةُ التأنيث ثابتةً أرادوا أن لا يفارقها ذلك في التحقير، وصاروا كأنّهم حقّروا حُبارة، وأمّا الذين تركوا الهاء فقالوا: حذفنا الياء والبقية على أربعة أحرف، فكأنّا حقّرنا حُبارٌ، ومن قال في حُبارى: حُبَيِّرةٌ، قال في لُغَيْزَى: لُغَيْغيزةٌ، وفي جميع ما كانت فيه الألف خامسة فصاعداً إذا كانت ألف تأنيث. وسألته عن تحقير نصفٍ نعت امرأة فقال: تحقيرها نُصيفٌ، وذاك لأنّه مذكر وُصف به مؤنّث، ألا ترى أنّك تقول: هذا رجلٌ نصفٌ، ومثلُ ذلك أنّك تقول: هذه امرأةٌ رضيً، فإذا حقّرتها لم تُدخل الهاء؛ لأنّها وُصفت بمذكر، وشاركت المذكر في صفته فلم تغلب عليه، ألا ترى أنّك لو رخّمت الضّامرَ لم تقل ضُمَيْرةٌ. وتصديقُ ذاك فيما زعم الخليل قولُ العرب في الخلق: خُلَيْقٌ وإنْ عنوا المؤنّث؛ لأنّه مذكر مذكر يوصف به المذكر، فشاركه فيه المؤنّث، وزعم الخليل أنَّ الفرس كذلك. وسألته عن النابِ من الإبل فقال: إنّما قالوا: نُيَيْبٌ؛ لأنّهم جعلوا الناب الذكر اسماً لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة: إنّما أنت بُطَيْنٌ، ومثلها أنت عيُنهم، فصار اسماً غالباً، وزعم أنَّ الحرف بتلك المنزلة، كأنّه مصدر مذكر كالعدل، والعدل مذكر؛ وقد يقال: جاءت العدلُ المُسلمةُ، وكأنَّ الحرف صفةٌ، ولكنّها أُجريت مجرى الاسم، كما أُجري الأبطحُ، والأبرَق، والأجْدَل. وذا رخّمت الحائض فهي كالضامر؛ لأنّه إنّما وقع وصفاً لشيء، والشيء مذكر، وقد بيّنا هذا فيما قبلُ، قلتُ: فما بال

المرأة إذا سمّيت بحجر قلت: حُجَيْرةٌ؟ قال: لأنَّ حجر قد صار اسماً لها علماً وصار خالصاً؛ وليس بصفة ولا اسماً شاركت فيه مذكراً على معنىً واحد، ولم تُرد أن تحقِّر الحجر، كما أنّك أردت أنت تحقِّر المذكر حين قلت: عُدَيْلٌ وقُرَيْشٌ، وإنّما هذا كقولك للمرأة: ما أنت إلاّ رُجَيْلٌ، وللرجل: ما أنت إلاّ مُرَيْئَةٌ، فإنّما حقّرت الرجل والمرأة، ولو سمّيت امرأةً بفرسٍ لقلت: فُرَيْسَةٌ، كما قلت: حُجَيْرةٌ، فإذا حقّرت الناب والعدل وأشباههما، فإنّك تحقِّر ذلك الشيء، والمثنى يدلُّ على ذلك، وإذا سمّيت رجلاً بعينٍ أو أذنٍ، فتحقيره بغير هاء، وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في حجرٍ اسم امرأة، ويونس يُدخل الهاء؛ ويحتج بأذينة، وإنّما سُمّي بمحقّر)[1].

أقول:

في هذا النص يتحدث سيبويه على الأحكام الخاصة بتصغير الاسم المؤنث بأنواعه، سواء ما كان فيه علامة تأنيث أو كان بغير هذه العلامة، وسواء كان تأنيثه حقيقياً، أو لفظياً، أو غير حقيقي وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

الاسم	تصغيره	الوصف الصرفي
قدم يد	قُديعة يُدَيَّة	الاسم المصغر ثلاثي مؤنث دال على التأنيث من غير علامة تأنيث، وتأنيثه مجازي لعدم وجود مذكر يقابله من جنسه، فيصغّر على (فُعيل)، ويؤتى بتاء التأنيث للتفريق بين المؤنث والمذكر.
عناق	عُنَيِّق	الاسم المصغّر رباعي مؤنث من غير علامة تأنيث فإذا صُغّر فلا حاجة لهم بزيادة تاء التأنيث في آخره، لأنَّ ما كان على أربعة أحرف أو أكثر ثقيل ببنيته، وإذا كان التصغير يردّ الشيء إلى أصله كما هو في قدم قُديعة، ودار ذُويرة، فليس فيما زاد على الثلاثة أحرف حاجة لجلب تاء التأنيث طلباً للخفّة، لأنَّ ما زاد على الثلاثة أحرف ثقيل بوضعه، فلا نزيده ثقلاً بتاء التأنيث.
سماء	سُمَيَّة	سماء اسم على أربعة أحرف، ولكن تصغيره يلزم حذف أحد أحرفه فيكون على ثلاثة ولذلك تردّ تاء التأنيث إليه عند تصغيره فيقال: سُمَيَّة، والأصل: سميي، بثلاث ياءات، تحذف إحداهن لتصغير، وتعوّض بالتاء المربوطة.

[1] سيبويه: 3/ 482-484.

الاسم	تصغيره	الوصف الصّرفي
سَقاء (اسم امرأة)	سقيقيٌ وسُقيق	من غير تاء تأنيث، لأنّه اسم لم يرجع في التصغير كما هو شأن ما كان على ثلاثة أحرف.
حُبارى	حُبيرة وحبيرى وحُبير	هذا اسم خماسي آخره ألف مدّ للتأنيث، وثالثه ألف زائدة، فإذا صُغّر حذفنا أيّ الألفين. فإذا حذفنا الألف الأولى وهو القياس قلنا: حُبيري، وإذا حذفنا الحرف الأخير قلنا (حُبير) ونأتي بتاء التأنيث للدلالة على أنّه مؤنّث.
نصفٌ صفة لامرأة	نُصيف	نصفٌ اسم مذكر وصف به المؤنّث، إذ يقال: هذا رجلٌ نصفٌ، وعند تصغيره يكون على (فُعيل) من غير حاجة لتاء التأنيث، لأنّ المؤنث قد يوصف بصفة المذكر والعكس واقع، فإذا صغّرنا الصفة أجريناها مجرى الموصوف في التصغير، فنقول: هذه امرأة نُصيف، وامرأة عُديل (تصغير: عدل)، وامرأة: رُضيّ، وناقة: ضُمير. وإذا صغّرناها تصغير ترخيم قلنا: ضُميرة. وممّا يدلّ على صحّة هذا أنّ العرب تصف فتقول في: الخلق: (خُليق) إذا وصفوا المؤنث به قالوا: ملحفةٌ خُليقٌ، ويقولون: هذا خلقٌ، وهذه خلقٌ للمذكر والمؤنث.
النّاب (من الإبل)	نُييبٌ	وتصغيره بغير تاء التأنيث، لأنّها به سمّيت كما يقال للمرأة: ما أنت إلاّ رجيل، ولا تقصد هنا تصغير (الرجل)، ويقال للرجل (عين)، وهو مؤنّث.
حائض	حُييض	لأنّها صفة خاصة بالأنثى فلسنا بحاجة إلى تاء التأنيث، وكذا: طامث، وحامل بمعنى: حبلى، فيقال: طُميث، وحُميل.
فرس (اسم امرأة)	فُريسة	بمنزلة تصغير المؤنّث الحقيقي (جحجرة) على جُحيرة لأنّ فرس صار اسماً لامرأة، فأنت تصغّر مؤنثاً لا مذكراً، ولذلك يؤتى بتاء التأنيث.
عين أذن (اسمان لرجل)	عُيين أذين	هذان اسمان ثلاثيان مؤنثان تأنيثاً مجازياً فليس في آخرهما تاء التأنيث. سمّينا بهما مذكراً ثمّ صغّرناهما على (فُعيل) من غير تاء التأنيث، ومن اللغويين من يقول: عُيينة، وأذينة، بالتاء، فكأنّه يُسمّى باسم مصغّر لا بمكبّر.

من شواذ التصغير

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب ما يحقّر على غير بناء مكّبره الذي يُستعمل في الكلام فمن ذلك قول العرب في مَغْرِبِ الشمس: مُغيربانُ الشمس، وفي العَشِيِّ: آتيك عُشيّاناً. وسمعنا من العرب من يقول في عَشيَّةٍ: عُشَيْشيَةٌ، فكأنّهم حقّروا مَغْرِبانٌ وعَشْيانٌ وعَشاةٌ، وسألتُ الخليل عن قولك: آتيك أصيْلالاً، فقال: إنّما هو أصيْلانٌ أبدلوا اللام منها، وتصديقُ ذلك قول العرب: آتيك أصيْلاناً. وسألته عن قول بعض العرب: آتيك عُشيّاناتٍ ومُغيرباناتٍ، فقال: جعل ذلك الحين أجزاء؛ لأنّه حينَ كلّما تصوّبت فيه الشمسُ ذهب منه جزءٌ، فقالوا: عُشيّاناتٍ، كأنّهم سموا كلَّ جزء منه عَشيَّةً، ومثل ذلك قولك المَفارقُ في مَفْرِقٍ، جعلوا المَفْرِق مواضعَ، ثمّ قالوا: المَفارِقُ كأنّهم سمّوا كلّ موضع مَفْرِقاً، قال الشاعر وهو جرير:

قال العَواذِلُ ما لِجَهْلِك بعدما ... شاب المَفارِقُ واكتَسَيْنَ قَتِيرا

ومن ذلك قولهم للبعير: ذو عَثَانِينَ، كأنّهم جعلوا كلّ جزء منه عُثنوناً، ونحوُ ذا كثير، فأمّا غُدْوةٌ فتحقيرها عليها، تقول: غُدَيّةٌ، كذلك سحرٌ تقول: أتانا سُحيراً، وكذلك ضُحىً، تقول: أتانا ضُحيّاً.

وقال الشاعر، وهو النابغة الجعدي:

كأنّ الغُبار الذي غادَرتْ ... ضُحَيّا دَوَاخِنُ من تَنْضُبِ

واعلم أنّك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين، ولكنّك تريد أن تُقرّب حيناً من حين؛ وتقلّلَ الذي بينهما، كما أنّك إذا قلت: دُوَيْنَ ذاك، وفُوَيْقَ ذاك؛ فإنّما تقرّب الشيء من الشيء وتقلّل الذي بينهما، وليس المكانُ بالذي يُحقّر. ومثل ذلك قُبيلُ وبُعَيدُ، فلمّا كانت أحياناً وكانت لا تمكّنُ وكانت لم تحقّر؛ لم تمكّن على هذا الحد تمكُّن غيرها، وقد بيّنا ذلك فيما جاء تحقيرُه كتحقير المبهم، فهذا مع كثرتها في الكلام، وجميعُ ذا إذا سُمّي به الرجل حُقّر على القياس)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 484-485.

أقول:

أولاً: هناك أسماء مصغّرة على خلاف الأقيسة المعروفة، منها النادر ومنها الشاذ الخارج عن وجه من وجوه القياس لكون لفظه في التصغير والتكبير واحداً، أو أنه مصغّر على جمع لا يصغّر على ذلك الجمع مثله، أو أنّه على غير حروف مكبرة، ولشواذ التصغير كما لشواذ النسب وظائف أسلوبية ودلالية بحاجة إلى بحث مستقلّ يتتبعها.

ثانياً: أورد سيبويه في هذا النص جملة من هذه الألفاظ المصغرة على غير أوجه القياس، نوضّحها بالمخطّط الآتي:

الاسم	تصغيره الشاذ	الوصف الصّرفي الدّلالي
مَغرب	مُغيربان	والأصل أن يقال: مُغيرب، ولكنّ في مُغيربان الشمس دلالة على قرب باقي النهار من الليل فهناك فرق بين مُغيرب الشمس، ومغيربان الشمس، الأول يدلّ على مدة غير معلومة لباقي النهار من الليل، والثاني يدلّ على ربُ ذلك، وفي (مُغيربان) تصغير لـ (مغربان) التصغير مغرب.
عشيّة	عُشَيشية	والقياس عُشيّة، فكأنّهم صغّروا: عشيان، وعشاة.
أصلال	أُصيلان	وأصلان: جمع أصيل، بمنزلة: رغيف ورُغفان، والأصل فيه: أصيلال فأبدلوا اللام من النون والأصل أن يصغر (أصيل) على (أُصيل) ومن الشذوذ أن يصغر الواحد على لفظ الجمع زيادة على إبدال اللام.
عشيّة مغرب	عُشيّانات مُغيربانات	لهذا التصغير الجاري على لفظ الجمع فائدة دلالية وهي تجزئة مدة العشية على أجزاء، فكلما مرّ وقت انصرمت عشيّة من المدة وهم يسمون كلّ أحياناً جزء بمفرق، كما هو في قول جرير[1]: **قال العَواذِلُ ما لِجَهْلِك بعدما شاب المَفارِقُ واكْتَسَيْنَ قَتِيرَا** بتسميته كلّ جزء من الرأس (مفرقاً) والقتير: الشيب، وهو من القتر، أيّ الغبار ويقال للبعير: ذو عثانين، كأنّهم جعلوا كلّ جزء منه عثوناً، والعُثان: الدخان، والعثن من الطعام: الفاسد، والعثنون: ما نبت على الذقن وتحته سُفلاً، وهو شعيرات طوال عند مذبح البعير والتيس[2].

(1) ديوانه، ص 227، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 279.

(2) المعجم الوسيط، 2/ 584.

الاسم	تصغيره الشاذ	الوصف الصرفي الدّلالي
غدوة سَحَر ضُحى	غُدَيَّة سُحَير ضُحَيٌّ	وهذا التصغير جارٍ على القياس، وجاء به سيبويه هنا للموازنة بينه وبين تصغير مُغيربان، وعُشيان، فكل هذه الألفاظ من أسماء العشايا، لكنّ منها ما يصغر على القياس، ومنها ما تصغيره شاذ. كما هو في تصغير (ضُحى) على: (ضُحيّ) والقياس ضُحيّة بجلب التاء للدلالة على أنه مؤنث، ومنه قول النابغة الجعدي[1]: **كأنّ الغُبار الذي غادَرتْ ضُحَيًّا دَواخِنُ من تَنْضُبِ** بتصغير (ضُحى) على (ضُحيّ) بدون تاء التأنيث حتّى لا تلتبس بمصغر: ضحوة، والتنضب: شجر كثير الدخان، وهو ما تألفه الحرباء، فيقال: حرباء تنضبة[2].

ثالثاً: يؤكّد سيبويه أنّ تصغيرهم لألفاظ العشايا والأحيان والساعات على النحو الذي مرّ بيانه لا يراد به تصغير هذه الألفاظ في نفسها وإنّما يراد به تقرير حين من حين، ووقت من وقت، للتقليل من الفواصل الزمنية والحينية بينها، كما هو الحال في تقريب أو تقليل الفواصل المكانية بين أسماء الأماكن حين صغروا بعضها فقالوا: قُبيل الغروب، وبُعيد الشروق، ونحو ذلك.

---

(1) ديوانه، ص 16، وابن منظور: (نضب)، 1/ 764.

(2) ابن منظور: (نضب)، 1/ 764.

قال سيبويه- رحمه الله -:

(ومـمّا يحقر على غير بناء مُكبّره المستعمل في الكلام إنسانٌ، تقول: أُنَيسِيانٌ وفي بَنونَ: أبيْنُون، كأنّهم حقّرُوا إنْسِيانٌ، وكأنّهم حقّروا أفْعَلَ نحو اعمى، وفعلـوا هـذا بهـذه الأشـياء لكثرة استعمالهم إيّاها في كلامهم، وهم مـمّا يغيّرُون الأكثر في كلامهم عـن نظـائره، وكمـا يجيء جمع الشيء على غير بنائه المستعمل، ومثل ذلك لَيْلَةٌ، تقول: لُيَيْلَةٌ، كما قـالوا: ليـالٍ، وقولهم في رَجُلٍ: رُوَيْجلٌ؛ ونحو هذا، وجميعُ هذا أيضاً إذا سمّيت به رجلاً أو امـرأة صـرفته إلى القياس، كما فعلت ذلك بالأحيان، ومن ذلك قولهم في صبية: أُصَيْبِيَةٌ وفي غِلْمَةٍ: أُغَيْلِمَةٌ، كأنّهم حقّروا أغلمةً واصبيةً، وذلك أنّ افعلةً يُجمع به فُعالٌ وفعيلٌ، فلمّا حقّرُوه جاءوا بـه على بناء قد يكون لفُعالٍ، وفعيلٍ، فإذا سمّيت به امرأةً أو رجلاً حقّرته على القياس، ومـن العرب من يُجريه على القياس فيقول: صُبَيَّةٌ وغُلَيْمةٌ، وقال الراجز:

صُـــبَيَّةً علـــى الــدُّخانِ رُمْكــا ما إنْ عـدا أصـغرُهم أنْ زَكّـا)[1].

أقول:

ومـمّا يصغر شذوذاً قولهم في: إنسان: إنيسيان، وفي بنـون: أبينـون، فكـأنّهم صـغروا: إنسيان، أو أنّهم صغروا (أفعل) كـ (أعمى) على: أعيمنان.

ويشير سـيبويه إلى أنّ كثـرة اسـتعمالهم مثـل هـذه الألفـاظ جعلـهم يـصغرونها هـذا التصغير، وهم يقولون في تصغير (ليلة: (لُييلية) مثلما جمعوها على غير قياس فقـالوا: ليـالٍ، متوهمين أنّ واحدها: ليلاة.

ومن شواذ التصغير عندهم قولهم(رُويجل) تصغيراً لـ(رجل) والقياس: رُجيل.

ومن شواذ التصغير أيضاً قولهم: أُصيبية وأُغيلمـة في تـصغير صـبية وغلمـة، فكـأنّهم صغروا: أصبية وأغلمة، لأنّ ما كان على بناء (أفعلـة) يجمـع علـى (فُعـال) و(فعيـل) فلمّـا صغروا (أفعلة) جاءوا به على بنائي جمعه تكسيراً، فإذا سُمّي بما هو على هذا البناء ثمّ صُـغّر

---

(1) سيبويه: 3/ 486.

أجري على القياس فيقال في: (إنسان): أنيسان، وفي: (ليلة): لُييلة، وفي (رجل): رُجيل، وفي (صبية وغلمة): صُبيّة وغُيلمة، ومنه قول رؤبة[1]:

صُـبَيّةٌ علـى الـدُّخانِ رُمْكـا ... مـا إنْ عـدا أصـغرُهم أنْ زَكّـا

والشاهد في قوله: (صُبيّة) في تصغير: صبية على لفظها، لكنّ ما يجري على ألسنتهم هو: أصيبية، يردّونه إلى: أفعلة، لاطراده في جمع (فعيل) إذا أرادوا أقلّ العدد، والرمكة: لون كلون الرماد، وما عدا: ما جاوز، وزكّ زكيكاً: دبّ وقارب الخطو.

والبيت في صبية صغار تجمعوا حول دخان النار في قسوة من الزمان والبرد فاغبروا، وتشعّثوا وصاروا كلون الرماد.

---

(1) ديوانه، ص 120، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 212، وابن منظور: (صبا)، 14/ 450، والعيني، 4/ 536.

تصغير أسماء الإشارة والموصولات الاسمية

قال سيبويه– رحمه الله –:

(هذا باب تحقير الأسماء المبهمة اعلم أنَّ التحقير يضُمّ أوائل الأسماء إلاَّ هذه الأسماء، فإنّه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقّر؛ وذلك لأنَّ لها نحواً في الكلام ليس لغيرها – وقد بيّنا ذلك – فأرادوا أن يكون تحقيرُها على غير تحقير ما سواها، وذلك قولك في هذا: هذيّا، وذاك: ذيّاك، وفي ألا: أليّا، وإنّما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك، قلتُ: فما بالُ ياء التصغير ثانيةً في ذا حين حقرت؟ قال: هي في الأصل ثالثة، ولكنّهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءاتُ، وإنّما حذفوها من ذييّا، وأمّا تيّا فإنّما هي تحقير (تا) وقد استُعمل ذلك في الكلام، قال الشاعر، كعبُ الغنويُّ:

وخَبَّرْتُمَاني أنّما الموتُ في القُرى ... فكيف وهَاتا هَضبَةٌ وقَليبُ

وقال عمران بن حطّان:

ولَيسَ لعَيْشِنا هذا مَهاةٌ ... وليست دارُنا هَاتا بِدارِ

وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه فليتبس الأمر، وأمّا من مدَّ ألاء فيقول: أليّاء، وألحقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهم من الأسماء، كما فعلوا ذلك في آخر ذا وأوله، وأولاك وأولائك هما أولا، وأولاء، كما أنَّ ذاك هو ذا، إلاَّ أنّك زدت الكاف للمخاطبة، ومثل ذلك الذي والتي، تقول: اللّذيّا واللّتيّا قال العجاج:

بعد اللّتيّا واللّتيّا والتي

وإذا ثنيت حذفت هذه الألفات كما تحذف ألف ذاوتا، لكثرتها في الكلام، إذا ثنيت، وتصغير ذلك في الكلام ذيّاك، وذيّالك، وكذلك اللّذيا إذا قلت: اللّذيُّون، والتي إذا قلت: اللّتيّاتُ، والتثنيةُ إذا قلت: اللّذيّانِ واللّتيّانِ وذيّان. ولا يُحقّر مَنْ ولا أيٌّ إذا صارا بمنزلة الذي، لأنهما من حروف الاستفهام، والذي بمنزلة ذا، لأنها ليست من حروف الاستفهام، فمن لم يلزمه تحقيرٌ كما يلزم الذي؛ لأنّه إنّما يريد به معنى الذي وقد استُغني عنه بتحقير الذي، مع ذا الذي ذكرتُ لك، واللّاتي لا تحقر، استغنوا بجمع الواحد إذا حُقر عنه، وهو قولهم: اللّتيّاتُ، فلمّا استغنوا عنه صار مسقطاً، فهذه الأسماء لـمّا لم يكن حالُها في التحقير حال غيرها من الأسماء غير المبهمة، ولم تكن حالُها في أشياء قد بيّناها حال غير المبهمة، صارت يُستغنى ببعضها عن بعض، كما استغنوا بقولهم: أتانا مُسيّاناً وعُشيّاناً عن تحقير القصر في قولهم: أتانا قصراً، وهو العشيّ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- الأسماء المبهمة: أراد أسماء الإشارة والموصولات الاسمية.

ثانياً: تختلف هذه الأسماء المبهمة عن غيرها من الألفاظ في أوجه كثيرة منها ما هو بنائي لفظي، ومنها ما هو دلالي، فهي من المبنيات، ومنها ما يشار به إلى المفرد المذكر، والمفرد المؤنث، وكذا في التثنية والجمع، والعاقل وغير العاقل، ومنها ما يصلح للمفرد ولغيره، وللعاقل وغير العاقل.

ولوجود هذه الفوارق بينها وبين الأسماء المتمكّنة المتصرفة صار لها قواعد خاصة في التصغير، من أبرزها وأهمها أنّ أوائلها لا تضم كما هو الحال في تصغير بقية الأسماء ولذلك تترك عند التصغير على ما كانت عليه قبل التصغير، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 487-489.

المبهم	تصغيره	الوصف والإجراء
هذا	هاذيّا وهذيّا ذيّا	ترك الحرف الأول على حركته من غير ضمّ، وألحقت ياء التصغير، ثمّ الف في الآخر للدلالة على ما كانت تدلّ عليه الضمة في الأسماء المتمكّنة، ويجوز إلحاق هاء التنبيه أولاً أو عدم إلحاقه. ومن الواضح في تصغير (ذيا) أنّ ياء التصغير لحقت ثانيه، وحقّها أن تكون ثالثة، والعلة في هذا أنها في حقيقة الأمر ألحقت ثالثة، فاجتمعت ثلاث ياءات فصارت ياء التصغير ثانية وكان الأصل: ذييا، أمّا (ذا) فأبدلت الألف ياءً والاسم لا يكون على حرفين، وذلك يعني ذهاب ياء أخرى.
ذاك	ذيّاك أو هذيّاك	بإلحاق هاء التنبيه وعدم إلحاقها.
ألا أولاء (في المدّ)	أليّا أليّاءِ	بقلب الألف ياءً وإدغامها في ياء التصغير هذا فيمن مدّ ألا، فقال: أولاء
هذه هذي هاتا تا	تيّا وهاتيّا	ولا تقول: (ذيا) لئلا يختلط ما يدلّ على المذكر بما يدلّ على المؤنث، ولذلك يقول سيبويه: (وأمّا تيّا فإنما هي تحقير (تا)، وهو مستعمل في الكلام إذ يقول كعب الغنوي (شاعر إسلامي)[1]: **وخبّرتماني أنّما الموتُ في القُرى فكيف وهاتا هَضبةٌ وقَليبُ** والشاهد فيه قوله: (هاتا) ومعناه: هذه فإذا صُغّر قيل: هاتيّا على لفظ: هاتا، لئلا يلتبس بالمذكر. والقليب: القبر، وأصله: البئر. ومن هذا قول عمران بن حطان (ت 84هـ)[2]: **وليسَ لعَيْشِنا هذا مَهاةٌ وليست دارُنا هاتا بدارِ** والمهاة: الصفاء والرقّة والحسن، والشاهد فيه كالذي في بيت كعب الغنوي.

(1) الأصمعي: ص 97، والجاحظ: الحيوان، 3/ 56، وينظر: أبو حيان: تذكرة النحاة، ص 284.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 288، 4/ 277، وابن يعيش: 3/ 136، والسيوطي: شرح شواهد المغني، ص 313.

المبهم	تصغيره	الوصف والإجراء
الذي التي	اللَّذيّا اللّتيّا	ومن هذا قول العجاج[1]: **بعد اللُّتَيَّا واللّتيّا والتي إذا علتْها أنفسٌ تردَّتِ** بحذف صلة الموصولة للتصغير الدال على التحقير، وقيل الدال على التعجب والتعظيم.
اللّذيا واللاتي	ذيّا اللّتيات	بحذف الألفات كما تحذف من: ذواتا. لأنك تصغر (التي) وتجمعها كما تفعل بجمع الاسم المتمكّن إذا يصغر مفرده، والأخفش يقول: (اللّويّا)، بجمع (التي) على لفظها، فهو اسم للجمع كـ (قوم)، و(شعب)، و(نفر) والمبرد يرى أنّه القياس[2].

ثالثاً: ومـمّا يُصغّر من المبهمات مـمّا لم يذكره سيبويه[3]:

ذاك: ذيّاك.

وذلك: ذيّالك.

وأولئك: أوليائك.

وأولي: أولياء.

وهؤلاء: هاؤليائك.

هؤلا: هاؤلياء.

رابعاً: ولا يجوز عند سيبويه تصغير: (من، وما، وأيّ) لأنهنّ بمنزلة الحروف، والحروف لا تصغر، مثلما لا تصغر (كلّ) لأنّ فيها عموماً، وليس لتصغيره دلالة.

(1) ديوانه: 1/ 420، وينظر: الزجاج، ص 81، وابن يعيش، 5/ 140، والبغدادي، 6/ 154-155.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 559-560.

(3) ينظر: نفسه، 1/ 558-559.

تصغير الاسم المجموع جمع تكسير

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تحقير ما كُسِّر عليه الواحدُ للجمع وسأُبيِّنُ لك تحقير ذلك إنْ شاء الله، اعلم أنَّ كلَّ بناء كان لأدنى العدد فإنَّك تحقِّر ذلك البناء لا تجوزه إلى غيره، من قبل أنَّك إنَّما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناءُ إلاَّ لأدنى العدد، فلمَّا كان ذلك لم تجاوزه، واعلم أنَّ لأدنى العدد أبنية هي مختصَّة به، وهي له في الأصل، وربما شركه فيه الأكثرُ، كما أنَّ الأدنى رُبَّما شركَ الأكثرَ، فأبنيةُ أدنى العدد (أفْعُلٌ) نحو: أكْلُبٍ وأكْعُبٍ، و(أفعالٌ) نحو: أجْمالٍ وأعدالٍ وأحمالٍ، و(أفعلةٌ) نحو: أجربةٍ وأنصبةٍ وأغربةٍ، و(فعلةٌ) نحو: غلمةٍ وصبيةٍ وفتيةٍ وأخوةٍ وولدةٍ، فتلك أربعةُ أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وإنْ شركه الأقلُّ، ألا ترى ما خلا هذا إنَّما يحقَّر على واحده، فلو كان شيءٌ ممَّا خلا هذا يكون للأقلّ كان يُحقَّر على بنائه، كما تحقر الأبنيةُ الأربعةُ التي هي لأدنى العدد، وذلك قولك في أكْلُبٍ: أُكيلبٌ، وفي أجمالٍ: أُجيمالٌ، وفي أجربة: أُجَيْرِبةٌ، وفي غلمة: غُلَيْمةٌ، وفي ولدةٍ: وُلَيدةٌ، وكذلك سمعناها من العرب، فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد، وإنْ عُني به الأقلُّ فهو داخلٌ على بناء الأكثر وفيما ليس له، كما يدخلُ الأكثر على بنائه وفي حيِّزه) [(1)].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- أدنى العدد يريد: أبنية الجموع الدالة على العدد القليل، لأنَّهم جعلوا أبنية جموع التكسير المتكاثرة على قسمين:
  - أبنية للقلة وهي: (أفعل، وأفعال، وأفعلة، وفعلة).
  - وأبنية للكثرة وهي كثيرة تناهز الثلاثين [(2)].

---

(1) سيبويه: 3/ 489-490.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: الصرف الوافي، ص 240-241.

ثانياً: إذا صُغّر الاسم المجموع جمع تكسير للقلّة، يقرّ اللفظ على حالـه، أو كمـا يقـول سيبويه: (لا تجاوز إلى غيره)، لأنك تريد تقليل ما هو قليل، فتقول في: أكلـب: أُكيلـبٌ، وفي: غلمة: أغيلمة.

ثالثاً: ويعدّ سيبويه أبنية القلّة وهي عنده ما كان على:

- أفعل، نحو: أكلب، وأكعب.
- وأفعال، نحو: أجمال، وأحمال.
- وأفعلة، نحو: أجربة، وأنصبة، وأغربة.
- وفعلة، نحو: غلمة، وصبية، وفتية.

وما عدا هذه الأبنية يكون للكثرة لا لأدنى العدد، فتقول في هذا:

- أكعب: أُكيعب.
- وأجمال: أجيمال.
- وأجربة: أُجيربة.
- وغلمةٌ: غُليمة.

وذلك بترك اللفظ على حاله كما هو القياس في تصغير المفرد من نحو: كعب، وجمـل، وجراب، وغلام.

رابعاً: أمّا إذا صغّرت ما كان مجموعاً على بناء من أبنية جموع الكثـرة، فـيردّ إلى أدنـى العدد إنْ كان ذلك فيه، فإن لم يكن فيه أدنى العدد فيُردّ إلى مفرده، ثمّ يُـصغّر هـذا المفـرد إذا كان للعاقل على جمعه جمع مذكر سالماً، أو جمع مؤنث سالماً إنْ كان مؤنثاً، وعلى النحو الذي مرّ ذكره.

فالمسألة في التصغير مسألة تقليل وتحجيم، وهي في الأسماء المجموعة مـسألة رياضـية، أو متوالية حسابية، فالمكبّر يصغر وما كان على هيئة جمع قليل يترك على بنية قلّته، ومـا كـان دالاً على جمع كثير رددناه إلى ما يجمع عليه من بناء للقلة، فإذا تعذّر وجود هذا البناء رددنـاه إلى مفردها ثمّ نصغّره.

قال سيبويه- رحمه الله -:

(وسألتُ الخليل عن تحقير الدُّور، فقال: أردُّه إلى بناء أقلّ العدد؛ لأني إنّما أريد تقليل العدد، فإذا أردتُ أنْ أقلّله وأحقّره صرتُ إلى بناء الأقلّ، وذلك قولك: أُدَيْرٌ، فإن لم تفعل فحقّرها على الواحد وألحق تاء الجمع؛ وذلك لأنّك تردّه إلى الاسم الذي هو لأقلّ العدد، ألا ترى أنّك تقول للأقلّ ظَبياتٌ وغَلواتٌ وركواتٌ، فَفَعلاتٌ ههنا بمنزلة أفعُلٍ في المذكر وأفعالٍ ونحوهما، وكذلك ما جُمع بالواو والنون والياء والنون، وإنْ شركه الأكثرُ كما شركَ الأكثرَ الأقلُّ فيما ذكرناها قبل هذا، وإذا حقرت الأكُفّ والأرْجُل وهنّ قد جاوزن العشر قلت: أُكَيْفٌ وأُرَيْجِلٌ؛ لأنّ هذا بناءُ أدنى العدد، وإنْ كان قد يشرك فيه الأكثرُ الأقلّ، وكذلك الأقدام والأفخاذ، ولو حقّرت الجفنات وقد جاوزن العشر لقلت: جُفينات لا تُجاوز؛ لأنّها بناء أقلّ العدد، وإذا حقّرت المرابدَ والمفاتيح والقناديل والخنادق، قلت: مُرَيْبِدات، ومُفَيْتيحات، وقُنَيْديلات، وخُنَيْدِقات؛ لأنّ هذا البناء للأكثر وإنْ كان يشركه فيه الأدنى، فلمّا حقرت صيّرت ذلك إلى شيء هو الأصلُ للأقلّ، ألا تراهم قالوا في دراهم: دُرَيهِماتٌ، وإذا حقّرت الفتيان قلت: فُتَيّة، فإن لم تقل ذا قلت: فُتَيُّون، فالواو والنون بمنزلة التاء في المؤنث، وإذا حقرت الشُّسوع وأنت تريد الثلاثة قُلت: شُسَيْعات، ولا تقول شُسَيّع؛ لأنّ هذا البناء لأكثر العدد في الأصل، وإنّما الأقلّ مُدخل عليه، كما صار الأكثرُ يُدخل على الأقلّ. وإذا حقرت الفُقَراء قلت: فُقَيْرُونَ على واحده، وكذلك أذلاءُ إنْ لم تردّه إلى الأذلة ذُلَيْلُون، قال رجل من الأنصار جاهلي:

إنْ تَرَيْنا قُلَيِّلين كما ذِيـ ـدَ عن المُجْرِبينَ ذَوْدٌ صِحاحُ

وكذلك حمقى وهلكى وسكرى وسكارى وجرحى، وما كان من هذا النحو ممّا كُسّر له الواحد، وهو الواحد، كما صارت الألف والنون للتثنية، ومثناه أقلُّ من مثلثه، ألا ترى أنّ جرّ التاء ونصبها سواءٌ، وجر الاثنين والثلاثة الذين هم على حدّ التثنية ونصبهم سواءٌ، فهذا يقرّب أنّ التاء والواو والنون لأدنى العدد، لأنّه وافق المثنى. وإذا أردت أن تجمع

الكُلَيْب لم تقل إلاّ كُلَيْبات؛ لأنك إنْ كسّرت المحقّر وأنت تُريد جمعه ذهبت ياءُ التحقير، فاعرف هذه الأشياء، واعلم أنّهم يُدخلون بعضها على بعض للتوسُّع إذا كان ذلك جمعاً)[1].

أقول:

بعد أنْ حدّد سيبويه القاعدة العامة لتصغير الاسم المجموع جمع تكسير ممّا كان للقلة أو الكثرة، شرع في ضرب الأمثلة المختلفة لبيان ما يجري على الاسم المجموع جمع تكسير من إجراءات صرفية عند تصغيره والعلل الداعية للإجراء الصرفي المعين وعلى النحو المبيّن في المخطّط الآتي:

الاسم المجموع	تصغيره	الوصف الصّرفي
الدّور	أُدَيْرٌ	يردّ الاسم المجموع جمع كثرة إلى بناء من أبنية القلّة لتقليل العدد ثمّ يتمّ تصغير هذا البناء الدال على القلّة، و(أفعل) من أبنية القلّة ويشير سيبويه إلى أنّ جمع المذكر السالم والمؤنث السالم يدخلان ضمن ما يدلّ على أدنى العدد، فلذلك تصغّرها على لفظهما، ولا حاجة لردّهما إلى بناء من أبنية القلّة المعروفة، لأنّهما دالآن على القلّة أصلاً، فنقول في نحو: جفنات، جُفَينات، وتمرات: تُميرات.
الأكفّ والأرجل	أُكيف وأُريجل	بناء (أكفّ) و(أرجل) بناء قلّة ولذلك يصغر على لفظه، فلا بناء أقلّ منه موجود.
والأقدام والأفخاذ	وأُقيدام أُفيخاذ	كذلك
المرابد والمفاتيح والقناديل والخنادق	مُريبدات مُفيتحات قُنيدلات وخُنيدقات	مفاعل، ومفاعيل من أبنية جموع الكثرة، ولابدّ لتصغيرها أن تردّ إلى بناء من أبنية القلّة ثمّ تصغيره، وهذان البناءان ليس لهما بناء من أبنية الجمع القلّة، ولهذا وجب ردّ الاسم المجموع إلى مفرده ثمّ تصغيره، ثمّ جمعه جمع مؤنث سالماً، لأنّه ممّا لا يعقل، وعلى النحو الآتي: المرابد ← مربد ← مُريبد ← مُريبدات

[1] سيبويه: 3/ 490-492.

الاسم المجموع	تصغيره	الوصف الصّرفي
		مفاتيح ← مفتاح ← مُفيتح ← مفيتحات
فتيان	فُتَيُونَ أو فُتَيَّة	فعلان: بناء من أبنية جموع الكثرة، وله جمع آخر على بناء من أبنية القلّة وهو (فعلة)، فإذا أردنا تصغيره جاز لنا وجهان: أحدهما: ردّه إلى مفرده، ثمّ تصغير المفرد، ثمّ جمعه جمع مذكر سالماً لأنّه للعاقل، ثمّ تصغير ذلك الجمع، وثانيهما: ردّه إلى أدنى العدد ثمّ تصغيره.
الشُّسوع	شُيسعات	لأنّ شسوع المكان وأشساعة تعني: أطرافه[1]، وهي قليلة، ولا بناء للقلة لها فلذلك جمعت جمع مؤنث سالماً بعد تصغير المفرد، ويشير سيبويه إلى نكتة مهمة وهي أنّ الجمع المعين قد يأتي على بناء كثرة ويراد به أدنى العدد كما في (شسوع) وهو (فعول) وفعول هذا بناء للكثرة، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [من سورة البقرة: 228]، وفي هذا يقول سيبويه في آخر النص: (واعلم أنّهم يدخلون بعضها على بعض للتوسّع إذا كان ذلك جمعاً).
الفقراء	فُقيرون	بالرد إلى واحده، وجمعه جمع مذكر سالماً ثمّ تصغيره، لكونه للعاقل، ولعدم وجود بناء تكسير للقلة له.
أذلاء	ذُلَيلُونَ أو أذيلة	(أفعلاء) بناء للكثرة، وله بناء آخر للقلة وهو من صفات العاقل، فجاز فيه وجهان: أحدهما: ردّه إلى مفرده وهو (ذليل) ثمّ تصغير المفرد ثمّ جمعه جمع مذكر سالماً، وثانيهما: ردّه إلى بناء جمع للقلة أيَ (أذلة) وتصغيره على: أذيلة، ومن تصغير القليل قول قيس بن الخطيم[2]: إنّ ترينا قُلَيْلِينَ كما ذِيـ ـدَ عن المجربينَ ذَوْدٌ صحاحُ بتصغير (قليل) على (قُلَيْل) وجمعه جمع مذكر سالماً، لئلا يتغيّر بناء التصغير لو كُسّر. وذِيدَ: نُحِي، والمجربين: الذين جربت إبلهم

(1) المعجم الوسيط، 1/ 481.

(2) ملحق ديوانه، ص 229، ونسب لقيس بن رفاعة في السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 275، وابن منظور (قلل)، 9/ 292.

الاسم المجموع	تصغيره	الوصف الصرفي
		والذود: القطعة من الإبل.
حمقى هلكى سكرى سكارى جرحى	أحيمقون هُويلكون سُكيرانون سُكيرانون جُريحون	يردّ كلّ منها إلى الواحد وهو: أحمق، هالك، سكران، وجريح، ثمّ صغّرنا المفرد فقلنا: أُحيق، وهويلك، وسكير، وجُريح، ثمّ جمعنا كلاً منها جمع مذكر سالماً، وإذا قلنا: حيقاوات، وهُوليكات، وسُكيرات، وجريحات، فإنما بالردّ إلى: حمقاء، وهالكة، وسكرى، وجريح.
كُليب فلوس	كُليبات أو أكيلب فُليسات أو أفيلس	(فعيل) على صورة التصغير، وله جمع للقلّة ولذلك جاز فيه وجهان: إمّا تصغيره على بنيته وعلى صورة جمع المؤنث السالم، أو على (أفعل) وهو من أبنية القلّة.

تصغير ما لم يطّرد جمعه تكسيراً

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب ما كُسّر على غير واحدة المستعمل في الكلام فإذا أردت أن تحقره حقرته على واحده المستعمل في الكلام الذي هو من لفظه، وذل كقولك في ظُروف: ظُرَيْفون، وفي السُّمحاء: سُمَيْحُونَ، وفي الشعراء: شُوَيْعرونَ. وإذا جاء الجمع ليس له واحدٌ مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيرُه عليه قياساً ولا غير ذلك، فتحقيره على واحدٍ هو بناؤه إذا جُمع في القياس، وذلك نحو عباديد، فإذا حقّرتها قلت: عُبَيْديات فأمّا ما كان واحدُها نهذا تحقيره، وزعم يونس أنّ من العرب من يقول في سَراويلَ: سُرَيْلاتٌ؛ وذلك لأنهم جعلوه جاعاً بمنزلة دخاريص، وهذا يقوّي ذاك؛ لأنهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحدٌ في الكلام كُسّرت عليه ولا غيرُ ذلك، وإذا أردت تحقير الجُلوس والقُعود قلت: قُوَيْعدونَ وجُوَيْلسون، فإنّما جُلوسٌ ههنا حين أردت الجمع بمنزلة ظُروفٍ وبمنزلة الشُّهود والبُكيّ، وإنّما واحدُ الشُّهود شاهد والبُكيّ الباكي، هذان المستعملان في الكلام ولم يكسَّر الشُّهُودُ والبُكيُّ عليهما، فكذلك الجلوس)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- باب ما كُسّرَ على غير واحده المستعمل في الكلام إذا أردت أن تحقره: يريد به الاسم المجموع جمع تكسير على غير قياس كـ: ظروف، جمع: ظريف، وهذا جمع شاذ، لأنّ (فعيل) لا يُجمع على: (فعول)، بل أنّ ما يجمع على (فعول) هو (فاعل) فيقال في: جالس: جلوس، وشاهد: شهود، والمطرد في اللغة أيضاً أنّ (فعول) جمع لـ (فَعْل)، فيقال في فلس: فلوس، وجذع: جذوع.

ثانياً: وإذا كنّا إزاء اسم مجموع هذا الجمع وأردنا أنّ نصغّره فنصغره على ما يستعمل من مفرده حين تصغيره، فنقول في ظُروف ظريفون، لأنّ مفرده المستعمل في الكلام هو: ظريف، وتصغيره: ظُرَيف، وجمعه بالواو والنون: ظُرَيفون.

(1) سيبويه: 3/ 493.

وكذلك في: السُّمحاء، فمفرده: سمح، وسميح، ولذلك يُجرى على فعيل كـ (ظريف)، وتصغيره: سُميحون.

ومن هذا: شعراء فهو أيضاً على (فعيل)، وجمع شاعر على شعراء غير مطّرد وإنْ كان معروفاً، ولاشتراك فاعل وفعيل في اللغة، صار شعراء كأنّه جمع شاعر.

ثالثاً: أمّا (عبابيد) وغيره ممّا هو على صيغة الجمع، فيُردّ عند تصغيره إلى ما يجوز أن يكون واحداً له، وهو إمّا: فُعلول، أو فعليل، أو فعلال، ولذلك يصغر على: عُبيديدات، كما يصغر (برذون) على: بريذونات.

رابعاً: وتصغير (سراويل) عند سيبويه واستناداً إلى أستاذه يونس – رحمه الله – سُرَيِّلاتٌ، لأنَّ لفظه لفظ جمع، فكأنّهم جعلوا كلّ قطعة منه واحداً، كما في: دخاريص جعلوها قطعاً، كلّ قطعة منها (دخرصة)، وكذلك جعلوا كلّ قطعة من (السّراويل) (سِرولة)، والدخرصة: واحدة الدخاريص، وهو الثوب والدرع وما يُوصل به البدن ليوسّعه[1].

علماً بأنهم لم يتفقوا على دلالة (سراويل) فبعض العرب يجعله واحداً فيصرفها في النكرة، ومنهم من يراها جمعاً واحده سروالة وعليه سيبويه، فمن رآه جمعاً قال بأنّه اسم لشيء واحد جعلوه أجزاءً فهي عنده بمنزلة (قناديل) ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة، إلاّ إذا سُمّي بها فيصرف في النكرة[2].

خامساً: وتصغير (الجلوس، والقعود) على: جُويلسون، وقُويعدون، ومفردهما: جالس، وقاعد، كـ (شاهد، وشهود، وباكي وبُكيّ) واصله: بُكُوي، وهذه غير مطّردة أو كثيرة، إذ لا يقال في: كاتب: كتوب، وذاهب: ذهوب، ولكنّ سيبويه جاء بها هنا لأنّها مستعملة في الكلام، واللغة استعمال.

---

(1) ابن منظور: (دخرص)، 7/ 35.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 286-287.

تصغير اسم الجمع

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تحقير ما لم يكسَّر عليه واحد للجمع ولكنّه شيءٌ واحد يقع على الجميع، فتحقيرُه كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنّه بمنزلته إلاّ أنّه يُعنى به الجميعُ، وذلك قولك في قومٍ: قُوَيْم، وفي رجلٍ: رُجَيْلٌ، وكذلك النّفَر، والرّهط، والنّسْوة، وإنْ عُني بهنّ أدنى العدد. وكذلك الرُّجْلة والصُّحْبة، هما بمنزلة النّسْوة، وإنْ كانت الرَّجْلة لأدنى العدد؛ لأنّهما ليسا ممّا يكسّر عليه الواحد، وإنْ جُمع شيءٌ من هذا على بناء من أبنية أدنى العدد حقّرت ذلك البناء كما تحقر إذا كان بناءَ لـمّا يقع على الواحد، وذلك نحو أقوامٍ وأنفارٍ، تقول: أُقَيّامٌ وأُنَيْفارٌ، وإذا حقرت الأراهط قلت: رُهَيْطُون، كما قلت في الشُّعراء: شُوَيْعرون، وإنْ حقرت الخِباث قلت: خُبَيّثاتٌ، كما كنت قائلاً ذاك لو حقرت الخُبوث، والخِباث: جمع الخبيثة، بمنزلة ثمارٍ، فمنزلةُ هذه الأشياء منزلةٌ واحدة، وقال:

قد شَرِبتْ إلاّ دُهَيْدِهينا قُلَيِّصاتٍ وأُبيكِرينا

والدّهْداةُ: حاشية الإبل؛ فكأنّه حقّر دهاده فردّه إلى الواحد وهو دَهْداةٌ، وأدخل الياء والنون كما تُدخل في أرضين وسنين، وذلك حيث اضطُرّ في الكلام إلى أن يُدخل ياء التصغير، وأمّا أُبيكرينا فإنّه جمعُ الأبْكُر، كما يُجمع الجُزُرُ والطُّرُقُ فتقول: جُزُراتٌ، وطُرُقاتٌ، ولكنّه أدخل الياء والنون كما أدخلها في الدُّهَيْدهين. وإذا حقرت السِّنين لم تقل إلاّ سُنَيّاتٌ؛ لأنّك قد رددت ما ذهب، فصار على بناء لا يُجمع بالواو والنون، وصار الاسم بمنزلة صُحَيْفةٍ وقُصَيْعةٍ، وكذلك أرضُونَ تقول: أُرَيْضاتٌ ليس إلاّ؛ لأنّها بمنزلة بُدَيْرةٍ، وإذا حقرت أرضين اسم امرأة قلت: أُرَيْضُون، وكذلك السُّنون، ولا تُدخل الهاء لأنّك تحقر بناء أكثر من ثلاثة، ولست تردُّها إلى الواحد، لأنّك لا تريد تحقير الجمع، فأنت لا تجاوز هذا اللفظ كما لا تجاوز ذلك في رجُل اسمه جريان تقول: جُرَيّان، كما تقول في خُراسان: خُرَيْسانُ ولا تقول فيه كما تقول حين تحقّر الجَرِيبين، وإذا حقرت سِنِين اسم امرأة في قول

من قال: هذه سِنينٌ، كما ترى قلت: سُنَيْنٌ على قوله في يضعُ: يُضَيْعُ، ومن قال: سُنونه قال: سُنَيُّونَ، فرددت ما ذهب وهو اللام، وإنّما هذه الواو والنون إذا وقعتا في الاسم بمنزلة ياء الإضافة وتاء التأنيث التي في بنات الأربعة لا يُعتدّ بها، كأنك حقرت سِنِيٌّ، وإذا حقرت أفعالٌ اسم رجل قلت: أُفَيْعَالٌ، كما تُحقرها قبل أن تكون اسماً، فتحقير أفعالٍ كتحقير عَطْشَانَ، فرقوا بينها وبين إفعال، لأنّه لا يكون إلاّ واحداً ولا يكون أفعالٌ إلاّ جمعاً، ولا يغيّر عن تحقيره قبل أن يكون اسماً كما لا يغيّر سِرْحانٌ عن تصغيره إذا سمّيت به، ولا تشبّهه بليلة ونحوها إذا سمّيت بها رجلاً ثمّ حقّرتها؛ لأنّ ذا ليس بقياس، وتحقير أفعالٍ مطّرد على أفيعالٍ، وليست أفعالٌ وإنْ قلّت فيها أفاعيلُ كأنعامٍ، وأناعيمَ تجري مجرى سرحانٍ وسراحينَ؛ لأنّه لو كان كذلك لقلت في جُمالٍ: جُمَيّالٌ؛ لأنّك لا تقول: جَماميلُ، وإنّما جرى هذا ليُفرق بين الجمع والواحد)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع ولكنّه شيء واحد يقع على الجميع: يريد اسم الجمع، وقد مضى القول في أنّه لفظ دال على معنى الجمع بذاته ولا واحد له من لفظه.

وقد ذكر سيبويه معه جملة من الأسماء الدالة على جمع ممّا تصغّر على لفظها، وعلى النحو المبيّن في المخطط الآتي:

الاسم المجموع	تصغيره	الوصف الصرفي
قوم نفر رهط	قُويم نُفير رهيط	أجري في التصغير مجرى المفرد وعلى: (فعيل) لأنّه اسم جمع لا واحد له من لفظه.
نسوة	نُسيوة	ليس (نُسوة) جمع تكسير كـ (فتى، وفتية) و(صبي وصبية)، لأنّ نسوة اسم جمع لا واحد له من لفظه، وإنّما يُقال في مفرده: امرأة.

[1] سيبويه: 3/ 493-495.

الاسم المجموع	تصغيره	الوصف الصرفي
الرُّجلة الصُّحبة	رُجيلة وصُحيبة	وهما اسمان لا واحد لهما من لفظهما، دالان على جمع تقليل، فيصغران على لفظهما على: فُعيل.
أقوام أنفار	أُقيّام وأنيفار	أقوام جمع: قوم، وأنفار: جمع نفر والوزن (أفعال)، وأفعال من أبنية القلّة فيصغر على لفظه.
الأراهط	رُهيطون	هو بمنزلة قولنا في: الشعراء: شويعرون والأراهط: جمع: رهط، على أفاعل وهو جمع قلّة، فرددناه إلى مفرده: (رهط) وصغرنا المفرد ثمّ جمعناه جمع مذكر سالماً، على النحو الذي مرّ ذكره.
الخِباث	خبيّثاتٌ	الخباث جمع: خبيثة، وخبيث، وتصغيره: خُبيثات للدلالة على وصف المؤنث، فإذا قيل: خبيثون، فللدلالة على وصف المذكر.
الدَّهداه الدَّهداه ابكُرين	دُهيديهات أو دهيدهات دهيدهون ودهيدهين أبيكرين	مفرده: دهداة، والدّهداة: حاشية الإبل وصغارها وتصغير مفرده: دُهيدية، ثمّ يُجمع جمع مؤنث سالماً، لأنّ ما لا يعقل قد يجمع هذا الجمع، وعلى وجهين: بإسقاط الياء المنقلبة عن الألف أو إثباتها بقول الراجز[1]: **قد شَرِبتْ إلاَّ دُهَيْدِهِينا قُلَيِّصاتٍ وأُبَيكرِينَا** والشاهد فيه قوله: (دهيدهينا وأبيكرينا) حيث صغر: الدّهاة فردها إلى مفردها وهو: الدّهداة، ثمّ صغر فقال: دُهيدة، ثمّ جمعه بعد التصغير جمع مذكر سالماً لئلا يتغيّر بناء التصغير، وكذلك: أبيكرينا، فقد صغر المفرد: أبكراً على أبيكر، ثمّ جمعه جمع مذكر سالماً
السِّنين	سُنيّات	يردّه إلى مفرده وهو (سنة) وهو ممّا ذهب آخره (لامه) وعند التصغير لابدّ من ردّ الذاهب ثمّ يصغر ويجمع جمع مؤنث سالماً، وجمع مفردة بمنزلة جمع: صحيفة وجريدة.
أرضون مُسمّى به رجلاً أو امرأة	أُريضات	هذا اللفظ كـ (سنون) و(سنين) جرى على جمع المذكر السالم قبل تصغيره، فلا يجوز تصغيره على لفظه، بل على ردّه إلى مفرده، ثمّ جمعه جمع مؤنث سالماً ثمّ تصغير الجمع، ومفرده (أرض) بمنزلة (بدر) الذي يُصغر على بُدير وبُديرة.
أرضين (اسم امرأة)	أُريضون	يرد الحرف الذاهب.
سنون (اسم امرأة)	سُنيّون	يرد الحرف الذاهب إلى (سنة) وتصغيرها (سُنيّ) ثمّ جمعه جمع مذكر سالماً.

[1] ينظر: ابن دريد: جمهرة اللغة، ص 1334، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 2/ 618، والمالقي: رصف المباني، ص 430،وابن منظور: (بكر)، 4/ 79، و(دهده)، 13/ 490.

الوصف الصرفي	تصغيره	الاسم المجموع
بجعله مصروفاً ومن غير ردّ فحذف لكونه على ثلاثة أحرف كـ (يضع) (اسم رجل) الذي يصغّر على (يُضيع) لا: (يُويضع) برد الواو التي في (وضع).	سُنَيْنٌ	سنين (اسم امرأة)
تصغيره قبل أن يُسمّى به وبعد التسمية به واحد أيْ على لفظه، وتقول: أجمال: أجيمال، وأحمال: أحيمال.	أفيعال	أفعال (اسم امرأة)
ذكر سيبويه (إفعال) لكي يميّز به ما هو مفتوح وما هو مكسور، وعنده أنّ المكسور يُصغّر على: أفيعيل لا على: أفيعال كما هو في المفتوح، لأنّ (أفعالاً) لم يقع إلاّ للدلالة على الجمع، فكرهوا إبطال علامة الجمع منه إلاّ أنْ يجمع مرة أخرى فيكون كـ: أنعام وأناعيم، وإذا صغّروا لم يتسبب التصغير عن الجمع، فتقوى علامة الجمع، فاستعملوا علامة التصغير[1].	أفيعيل	إفعال (بالكسر)

ويؤكّد سيبويه على أنّ (أفعال) وإنْ قيل فيها: أفاعيل، أيّ: أنعام، وأناعيم، فهي لا تجري مجرى: (سرحان، وسراحين) ممّا ينقلب في التصغير فيقال فيه: سُريحين، وفي سُلطان: سُليطين، والجمع: سراحين، وسلاطين، وعثمان وعطشان: عثيمان، وعطيشان، ولو قلبنا في (أنعام وأناعيم) لقلنا: نعَام ونُعيمام، ولم يسمع ذلك، فالمسألة في هذا مسألة تفريق بين ما هو جمع وما هو مفرد ممّا يجريان على صيغة واحدة باختلاف الدلالة على الجمع والمفرد.

---

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 4/ 236.

تراكيب القسم وأحكامه

قال سيبويه– رحمه الله –:

(هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها، وللقسم والمقسم به أدواتٌ في حُروف الجرّ، وأكثرُها الواو، ثمّ الباءُ، يدخلان على كلّ محلوف به، ثمّ التاءُ، ولا تدخل إلاّ في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلنّ، وبالله لأفعلنّ، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [من سورة الأنبياء: 57]. وقال الخليل: إنما تجيء بهذه الحروف؛ لأنك تضيف حلفكَ إلى المحلوف به كما تضيف مررتُ به بالباء، إلاّ أنّ الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب، والحلفُ توكيد، وقد تقول: تالله! وفيها معنى التعجب، وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللام، ولا تجيء إلاّ أن يكون فيها، معنى التعجب، قال أميّة بن أبي عائذ:

لله يَبْقَى على الأيام ذو حيَدٍ   بمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَانُ والآسُ

واعلم أنّك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجرّ نصبته، كما تنصب حقّاً إذا قلت: أنّك ذاهبٌ حقّاً، فالمحلوفُ به مؤكد به الحديثُ كما تؤكده بالحقّ، ويُجرُّ بحُروف الإضافة، كما يُجرُّ حقٌّ إذا قلت: أنّك ذاهبٌ بحقٍّ، وذلك قولك: الله لأفعلنَّ، وقال ذو الرُّمة:

ألا رُبَّ مَنْ قَلْبي لهُ اللهَ ناصحٌ   ومَن قَلْبُه لي في الظِّباءِ السوانحِ

وقال الآخر:

إذا ما الخُبْزُ تأدِمُه بلحْمٍ   فذاكَ أمانةَ اللهِ الثريدُ

فأمّا تالله فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب، ولله مثلُها إذا تعجبت ليس إلاّ. ومن العرب من يقول: الله لأفعلنَّ، وذلك أنّه أراد حرف الجرّ، وإيّاه نوى، فجاز حيث كثُر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه، كما حذف رُبَّ في قوله:

وجَـدَّاءَ مـا يُرْجَـى بهـا ذو قَرابـةٍ لِعَطْـفٍ ومـا يَخْـشى الـسُّماةَ رَبِيبُهـا

إنّما يريدون: رُبَّ جدَّاء، وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين، مـن قـولهم: لاهِ أبـوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى، ليخفّفوا الحرف علـى اللـسان، وذلـك ينـوون، وقـال بعضهم: لَهْيَ أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صـارت مكـان العـين كمـا كانـت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر أَيْنَ مفتوحاً، وإنّما فعلوا به حيـث غيَّروه لكثرته في كلامهم فيغيِّروا إعرابه كما غيَّروه. واعلم أنَّ من العرب من يقول: مِنْ رَبِّي لأفعلنَّ ذلك، ومُنْ رَبِّي أنّك لأشِرٌ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء، في قوله: والله لأفعلنَّ، ولا يُدخلونها في غير رَبِّي، كما لا يُدخلون التاء في غير الله، ولكن الواو لازمةٌ لكلِّ اسم يُقسم به والباء، وقد يقول بعض العرب: لله لأفعلـنَّ، كمـا تقـول: تـالله لأفعلـنَّ، ولا تدخل الضمّة في مِنْ إلاّ ههنا، كما لا تدخل الفتحة في لدُنْ إلاّ مع غُدوةٍ حين تقـول: لَـدُنْ غُدْوةً إلى العَشيّ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- حروف الإضـافة هـي حـروف الجـرّ، وسمّاهـا سـيبويه وتابعـه البـصريون (حـروف الإضافة)، لأنّها تضيف معاني الأفعال التي قبلـها إلى الأسمـاء الـتي بعـدها، وسمّـي سيبويه المجرور بحرف جرّ ظاهر مضافاً إليه، لكنّه خلاف المـشهور اليـوم في اصـطلاح النحاة، فإنّه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريـد بـه مـا انجـرّ بإضـافة اسـم إليـه، حـذف التنوين من الأول للإضافة، وأمّا من حيث اللغة فلاشك أنّ (زيداً) في: مررتُ بزيـد، مضاف إليه، إذ أضيف إليه الفعل بوساطة حرف الجر[2].
- المحلوف به: المقسم به فالقسم جملة مؤكدة للخبر، ولابُدَّ فيها مـن مقـسم لـه، ومقـسم عليه، ومقسم به، وحروف تعلـق الفعـل مـن: حلفـت، أو أقـسمتُ، أو شـهدت، أو

---

(1) سيبويه: 3/ 497-499.

(2) ينظر: الفتلي، د. عبد الحسين محمد: حروف الإضافة في كتاب سيبويه، ص 140.

مستقبلها بالمقسم به، وتسمى: حروف القسم، وهذا الفعل يحذف في الأكثر لدلالة الحال عليه فهو في حكم الموجود، وحروف تعلّق القسم به بالمقسم عليه، وتسمى: جواب القسم[1].

ثانياً: في كتاب سيبويه بابان معقدوان لحروف الجرّ، أحدهما قد مرّ ذكره وبيانه في موضعه من الكتاب، والثاني ما نحن بصدده، وقد دعا هذا التوزيع السيبويهي لحروف الجر بعض الباحثين المحدثين أن يرى فيه مأخذاً على سيبويه، وعنده أنّ تجزئه البحث الواحد على بابين منفصلين، أو أكثر، إطناب لا مبرر له، وقد يُقحم خلال هذا التوزيع فيها ما ليس منها بما يشير إلى اختلاط في أوراق كتاب سيبويه[2].

والمتأمل لصنيع سيبويه في توزيع الباب النحوي المعين على بابين أو أكثر يجد أنّ هذا التوزيع تقتضيه ضرورات منهجية دقيقة عرفت عند سيبويه، فإيراد بعض القضايا النحوية في موضعين أو أكثر سببه تلازم القضية النحوية المعينة بقضايا ومسائل نحوية أخرى فلابُدَّ من ذكر السابق ليصبّ في إيضاح اللاحق، وسيبويه هنا يتحدث في تراكيب القسم، لا في حروف الجرّ على وجه العموم، ويوازن بين بعض تراكيب القسم، والتراكيب التعجب، ثمّ سيذكر هنا أحكاماً لتراكيب القسم لم يأت على ذكرها في حديثه على حروف الجرّ في الباب الأول الذي عقدته لها.

ثالثاً: وممّا يجب ذكره هنا تمهيداً لما سيأتي على بيانه سيبويه من أحكام في تراكيب القسم هو أنّ هذه التراكيب أركان أربعة هي[3]:

- المقسم له: وهو الذي يراد تأكيد الخبر بهذه الجملة عنده وإيقاع التصديق به من جهتها في نفسه.
- والمقسم عليه: وهو الخبر الذي يراد تأكيده بها وتحقيقه معها.

---

(1) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 378.

(2) النجدي: سيبويه إمام النحاة، ص 179.

(3) ينظر: الدينوري: ثمار الصناعة، ص 378.

- والمقسم به (المحلوف به): وهو كلّ اسم شريف عند الحالف، ومن النجاة من يوقفه على أسماء الله سبحانه وصفاته، فذلك متعيّن للمسلمين، فلا يجوز لهم القسم بغير الله.
- وحروف القسم: وهي: الباء، والواو، والتاء، واللام، ومن.

رابعاً: قدّم سيبويه الواو على الباء، فالواو عنده أكثر استعمالاً من الباء مع أنّ الاثنين عند (يدخلان على كلّ محلوف).

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ الباء لم ترد في القرآن الكريم حرف قسم وليس معها فعل إلاّ متأولاً كقوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [من سورة لقمان: 13]، والقسم المراد حاصل بالوقف على (لا تشرك) ثمّ الابتداء بـ (بالله أنّ الشرك ....) أيّ: اقسم بالله.

وقوله تعالى: ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ [من سورة الأعراف: 134] والباء هو في قوله: (بما عهد عندك) فقيل: متعلقة بـ (ادع) وقيل: هي باء القسم، أيّ: نقسم بالذي عهد عندك هو التوراة[1].

ومن النحاة من جعل الباء هي الأصل، لأنها عنده من حروف الجرّ فهي لذلك أقعد من الباقية في تعليق الفعل بالمقسم به، ويجوز فيها ثلاثة أشياء لا تجوز في الباقية؛ لأنها الأصل، والأصل يجوز فيه لقوّته ما لا يجوز في الفرع لضعفه.

فأحد تلك الثلاثة: أنّ الفعل يجوز ذكره معها فيقال: حلفت بالله.

والثاني: دخول (إلاّ) في جوابها، نحو: بالله إلاّ فعلت كذا.

والثالث: جواز الإضمار فيها، أعني: إضمار (المبتدا) كقولك: بالله لأفعلنّ كذا وبه لأفعلنّ.

---

(1) ينظر: نفسه، ص 381-382.

(والإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها، فـ (الباء) إذن هي الأصل، والواو بدل منها، لأنّ مخرجهما واحد وهما الشفتان، ولأنّ معنى (الباء) الإلصاق، ومعنى (الواو) الجمع، والمعنيان متقاربان)[1].

ورأي سيبويه أنّ (الواو) أكثر استعمالاً في القسم من غيرها ويليها الواو ثمّ الباء لكونهما يدخلان على كلّ مقسم به ثمّ التاء التي اختصت بالدخول على اسم مقسم به واحد هو اسم الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [من سورة الأنبياء: 57]، وقوله جل وعز: ﴿تَاللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [من سورة الصافات: 56].

وبمعنى أوضح أنّ وظيفة حروف القسم توصيل الفعل اللازم، وهو فعل القسم إلى المفعول به، ويستثنى من هذا القسم بالجملة الاسمية نحو: (عهد الله لأفعلنّ)، و(يمين الله لأخلصنّ).

خامساً: أنّ فعل القسم يحذف في الأكثر لدلالة السياق عليه فهو في حكم الموجود، ويكثر ذكره مع الباء فيقال: حلفتُ بالله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [من سورة النور: 53].

سادساً: لفت سيبويه النظر إلى أنّ اللام لا تجرّ إلاّ اسم الله تعالى وفي القسم بها معنى التعجب، نحو: (لله لا يبقى أحد)، أيْ: أقسمتُ بالله لا يبقى أحد، وتعجبتُ لذلك، (ولمّا ضمّن (أقسم) معنى التعجب عديّ باللام، كما تقول: عجبت لزيدٍ)[2].

ومن هذا قول أمية بن أبي عائذ (ت نحو: 75هـ)، ونسب لغيره[3]:

لله يَبْقى على الأيام ذو حيَدٍ ... بمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ

---

(1) نفسه، ص 379، (بتصرّف).

(2) ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 261-262.

(3) ينظر: ديوان الهذليين، 1/ 193، 3/ 2، والسكري: شرح أشعار الهذليين، 1/ 266، 439، والمبرد: المقتضب، 2/ 324، ومكّي: التبصرة، 1/ 446.

بدخول اللام على اسمه تعالى في القسم، وأفادت معنى التعجب، وذو حيد: صاحب قرون، والحيد والحيود: حروف قرن الوعل، والمشمخرّ: المرتفع، والظبان: نوع من النبات، وكذلك الإبل.

يريد: أنّه يتعجّب ويقسم بالله أنّه لن يبقى حيّ فكلّ يفني حتّى الوعل الذي يعيش في قمم الجبال وحوله كلّ ما يروق له من أنواع النباتات البرية الطيبة.

سابعاً: جوّز سيبويه حذف حرف الجرّ، وأوجب نصب المقسم به، بمنزلة نصب (حقّاً) في نحو: إنّك ذاهب حقّاً، لإفادة التوكيد، كما يفيد القسم التوكيد، فتقول: (الله لأفعلنّ)، أيّ: والله لأفعلنّ أو بالله لأفعلنّ، كما تقول: إنّك متفوق حقّاً، أو بحق.

وفي إعمال حرف الجرّ مضمراً خلاف بين النحاة[1]، فقد عُرف عن الكوفيين إجازتهم الجرّ في المقسم به بإضمار حروف الجرّ من غير عوض، ورأى البصريون أنّه لا يجوز ذلك إلاّ بعوض، سنأتي على ذكره لاحقاً.

والمبرد من البصريين يمنع حذف حرف الجرّ في القسم، فيقول: (واعلم أنّ من العرب من يقول: الله لأفعلنّ، يريد الواو فيحذفها، وليس ذلك بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنّما ذكرناه لأنّه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي؛ لأنّ حروف الجرّ لا يحذف ويعمل إلاّ بعوض) [2].

والعوض الذي اشترطه بعض النحاة يتحدّد في ثلاثة أشياء[3]:

- همزة الاستفهام.
- وهمزة القطع.
- و(ها) التي للتنبيه مفصولة وموصولة بعد (إي) و(لا) خاصة، نحو (إي هاالله لأفعلنّ)، و(لا هاالله)، و(إي ها الله)، و(لا ها الله)، وهمزة القطع من وقولك: أفالله.

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 57).

(2) المبرد: المقتضب، 2/ 336.

(3) ينظر: المبرد، 2/ 321-324، والدينوري، ص 383-384.

فإذا لم نأت بالعوض كان الوجه عند سيبويه ومن تابعه النصب على أنّ الفعل لـمّا حذف حرف الجرّ تعدّى إلى الاسم ونصبه على حـج قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَـٰتِنَا﴾ [سورة الأعراف: 155]، ويجوز القطع فترتفع بالابتداء وتضمر الخبر، أو ترفع على الخبر وتضمر المبتدأ تقول: الله لأفعلنّ، أيّ: قسمي، أما وقسمي الله، ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [من سورة الحجر: 72]، فاللام لام الابتداء، والخبر محذوف، وقد سدّ طول الكلام بالجواب مسدّه، وربما حُذفت اللام، ونصب الاسم على المصدر[1].

ثامناً: ويستشهد سيبويه بقول ذي الرُّمة[2]:

ألا رُبَّ مَـنْ قَلْـبِي لـه اللهَ ناصـحٌ ... ومَـن قَلْبُـه لـي في الظِّبـاءِ الـسوانحِ

على حذف حرف القسم وهو الباء قبل لفظ الجلالة، ونصبه على نزع الخافض.

ومثله قول الآخر[3]:

إذا مـا الخُبْـزُ تأدِمُـه بلحـمٍ ... فـذاكَ أمانـةَ اللهِ الثَّرِيـدُ

بنصب (أمانةَ اللهِ) وهو مقسم به بحرف جرّ مضمر.

تاسعاً: ولا يجوز عند سيبويه حذف التاء من المقسم به وهو لفظ الجلالة إذا أُريد معنى التعجب، وكذلك لا يجوز حذف اللام.

عاشراً: وينقل سيبويه أنّ من العرب من يحذف حرف القسم ويبقي المقسم به مجروراً وذلك إذا كان المقسم به اسم الله تعالى لكثرة القسم به سبحانه على ألسنتهم وطلباً

---

(1) الدينوري، ص 384.

(2) ملحق ديوانه، ص 1861، وينظر: ابن يعيش، 9/ 103.

(3) ينظر: ابن يعيش: 9/ 92، 102، 104، وابن منظور: (ادم)، 12/ 9.

للتخفيف، وسياق الكلام دالٌّ على الحرف المحذوف، فيقولون: الله لأفعلنّ، وليس هذا بقياس ولكنّه بمنزلة حذف (ربُّ) على أنّها منويّة ومقدرة في الكلام، وعليه قول:

وجدّاءَ ما يُرجى بها ذو قرابةٍ لعطفٍ وما يخشى السُّماةَ ربيبُها

والجداء: الصحراء التي لا نبت فيها، والسماة: الصيادون في نصف النهار، وحذف حرف الجرّ كثير على ألسنتهم ومنه قولهم: لاهِ أبوك، وأصله: لله أبوك، فحذف اللام الجارة ولام التعريف، ولبعض النحاة في هذا أقوال أخر[1].

حادي عشر: ومن العرب من يقول: مِنْ ربّي لأفعلنّ ذلك، ومُن ربّي إنّك لأشرّ، يجعل هذا في موضع الواو والباء، يريد: بربّي، ومعناه: بحقّ ربّي، فتقام (من) مقام الباء؛ لأنّ الحروف الجارّة قد يقام بعضها مقام بعضه، وفيما ذكره سيبويه ما يشير إلى إجازته ذلك ومنه ما نحن فيه من إقامة (من) مقام الباء.

أمّا قوله (مُنْ ربّي) فهو أيضاً: مِنْ ربّي، إلاّ أنّه ضُمّ، وغُيّر عن أصله، لأنّ في باب القسم كثيراً ما يُغيّر الأشياء عن أصولها)[2].

وربما يكون المقصود من كلام سيبويه على (مُنْ ربّي) أنّ الأصل فيه: أيمنُ ربّي، فحذفت ألف الوصل، وحذفت معها الياء الساكنة، فبقي: مُن ربّي[3].

---

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 4/ 239.

(2) الأصبهاني: شرح اللمع، ص 345.

(3) ينظر: ابن السراج: أصول النحو، 1/ 524.

تحذف حرف القسم والتعويض منه

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو، وذلك قولك: إي ها الله ذا، تثبت ألفُ ها لأنّ الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول: إي هلله ذا،فيحذف الألف التي بعد الهاء، ولا يكون في المقسم ههنا إلاّ الجرّ؛ لأنّ قولهم: ها صار عوضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان، ألا ترى أنّ الواو لا تظهر ههنا كما تظهر في قولك: والله، تركُهمُ الواو ههنا البتّة يدُلك على أنّها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان، وعُوضت منها (ها)، ولو كانت تذهب من هنا كما كانت تذهب من قولهم: الله لأفعلنّ، إذن لأدخلت الواو، وأمّا قولهم: ذا، فزعم الخليلُ أنّه المحلوف عليه، كأنّه قال: إي والله للأمرُ هذا، فحُذف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم؛ وقدّم ها، كما قدّم قومٌ ها في قولهم: ها هوذا، وها أناذا، وهذا قول الخليل، وقال زهير:

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمرُ اللهِ ذَا قَسَماً ... فاقْصِدْ بِذَرْعِك وانظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ

ومثل ذلك قولهم: آلله لأفعلنّ، صارت الألف ههنا بمنزلة ها ثَمَّ، ألا ترى أنّك لا تقول: أوَ اللهِ، كما لا تقول: ها واللهِ، فصارت الألفُ ههنا وها يعاقبان الواو، ولا يثبتان جميعاً، وقد تُعاقب ألفُ اللام حرف القسم كما عاقبته ألفُ الاستفهام وها، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة، وذلك قولك: أفاللهِ لتفعلنّ، ألا ترى أنّك إنْ قلت: أفوَ اللهِ، لم تثبت) [1].

أقول:

أولاً: قلنا إنّ النحاة قد أجازوا حذف حرف القسم، وأكثرهم ينصب المحلوف به، لأنّ جرّه بعد حذف حرف القسم ضعيف، لأنّ حروف الجرّ لا تقوى على أن تعمل وهي محذوفة، ولذلك اشترطوا أن يعوض من الحرف المحذوف أحد ثلاثة أشياء:

---

[1] سيبويه: 3/ 499–500.

الأول: (ها) التي للتنبيه مفصولة وموصولة ومسبوقة بـ (إي) أو (لا)، فتقول:

إي هال الله ذا، بإثبات ألف (ها)، لأنَّ ما بعدها مدغم في غيره.

ويجوز حذف الألف فتقول: إي هَلّله ذا، ولا يجوز مع هذا التعويض إلاّ جرّ المقسم به، لأنَّ المحذوف معوّض بـ (ها)، وفي التركيب تخفيف على اللسان.

ومن الواضح أنَّ (ذا) إشارة إلى المقسم عليه، والتقدير: إي ها الله لأفعلنَّ ذا، فحُذف المقسم عليه لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وقدّم (ها) بمنزلة تقديمهم (ها) في قولهم: ها هو ذا، وها أناذا، ومن هذا قول زهير بن أبي سلمى[1]:

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذا قَسَماً ... فاقْصِدْ بِذَرْعِك وانظُرْ أيْنَ تَنْسَلِكُ

بتقديم (ها) قبل المقسم به (لعمرُ الله) وحذف المبتدأ من جواب القسم، وأصله: (تعلَّمنْ لعمر الله للأمرُ هذا)، فالأمر مبتدأ، و(هذا) خبره، ثمّ حذف المبتدأ، وبقي (تعلّمن لعمرُ الله هذا)، ثمّ قدّم (ها) قبل القسم فصار (ها لعمرُ الله).

وتعلّمنْ بمعنى: اعلمنْ، يقال: تعلّم كذا واعلم كذا، ودخلت النون الخفيفة للتأكيد، و(هذا) من قولك: للأمر هذا، إشارة إلى خبر وكلام قد تقدم للمتكلم، فإذا فرغ من كلامه قال للمخاطب: تعلّم والله للأمرُ هذا، أيْ: للأمر هذا الذي أخبرتك به.

ويجوز أن تكون الإشارة إلى أمر يذكره المتكلّم في كلام يتلو كلامه هذا، كأنّه يقول: والله للأمرُ هذا الذي اذكره لك بعد كلامي هذا.

وبيت زهير من ذلك لأنّه قال بعده:

لئن حللتَ بجوٍّ في بني أسدٍ ... في دين عمرو وحالت بيننا فَدَكُ
ليأتينَّك منّي منطقٌ قَذَعٌ ... باقٍ كما دنّس القبطيةَ الوَدَكُ

---

[1] شرح ديوان زهير، ص 182، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 245-246، والمبرد: المقتضب، 2/ 323.

فالإشارة واقعة إلى ما يريد أن يفعله)[1].

واقصد بذرعك: قدّر خطوك، وانظر أين تضع رجلك، والذّرع قدر الخطو، والبيت في معرض التهديد.

ثانياً: ومـمّا يعوّض منه حرف القسم المحذوف همزة الاستفهام، يقال: آلله لأفعلنّ. بجعل الألف بمنزلة (ها) هنا، إذ يقال: ها والله، ولا يقال: أو الله، بالجمع بين همـزة الاستفهام، وحرف القسم.

ثالثاً: ومـمّا يعوض منه حرف الجرّ المحذوف همزة القطع، فيقال: أفالله لـتفعلنّ. ولا يجو هنا أيضاً الجمع بين همزة القطع وحرف القسم فلا يقال: أفوَ الله لتفعلنّ، لأنّـه لا يجـوز الجمع بين العوض والمعوض منه.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وتقول: نَعَمِ الله لأفعلنّ، وإيَ الله لأفعلنّ؛ لأنهما ليسا ببدل، الا ترى أنّـك تقـول: إي والله ونعم الله، وقال الخليل في قولـه عزوجـل: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾[من سورة الليل: 1-3]، الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضُمّان الأسماء إلى الأسماء في قولك: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، والأولى بمنزلة الباء والتاء، الا ترى أنّك تقـول: والله لأفعلـنّ ووالله لأفعلـنّ، فتُـدخل واو العطـف عليها، كما تُدخلها على الباء والتاء. قلتُ للخليل: فلم لا تكـون الأخريـان بمنزلـة الأولى؟ فقال: إنّما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد، ولو كان انقضى قسمُه بالأول علـى شـيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر فيكون، كقولك: بالله لأفعلنّ، بالله لأخرجنّ اليـومَ، ولا يقـوى أن تقول: وحقِّك وحقِّ زيد لأفعلنّ، والواوُ الآخرة واوُ قسمٍ، لا يجوز إلاّ مستكرها؛ لأنّه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلاّ أن تضمّ الآخر إلى الأول وتحلـف بهمـا علـى المحلـوف عليـه، وتقول: وحياتي ثُمّ حياتك لأفعلنّ، فثُمّ ههنا بمنزلة الواو، وتقول: والله ثُمّ لأفعلـنّ، وبـالله

---

[1] السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 245-246 (بتصرّف).

ثُمَّ اللهِ لأفعلنَّ، وتالله ثُمَّ اللهِ لأفعلنَّ، وإنْ قلت: واللهِ لآتينك ثمّ الله لأضربنّك، فإن شئت قطعت فنصبتَ، كأنّك قلت: بالله لآتينّك، والله لأضربنّك، فجعلت هذه الواو بمنزلة الواو التي في قولك: مررتُ بزيدٍ وعمروٌ خارجٌ، وإذا لم تقطع وجررت فقلت: واللهِ لآتينّك، ثُمّ واللهِ لأضربنّك، صارت بمنزلة قولك: مررتُ بزيد ثمّ بعمروٍ، وإذا قلت: والله لآتينّك ثمّ لأضربنك الله فأخّرته، لم يكن إلاّ النصب؛ لأنّه ضَمّ الفعل إلى الفعل، ثمّ جاء بالقسم له على حدته ولم يحمله على الأول، وإذا قلت: والله لآتينك ثمّ الله، فإنّما أحدُ الاسمين مضموم إلى الآخر وإنْ كان قد أخّر أحدهما، ولا يجوز في هذا إلاّ الجرّ؛ لأنّ الآخر معلّق بالأول؛ وليس بعده محلوف عليه، ويدلُّك على أنّه إذا قال: والله لأضربنك ثمّ لأقتلنك الله، فإنّه لا ينبغي فيها إلاّ النصب أنّه لو قال: مررتُ بزيدٍ أول من أمس وأمس عمروٍ كان قبيحاً خبيثاً؛ لأنّه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار، كما أنّه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحاً، فكذلك الحروف التي تُدخله في الجار؛ لأنّه صار كأنّ بعده حرف جرّ، فكأنّك قلت: وبكذا، ولو قال: وحقّك وحقّ زيد على وجه النّسيان والغلط جاز، ولو قال: وحقّك وحقّك، على التوكيد جاز، وكانت الواوُ واو الجرّ»[1].

أقول:

أولاً: ذكرنا سابقاً أننا إذا سقطنا حرف القسم عوّضنا منه أحد ثلاثة أشياء: (ها) التنبيه، وهمزة الاستفهام، وهمزة القطع، وفي هذه المعوّضات الثلاث لابُدّ من إسقاط حرف القسم، ولا يجوز الجمع بين حرف القسم وأحد هذه الأشياء الثلاثة.

ثانياً: ويتحدث سيبويه في النص الذي بين أيدينا على الجمع بين شيئين ليس أحدهما عوضاً من الآخر، كالجمع بين حرف الجواب (نعم) أو (إي) وواو القسم في نحو: نعم والله لأفعلنّ، وإي والله لأفعلنّ، فإذا أسقطنا حرف القسم من هذين التركيبين نصبنا المقسم به وهو لفظ الدلالة، نقول: نَعَمِ اللهَ لأفعلنّ، وإيَّ اللهِ لأفعلنّ.

---

[1] سيبويه: 3/ 500-502.

ثالثاً: عدّ سيبويه واستناداً إلى أستاذه الخليل – رحمه الله – أنّ الواو الثانية والثالثة في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾ [من سورة الليل: 1-3]، للعطف لا للقسم، ولو كانا للقسم لبقي الأول بلا جواب، واستدلّ على ذلك أنّه قد يدخل عليه في مثله نحو: (والله ثمّ الله) فثمّ حرف عطف لا غير، ويجوز أن يكون القسم بالباء والتاء فيقع العطف عليه بالواو وثُمَّ، تقول: بالله، والرحمن، وتالله ثمّ الله لأفعلنَّ كذا وكذا.

وقد علّل المبرد – رحمه الله – ذلك بقوله: (واعلم أنّ القسم لا يقع إلاّ على مقسم به، ومقسم عليه، وأنّ قوله عزوجل: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾ [من سورة الليل: 1-3] أنّ الواو الأولى واو قسم، وما بعدها من الواوات للعطف، لا للقسم ولو كانت للقسم لكان بعض هذا الكلام منقطعاً من بعض، وكان الأول إلى آخر القسم على غير محلوف عليه، فكان التقدير: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [من سورة الليل: 1]، ثمّ ترك هذا، وابتدأ ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [من سورة الليل: 2]، ولكنّه بمنزلة قولك: والله والله ثمّ الله لأفعلنْ، وإنّما مثلتُ لك بـ (ثُمَّ)؛ لأنّها ليست من حروف القسم)[1].

وقد رأى ابن خالويه (ت 370هـ) أنّه يصحّ في موضع الثانية ثمّ والفاء فنقول: والضحى ثمّ الليل، في غير القرآن الكريم، وثُمَّ لا تكون قسماً[2].

وعدّ الزمخشري (ت 538هـ) الواو الأولى للقسم وما بعدها للعطف[3]، ورأى ابن هشام (ت 761هـ) أنّ كلّ واوٍ بعد الأولى للعطف كقوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ﴾ [من سورة التين: 1]، فالثانية للعطف، وإلا لاحتاج كلٌّ من الاسمين إلى جواب[4].

---

(1) المبرد: المقتضب، 2/ 336-337.

(2) ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص 116.

(3) ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص 116.

(4) ابن هشام: مغني اللبيب، 2/ 361.

رابعاً: وعدّ الواو الثانية في نحو: وحقّك وحقِّ زيدٍ لأفعلنّ للقسم مستكره عند سيبويه؛ لعدم جواز أن يكون هذا في محلوف عليه إلاّ بضمّ الثاني إلى الأول، ويقسم بهما على المقسم عليه.

خامساً: أمّا نحو: وحياتي ثمّ وحياتك لأفعلنّ، فأنت بالخيار في الثاني (حياتك) إذ يجوز فيه وجهان:

الأول: القطع والنصب، على أساس أنّ الأول قد تمّ جوابه، **والثاني**: الجرّ بعطف ما بعد (ثمّ) على ما قبلها.

ويجوز نصبه أيضاً على أنّه قسم مستأنف، وبذلك يكون من باب عطف جملة على جملة.

سادساً: وإذا قلت: والله لآتينك ثمّ لأكرمنّك الله، بتأخير لفظ الجلالة عن حرف العطف (ثمّ)، لا يجوز فيه إلاّ النصب، ولا يجوز الجرّ، لأنّ حرف العطف (ثمّ) ناب عن حرف القسم، ولو جُرّ كان رديئاً كما هو في نحو: (مررتُ بزيدٍ أولَ من أمسِ وأمسِ عمرو) لأنّ فيه فصلاً بين حرف الجرّ ومجروره.

سابعاً: أمّا نحو: وحقّك وحقِّ زيدٍ، على وجه النسيان والغلط، فالواو الثانية واو قسم، فإذا قيل: وحقّك حقِّ زيدٍ، على الغلط كانت الواو للقسم أيضاً، وعلى إلغاء (حقّك) الذي بعد الواو، وكأنّه لم يلفظ به، أمّا إذا قيل: وحقّكَ وحقّك فعلى التوكيد والواو فه واو جرّ.

القسم بأسماء القسم الصريحة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم، وذلك قولك: لَعَمْرُ اللهِ لأفعلنّ، وأيمُ اللهِ لأفعلنّ، وبعض العرب يقول: أيْمُنُ الكعبة لأفعلنّ، كأنّه قال: لَعَمْرُ اللهِ المقسم به، وكذلك أيْمُ الله وأيْمُنُ اللهِ، إلاّ أنّ ذا أكثرُ في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره، وهو أكثر من أنّ أصفه لك، ومثل أيمُ اللهِ وأيْمنُ: لا ها الله ذا، إذا حذفوا ما هذا مبنيٌّ عليه، فهذه الأشياء فيها معنى القسم، ومعناها كمعنى الاسم المجرور بالواو، وتصديق هذا قول العرب: عليّ عَهْدُ اللهِ لأفْعلنّ، فعَهْدُ مرتفعة وعليّ مستَقَرٌّ لها، وفيها معنى اليمين، وزعم يونس أنّ ألف أيْمُ موصولة، وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرَّجُل، وكذلك أيْمُن قال الشاعر:

فقال فريقُ القوم لـمّا نشدتُهمْ نَعَمْ وفَريقٌ لَـيْمُنُ اللهِ ما نَدْرِي

سمعناه هكذا من العرب، وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس:

فقلتُ يَمِينُ اللهِ أبْرَحُ قاعِداً ولو قَطَعوا رأسي لَدَيْكِ وأوْصالي

جعلوه بمنزلة أيْمُنُ الكعبة وأيْمُ الله، وفيه المعنى الذي فيه، وكذلك أمانةُ الله، ومثل ذلك يَعْلَمُ اللهُ لأفعلنّ، وعَلِمَ اللهُ لأفعلنّ؛ فإعرابُه كإعراب يَذْهَبُ زيدٌ، وذَهَبَ زيدٌ، والمعنى: واللهِ لأفعلنّ، وذا بمنزلة يَرْحَمُك اللهُ وفيه معنى الدعاء، وبمنزلة اتقى الله امرؤٌ وعَمِلَ خيراً، إعرابُه إعراب فَعَلَ، ومعناه معنى ليَفْعَلْ وليَعْمَلْ) [1].

---

[1] سيبويه: 3/ 502-504.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم: يقصد بها الألفاظ الصريحة في القسم أيْ الموضوعة لأنْ تستعمل للقسم، وتكون مبتداءات تعمل فيما بعدها من خبر مقدّر كما يعمل المبتدأ بالخبر في نحو قولك: عليٌ دينٌ لمحمدٍ، و: لمحمدٌ أفضلُ من غيره.
- ومن هذه الألفاظ الصريحة في القسم: عمرُ اللهِ، وأيمُ اللهِ، ويمينُ اللهِ، وأيمنُ اللهِ، وأيمنُ الكعبة، قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [من سورة الحجر: 72]، فاللام لام ابتداء، وعمرُ مبتدأ مقسم به، وهو مضاف والكاف في محلّ جرّ مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: قسمٌ، كأنه قال: لعمرُ الله المقسم به، وقد حذفوا الخبر لكثرته ولدلالة القسم عليه.
- ومن الألفاظ الصريحة في القسم: أيمُ الله، وأيمنُ الله، وعليَّ عهدُ اللهِ لأفعلنَّ الخير، وأمانةُ الله، فهذه كلُّها مبتداءات وفيها معنى اليمين، والخبر فيها مقدّر بـ (قسمٌ)، وهو أعني الخبر مقدّر بـ (كائن أو مستقرّ) في قولك: عليّ عهدُ الله لأفعلنّ كذا، وفي (عهد) معنى القسم.
- وكذلك قولك: لا ها الله ذا، وقد مرَّ ذكره.

ثانياً: يرى سيبويه أنَّ همزة أيمُ الله، وأيمنُ الله همزة وصل، وتمام الاسم هو النون، وقد عدّ سيبويه هذه الهمزة وصلاً، لأنه مشتق من: اليُمن والبركة، وهي أعني الهمزة همزة قطع عند الفرّاء[1]، لأنه عنده جمع (يمين)، والمبرد مع سيبويه إذ يقول: (وليس بجمع (يمين) ولكنّه اسم موضوع للقسم، ولو كان جمع (يمين) لكانت ألفه ألف قطع، فوصلهم إياه يدُلك

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 59).

على أنّها زائدة، وأنها ليست من هذا الاشتقاق)[1]، ويدل على ذلك قول نصيب بن رباح (ت 108هـ)[2]:

فقال فريقُ القوم لمّا نشدتُهمْ نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما ندْري

فجاء بهمزة (أيمن) همزة وصل لا همزة قطع، وقد حذفها هنا ممّا يدلّ على أنّ لفظه (أيمن) مفردة وليست جمعاً ل، (يمين) كما ذهب إليه الفرّاء، ومن قبله يونس رحمهما الله.

ومن هذا قول امرئ القيس[3]:

فقلتُ يمينُ اللهِ أبرَحُ قاعِداً ولو قطَعوا رأسي لَديْكِ وأوصالي

برفع (يمينُ الله) مبتدأ وفيه معنى القسم، وقد روي (يمين) بالرفع والنصب، وفي البيت شاهد آخر وهو حذف (لا) النافية، قبل: أبرح.

وممّا فيه معنى القسم قول القائل: يعلمُ اللهُ لأفعلنَّ، وعلمَ اللهُ لأفعلنَّ، فمعناه: واللهِ لأفعلنَّ، ويعلمُ: فعل مضارع مرفوع، ولفظ الجلالة فاعل، و(علم) فعل ماضٍ مبني على الفتح، ولفظ الجلالة فاعله، فإعرابهما كإعراب (رَزَق اللهُ) إلاّ أنّك إذا قلت: علم الله فقد استشهدت، فلذلك صار فيه معنى القسم، فهو كقولك: يرحمك اللهُ، من الفعل وفاعله، وهي جملة خبرية فيها معنى الدعاء، وكذلك قول القائل: اتّقي الله امرؤ وعمل خيراً، فلفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر، أيّ: فيفعل ويعمل، وفي العربية يمكن التعبير بالجملة الخبرية عن معنى جملة طلبية والعكس حاصل.

---

(1) المبرد: المقتضب، 2/ 329.

(2) شعره، ص 94، وينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 288، والهروي: الأزهية، ص 21، وابن هشام: تلخيص الشواهد.

(3) ديوانه، ص 32، وينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 2/ 54، والمبرد: المقتضب، 2/ 326، وابن جني: اللمع، ص 186، والخصائص، 2/ 284.

ما يحذف منه التنوين تخفيفاً

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه، وذلك كلُّ اسمٍ غالبٍ وُصف بابنٍ، ثمّ أضيف إلى اسم غالب، أو كُنية، أو أمٍّ، وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ عمروٍ، وإنّما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثُر في كلامهم؛ لأنَّ التنوين حرفٌ ساكن وقع بعده حرفٌ ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: اضربَ ابن زيد، وأنت تريد الخفيفة، وقولهم: لدُ الصلاة، في لدُنْ حيثُ كثُر في كلامهم، وما يذهب منه الأول أكثر من ذلك، نحو: قُلْ، وخَفْ. وسائرُ تنوين الأسماء يحرّك إذا كانت بعده الموصولة؛ لأنّهما ساكنان يلتقيان فيحرّك الأول كما يحرّك المسكّن في الأمر والنهي، وذلك قولك: هذه هِنْدٌ امرأةُ زيدٍ، وهذا زيدٌ امرؤُ عمروٍ، وهذا عمروُ الطويلُ، إلاّ أنّ الأول حُذف منه التنوين لمّا ذكرتُ لك، وهم ممّا يحذفوا الأكثر في كلامهم، وإذا اضطرَّ الشاعرُ في الأول أيضاً أجراه على القياس، سمعنا فصحاء العرب أنشدُوا هذا البيت:

هِـيَ ابنـتُكم واختُـكُمْ زَعمْـتمْ ... لِثعْلَبَـةَ بْـنِ نَوْفَـلٍ ابْـنِ جَـسْرِ

وقال الأغلب:

جاريةٌ من قيس ابن ثعلبة) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- يذهب التنوين: أيّ لا ينوّن الاسم الذي حقّه التنوين.
- اسم غالب: أعلام الأناسي، وما يكنى به عن الاناسي ممّا هو معروف.

---

[1] سيبويه: 3/ 504-506.

ثانياً: يورد سيبويه في هذا النص جملة من الأسماء التي لا تنوّن، ولم يكن امتناع تنوينها بسبب أحد الموانع المعروفة في اللغة التي لا يجوز في الاسم المعين تنوين عند وجودها وهذه الموانع ثلاثة:

- الأصالة.
- والألف واللام.
- وكون الاسم غير مصروف.

ويكثر ترك التنوين في الاسم العلم الموصوف بـ (ابن)، وابن هذه مضافة بدورها إلى اسم علم، أو كنية، أو أمّ.

فتقول: هذا زيدُ بنُ محمدٍ، من غير تنوين لزيد.

و: هذا زيدُ أبو محمدٍ.

و: هذه فاطمةُ أمُ محمدٍ.

وعلّة ترك التنوين طلبُ التخفيف ولكثرة مثل هذه التراكيب على ألسنتهم، وليس ترك التنوين بقياس، ومن المعلوم أنّ التنوين نون ساكنة يقع بعده حرف ساكن، فلابُدّ من حذف الأول كما في نحو قولك: أكرمَ ابنَ زيدٍ، والأصل: أكرمَنْ ابنَ زيد، فالتقى ساكنان هما نون التوكيد الخفيفة في (أكرمَن) وهمزة (ابن)، وهي همزة وصل ساكنة في درج الكلام.

وكما في (لَدُنْ) في قولك: لَدُ الصلاةِ، بحذف نونها، وفي العربية مواضع كثيرة ما يحذف منها الأول كما في: قلْ، خفْ.

ثالثاً: والأصل عند سيبويه أن يحرّك الاسم العلم في نحو: هذا زيدٌ امرؤُ محمدٍ، وهذه هندٌ امرأةُ زيدٍ، وهذا زيدٌ الشاعرُ.

ولكنّهم يحذفون التنوين طلباً للتخفيف، ولكثرة ما يستعملون من هذه التراكيب.

رابعاً: والدليل على أنّ الأصل والقياس التحريك أنّ الشاعر قد يضطّر إليه فينوّن ما حذف منه التنوين، ومن هذا قول الفارعة بنت معاوية (شاعرة جاهلية)[1]:

---

(1) السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 294، وكحالة: أعلام النساء، 3/ 1127.

هـي ابنتُكم وأختُكُمُ زَعمتمْ   لِثَعْلَبَةَ بْنِ نَوْفَلٍ ابْنِ جَسْرِ

بتنوين (نوفلٍ) مع أنّها موصولة بـ (ابن) وذلك للضرورة الشعرية، ومن هذا قول الأغلب العجلي (ت 21هـ)[1]:

جاريةٌ مِن قيسٍ ابنِ ثعلَبَهْ

والشاهد فيه قوله: (من قيس) حيث نوّن (قيس) وهو الموصوف بـ (ابن) للضرورة الشعرية.

وجاريةٌ: خبر لمبتدأ محذوف، وابن: صفة مجرورة وثعلبة: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الفتحة لأنّه ممنوع من الصرف، وسكّن للضرورة الشعرية.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وتقول: هذا أبو عمرو بنُ العلاءِ؛ لأنَّ الكُنْيَةَ كالاسم الغالب، ألا ترى أنّك تقول: هذا زيدُ بنُ أبي عمرو، فتُذهب التنوين كما تُذهبه في قولك: هذا زيدُ بنُ عمرو، لأنّه اسمٌ غالب، وتصديق ذلك قول العرب: هذا رجلٌ من بني أبي بكرِ بنِ كلابٍ، وقال الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء:

ما زِلتُ أُغلِقُ أبواباً وأفتحُها   حتّى أتيتُ أبا عَمْرِو بنَ عَمّارِ

وقال:

فلم أجْبُنْ ولم أنْكُلْ ولكنْ   يَمَمْتُ بها أبا صَخْرِ بنَ عَمْرِو

(1) ديوانه، ص 147، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 315، وابن جني: الخصائص، 2/ 491، وابن الشجري: 1/ 382، والبغدادي، 2/ 336.

وقال يونس: من صرف هنداً قال: هذه هندٌ بنتُ زيدٍ، فنوّن هنداً؛ لأنَّ هذا موضع لا يتغيَّر فيه الساكن، ولم تُدركه علّة، وهكذا سمعنا من العرب. وكان أبو عمرو يقول: هذه هندُ بنتُ عبدالله فيمن صرف. ويقول: لـمّا كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدرِ، ولَمْ يَكُ، ولَمْ أبَلْ، وخُذْ، كُلْ، وأشباه ذلك، وهو كثير. وينبغي لمن قال بقول أبي عمرو أن يقول: هذا فُلانُ بنُ فُلان؛ لأنّه كناية عن الأسماء التي هي علاماتٌ غالبة؛ فأجريت مجراها، وأمّا طامرُ بنُ طامرٍ فهو كقولك: زيدُ بنُ زيدٍ؛ لأنّه معرفة كأمّ عامرٍ وأبي الحارث، للأسد وللضّبع، فجُعل علماً، فإذا كنيت عن غير الآدميّين قلت: الفُلان والفُلانة، والهَنُ والهَنَة، جعلوا كنايةً عن النّاقة التي تسمى بكذا، والفرس الذي يسمى بكذا؛ ليفرقوا بين الآدميّين والبهائم) [(1)].

أقول:

أولاً: تجري الكنية مجرى الاسم الغالب في حذف التنوين لالتقاء الساكنين وذلك نحو: هذا أبو عمرو بنُ العلاء، وهذا محمدُ بنُ أبي زيدٍ بحذف التنوين من (عمرو) و(محمدُ) كما يحذف مع الاسم في نحو:

هذا محمدُ بنُ زيدٍ.

ومن هذا قول الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء[(2)]:

ما زِلْتُ أغْلِقُ أبواباً وأفتحُها	حتّى أتيتُ أبا عَمْروِ بنَ عَمّارِ
حتّى أتيتُ فتى محضاً ضريبتُهُ	مُرُّ المريرةِ حُرّاً وابنَ أحرارِ

والشاهد فيه قوله: (أبا عمرو) بحذف التنوين، لكونه موصوفاً بـ (ابن) مضافاً إلى علمٍ، ومن هذا قول يزيد بن سنان[(3)]:

(1) سيبويه: 3/ 506-507.

(2) ديوانه، 1/ 382، برواية (حتّى لقيت....)، وينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 261، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 2/ 456، 528، والرضي: شرح الشافية، 1/ 93، وأبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص 34.

(3) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 279، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 2/ 456، 528، والسيوطي: همع الهوامع، 2/ 236.

فلــم أجْــبُنْ ولم أنْكُــلْ ولكــنْ   يَمَمْــتُ بهــا أبــا صَــخْرِ بــنَ عَمْــروِ

بحذف التنوين من (صخر)، لأنَّ الكنية تجري مجرى الاسم الغالب في حذف التنوين في الشهرة والاستعمال.

ثانياً: ومن ذهب من النحاة إلى أنَّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين يقول: هـذه هنـدُ بنتُ محمدٍ، بصرف (هند) وتنوينها، لأنه لم يلتقِ ساكنان هنا، ويعزو سيبويه إجازة التنوين هنا لأستاذه يونس – رحمه الله – وكان أستاذه أبو عمرو بن العلاء – رحمه الله – يحـذف التنـوين مع أنه يصرف هنداً، فيقول: هذه هندُ بنتُ عبدالله.

والحذف كثير عندهم كما في نحو: لا أدرِ، ولم يكُ، ولم أبلْ، وخذْ، وكُلْ، وغير ذلـك كثير.

وعلى رأي أبي عمرو بن العلاء يقال: هذا فلانُ بنُ فُلان، بعدم تنوين فـلان، لأنـه كناية عن الأعلام، فعُومل معاملتها في حذف التنوين، ويجري مجـرى (فـلان) كـلّ مـا يجعـل علماً للعاقل وهو معرفة يعبّر بها عمّن لا يُعرف، ويدخل في ذلك كلّ ما كـان بهـذه الـصفة كالأسماء الأعلام للأجناس كـ (أم عمرو) للضبع، و(أبي الحارث) للأسد.

ومن هذا كلّ ما هو كناية عن مجهول كقولهم: طامر بن طامر، للمجهول هو وأبـوه، وكذلك ضل بن ضل.

ما ينوّن في الأعلام

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ما يحرّك فيه التنوين في الأسماء الغالبة، وذلك قولك: هذا زيدٌ ابنُ أخيك، وهذا زيدٌ ابنُ أخي عمرٍو، وهذا زيدٌ الطويلُ، وهذا عمروٌ الظريفُ، إلاّ أن يكون شيءٌ من ذا يغلب عليه فيُعرف به، كالصَّعق وأشباهه، فإذا كان ذلك كذلك لم يُنوّن. وتقول: هذا زيدٌ ابنُ عَمْرِكَ، إلاّ أنْ يكون ابنُ عمرِكَ غالباً، كابن كُراعٍ، وابن الزُّبير، وأشباه ذلك، وأمّا زيدٌ ابنُ زيدِكَ، فقال الخليل: هذا زيدٌ ابنُ زيدك، وهو القياس وهو بمنزلة: هذا زيدٌ ابنُ أخيك؛ لأنّ زيداً إنّما صار ههنا معرفةً بالضمير الذي فيه، كما صار الأخُ معرفةً به، ألا ترى أنّك لو قلت: هذا زيدُ رجلٍ صار نكرةً، فليس بالعلم الغالب؛ لأنّ ما بعده غيَّره، وصار يكون معرفةً ونكرةً به، وأمّا يونس فلا ينوّن، وتقول: مررتُ بزيدٍ ابن عمرٍو، إذا لم تجعل الابنَ وصفاً، ولكنّك تجعله بدلاً أو تكريراً كأجمعين، وتقول: هذا أخو زيدٍ ابنُ عمرٍو، إذا جعلت ابنُ صفة للأخ، لأنّ أخا زيدٍ ليس بغالبٍ، فلا تدع التنوين فيه، كما تدعه فيما يكون اسماً غالباً أو تضيفه إليه. وإنّما ألزمت التنوين والقياس هذه الأشياء؛ لأنّهم لها أقلّ استعمالاً، ومثل ذلك: هذا رجلٌ ابنُ رجلٍ، وهذا زيدٌ ابنُ رجلٍ كريمٍ، وتقول: هذا زيدٌ بُنَيُّ عمرٍو، في قول أبي عمرو ويونس، لأنّه لا يلتقي ساكنان، وليس بالكثير في الكلام ككثرة ابن في هذا الموضع، وليس كُلُّ شيءٍ يكثر في كلامهم يُحمل على الشاذ، ولكنّه يُجري على بابه حتّى تعلم أنّ العرب قد قالت غير ذلك، وكذلك تقول العربُ، ينوّنون، وجميعُ التنوين يثبت في الأسماء إلاّ ما ذكرتُ لك)[1].

أقول:

أولاً: يتحدث سيبويه في هذا النص على ما يجب فيه التنوين ممّا لا يلتقي فيه ساكنان، وليس موصوفاً بابن، أعني ما لا يكون فيه الثاني صفة للعلم، وذلك قولك:

---

[1] سيبويه: 3/ 507–508.

هذا زيدٌ ابنُ أخيك أو ابن محمدٍ، ورأيت زيداً ابن أخيك، ومررتُ بزيدٍ ابن أخيك، وهذا زيدٌ الطويلُ.

وعلّة التنوين هنا أنَّ (ابن أخيك) ليس علماً، ونحن إنّما نحذف التنوين من العلم الغالب إذا كان منسوباً إلى علم مثله.

وممّا يجب تنوينه قولك:

هذا زيد ابنُ زيدكَ بجعل (زيد) الثاني نكرة، معرّفاً بالإضافة ولهذا يقول سيبويه: (لأنَّ زيداً إنّما صار معرفة بالضمير الذي فيه، كما صار الأخ معرفة به).

وإذا قلت: هذا أخو زيدٍ ابنُ عمرو، بعدم جعل (ابن) صفة بل هي بدل أو توكيد، لم يكن في (زيدٍ) إلاّ التنوين.

ووجوب التنوين في هذه الأسماء هو القياس والاستعمال فهي قليلة الاستعمال قياساً إلى ما مضى من الأسماء الموصوفة بـ (ابن) المضاف إلى علم، أو كنية، أو أمّ.

والخلاصة أنَّ ترك التنوين في مثل هذه التراكيب والعبارات يكون بسبب اجتماع الساكنين، وكثرة الاستعمال، فإن لم يجتمع ساكنان فلا حاجة لحذف التنوين.

وقد روي عن أبي عمرو بن العلاء – رحمه الله – وغيره أنّه قرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [من سورة الإخلاص: 1]، بترك التنوين، لأنَّ التنوين والنون الساكنة الخفيفة تضارعان اللام لتقارب مخرجيهما فيزلان عند اللام الساكنة، والأكثر أن تُكسر لالتقاء الساكنين كقوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ [من سورة النساء: 162]، وقرأ الباقون: (قلْ هو الله أحدٌ)، بالتنوين[1].

---

(1) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 2/ 545-546.

نونا التوكيد

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب النون الثقيلة والخفيفة، اعلم أنَّ كلَّ شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة، كما أنَّ كلَّ شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة، وزعم الخليل أنّهما توكيد كما التي تكون فصلاً، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيداً، ولها مواضع سأبينها إنْ شاء الله ومواضعها في الفعل) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- النون الثقيلة والخفيفة: هذه تسمية سيبويه، ويُسمّى بعض النحاة الثقيلة بـ (الشديدة)، والخفيفة بـ (الساكنة) [2].

ثانياً: ونونا التوكيد من أحرف المعاني، يفيدان تأكيد معنى الفعل الذي يتصلان به، وتقويته بأخصر لفظ، وهو (النون) ويفيدان ما يتصلان به من أفعال الشمول والعموم إذا كان الفعل لغير الواحد، وانهما أيضاً يخلّصان المضارع للزمن المستقبل، ويجدّدانه به بعد أن كان دالاً على الحال والاستقبال.

ونونا التوكيد عند البصريين أصلان لتخالف بعض أحكامهما، كإبدال الخفيفة ألفاً كما في نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [من سورة يوسف: 32]، وحذفها في نحو قول الأضبط بن قريع [3]:

لا تهينَ الفقيرَ علّكَ أنْ تر … كعَ يوماً والدّهر قد رفعه

والثقيلة لا تبدل من الألف، ولا تحذف كما سنرى.

---

[1] سيبويه: 3/ 508-509.

[2] ينظر: الدينوري، ص 179.

[3] ينظر: البغدادي، 11/ 450، 452، والمرادي: رصف المباني، ص 249، وابن هشام: أوضح المسالك، 4/ 111.

ومذهب الكوفيين أنّ الخفيفة فرع الثقيلة[1].

ثالثاً: ونون التوكيد الثقيلة أشد توكيداً من الخفيفة، فهي بمنزلة توكيدين، والخفيفة توكيد واحد، فإذا قلت: ليعملنّ كلُّ إنسان الخير.

ليعمل محمدٌ نفسُهُ الخير[2]. قال تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [من سورة العلق: 15-16]، ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [من سورة العنكبوت: 61، 63]. وقال عزوجل: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [من سورة يوسف: 32]، فإن امرأة العزيز كانت أشدُّ حرصاً على سجنه من كينونته صاغراً[3].

مواضع نوني التوكيد

قال سيبويه – رحمه الله –:

(فمن مواضعها الفعلُ الذي للأمر والنهي، وذلك قولك: لا تَفْعَلَنَّ ذاك واضْرِبَنَّ زيداً، فهذه الثقيلةُ، وإذا خففت قلت: افْعَلَنْ ذاك ولا تضربَنْ زيداً، ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب، الذي دخلته لام القسم، فذلك لا تُفارقُه الخفيفةُ أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم، وقد بيّنا ذلك في بابه. فأمّا الأمرُ والنّهي فإن شئت أدخلت فيه النون وإنْ شئت لم تُدخل؛ لأنّه ليس فيهما ما في ذا، وذلك قولك: لَتفعَلَنَّ ذاك، ولتَفعَلانِّ ذاك، ولتَفعُلُنَّ ذاك، فهذه الثقيلة، وإنْ خففت قلت: لَتَفعَلَنْ ذاك، ولتَفعُلُنْ ذاك، فممّا جاء فيه النون في كتاب الله عزوجل: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [من سورة يونس: 89]، ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [من سورة الكهف: 23]، وقوله تعالى: ﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَأٓمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَأٓمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف (مسألة 94).

(2) حيدرة اليمني: كشف المشكل، ص 230.

(3) الأزهري: شرح التصريح، 2/300.

[من سورة النساء: 119]، و﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [من سورة يوسف: 32]، وليكونن خفيفة، وأمّا الخفيفة فقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [من سورة العلق: 15]، وقال الأعشى:

فإيّـــاكَ والمَيْتـــاتِ لا تقْرَبَنّهـــا   ولا تعْبُـــدِ الــشّيْطانَ واللهَ فاعْبُـــدا

فالأولى ثقيلةٌ، والأخرى خفيفة، وقال زهير:

تَعَلَّمَــنْ هــا لَعَمْــرُ اللهِ ذا قَــسَماً   فاقْصِدْ بِـذَرْعِكَ وانْظُـرْ أيْـنَ تَنْـسَلِكُ

فهذه الخفيفة.

وقال الأعشى:

أبـــا ثابِـــتٍ لا تَعْلَقَنْـــكَ رِماحُنـــا   أبـا ثابِـتٍ فاقعـد وعِرْضُـك سـالِمُ

فهذه الخفيفة، وقال النابغة الذبياني:

لا أعْــرِفَنْ رَبْرَبــاً حُــوراً مَــدامعُها   كــــأنَّ أبْكارَهــــا نِعــــاجُ دُوّارِ

وقال النابغة أيضاً:

فلَتَأتِيَنْـــكَ قَـــصائدٌ ولَيَـــدفَعَنْ   جَـيشٌ إليــك قَــوادِمَ الأكْــوارِ

والدعاءُ بمنزلة الأمر والنهي، قال ابن رواحة:

فــــأنْزِلَنْ سَــــكينةً علينــــا

وقال لبيد:

فلَتَصلِقَنّ بني ضَبينةَ صَلْقةً   تُلصِقْنهُمْ بخَوالِفِ الإطْنابِ

هذه الثقيلة، وهو أكثر من أنْ يُحصى، وقالت ليلى الأخيلية:

تُساوِرُ سَوّاراً إلى المجد والعُلا   وفي ذِمّتي لئن فعلتَ ليفعَلا

وقال النابغة الجعدي:

فمن يَكُ لم يثأرْ بأعراضِ قومِه   فإنّي وربُّ الراقِصاتِ لأثأرا

فهذه الخفيفة خُفِّفت كما تثقلُ إذا قلت: لأثأرَنّ [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الفعل الذي لم يجب: أراد به الفعل الواقع جواباً لقسم، ويكون مثبتاً دالاً على الاستقبال، وغير مفصول عن لام جواب القسم بفاصل كقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [من سورة يوسف: 32]، فاللام واقعة في جواب القسم مذكور قبله، ويسجننَّ: مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة التي لا محلّ لها من الإعراب، والواو حرف عطف، و(يكون) مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وهو فعل ناقص اسمه مستتر جوازاً، و(من الصاغرين) متعلقان بخبر (يكون)، وقد اجتمع في الآية الكريمة نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة.

---

(1) سيبويه: 3/510-513.

ثانيا: ولنوني التوكيد وظيفتان أولهما دلالية وهي توكيد الفعل المتصلتين به، وثانيهما: لفظية وهي بناء الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به إحدى النونين اتصالاً مباشراً، فإذا لم يكن الاتصال مباشراً ظلّ الفعل على حاله من الإعراب.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ بناء المضارع على الفتح لا يُعدّ فيه نون التوكيد عاملاً كما هو شأن عوامل الجزم، أو النصب، لأنّ نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة لم تختصّ بالأفعال المضارعة في كلّ أحوالها، ولا تلازمها دائماً، وأنها تُنزّل منزلة الجزء من الفعل الذي تتصل به، وأمّا البناء على الفتح، فبسبب إجراءات صوتية في المقام الأول، كما هو شأن الفعل الماضي حين يتصل بضمائر الرفع، فيبنى على الضمّ أو على السكون.

ثالثاً: إنّ كلّ موضع تدخله نون التوكيد الثقيلة، تدخله نون التوكيد الخفيفة إلاّ فعل الاثنين، وفعل جماعة النساء، فإن الخفيفة لا تدخلها، لأنّها ساكنة، وما قبلها ساكن، ويتعذر النطق بساكنين فيقال: هل تكرمانْ المخلص؟ وهل تكرمانْ المخلص يا نساء؟ ولا يجوز التخفيف هنا.

رابعاً: ويشرع سيبويه في النص الذي بين أيدينا في بيان الأفعال التي تؤكد، وأقسامها وأحكام كلّ منها:

والأفعال التي تُؤكّد أربعة هي:

فعل الأمر.

- فعل النهي.
- والاستفهام.
- والقسم. وعلى النحو الآتي:

أ- فعلا الأمر والنهي: وتوكيدهما جائز لا واجب ولذلك يقول سيبويه: (وإنْ شئت أدخلت فيه النون، وإنْ شئت لم تدخل) ويؤكّد بالنون الثقيلة أو الخفيفة الأمر مطلقاً، من غير شرط، لأنّه مستقبل، وسواء في ذلك الأمر بالصيغة وذلك قولك: أكرمنّ الضيفَ، وأكرمنْ الضيفَ، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ

ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [من سورة الأنفال: 25]، فـ (لا) نافية على الأرجح، و(تصيبنْ) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة: لا تصيبنّ: في محلّ نصب نعت لـ (فتنة).

ب- وقد يكون الأمر باللام نحو: ليحترمنَّ الصغيرُ الكبير، أو الدعاء: كقوله عبدالله بن راحة[1]:

فـــأنزلنْ ســـكينةً علينـــا

ويؤكّد الفعل الدال على الطلب المراد به النهي أو الدعاء أو العرض أو التمني أو الاستفهام، أو غير ذلك ممّا يدخل في دائرة الطلب المحض.

ويستشهد سيبويه لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [من سورة يونس: 89].

﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [من سورة الكهف: 23].

﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَأٓمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَأٓمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ [من سورة النساء: 119].

ومن الواضح أنَّ (تتبعانّ) في آية سورة يونس فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، ونون التوكيد الثقيلة لم تغيّر من إعراب الفعل، لأنَّ التغيير الأعرابي إنّما يتمّ إذا كان الاتصال بين آخر المضارع ونون التوكيد اتصالاً مباشراً، وقد فصل ألف الاثنين هنا بين آخر المضارع ونون التوكيد.

---

(1) ديوانه، ص 107، وينظر: السيوطي: شرح شواهد المغني، 1/ 286-287.

أمّا (تقولنْ) في آية سورة الكهف فقد أدت نون التوكيد الثقيلة وظيفة التوكيد الشديد، أو المكرر، أو القوي، وانتقل المضارع المتصل بها من دائرة الإعراب إلى دائرة البناء، لأنّ اتصال نون التوكيد به اتصالاً مباشراً.

وقد اتصل الفعل الدال على الطلب في الأفعال الثلاثة: (آمرنّهم) مكرراً و(يغيّرنّ) و(يبتكنّ) من آية سورة النساء.

أمّا قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [من سورة يوسف: 32]، فقد اجتمع فيه نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة، ومن المعروف أنّ زيادة أو تشديد النون تدلّ على قوة المعنى، ولهذا قالت: (زليخا) امرأة العزيز (ليسجننّ) و(ليكونا) لأنّها كانت أحرص على أن ترى يوسف ﷺ سجيناً، لتراه كلّ وقت صاغراً.

ومن الخفيفة قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [من سورة العلق: 15]، بإعطاء نون التوكيد في الوقف حكم التنوين، فإذا وقعت بعد فتحة قُلبت ألفاً.

ومـمّا اجتمعت فيه نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة قول الأعشى[1]:

فإيّـــاكَ والمَيْتـــاتِ لا تَقْرَبَنّهـــا ... ولا تَعْبُـدِ الـشّيْطانَ واللهَ فاعْبُـدا

بتوكيد الفعل (تقربنّ) بالنون الثقيلة، بعد النهي.

ومـمّا أكّد بالنون الخفيفة، قول زهير[2]:

تَعَلَّمَـــنْ هـــا لَعَمْــرُ اللهِ ذا قَـسَماً ... فاقْصِدْ بِـذَرْعِكَ وانْظُرْ أيْـنَ تَنْسَلِكُ

---

(1) ديوانه، ص 187، وينظر: ابن يعيش، 9/ 39، 88، 10/ 20، والعيني، 4/ 340.

(2) ينظر: سيبويه: 3/ 500.

وقول الأعشى[1]:

أبـــا ثابـــتٍ لا تَعْلَقَنْـــك رِماحُنـــا   أبـــا ثابـــتٍ فاقعـــد وعِرْضُـــك ســـالِمُ

ولا تعلقنك: لا تتعرض لقتالنا فتنشب فيك رماحنا.

ومن ذلك أيضاً قول النابغة الذبياني[2]:

لا أعْـــرِفَنْ رَبْرَبـــاً حُـــوراً مَـــدامِعُها   كـــأنَّ أبكارَهـــا نِعـــاجُ دُوّارِ

بتوكيد (أعرف) بنون التوكيد الخفيفة.

والربرب: القطيع من بقر الوحش، كنّى به عن النساء، والإبكار: الصغار، وأراد بها الجواري من النساء، والنعاج: الأبقار الوحشية، والدوّار: ما استدار مـن الرمـل، والبيـت في معرض النهي فقوله: لا أعرفَنْ دلالة على لا تقيموا بهذا المكان، فاعرف نساءكم مسبيات.

ومنه كذلك قول النابغة أيضاً[3]:

فَلَتَأتِيَنْـــكَ قَـــصائِدٌ ولَيَـــدفَعَنْ   جَـــيشٌ إليـــك قَـــوادِمَ الأكْـــوارِ

بتوكيد الفعلين (تأتينك) و(يدفعَنْ) بالنون الخفيفة، والأكوار: جمع كور، وهو الرحل بأداته.

ومن وقوع الفعل مؤكداً بالنون الخفيفة بعد طلب خـرج للـدعاء قـول عبـدالله بـن رواحة[4]:

---

(1) ديوانه، ص 58.

(2) ديوانه، ص 75، وينظر: العيني: المقاصد النحوية، 4/ 441، والأربلي: جواهر الأدب، ص 251.

(3) ديوانه، ص 107، وينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 13، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 322.

(4) ديوانه، ص 107، وينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 13، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 322.

فـــــائزِلَنْ سَـــــكينةً علينـــــا

ومن ذلك قول لبيد بن أبي ربيعة[1]:

فلَتَـــصْلِقَنْ بَـــنِي ضَـــبِينةَ صَـــلْقةً ثُلْـــصِقُنهُمْ بخَوالِـــفِ الإطْنَـــابِ

حيث أكد الفعل (تصلق) بالنون المشدّدة بعد القسم، وضبينة: حي من قيس، والصلقة: الصدمة في الحرب، والأطناب: جمع: طُنُب وهو الطويل من حبال الأخبية، والخوالف هنا: مآخرها، يريد: لتصحبن الخيل هذا الحي فتحجرهم في البيوت منهزمين حتّى تلصقهم بمآخيرها.

ومن التوكيد بالخفيفة قول النابغة الجعدي[2]:

فمَـــن يَـــكُ لم يثْـــأرْ بـــاعْراضِ قومِـــه فـــإني وربِّ الراقِـــصاتِ لأثـــأرَا

بتوكيد الفعل (لأثأرا) بنون التوكيد الخفيفة، والأصل: لأثأرن، ثمّ أبدلت النون ألفاً عند الوقف، والراقصات من الإبل التي تسير رقصاً، والرقص: ضرب من الخبب، وعني الإبل التي تحمل الحاج وترقص نحو الحرم. يريد أنّه يهجو من هجا قومه.

توكيد الفعل الواقع بعد الاستفهام

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام؛ وذلك لأنك تريد أعلمني إذا استفهمت، وهي أفعال غير واجبة فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي، فإن شئت أقحمت النون وإنْ شئت تركت، كما فعلت ذلك في الأمر والنهي، وذلك قولك: هل

---

(1) ليس في ديوانه، وينظر: ابن منظور (صبن)، 13/ 253.

(2) ديوانه، ص 76؛ وينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 250، وابن يعيش: 9/ 39.

تقولنَّ؟ وأتقولنَّ ذاك؟ وكم تمكنُّ؟ وانظرْ ماذا تفعلنَّ؟ وكـذلك جميـع حـروف الاسـتفهام، وقال الأعشى:

فهَـــلْ يمنَعَنّـــي ارتيَـــادِي الـــبلا	دَ مِـــن حَـــذَرِ المـــوتِ أن يـــأتِيَنْ

وقال:

وأقبِلْ على رَهْطِي ورهطِـك نَبْتَحِـثْ	مَـساعِينَا حتّـى تَـرى كيـف نَفعَلَـا

وقال مقنّع:

أفَبَعـــدَ كِنـــدةَ تَمـــدَحَنْ قَبـــيلاً	وقال: هل تَحْلِفَـنْ يـا نُعْـمَ لا تَـدِينُهَا

فهذه الخفيفة وزعم يونس أنّك تقول: هَلاَّ تقولَنَّ، وألاّ تقـولنَّ، وهـذا أقـربُ لأنّـك تعرض، فكأنّك قلت: افعلْ، لأنّه استفهام فيه معنى العرض، ومثل ذلك: لولا تقولنَّ، لأنّك تعرض، وقد بيّنا حروف الاستفهام وموافقتها الأمر والنهي في باب الجزاء وغيره، وهذا ممّا وافقتها فيه، وتُرِكَ تفسيرهُنّ ههنا للذي فسرنا فيما مضى)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الأفعال غير الموجبة: أراد بها الأفعال الواقعة بعد الاستفهام، والاستفهام طلب كالأمر، والنهي، والعرض، والدعاء، لكنّه غير واجب وفيه معنى الأمر، وجواب الاستفهام كجواب الأمر والنهي.
- حروف الاستفهام: أدواته، حروفاً كانت أو أسماء أو ظروفاً.
- تعرض: إشارة إلى نوع من أنواع الطلب وهو العرض، وهو طلب برفق ولين.

---

(1) سيبويه: 3/ 513-514.

ثانياً: ممّا يجوز فيه التوكيد بالنون الخفيفة أو الثقيلة وعدمه الفعل المضارع الواقع بعد الطلب المعبّر عنه بالاستفهام، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [من سورة الحج: 15]. فـ (فهل) حرف استفهام، و(يذهبنّ) مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة التي لا محلّ لها من الإعراب، وكيده: مفعول به ومضاف إليه، و(ما) اسم موصول في محلّ رفع فاعل (يذهب)، وجملة: (يغيض) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

ومن ذلك قول الأعشى[1]:

فهَلْ يمنَعَنّي ارتيادي البلا ... دَ مِن حَذَرِ الموتِ أن يأتِيَنْ
ومن شانِئٍ كاسفٍ وجهُهُ ... إذا ما انتسبتُ لهُ أنكرَنْ

بتوكيد الفعلين: (يأتين) و(أنكرن) بنون التوكيد الخفيفة، والأصل: يأتيني، وأنكرني، فحذف ياء المتكلّم والكسرة التي قبلها للوقف، أمّا (يمنعنّي) فمؤكّد بنون التوكيد الثقيلة لوقوع الفعل بعد الاستفهام، ومن ذلك قول النابغة الجعدي[2]:

وأقبِلْ على رَهْطِي ورهطِك نَبْتَحِثْ ... مَساعِيَنا حتّى ترى كيف نَفْعَلَا

والشاهد فيه قوله: (كيف نفعلا) حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد كيف الاستفهامية بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وقال المقنّع[3]:

قالت فطيمةُ حلِّ شِعرك مدحَه ... أفَبَعدَ كِندةَ تَمدَحَنَّ قَبيلاَ

---

(1) ديوانه، ص 65 69، وينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 346، وابن يعيش، 9/ 40، 86، والعيني: المقاصد النحوية، 4/ 324.

(2) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 251، والأشموني، 2/ 495.

(3) ينظر: الأربلي: جواهر الأدب، ص 143، والبغدادي، 11/ 383–384، والأشموني، 2/ 495.

بتوكيد الفعل (تمدحنّ) بنون التوكيد الثقيلة لوقوعه بعد الاستفهام المعبّر عنه بالهمزة.

وقول الآخر[1]:

هل تحلِفَنْ يا نُعْمُ لا تَدِينُهَا

بتوكيد (تحلف) بالنون الخفيفة بعد حرف الاستفهام، ونُعمَ: ترخيم نعمان.

ثالثاً: وممّا يجوز توكيد الفعل المضارع الواقع بعد طلب معبّر عنه بالعرض وهو استفهام معبّر عنه بالعرض فيقال:

هَلاّ تقولنَّ، وألاّ تقولنَّ، ولولا تقولنَّ.

التوكيد بعد الجزاء

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، وذلك لأنّهم شبّهوا ما باللام التي في لتفعلن، لـمّا وقع التوكيدُ قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام، وإنْ شئت لم تُقحم النون كما أنّك إنْ شئت لم تجيء بها، فأمّا اللام فهي لازمةٌ في اليمين، فشبّهوا ما هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون، فمن ذلك قولك: إمّا تأتيني آتك، وأيُّهم ما يقولنَّ ذاك تجزه، وتصديق ذلك قوله عزوجل: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ [من سورة الإسراء: 28]، وقال عزوجل: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [من سورة مريم: 26][2].

(1) ينظر: سيبويه: 2/ 257.

(2) سيبويه: 3/ 514-515.

أقول:

من مواضع جواز توكيد الفعل المضارع وقوعه بعد (إمّا) الشرطية وهي المركّبة من (إنْ) و(ما) [1]، ومن المقرّر عند النحاة أنّ (ما) تدخل للتوكيد فشبّهوها باللام المفيدة القسم في نحو قولك: (لتفعلنَّ).

قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ [من سورة الأنفال: 58]، فـ (إمّا) شرطية مدغمة بـ (ما) الزائدة المسماة (ما المسلطة) لأنها سلّطت نون التوكيد على الفعل بعدها[2]، و(تخافنّ) مضارع مبني على الفتح في محلّ جزم، وهو فعل الشرط، والجار والمجرور متعلقان (تخافنّ) والفاء في (فانبذ) رابطة وانبذ: فعل أمر مبني على السكون فاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت، وجملة (انبذ إليهم) في محلّ جزم جواب الشرط.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ [من سورة الإسراء: 28]، وقوله عزوجل: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [من سورة مريم: 26].

إدخال نون التوكيد في غير موضعها ضرورةً

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وقد تدخل النون بغير ما في الجزاء، وذلك قليلٌ في الشعر، شبّهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب، وقال الشاعر:

نَبَتُّمْ نَبَاتَ الخَيْزرانيِّ في الثَّرَى ... حَديثاً متى ما يأتِك الخيرُ ينفعَا

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 212.

(2) نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 3/ 1013.

وقال ابن الخرع:

فمَهْما تَشأْ منه فَزارةُ تُعطِكم ... ومَهْما تَشأْ منه فَزارةُ تَمْنَعا

وقال:

مَن يُثقَفَنْ منهمْ فليس بآئبٍ ... أبداً وقَتْلُ بني قُتيبةَ شافي

وقال:

يَحْسَبُه الجاهِلُ ما لم يَعْلَمَا ... شَيخاً على كُرْسِيهِ مُعَمَّمَا

شبهه بالجزاء حيث كان مجزوماً وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلاّ في اضطرار، وهي في الجزاء أقوى)[1].

أقول:

قد يجوز في الشعر على قلّة توكيد جواب الشرط بالنون، تشبيهاً له بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب، وهذا ليس من مواضع التوكيد بالنون، لأنّ جواب الشرط خبر يحتمل الصدق والكذب، وليس مؤكداً كجواب القسم، ومن هذا التوكيد قول النجاشي الحارثي قيس بن عمرو بن مالك (ت نحو: 40هـ)[2]:

نَبَتُّمْ نَباتَ الخَيْزرانِيِّ في الثَّرَى ... حَديثاً متى ما يَأتِك الخيرُ يَنْفَعا

والشاهد فيه إدخاله النون الخفيفة في الفعل (ينفع) الذي هو جواب الشرط، وقد قلبت ألفاً للوقف.

---

(1) سيبويه: 3/ 515-516.

(2) ديوانه، ص 110، وينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 308، والبغدادي، 11/ 387، 395، 397.

يريد هاجياً بني عامر بن صعصعة: أنَّ الخيزران لا يعلو ولا يسمع ويرتفع إنما هو يسير ويمتدّ في الأرض، يعني أنّهم لا يعلون، ولا يُذكرون بشيء من المفاخر.

ومن هذا قول ابن الخرع عوف بن عطية، وقيل لغيره[1]:

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارةُ تُعْطِكُمْ ... وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزارةُ تُمْنَعَا

والشاهد فيه قوله: (تمنعا) بنون التوكيد الموقوف عليه بالألف، وهو مضارع واقع جواب شرط، وليس هذا من مواضع نون التوكيد، لأنّه خبر يحتمل الصدق والكذب، ولكنّه أكّد تشبيهاً بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب.

ومن هذا أيضاً قول بنت مرة بن عاهان، قالت شعراً بعد أن قتلت باهلة والدها[2]:

مَنْ يُثْقَفَنْ مِنهمْ فليس بآيبٍ ... أبداً وقَتْلُ بني قُتيبةَ شافي

والشاهد فيه: (من يثقفنْ) حيث أكد الفعل المضارع بعد أداة الشرط (مَن) بالنون الخفيفة من غير أن تتقدّم على المضارع (ما) الزائدة المؤكدة للشرط، وهذا من الضرورات الشعرية.

والفاء واقعة في جواب من، والباء في (بآيب) حرف جرٍّ زائد، وآيب: خبر ليس مجرور لفظاً منصوب محلاً، و(أبداً) منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ (آيب)، والواو قبل (قتل) استئنافية.

يريد: من نصادفه من باهلة سنقتله، ولن يرجع إلى أهله أبداً، وإن قتل هؤلاء يشفي قلوبنا.

---

(1) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 272، والبحتري: الحماسة، ص 15، والبغدادي، 11/ 387، 388، 390، والأشموني: 2/ 500، والسيوطي: همع الهوامع، 2/ 79.

(2) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 263، وابن عصفور: المقرّب، 2/ 74، والبغدادي، 11/ 387، 399.

ومنه كذلك ما يُنسب للعجاج ولغيره[1]:

يَحْسَبُه الجاهِلُ ما لم يَعْلَمَا ... شَيْخاً على كُرْسِيهِ مُعَمَّمَا

والشاهد فيه قوله: (ما لم يعلمن) بنون التوكيد الخفيفة المقلوبة ألفاً، وتوكيد المضارع المنفي بلم قليل مقصور على الشعر اضطراراً.

جواز توكيد المضارع بعدما يشبّه الطلب

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وقد يقولون: أقسمتُ لـمّا لم تفعلنّ؛ لأنّ ذا طلبٌ فصار كقولك: لا تفعلنّ كما أنّ قولك: أتخبرني، فيه معنى افعل، وهو كالأمر في الاستغناء والجواب، ومن مواضعها أفعالُ غير الواجب التي في قولك: بجهدٍ ما تبلغنّ، وأشباهه، وإنّما كان ذلك لمكان ما، وتصديقُ ذلك قولهم في مثل: (في عضَةٍ مَّا يَنْبُتَنَّ شَكيرُهَا)، وقال أيضاً: في مثل آخر: (بألمٍ مَّا تُخْتَنَنَّه)، وقالوا: (بعَيْنٍ مَّا أرَيَنَّك) فما ههنا بمنزلتها في الجزاء، ويجوز للمضطرّ أنت تفعلنّ ذاك، شبّهوه بالتي بعد حروف الاستفهام، لأنّها ليست مجزومة والتي في القسم مرتفعة، فاشبهتها في هذه الأشياء، فجُعلت بمنزلتها حين اضطُرّوا وقال الشاعر، جذيمة الأبرش.

رُبَّمَا أوْفَيْتُ في عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ

وزعم يونس أنّهم يقولون رُبَّما تقولنّ ذاك وكثُرَ ما تقولنّ ذاك؛ لأنّه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلاّ و (ما) له لازمة، فاشبهت عندهم لام القسم، وإنْ شئت لم تُقحم النون في هذا النحو، فهو أكثر وأجود، وليس بمنزلته في القسم؛ لأنّ اللام إنّما ألزمت اليمين، كما ألزمت النونُ اللام وليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد، ولو لم تُلزم

---

(1) ينظر: ملحق ديوانه، ص2/ 331، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 266، وابن يعيش، 9/ 42، والبغدادي، 8/ 266.

اللامُ التبس بالنفي إذا حلف أنّه لا يفعل، فما تجيء لتسهل الفعل بعد رُبَّ، ولا يُشبه ذا القسم، ومثل ذلك: حيثما تكونن آتك؛ لأنها سهّلت الفعل أن يكون مجازاة، وإنّما كان تركُ النون في هذا أجود؛ لأنّ ما وربُّ بمنزلة حرف واحد، نحو قَدْ وسَوْفَ، وما وحيث بمنزلة أين، واللام ليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد، وليست كما التي في: (بألَمٍ ما تُختننَّه)، لأنّها ليست مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد، ولأنّ اللام لا تسقط كما تسقط ما من هذا إنْ شئت) [(1)].

أقول:

ومـمّا يجوز توكيده بالنون الفعل الواقع موقع جواب الطلب، وذلك نحو: أقسمت لـمّا لم تفعلنَّ، والتقدير: لا تفعلنَّ، والمعنى على النهي، وكثير ما يدلّ الفعل على معنى لا تدلّ عليه بنيته أو تركيبه كأن تقول: أتخبرني، وأنت تريد أن يخبرك، كأنك أمرته من غير استعمال بنية فعلية أمرية، فلم تقل له: أخبرني.

وكذلك قولك في غير الواجب: بجهدٍ ما تبلغنَّ، باستعمال (ما) الزائدة للتوكيد وهي بمنزلة اللام في التوكيد كما مرَّ، ولذلك جاز توكيد الفعل بعدها بالنون الثقيلة.

ومنه قولهم: (في عضةٍ مّا يَنْبُتَنَّ شَكيرُهَا) [(2)]. تشبيهاً للولد بأبيه، والعضة: شجرة لها شوك، والشكير: ما يخرج من الشجرة أو ما ينبت حولها من أصولها.

ومن أمثالهم أيضاً قولهم: (بألَمٍ مَّا تُختَننَّه) [(3)]، يقال لمن يطلب أمراً لا يناله إلاّ بمشقة أيّ لا يكون الختان إلاّ بألم، و(ما) في المثلين بمنزلة اللام، كونها زائدة لتوكيد، فشبهت باللام المفيد ة للتوكيد المتصلة بالفعل المؤكد بالنون، وكذا الأمر في قولهم: (بعَيْنٍ مّا أرَيَنَّك) [(4)]، ويضرب لحثّ الرسول على السرعة وترك البطء، والمراد: أعجل، وكن كأني أنظر إليك.

فـ (ما) في هذا كلّه بمنزلة (ما) الزائدة الواقعة بعد حروف الجزاء.

---

(1) سيبويه: 3/ 517-518.

(2) ينظر: الميداني، 2/ 31، وابن يعيش، 7/ 103.

(3) ينظر: الميداني، 1/ 147، والمبرد: المقتضب، 3/ 15.

(4) الميداني، 1/ 100، والبغدادي، 11/ 403، وابن منظور (عين)، 13/ 301.

ثانياً: ذكر سيبويه أنّ الجزاء إذا كان بـ (ما) الزائدة التي تلحق حرف الجزاء يجوز توكيد الفعل المضارع بعدها، لأنّ (ما) تكون كاللام التي تلحق في القسم في نحو: لأفعلنّ، وقد استشهد سيبويه لذلك بما يستوفي المراد، ويريد هنا أن يقول أنّه إذا كان الجزاء بغير (ما) الزائدة، يقبح التوكيد بالنون، لأنّ الفعل خبراً يجب آخرُه بوجوب أوله، وإنّما يجوز توكيد الفعل بالنون في الشعر للضرورة، كما هو جائز في الخبر.

ومـمّا ذكره للاستشهاد على ذلك قول (بنت مرة بن عاهان):

مَـن يُـثقَفَنْ مـنهمْ فلـيس بآئـبِ

ومـمّا يقال في الخبر ما ذكر لجذيمة الأبرش (ت نحو 366ق.هـ) [1]:

رُبّمـا أوْفَيْـتُ في عَلَـمٍ ... تَـرفَعَنْ ثَـوبي شَـمالاتُ

والشاهد فيه قوله: (ترفعنْ) حيث أكد الشاعر الفعل بالنون الخفيفة بعد (ما) المسبوقة بـ (ربّ) وهذا نادر.

ثالثاً: وينقل سيبويه عن أستاذه يونس – رحمه الله – أنّ العرب تقول:

رُبـمّا تقولنْ ذاك، وكثر ما تقولنْ ذاك.

فقد حسن هذا لأنّ (ما) قد زيدت في (ربّ) و(تقولن) من جملتها، وفي التركيب الثاني نجد الفعل كالأول غير واجب، و(ما) زائدة لازمة إذ لا يقال: (ربّ تقولن ذاك) ولا: (أكثر تقولنْ)؛ لأنّ (ما) في ربّ هيأت ربّ للدخول على الجملة الفعلية، ولأنّ (ما) هذه لازمة بعد (كثر) و(شدّ) و(طال) و(قلّ) إذا أردنا دخولها على الأفعال، و(ما) بمنزلة اللام

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 15، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 281، والهروي: الأزهية، ص 94، والبغدادي، 11/ 404، والأزهريب، 2/ 22.

التي هي لازمة في القسم لا يجوز طرحها، كما لا يجوز طرح (ما) من هذه التراكيب وأشباهها.

رابعاً: ومثل لزوم (ما) بعد (ربُّ) أو (كثر) قولك: حيثما تكونَنْ آتك. فـ (ما) لازمة هنا لأنها تجعل (حيثما) مفيدة الشرطة.

خامساً: ويرى سيبويه أنّ طرح نون التوكيد في مثل هذه التراكيب أجود، فإن اضطر شاعر لذلك فيجاز له التوكيد بالنون، لأنّ موازنة (ما) مع اللام قد تبدو بعيدة وذلك لأنّ (منّا) مع (ربَّ) بمنزلة حرف واحد، وكذلك الأمر في (حيثما) و(إذما)، و(كثرما) في حين أنّ اللام مع المقسم به ليست بمنزلة الحرف الواحد، زد على ذلك أنّ اللام في جملة القسم لا يجوز إسقاطها في حين يجوز إسقاط (ما) بعد ربَّ، فتعود إلى وظيفتها في الدخول على الأسماء، وجرها، كما تعود (كثر) إلى الفعلية والحاجة إلى فاعل بعدها.

أحكام آخر الأفعال المؤكّدة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة، اعلم أنّ فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم، وهو الحرف الذي أسكنت للجزم؛ لأنّ الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة، والحركةُ فتحةٌ ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث، ولم يضمّوا فيلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: اعلمنْ ذلك، وأكرمنْ زيداً، وإمّا تُكرمنه أكرمه، وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثمّ لحقته النون صيّرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواجد بالجميع، وذلك قولك: هلْ تفعلنْ ذاك، وهلْ تخرُجنْ يا زيد، وإذا كان فعلُ الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون؛ لأنّ الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتها لم يُعلم أنّك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفةُ ههنا لأنّها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف، ولا يجوز حذفُ الألف فيلتبس بالواحد، وإذا كان فعلُ الجميع مرفوعاً وأدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتَفْعَلُنْ ذاك ولتَذْهَبُنّ؛ لأنّه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالاً، وتقول: هل تُفعَلُنْ ذاك، تحذف نون الرفع لأنّك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تُحذف، وهم في ذا الموضع أشدّ استثقالاً للنونات، وقد حذفوهما فيما هو أشدّ من ذا، بلغنا أنّ بعض القراء قرأ ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [من سورة الأنعام: 80]، وكان يقرأ: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [من سورة الحجر: 54] وهي قراءة أهل المدينة؛ لأنّهم استثقلوا التضعيف، وقال عمرو بن مَعْد يكَرِب:

تَراه كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسوءُ الفاليَاتِ إذا فَلَيْنِي

يريد: فلَيْنَنِي)[1].

---

[1] سيبويه: 3/ 518-520.

أقول:

أولاً: لا يكون لنون التوكيد خفيفة أو ثقيلة تأثير لفظي من حيث الإعراب أو البناء على الفعل المضارع الذي تتصل به إنْ لم يكن الاتصال مباشراً غير مفصول بفاصل، وعلى هذا الأساس يبقى الفعل المضارع المتصل بضمير التثنية، أو الجمع، أو ياء المخاطبة على حاله من الرفع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، وتكون ألف الاثنين، أو واو الجماعة التي ستحذف لالتقاء الساكنين، وكذلك ياء المخاطبة فاعلاً لهذه الأفعال وعلى النحو الآتي:

يكتبون + نْ التوكيد ← تحذف نون المضارع لتوالي الأمثال فتصبح: (يكتبونَّ) فيلتقي ساكنان هما النون الأولى الساكنة المدغمة بالثانية، وواو الجماعة، فتحذف (الواو) لالتقاء الساكنين، ويُشار إليها بعلامة ضمّ فنقول: ليكتبُنَّ، وكذا الحال مع ياء المخاطبة، إذ يُشار بحركة الكسر لحذفها.

قال تعالى: ﴿لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [من سورة الإسراء: 4]، فاللام في: لتفسدُنَّ واقعة في جواب قسم محذوف، و(تفسدُنَّ) مضارع معرب مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل، والنون نون التوكيد الثقيلة لا محلّ لها من الإعراب.

والأصل: (لتفسدونَنَّ) و(مرتين) منصوب إمّا على الظرفية، أو على المفعول المطلق على أنّه صفة لمصدر محذوف.

وقال تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [من سورة مريم: 26]، فإمّا: إنْ شرطية، و(ما) زائدة، وترينَّ: فعل شرط وأصله: ترأيينْ هي عين الفعل، وياء مكسورة هي لامه، وأخرى ساكنة هي ياء المخاطبة، والنون علامة الرفع، وقد حذفت لام الفعل لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فالتقت ياء المخاطبة، فحذفت لالتقاء الساكنين.

ثانياً: يجوز توكيد فعل الأمر وفعل الشرط المجزوم من غير قيد أو شرط، وعلى النحو الآتي:

أ- إذا كان فعل الأمر صحيح الآخر وأكدته بالنون الثقيلة أو الخفيفة فلابُدّ من تحريك آخره الساكن، لأنّ النون الخفيفة ساكنة، والنون الأولى من الثقيلة ساكنة أيضاً، ولذلك لابدّ من تحريك آخر فعل الأمر المبني على السكون بالفتح فيقال في:

أخلصْ ← اخلصَنْ، وفي: أكرمْ: أكرمَنْ.

ب- وإذا كان الفعل مجزوماً لكونه فعل شرط أجرينا عليه ما نجريه على فعل الأمر المبني على السكون، فيقال في:

إمّا تكرمَنَّ محمداً أكرمه.

ولا يجوز تحريك الفعل بالكسر لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث، ولا يجوز ضمّ لئلا يلتبس الواجد بالجميع في نحو: إمّا تخلصُنَّ.

ثالثاً: إذا كان المضارع مرفوعاً وألحقت به نون التوكيد صيّرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع، تقول:

هل تفعلنْ ذاك، وهل تكرمنْ ذاك.

رابعاً: إذا أردنا توكيد الفعل الدال على الاثنين حذفنا نون الاثنين لاجتماع الأمثال، ولا يجوز حذف الألف لسكون النون ولأنّ ما بعدها وهي النون الأولى من الثقيلة، فلو حذفناها لم يعلم أننا نريد الاثنين، تقول:

تكرمان ذاك + نَّ ← لتكرماننَّ ← بالحذف ← لتكرمانِّ

وممّا أشار إليه سيبويه هنا أنّ نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف الاثنين أو غيرها من الألفات كالألف التالية لنون النسوة، نحو:

اكتبنانْ الشعر، وإنّما يتعيّن هنا النون الثقيلة، إذ أنّه الغالب المسموع في كلام العرب، وقد أجاز بعضهم مجيء الساكنة هنا، وأجاز آخرون مجيئها محركة بالكسر[1].

ومن الجدير بالذكر أنّ نون التوكيد الخفيفة تنفرد عن الثقيلة بأربعة أحكام سيأتي على ذكرها سيبويه، وهي:

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: الصرف الوافي، ص 340.

الأول: عدم وقوعها بعد ألف الاثنين.

والثاني: عدم وقوعها بعد الفعل المسند إلى نون النسوة، لأنَّ الفعل المذكور يجب أن يُؤتى بعد فاعله بألف فاصلة بين النونين قصداً للتخفيف، لا تقول: أكرمنانْ، وإنَّما يتعيَّن الثقيلة، لأنَّ نون التوكيد الساكنة ستقع بعد الألف وهي ساكنة أيضاً، وذلك لا يجوز، والتقاء الساكنين يقتصر إذا كان الأول حرف لين مدغماً في مثله، وهذا سرّ جواز وقوع المدّ بعد الألف، وامتناع الخفيفة.

والثالث: وجوب حذفها إذا وليها ساكن فراراً من التقاء الساكنين في غير المواضع التي يصحّ تلاقيهما، كقول الأضبط بن قريع الأسدي (شاعر جاهليّ قديم)[1]:

لا تهينَ الفقيرَ علّكَ أن ترْ كعَ يوماً والدهر قد رَفَعهْ

فـ (لا) ناهية، و(تهين) مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة لالتقاء الساكنين في محلّ جزم، والفتحة دليل عليها.

والرابع: أنّها تُعطي في الوقف حكم التنوين، فإذا وقعت بعد فتحة قُلبت ألفاً في نحو: احترمنْ الكبير احتراماً، قال تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [من سورة العلق: 15]، فإن كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً وجب حذف النون وإرجاع ما حذف من آخر الفعل بسبب وجودها، نحو:

لا تكرهُنْ: لا تكرهوا، بحذف نون التوكيد الخفيفة، وإرجاع واو الجماعة المحذوف لالتقاء الساكنين.

خامساً: توكيد فعل الجميع، إذا كان هذا الفعل مرفوعاً ثمّ ألحقنا به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فيتمّ إجراء الآتي ممّا قد بيّناه سابقاً:

حذف نون الرفع لتوالي الأمثال.

---

(1) ينظر: المالقي: رصف المباني، ص 249، 2/ 373-374، وابن الناظم، ص 447، والأشموني، 2/ 504، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 134، 2/ 79.

حذف واو الجماعة لالتقاء الساكنين.

فيقال في نحو: يحترمون + نْ بالحذف يحترمونَنْ بحذف الواو ليحترمُنْ

وبعض العرب وهم أهل المدينة يستثقلون التشديد فيحذفون ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ﴾[من سورة الأنعام: 80]، فقد قرأ نافع وابن عامر – رحمهما الله – (أتحاجّوني) بتخفيف النون وقرأ الباقون: (أتحاجّونّي) بنونين، الأولى علامة الرفع، والثانية مع ياء المتكلّم في موضع النصب[1].

ومثله قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [من سورة الحجر: 54] قرأ نافع المدني – رحمه الله – بالتخفيف، وقرأ ابن كثير – رحمه الله – بتشديد النون، بإدغام نون الرفع في نون الوقاية، وباقي السبعة – رحمهم الله – بفتح نون الرفع[2].

وعلى التخفيف جرى قول عمرو بن مَعْد يكرِب (ت 21هـ)[3]:

تراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسكاً ... يَسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِي

والأصل: فلينني، فحذف إحدى النونين، وقيل: المحذوف نون النسوة وهو مذهب سيبويه، لأنّ نون الوقاية أتي بها لصون الفعل، وقيل: المحذوف نون الوقاية، لأنّ نون النسوة ضمير.

والثغام: نبت له نور أبيض، ويعلّ بالمسك: يطيّب به، يصف شعره وقد شمله الشيب الذي يسوء الغاليات بما صار إليه من الشيب.

---

(1) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 162.

(2) نفسه، 1/ 345.

(3) ديوانه، ص 180، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 302، والفارسي: الإيضاح، ص 213، وابن منظور (فلا)، 15/ 163.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(واعلم أنَّ الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار تسقطُ إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، فإنّها تسقط أيضاً مع النون الخفيفة والثقيلة، وإنّما سقطت لأنّها لم تحرّك، فإذا لم تحرّك حُذفت، فتُحذف لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولك للمرأة: اضربِنْ زيداً وأكرمِنْ عمراً، تحذف الياء لـمّا ذكرتُ لك، ولتضربِنَّ زيداً ولتُكرمِنَّ عمراً؛ لأنَّ نون الرفع تذهب فتبقى ياء كالياء التي في اضربي وأكرمي، ومن ذلك قولهم للجميع: اضربُنْ زيداً وأكرمُنْ عمراً، ولتُكرمُنَّ بشراً؛ لأنَّ نون الرفع تذهب فتبقى واوٌ كواو ضربوا وأكرموا. فإذا جاءت بعد علامة مضمرٍ تتحرّك للألف الخفيفة أو للألف واللام حُرّكت لها وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام؛ لأنَّ علّة حركتها ههنا هي العلّة التي ذكرتُها ثمّ، والعلة التقاءُ الساكنين، وذلك قولك: ارْضَوُنَّ زيداً، تريد الجميع، واخْشَوُنَّ زيداً، واخْشَيِنَّ زيداً، وارْضَيِنَّ زيداً، فصار التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة)[1].

أقول:

سبق القول في أنَّ نون التوكيد إذا جاءت بعد ضمير كواو الجماعة وياء المخاطبة فإن الضمير يسقط فراراً من التقاء الساكنين، يقال للمرأة:

أكرمِنَّ الضيفَ: بحذف ياء المخاطبة، مع حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وكذلك مع واو الجماعة، فنقول: أكرمُنَّ الضيف، ويشار إليها بالضمة في نحو: وقفُوا، وأكرمُوا.

أمّا إذا كان الفعل معتلّ الآخر من نحو: يرضى، ويخشى، ويرضون، ويخشون، فإن الواو أو الياء لا يسقطان عند توكيد الفعل لأنَّ ما قبلهما مفتوح، ويحرّكان لاجتماع الساكنين كما يحرّكان إذا كان بعدهما ألف وصل، أو الألف واللام، تقول:

أرضَوُنَّ الضيفَ، وأخشَوُنَّ الله.

وأرضيِنَّ الضيفَ، وأخشيِنَّ الله.

كما تقول: أرضوا الضيف، وأخشوا الله.

وأرضَ ابن محمد، وأخشوا ابن محمد.

---

[1] سيبويه: 3/ 520-521.

الوقف على نون التوكيد الخفيفة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الوقف عند النون الخفيفة، اعلم أنّه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثمّ وقفت جعلت مكانها ألفاً كما فعلتَ ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت؛ وذلك لأنّ النون الخفيفة والتنوين من موضعٍ واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أنّ التنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أنّ التنوين علامة المتمكّن، فلمّا كانت كذلك أُجريت مجراها في الوقف، وذلك قولك: اضرِبَا، إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة، وهذا تفسير الخليل، وإذا وقفت عندها وقد أذهبتَ علامة الإضمار التي تذهب إذا كان بعدها ألفٌ خفيفة أو ألفٌ ولام رددتها كما يردّ الألف التي في: هذا مثنًى كما ترى إذا سكتٌ، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة: أضرِبي، وللجميع: اضرِبُوا، وأرْمُوا، وللمرأة: ارمِي، وأغزِي، فهذا تفسير الخليل، وهو قول العرب ويونس، وقال الخليل: إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً ثمّ وقفت عندها لم تجعل مكانها ياءً ولا واواً، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة: أخْشَيْ، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة: أخشَوْا، وقال: هو بمنزلة التنوين إذا كان ما قبله مجروراً أو مرفوعاً، وأمّا يونس فيقول: اخشَيِي، وأخشَوُوا، يزيد الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة. فقال الخليل: لا أرى ذاك إلاّ على قول من قال: هذا عَمْرُو، ومررتُ بعَمْرِي، وقولُ العرب على قول الخليل، وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع للجميع رددت النون التي تثبت في الرفع، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة: هَلْ تَضْرِبِينْ، وهَلْ تَضْرِبُونْ، وهَلْ تَضْرِبانْ، ولا تقول: هَلْ تضرِبُوَنا، فتجريها مجرى التي تثبت مع الخفيفة في الصلة، وينبغي لمن قال بقول يونس في أخْشَيِي وأخشَوُوا إذا أراد الخفيفان يقول: هَلْ تَضْرِبُوا، يجعل الواو مكان الخفيفة كما فعل ذلك في أخْشَيِي؛ لأنّ ما قبلها في الوصل مرتفع إذا كان الفعل للجميع ومنكسرٌ إذا كان للمؤنث، ولا يُردّ النون مع ما هو بدل من الخفيفة كما لم تثبت في الصلة، فإنّما ينبغي لمن قال بذا أنْ يُجريها مجراها في المجزوم؛ لأنّ نون الجميع ذاهبةٌ في الوصل كما تذهب في المجزوم، وفعل الاثنين أمّا المرتفع بمنزلة فعل الجميع المرتفع، فأمّا الثقيلة فلا تتغيّر في الوقف لأنّها لا تُشبه التنوين، وإذا كان

بعد الخفيفة ألف ولام، أو ألفُ الوصل ،ذهبت كما تذهب واوُ يقُلْ لالتقاء الساكنين، ولم يجعلوها كالتنوين هنا، فرقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوى لأنَّ الاسم أقوى من الفعل وأشدّ تمكّنًا) [1].

أقول:

أولاً: يشير سيبويه في مطلع حديثه إلى أحد أحكام نون التوكيد الخفيفة وهي أنها تُعطي في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قُلبت ألفاً، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [من سورة العلق: 15]، و﴿وَلَيَكُونًا﴾ [من سورة يوسف: 32]، والأصل: لنسفعنْ، وليكوننْ، بالنون الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً بعد فتحة كما أنَّ تنوين المنصوب يُبدل في الوقف ألفاً في نحو: اكرمتُ محمدا (بالألف) وعلّة قلبها ألفاً أنها أعني الخفيفة ساكنة، والتنوين سكون، وهما حرفان زائدان، وكلاهما علامة توكيد، لأنَّ التنوين علامة المتمكّن من الأسماء، ولذلك جريا في الوقف مجرى واحداً تقول: إكرما الضيفَ، مخاطبة للواحد المؤكد بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً، والأصل: أكرمَنْ.

ثانياً: إذا وقفت على نون التوكيد الخفيفة، وكنت قد حذفت الضمير بعد ألف خفيفة أو ألف وصل ولام، فلابُدّ من ردّ المحذوف في الوصل من واو أو ياء، كما تُردّ الألف التي في نحو: هذا مثنًى إذا وقفت، ومن هذا قولك للمرأة: أكرمي، وللجميع: أكرموا، وارمي، وأغزي، بردّ ياء المخاطبة وواو الجماعة.

ثالثاً: وإذا وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد حرف مكسور أو مضموم ثمّ وقفنا عندها وجب حينئذٍ ردّ ما حذف في الوصل من واو أو ياء لأجل ذلك، تقول في الوصل:

أكرمُنْ يا قوم، وأكرمِنْ يا امرأة، بضم الميم في الأصل وكسرها في الثاني، والأصل: أكرمونْ، وأكرمينْ، بسكون النون فيهما، حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مرّ، فإذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة في نحو:

جاءَ زيدٌ ومررتُ بزيدٍ.

---

[1] سيبويه: 3/ 521-523.

ثمَّ ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول: أكرموا، وأكرمي، واخشوا، واخشيْ، أو: أخشوا، وأخشيي ثبات الواو والياء بدلاً من النون الخفيفة على رأي يونس – رحمه الله-.

وإذا قلت: هل تخشُونْ يا قوم، وهل تخشينْ يا امرأة، ثمَّ أبدلت، ثمَّ حذفت الضمة والكسرة، ثمَّ الواو والياء لم يُجهل التنوين لعدم نون الرفع[1].

رابعاً: ويقول في الفعل المعتل الآخر للرجال:

أخشووا، وللمرأة: أخشيي، بإشباع الواو والياء على لهجة أزد شنوءة.

ويقال مع نون التوكيد الخفيفة: لا تخشوُنْ، ولا تخشينْ، ثمَّ يستثقل واوان، أولاهما مضمومة، فتحذف الضمة، ثمَّ تحذف واو الجماعة لالتقاء الساكنين، ويبقى بدل النون، وكذا يُجرى مع الياء المكسورة ويُجهل التوكيد[2].

---

(1) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 313-314.

(2) نفسه، 2/ 314.

توكيد المضارع المسند إلى ألف الاثنين والنسوة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النساء، فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثنين ثبتت الألفُ التي قبلها، وذلك قولك: لا تَفْعَلان ذلك، ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [من سورة يونس: 89]، وتقول: افْعلانِّ ذلك، وهل تفعلانِّ ذلك، فنونُ الرفع تذهب ها هنا كما ذهبت في فعل الجميع، وإنّما تثبت الألف ههنا في كلامهم؛ لأنّه قد يكون بعد الألف حرف ساكن إذا كان مدغماً في حرف من موضعه وكان الآخر لازماً للأول، ولم يكُن لحاقُ الآخر بعد استقرار الأول في الكلام، وذلك نحو قولك: رادٌّ، وأرادٌّ، فالدالُ الآخرة لم تلحق الأولى ولم تكن الأولى في شيء يكون كلاماً بها والآخرة ليست بعدها، ولكنهما يقعان جميعاً، وكذلك الثقيلة هما نونان تقعان معاً ليست تلحق الآخرةُ الأولى بعدما يستقر كلاماً، فالخفيفة في الكلام على حدةٍ، والثقيلة على حدةٍ، ولأن تكون الخفيفةُ حُذف عنها المتحرّكُ أشبه؛ لأنّ الثقيلة في الكلام أكثر، ولكنّا جعلناها على حدةٍ لأنّها في الوقف كالتنوين، وتذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، كما تذهب لالتقاء الساكنين لـمَا لم يُحذف عنه شيء، ولو كانت بمنزلة نون لكنْ وأنْ وكأنْ التي حُذفتْ عنها المتحركةُ لكانت مثلها في الوقف، والألف الخفيفة والألف واللام، فإنّما النون الثقيلة بمنزلة باء قبٌّ وطاء قطٌّ، وليس حرفٌ ساكن في هذه الصفة إلاّ بعد ألفٍ أو حرف لين كالألف، وذلك نحو: تُمودٌّ الثوبُ وتُضْربِنِّي، تريد المرأة، وتكون في ياء أُصَيْمٌّ، وليس مثل هذه الواو والياء لأنّ حركة ما قبلهنّ منهن، كما أنّ ما قبل الألف مفتوح، وقد أجازوه في مثل ياء أُصَيْمّ لأنّه حرف لين)[1].

أقول:

أولاً: هذا كلام سبق بيان مضمونه من قبل، ولا بأس من إيجازه بالآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 523-525.

إذا أدخلنا نون التوكيد الثقيلة على المضارع المسند إلى ألف الاثنين فإثبات الألف فتقول:

لا تفعلانّ ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [من سورة يوسف: 89]، فالفاء فصيحة، واستقيما: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، وألف الاثنين في محلّ رفع فاعل، والنون في (تتبعان) نون التوكيد الثقيلة، وتتبعان: مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتتابع ثلاث نونات وألف الاثنين فاعل، وقد بيّن سيبويه علّة إثبات ألف الاثنين وعدم سقطوها لاجتماع الساكنين، وهي والنون الساكنة المدغمة بالنون المتحركة، وذلك أنّ سقوطها يعني حصول لبس بين ما هو للواحد من الأفعال، وما هو للاثنين، ثمّ أنّ بعد ألف الاثنين حرف مشدّد فجاز فيه مثل هذا الموضع التقاء ساكنين ألف الاثنين وما بعدها من نون ساكنة أدغمت في النون المتحركة فصارت كالمتحركة، وهذا كثير في اللغة العربية، منه قولك: رادٌّ بتلاقي الساكنين: الألف والدال الساكن المدغمة بالمتحركة، وذلك بجعل الحرف المشدّد بمنزلة الحرف المتحرّك، وكلّ حرف ساكن أدغم في حرف مثله متحرك صار بمنزلة المتحرّك.

ثانياً: ويرى سيبويه أنّ نون التوكيد الثقيلة بمنزلة الباء المشدّدة في: قبُّ والطاء المشددة في قطُّ.

ثالثاً: ومذهب سيبويه كما يبدو من حديثه في الفقرة الأخيرة من هذا النص أنّ نون التوكيد الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة، وكلُّ واحدة أصل في نفسها، لأنها لو كانت مخففة من الثقيلة لكانت بمنزلة نون لكنْ وأنْ وكأنْ المخففة من (لكنّ) و(وأنّ) و(كأنّ) وليست كذلك، لأنّ حكمها في الوقف يخالف حكم النون.

وقد كان الكوفيون يرون أنّ الخفيفة فرع الثقيلة[1].

---

[1] ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 94).

توكيد المضارع المسند إلى الاثنين بالنون الخفيفة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم تُرد الخفيفة في فعل الاثنين، في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكنٌ ليس بمدغم، ولا تحذف الألف، فيلتبس فعلُ الواحد والاثنين، وذلك قولك: اضْرِبَا وأنت تريد النون، وكذلك لو قلت: اضْرِباني واضْرِبا نُعْمانَ لا تُرُدُّنْ الخفيفة، ولا تقل ذا موضع إدغام فارْدُدْها؛ لأنها قد تثبت مدغمة، والردُّ خطأ ههنا إذ كان محذوفاً في الوصل والوقف إذا لم تُتبعه كلاماً، وكيف تردّه وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلّتْ وأدغمت، وحُذفت في قول بعض العرب، فإذا كُفُوا مؤنتها لم يكونوا ليردّها إلى ما يستثقلون، ولو قلت ذا لقلت: اضْرِبَا نُعْمانَ؛ لأنّ النون تُدغم في النون. ولو قلت ذا لقلت: اضْرِبانْ أباكُما في قول من لم يهمز؛ لأنّ ذا موضعٌ لم يمتنع فيه الساكن من التحريك، فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت بالإدغام، فلا تردّ في شيء من هذا، لأنك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذفُ، ألا ترى أنك لو لم تخف اللبس فحذفت الألف لم تردّها، فكذلك لا تردّ النون، ولو قلت ذا لقلت جيؤُنّي في قولك: جيؤُني؛ لأنّ الواو قد ثبتت وبعدها ساكن مدغم، ولقلت: جيؤُو نُعْمانَ، والنون لا تُردّ ههنا، كما لا تردّ في الوصل والوقف هذه الواو في نحو ما ذكرنا، وذلك أنك تقول للجميع: جيؤُنَّ زيداً، تريد الثقيلة، ولا تردّها في الوقف ولا في الوصل، وإنْ أردت الخفيفة في فعل الأثنين المرتفع قلت: هَلْ تَضْرِبانِ زيداً، لأنك قد أمنت النون الخفيفة، وإنّما أذهبت النون لأنّها لا تثبت مع نون الرفع، فإذا بقيت نونُ الرفع لم تثبت بعدها النون الخفيفة، فلمّا أمنوها ثبتت نون الرفع في الصلة كما ثبتت نون الرفع في فعل الجميع في الوقف، ورددت نون الجميع، كما رددت ياء اضربي وواو اضربوا، حين أمنت البدل من الخفيفة في الوقف)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 525–526.

أقول:

أولاً: لا فرق بين توكيد فعل الأمر المسند إلى ألف الاثنين بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة من حيث إبقاء ألف الاثنين، ولا يجوز حذفها لئلا يلتبس ما هو مسند إلى الواحد بما هو مسند إلى الاثنين.

فتقول: إكرما تريد الاثنين.

وقول الخليل في إجازة توكيد الفعل الأمر المسند إلى ألف الاثنين بالنون الخفيفة لا يتفق وقول المانعين ذلك لئلا يلتقي ساكنان ألف الاثنين والنون الخفيفة فلا يقال عند هؤلاء: قومانْ، وأقعدانْ، بالنون الخفيفة إذ يلتقي ساكنان في غير الموضع الذي يجاز فيه مثل هذا الالتقاء، وإجازة سيبويه وقوع نون التوكيد بعد ألف الاثنين قد يكون مستنداً فيه إلى لهجات بعض العرب إذ قد يلتقي ساكنان في الوصل كما في نحو: لامْ، راءْ، عينْ، صادْ، وقوله تعالى: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [من سورة الأنعام: 162]، وقيل إنه بكسر النون وعليه قراءة قوله تعالى: ﴿فَدَمِّرَانِّهِمْ تَدْمِيرًا﴾ [من سورة الفرقان: 36]، على أنه أمر للاثنين، والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وقراءة بعضهم: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [من سورة يونس: 89]، بتخفيف النون مكسورة، وجعل الواو للعطف و(لا) للنهي، ويجوز أن يكون الواو للحال، و(لا) للنفي، والنون علامة الرفع[1].

ثانياً: وأبطل سيبويه توكيد الأمر المسند إلى ألف الاثنين بالخفيفة كما أبطله في نحو: (أكرما نعمان)؛ لأنه لو جاز هذا لما وقع التشديد بعد الألف فيما لم يكن يجوز في غير (نعمان) لجاز أن تقول: جيئوني وجيئونْ نعمان، إذا أردت الخفيفة، وذلك أننا ندخل الخفيفة على (جيئوا) فنقول: جيئون يا قوم، بحذف الواو التي كانت في: (جيئوا) لالتقاء الساكنين: الواو والنون، فإذا وصلنا به نون المتكلّم ونون نعمان أدغمت فيه النون الخفيفة،

---

(1) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 310.

ولا تردّ الواو، وإنْ كان بعدها نون مشدّدة؛ لأنها قد سقطت لاجتماع الساكنين والتشديد غير لازم[1].

ثالثاً: وإذا أردنا نون التوكيد الخفيفة مع المضارع المرفوع المسند إلى ألف الاثنين قلنا: هل تكرمان الضيفَ، بثبوت النون التي هي علامة الرفع في الأفعال الخمسة، ولا يجوز التوكيد بالخفيفة، لأنّ إدخال الخفيفة هنا يلزم حذف نون الرفع، وذلك ممتنع، لأنّ نون التوكيد الخفيفة لا تدخل ونون الرفع ثابتة.

توكيد الفعل المسند للنسوة بالنون الثقيلة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت: اضْرِبْنانِّ يا نسوةُ، وهلْ تَضْرِبْنانِّ ولتَضْرِبْنانِّ، فإنّما ألحقت هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها كما حذفوا نون الجميع للنونات ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهُن وفعلُ الواحد، وكُسرت الثقيلةُ ههنا لأنّها بعد ألفٍ زائدة فجُعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك، وهي فيما سوى ذلك مفتوحة؛ لأنّهما حرفان الأول منهما ساكن، ففُتحت كما فُتحت نونُ أيْنَ. وإذا أردتَ الخفيفة في فعل جميع النساء قلت في الوقف والوصل: اضْرِبْنَ زيداً، ولْيَضْرِبْنَ زيداً، يكون بمنزلته إذا لم تُرد الخفيفة، وتحذف الألف التي في قولك: اضْرِبْنانِّ لأنّها ليست باسم كألف اضْرِبا، وإنّما جئت بها كراهية النونات، فلمّا أمنتَ النون لم تحتج إليها فتركتها كما أثبت نون الاثنين في الرفع إذا أمنتَ النون، وذلك لأنّها لم تكن لتثبت مع نون الجميع كراهية التقائهما، ولا بعد الألف، كما لم تثبت في الاثنين، فلمّا استغنوا عنها تركوها، وأمّا يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: اضْرِبانْ زيداً واضْرِبْنانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلاّ أن يُدغم، ويقولون في الوقف: اضْرِبَا واضْرِبْنَا فيمدّون، وهو قياس قولهم، لأنّها تصير ألفاً، فإذا اجتمعت ألفان مُدّ الحرف، وإذا

---

(1) السيرافي: 4/ 260.

وقع بعدها ألف ولام أو ألف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها، وإنّما القياس في قولهم أن يقولوا اضْرِبَ الرَّجُلَ، كما تقول بغير الخفيفة إذا كان بعدها ألفُ وصل أو ألف ولام ذهبتْ، فينبغي لهم أن يُذهبوها لذا، ثمّ تذهب الألف كما تذهب الألف وأنت تريد النون في الواحد إذا وقفت فقلت: اضْرِبَا ثمّ قلت: اضْرِبَ الرجلَ؛ لأنّهم إذا قالوا: اضْرِبانْ زيداً فقد جعلوها بمنزلتها في اضْرِبَنْ زيداً، فينبغي لهم أن يُجروا عليها هناك ما يُجرى عليها في الواحد)[1].

أقول:

أولاً: مرَّ القول في أنَّ النون الخفيفة لا تؤكد الفعل المسند إلى نون النسوة، وذلك لأنَّ الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد قصداً للتخفيف، فيقال اكتبْنانِّ يا نسوة، وهل تكتبْنانِّ، بنون التوكيد الثقيلة، لأنَّ الخفيفة لا تقع بعد الألف.

وقد أشار سيبويه إلى أنَّ إلحاق الألف (كراهية النونات) ولذلك فصلوا بينها تخفيفاً كما حذفوا النون في الفعل المسند إلى جماعة الذكور المؤكد بالنون.

ولا يجوز عند سيبويه حذف نون النسوة كراهية أن يلتبس الفعل المراد به جميع النساء، وفعل الواحد، زد على ذلك أنَّ نون النسوة ضمير.

ومن صفات النون الثقيلة المؤكد بها الفعل المسند لنون النسوة أن تكون مكسورة، لكونها بمنزلة نون الاثنين، وما عدا هذين الموضعين تكون نون التوكيد مفتوحة كما تفتح نون (أينَ).

ثانياً : وقد اختلفوا في توكيد الفعل المسند إلى نون النسوة بالنون الخفيفة فذهب سيبويه إلى جواز ذلك بشرط حذف الألف التي تأتي بها للفصل بين النونات الثلاثة، نون النسوة، والنون المدغمة، والنون المدغم فيها فيقال: اكتبْنَ، وليكتبْنَ.

أمّا يونس وتابعه الكوفيون فيقولون: اكتبانْ، بإدخال الألف كما أُدخلت مع نون التوكيد الثقيلة، وقول هؤلاء مستند في الأصل إلى قولهم في أصلية نون التوكيد الثقيلة،

---

[1] سيبويه: 3/ 526-528.

وفرعية الخفيفة، وما يجري على الأصل عندهم يجري على الفرع، ومذهب سيبويه أسلم لأنّ الفرع ليس بالضرورة أن يجري على الأصل في جميع الأحكام، زد على ذلك أننا مع الخفيفة نأمن توالي النونات، فلذلك لم نثبت الألف، ثمّ أنّ إثبات الألف (لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها) إذ لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلاّ أن يُدغم.

ثالثاً: وإذا وقفت على نحو: اكتبا، واكتبنا، فبالمدّ، وذلك لأنّ نون التوكيد تبدل ألفاً، فليتلقي ألفان فيمدّ الحرف، وهذا هو القياس، مع التأكيد على أنّ نحو: اكتبان، واكتبنان، لم يتفقوا فيهما على إثبات الألف، وقد مرّ القول في أنّ من أحكام النون الخفيفة أنّها تُعطى في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً.

توكيد المعتل الآخر

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو التي الواوات والياءات لاماتهن اعلم أنّ الياء التي هي لام، والواو التي هي بمنزلتها، إذا حذفتا في الجزم ثمّ ألحقت الخفيفة أو الثقيلة، أخرجتها كما تُخرجها إذا جئت بالألف للاثنين؛ لأنّ الحرف يُبنى عليها كما يُبنى على تلك الألف، وما قبلها مفتوح كما يُفتح ما قبل الألف، وذلك قولك: ارْمِيَنّ زيداً، واخْشَيَنّ زيداً، واغزُوَنّ، قال الشاعر:

اسْتَقدِرِ الله خيراً وارْضَيَنْ بـه   فبينما العُسْرُ إذ دارَتْ مَياسيرُ

وإنْ كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين، ثمّ ألحقت الخفيفة أو الثقيلة حركتها كما تحركها لألف الاثنين، والتفسيرُ في ذلك كالتفسير في المحذوف، وذلك قولك: لأدْعُوَنّ ولأرْضَيَنّ ولأرْمِيَنّ، وهل تَرْضَيَنّ، أو تَرْمِيَنّ، وهل تَدْعُوَنّ.

وكذلك كلُّ ياءٍ أُجريت مجرى الياء من نفس الحرف وكانت في الحرف، نحو ياء سَلْقَيْتُ وتَجَعْبَيتُ، جَعْبَاهُ أيْ صَرَعَهُ، وتَجَعْبي: انْصَرَعَ)[1].

أقول:

أولاً: معتلّ الآخر من الأفعال على ثلاثة أنواع:

معتلّ بالألف، مثل: يخشى.

ومعتلّ بالواو: مثل: يغزو.

ومعتلّ بالياء: مثل: يرمي.

ثانياً: إذا أردنا توكيد فعل الواحد المذكر، أو الاثنين، أو فعل جماعة المؤنث، وكان الفعل معتلاً بالواو أو الياء رددنا إليه حرف العلّة، فنقول: اخشيَنّ، واغزونّ، وارميَنّ.

واخشيانّ، واغزوانّ، وارميانّ يا نساء.

---

(1) سيبويه: 3/ 528-529.

يقول حريث بن جبلة (شاعر جاهلي) [1]:

استَقْدِرِ الله خيراً وارْضَيَنْ بـه ... فبينما العُسْرُ إذ دارَتْ مَياسيرُ

والشاهد قوله: (ارضَيَنْ) بإعادة الياء التي حذفت للجزم.

ثالثاً: وإذا كانت الواو أو الياء لم تذهبا بسبب الجزم، فيحركان عند توكيد الفعل بالنون الثقيلة أو الخفيفة، فتقول:

لأدعوَنّ، ولأرميَنّ، وهل تدعُوَنْ، وهل ترمِيَنْ

أمّا الفعل المعتل بالألف فترد ألفه في كلّ موضع إلاّ مع فعل جماعة المذكر، وتقلبها ياءً وتترك الفتحة قبلها تدلّ عليها، فتقول: يا أخي اخشينْ الله، ويا محمدان اخشيان الله، ويا هندان اخشيان الله، ويا هند اخشينْ الله، وياء نساء اخشيانه فإذا صرت إلى فعل جماعة المذكر حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهما: ألف العلّة وواو الجماعة، وأبقيت الفتحة على الشين تدلّ على الألف المحذوفة، فتقول: يا رجال اخشونْ الله، وارضونْ بالقليل، ولا يجوز: اخشُنْ الله، بحذف الواو، لأنّك لو حذفتها لأبقيت الضمة على الشّين تدلّ عليها، ولم يبق دليل على حذف وذلك غير جائز؛ لأنّ الألف لا تحذف في كلام العرب إلاّ وعليها دليل سواء حُذفت الواو أو ياء.

أمّا قولك: ارُمنّ يا رجال، فأصله: ارميون، فوقعت الياء بين واو وكسرة فسقطت، وبقيت الكسرة دالة عليها، ثمّ لم يكن من واو الضمير، والواو هذه لا تكون مع الكسرة، فنقلت الكسرة إلى الضمة، لتصحّ الواو، ثمّ التقى ساكنان هما: واو الجماعة والنون الخفيفة، أو الخفيفة المدغمة بالمتحرّكة، فلمّا التقى ساكنان حذفت الواو، وجعل مكانها ضمّة دليلاً عليها[2]، نحو:

يا رجال ارُمنْ العدو

---

(1) ينظر: ثعلب: مجالسه، 1/ 265، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 255، والمالقي: رصف المباني، ص 338، والسيوطي: شرح شواهد المغني، 1/ 244.

(2) ينظر: حيدرة اليمني: كشف المشكل، ص 230-231.

رابعاً: ومن المعروف أنّ الفعل المعتلّ الآخر، إذا أُسند إلى الاسم الظاهر والضمير المستتر والألف والنون لا تحذف آخره عند توكيده بالنون بل تقلبه ياءً فتقول في الإسناد إلى الاسم الظاهر:

ليخشَيَنَّ محمدٌ الله.

وإلى الضمير المستتر: لتخشَيَنَّ يا محمدُ الله.

وإلى ألف الاثنين: لتخشيانِّ يا محمدان.

وإلى نون النسوة: لتخشينانِّ يا هندات الله.

خامساً: ويشير سيبويه أخيراً إلى أنّ فتح ما قبل الواو أو الياء، عند توكيد هذه الأفعال بالنون، لصيرورة نون التوكيد بمنزلة نون التثنية في انتفاء الواو والياء قبلها، وفي قلب الألف واواً أو ياءً قبلها في نحو: عصوان، ورحيان، وفي الفعل: رنوا، ورميا، وأريد أن تغزوا، وترميا، وتخشيا ولذلك يقال: ارمِيَنَّ، واخشَيَنَّ، وغزوَنَّ.

وكذلك تجري كلّ ياء من نفس الكلمة كياء: سلْقَيْتُ، وتجعبيتُ، وسلقينَّ، وجعبينَّ، وتجعبيَنَّ، وهل تتجعبينَّ، وجعباه: صرعه، وتجعبي: انصرع.

ما لا يجوز توكيده

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا بابُ ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل، وذلك نحو: إيهِ وصَهْ ومَهْ وأشباهها، وهلُمَّ في لغة أهل الحجاز كذلك، ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى سواء، وزعم أنها لَمّ لحقتها هاءُ للتنبيه في اللغتين، وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هلُمَّ في لغة بني تميم لأنها عندهم بمنزلة رُدَّ ورُدّاً ورُدِّي، وارْدُدْن، كما تقول: هلُمَّ وهلُمَّا وهلُمِّي وهَلْمُمْنَ والهاء فضلٌ، إنّما هي ها التي للتنبيه، ولكنّهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم)[1].

أقول:

أولاً: حدّد سيبويه في مطلع حديثه على أحكام التوكيد بالنونين الثقيلة والخفيفة أنّ الأفعال التي تؤكد أربعة، وهي:

الأمر، والنهي، والاستفهام، والقسم.

ثمّ قسم الفعل المؤكد على قسمين: صحيح ومعتلّ، وبين أحكام كلّ منهما عند التوكيد بإحدى النونين.

ثانياً: وقد وضح لنا من خلال ذلك أنّ أحكام الفعل المؤكد كثيرة منها كونه مستقبلاً خالصاً للاستقبال، ولذلك لا يؤكَّد الفعل الماضي مطلقاً، لأنّه حدث حصل وانقطع، ولا حاجة لتوكيده، وهو في صيغته لا يقبل التوكيد أصلاً.

ومنها أنّ الأمر يجوز توكيده من غير قيد ولا شرط.

ومنها أنّ المضارع باعتبار توكيده أو عدمه على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يجب توكيده، وذلك حين يقع جواباً لقسم، ويكون مثبتاً دالاً على الاستقبال، وغير مفصول عن لام جواب القسم بفاصل.

---

(1) سيبويه: 3/ 529.

والثاني: ما يجوز توكيده أو عدم توكيده، وذلك إذا وقع الفعل المضارع في جملة طلبية، أو وقع بعد نفي، أو (إمّا) الشرطية المتلوّة بـ (ما) الزائدة.

والثالث: ما يمتنع توكيده، وذلك في المضارع غير المسبوق بطلب محض المعبّر عنه بـ (الأمر، أو الاستفهام)، أو النهي، أو العرض، أو التحضيض، أو الترجّي أو التمنّي، أو الدعاء)، أو المسبوق بالنفي كقولك: والله لا أقول إلاّ الحقّ.

أو المفصول عن لام القسم بفاصل كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [من سورة يوسف: 85]، فلا يجوز توكيد (تفتأ) لأنه على تقدير النفي، أيّ: لا تفتأ أو الدال على الحال، نحو: والله لتسافرُ الآن.

ثالثاً: ومـمّا لا يجوز توكيده عند سيبويه أسماء الأفعال الدالة على الطلب كـ: صَهْ، ومَهْ، وأشباهها، لأنّها لا تدلّ على طلب محض، أمّا (هلُمّ) في لغة أهل الحجاز فلا تؤكد بالنون أيضاً، لأنّها كسائر أسماء الأفعال على صورة واحدة لا تتغير، للمفرد، وللمثنى، وللجمع، وللمذكر والمؤنث، وهذا في لغة أهل الحجاز.

رابعاً: ويشير سيبويه إلى لهجة بني تميم يدخلون فيها نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة على (هلُمّ)، يعاملونها معاملة: رُدَّ، حين يقولون:

رُدَّا، ورُدّي، واردُدْن، فيقولون:

هلُمّ، وهلُمّا، وهلُمّي، وهلمُمْنَ.

وهلُمّ عندهم: (لُمّ) لحقتها الهاء، وعلى هذا يقولون:

هلمُنَّ يا رجال، وهلمُنَّ يا امرأة.

و: هلمُمْنانِّ يا نسوة.

فيعاملونها معاملة سائر الأفعال.

إدغام المثلين في الفعل

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه، والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو: رَدَدتُ، وَدِدتُ، واجتَرَرْتُ، وانقَدَدتُ، واستَعدَدتُ، وضارَرْتُ، وترادَدْنا، واحمَرَرْتُ، واحمارَرْتُ، واطمأننتُ، فإذا تحرّكَ الحرفُ الأخيرُ فالعربُ مُجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أولى به؛ لأنّه لـمّا كانا من موضع واحد ثَقُلَ عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثمّ يُعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلمّا ثَقُل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعةً واحدةً، وذلك قولهم: رُدِّي واجْتَرَّا وانْقَدُّوا واستَعِدّي، وضارِّي زيداً، وهما يُرادّان واحمَرّ واحمارّ، وهو يطمئنّ، فإذا كان حرفٌ من هذه الحروف في موضع تكسن فيه لامُ الفعل فإنّ أهل الحجاز يضاعفون؛ لأنّهم أسكنوا الآخر، فلم يكن بُدٌّ من تحريك الذي قبله؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان، وذلك قولك: ارْدُدْ واجتَرِرْ، وإنْ تُضارِرْ، وإنْ تَستعدِدْ استعدِدْ، وكذلك جميع هذه الحروف.

ويقولون: ارْدُد الرجلَ وإنْ تَستَعدِدِ اليومَ استعدد، يدعونه على حاله ولا يُدغمون؛ لأنّ هذا التحريك ليس بلازم لها، إنّما حركوا في هذا الموضع لالتقاء الساكنين، وليس الساكنُ الذي بعده في الفعل مبنياً عليه كالنون الثقيلة والخفيفة، وأمّا بنو تميم فيُدغمون كما ادغموا، إذ كان الحرفان متحركين لـما ذكرنا من المتحركين، فيُسكنون الأول ويحرّكون الآخر؛ لأنّهما لا يسكنان جميعاً، وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- التضعيف: تكرار حرف من حروف الكلمة، ويسمى أيضاً: تشديد النقل، والوقف بالتضعيف، وسيبويه يتناول تكرير الحرف الواقع في آخر الفعل كـ (ردّ) و(استعدّ) و(احمرّ) ونحو هذا وقد يكرّر عين الفعل، كما في: (قدّم) و(عظّم، و(حسّن).

---

(1) سيبويه: 3/ 529-530.

- الإدغام: الإدغام في اللغة، مصدر أدغم الشيء في الشيء أدخله فيه، وهو في الاصطلاح: إدخال حرف في حرف آخر من جنسه بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدّداً، نحو: مرَّ، وسرَّ، والأصل: مرَرَ، وسرَرَ.

والإدغام نوعان[1]:

1- الإدغام الصغير: وهو ما كان أول الحرفين المثلين ساكناً والثاني متحركاً، كما في: سرَّ، ومرَّ، وشدَّ، وردَّ، وأطلق عليه هذا المصطلح لأنَّ فيه عملاً واحداً، هو إدخال الحرف الأول في الثاني الذي من جنسه.

2- الإدغام الكبير: وهو ما كان الحرفان المثلان فيه متحركين، فيسكن الأول بحذف حركته كـ (شدَّ – شدَدَ) أو بنقلها إلى الساكن قبله نحو: (يشُدُّ، يشْدُدُ) وسمي كبيراً لأنَّ فيه وظيفتين هما: الإسكان، والإدغام.

ثانياً: والإدغام كما هو واضح من كلام سيبويه أن يرفع الناطق لسانه بالحرفين رفعةً واحدةً، ووضع ذلك من اللسان موضعاً واحداً، وهذا لا يكون إلاَّ في إدغام الحرفين المثلين، أو المتقاربين[2].

والسرّ في ذلك صوتيّ محض، لكون النطق بالمثلين ثقيل على اللسان ولذلك يقول سيبويه: (لأنه لـمّا كانا – يعني الحرفين المثلين – من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثمّ يعيدوها إلى ذلك الموضع، للحرف الآخر، فلمّا ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعةً واحدةً).

ومعنى هذا أنَّ النطق بالحرفين المعينين على مرحلتين يشكل ثقلاً على اللسان لأنَّ هذا بحاجة إلى إعماله مرتين فيكثر العمل على العضو الواحد.

ثالثاً: يرى سيبويه أنّه إذا كان أول الحرفين ساكناً والثاني متحركاً فالعرب مجمعون على إدخال الحرف الأول في الثاني، وهو ما يسمى بالإدغام الصغير، نحو: الشدُّ في: شَدَدَ،

---

(1) الأسمر، راجي: المعجم المفصل في الصرف، ص 49.

(2) ينظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف، ص 679-718.

وقد بيّن علّة الإدغام وهي علّة صوتية محضة وقد مثل لها بنحو: ردّي، واجترّ، وانقدّ، واستعدّ، وغيرها.

وإذا كان الحرفان المثلان متحركين، فيسكن الأول، بحذف حركته نحو: شدَّ، شدَدَ، أو بنقلها إلى الحرف الساكن قبله نحو: يشدُّ: يشْدُدُ، وهذا هو الإدغام الكبير، وفيه إجراءان: الإسكان والإدغام.

رابعاً: وإذا كان حرف من الحرفين المتجانسين في موضع سكون لكونه آخر الفعل المعين، فأهل الحجاز يفكّون الإدغام لأنهم يسكونون الآخر ويحرّكون الحرف الأول حتّى لا يلتقي ساكنان، فيقولون:

أردُدْ، وأشدُدْ، وأغضُضْ، واستعدِدْ. وبنو تميم يدغمون ما كان آخره ساكناً، ويعاملونه معاملة ما كان فيه الحرفان متحركين، وهذا كثير في اللغة.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف الأول من الحرفين ساكناً ألقيتَ حركة الأول عليه: إنْ كان مكسوراً فاكسره، وإنْ كان مضموماً فضمّه، وإنْ كان مفتوحاً فافتحه، وإنْ كان قبل الذي تُلقى عليه الحركة ألفُ وصل حذفتها؛ لأنه قد استُغني عنها حيث حُرّك، وإنّما احتيج إليها لسكون ما بعدها، وذلك قولك: رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ، وإنْ تردَّ أردُّ، ألقيت حركة الأول منهما على الساكن الذي قبله وحذفت الألف، كما فعلت ذلك في غير الجزم، وذلك قولك: رُدَّا ورُدُّوا. وإنْ كان الساكنُ الذي قبل الأول بينه وبين الألف حاجز ألقيتَ عليه حركة الأول؛ لأنَّ كلّ واحدٍ منهما يتحوّل في حال صاحبه عن الأصل، كما فعلتَ ذلك في رُدَّ وفِرَّ، وعَضَّ، ولا تحذف الألف لأنَّ الحرف الذي بعد ألف الوصل ساكن؛ وذلك قولك: اطْمَأنَّ واقْشَعَرَّ، وإنْ تَشْمَئزَّ أشْمَئزَّ فصارت الألفُ في الإدغام والجزم مثلها في الخبر، وذلك قولك: اطْمَئنُّوا واطْمَئنَّا، ومثل ذلك استَعِدَّ. وإنْ كان الذي قبل الأول متحركاً وكان في الحرف ألف وصل لم تغيّره الحركةُ عن حاله؛ لأنه لم يكن حرفاً يُضطرَ إلى تحريكه، ولا تذهب الألف لأنَّ الذي بعدها لم يحرّك، وذلك قولك: اجْتَرَّ واحْمَرَّ وانْقَدَّ، وإنْ تَنْقدَّ أنْقَدَّ، فصار في

الإدغام وثبات الألف مثله في غير الجزم. وإذا كان قبل الأول الف لم تغيِّر؛ لأنَّ الألف قد يكون بعدها الساكنُ المدغمُ فيحتمل ذلك وتكون ألف الوصل في هذا الحرف؛ لأنَّ الساكن الذي بعدها لا يحرَّك، وذلك احمَارٌ واشهابٌ، وإنْ تَدْهامٌ ادْهامٌ، فصار في الإدغام وثبات الألف مثله في غير الجزم. وإنْ كان قبل الأول ألف ولم يكن في ذلك الحرف حرفُ وصلٍ لم يغيِّر عن بنائه وعن الإدغام في غير الجزم، وذلك قولك: مادٌ ولا تُضارٌ، ولا تُجارّ، وكذلك ما كانت ألفُه مقطوعة، نحو: أمِدَّ، وأعِدَّ) [1].

أقول:

أولاً: إذا اجتمع في فعل حرفان متماثلان صحيحان وكان الأول مهما ساكناً أُدغم في الثاني من غير تغيير فنقول: هذَّب، وحسَّن، وكرَّم.

أمّا إذا كان الحرف الأول منهما متحركاً فإمّا أن يكون في أول الكلمة، أو غير ذلك، فإذا كان غير أولٍ أسكناه بحذف الحركة منه وأدغمناه في الثاني، إنْ كان ما قبله متحركاً، أو ساكناً هو حرف مدّ ولين، أو بنقل السكون إلى الحرف الواقع قبله إنْ كان ساكناً ومن غير أحرف المدّ واللين ثمّ يتمّ الإدغام كما في نحو:

ردَّ، واحمرَّ، واستقرَّ، واحمارَّ، فالأصل في حركة الحرف الأول من الحرفين المثلين هي الفتح، والدليل على تحركه أننا إذا أسندنا الفعل إلى ضمير المتكلّم أو المتكلمين تحرّك الحرف فنقول: رَدَدْتُ، واستقرَرْتُ، ورَدَدْنا، واستقرَرْنا، وكذلك احمرَرْتُ، واحمارَرْتُ، بتحريك الأول عند زوال الإدغام، وما تسكينه إلاّ لأنّ النية بالحركة أنْ تكون بعد الحرف، فتجيء فاصلة بين المثلين، ولا يمكن الإدغام في المثلين مع الفصل.

ثانياً: وإذا كان الحرف الذي قبل الأول من الحرفين المتجانسين ساكناً ألقينا حركة الأول عليه، فإن كان مكسوراً كسر وكذا في حالتي الضمّ أو الفتح، أمّا إذا كان الذي نلقي عليه الحركة ألف وصل حذفت الحركة، لأنه قد استغني عنها حيث حُرّك، وما الحاجة إليها إلاّ لسكون ما بعدها، فنقول: رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ، وإنْ تردّا ارْدُدْ، بإلقاء حركة الحرف الأول

---

[1] سيبويه: 3/ 531-532.

منهما – أيّ من الدالين أو الرائين، على الساكن قبله مع حذف الألف كما هو الحال في غير الجزم، تقول: رُدّا وردُّوا.

وإذا كان الساكن الواقع قبل الحرف الأول يفصل بينه وبين الألف فاصل فيتم إلقاء الحركة على الأول كما في نحو: اطمأنّ، واقشعرّ، وإنْ تشمئزّ أشمئزّ، فصارت الألف في الإدغام والجزم بمنزلة حالها في الخبر من نحو: اطمئنُّوا، واطمئنا، ومثل اشمئزّ: استعدّ.

أمّا إذا كان الحرف الواقع قبل الحرف الأول من المثلين متحركاً وكان في الكلمة ألف وصل لم تغيّر الحركةُ عن حاله، لأنّه لا حاجة لتحريكه أصلاً، وتبقى ألف الوصل لكون ما بعدها غير متحرّك نحو: اجترّ، واحمرّ، وانقدّ، وإنْ تنقدّ أنقدّ، بمنزلة ما كان خبراً لا طلباً.

ثالثاً: وإذا كان ما قبل الأول ألفاً لم تغيّر، لأنّ ما بعد هذه الألف قد يكون ساكن مدغم، وتكون ألف الوصل في الكلمة، لأنّ الساكن بعد ألف الوصل هذه لا يحرّك كما قلنا سابقاً، وذلك نحو:

احمارّ، واشهابّ، وإنْ تدهامّ أدهامّ.

بمنزلة ما قبله في الإدغام وثبات الألف وفي الجزم والخبر.

رابعاً: أمّا إذا كان ما قبل الحرف الأول ألفاً غير وصل، فلا يغيّر أيضاً وذلك نحو: مادّ، ولا تضارّ، ولا تُجارّ، وكذا ما كانت ألفه همزة قطع نحو: أمدّ، وأعدّ.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول، من غير أهل الحجاز، اعلم أنَّ منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحاً فتحوه، وإنْ كان مضموماً ضمُّوه، وإنْ كان مكسوراً كسروه، وذلك قولك: رُدُّ وعَضَّ، وفِرِّ يا فتى، واقْشَعَرَّ واطْمَئِنَّ واستَعِدَّ، واجْتَرَّ، واحْمَرَّ، وضارَّ؛ لأنَّ قبلها فتحة والفاً، فهي أجدر أن تُفتح، ورُدُّنا ولا يُشِلُّكم اللهُ، وعَضَّنا ومُدُّني إليك ولا يُشلُّكَ اللهُ وليعَضَّكم، فإن جاءت الهاءُ والألف فتحوا أبداً. وسألتُ الخليل لِمَ ذاك؟ فقال: لأنَّ الهاء خفيَّة، فكأنّهم قالوا: رُدَّا وأمدَّا وغُلاَّ، إذا قالوا: رُدَّها وغُلَّها وأمِدَّها. فإذا كانت الهاء مضمومة ضموا، كأنّهم قالوا: مُدُّوا وعَضُّوا إذا قالوا: مُدُّهُ وعَضُّهُ، فإن جئت بالألف واللام وبالألف الخفيفة كسرت الأول كلَّه؛ لأنَّه كان في الأصل مجزوماً؛ لأنَّ الفعل إذا كان مجزوماً فحرّك لالتقاء الساكنين كُسر، وذلك قولك: اضْربِ الرَّجُلَ، واضْربِ ابْنَك، فلمّا جاءت الألف واللام الخفيفة رددته إلى أصله؛ لأنَّ أصله أن يكون مسكَّناً على لغة أهل الحجاز، كما أنَّ نظائره غير المضاعف على ذلك جرى. ومثل ذلك مُذُو ذَهَبْتُمْ فيمن أسكن، تقول: مُذِ اليوم، وذَهَبْتُمُ اليومَ؛ لأنك لم تبنِ الميم على أنَّ أصله السكون، ولكنّه حُذف كياء قاضٍ ونحوها. ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كلّ حال، إلاَّ في الألف واللام والألف الخفيفة، فزعم الخليل أنّهم شبَّهوه بأيْنَ وكَيْفَ وسَوْفَ، وأشباه ذلك، وفعلوا به إذا جاءوا بالألف واللام والألف الخفيفة ما فَعَلَ الأولون، وهم بنو أسدٍ وغيرُهم من بني تميم، وسمعناه ممَّن تُرضى عربيته، ولم يُتبعوا الآخرَ الأولَ كما قالوا: امْرُؤٌ وامْرِئٍ وامرأً فاتبعوا الآخر الأول، وكما قالوا: ابنمٍ وابنُمٌ وابنَما. ومنهم من يدعه إذا جاء بالألف واللام على حاله مفتوحاً، يجعله في جميع الأشياء كأينَ، وزعم يونس أنّه سمعهم يقولون:

غُضَّ الطَّرْفَ إنّك من نُمَيْرٍ

ولا يكسر هَلُمَّ البتة من قال: هَلُمَّا وهَلُمِّي، ولكن يجعلها في الفعل تجري مجراها في لغة أهل الحجاز بمنزلة رُوَيْدَ.

ومن العرب من يكسر ذا أجمع على كلّ حال، فيجعله بمنزلة اضرب الرجل واضرب ابنك وإنْ لم تجيء بالألف واللام؛ لأنّ فعل حُرِّكَ لالتقاء الساكنين، وكذلك اضرب ابنك واضرب الرجل، ولا يقولوا في هلُمَّ، لا يقول: هَلُمِّ يا فتى من يقول: هلمُّوا، فيجعلها بمنزلة رُوَيْدَ، ولا يكسر هَلُمِّ احدَ، لأنّها لم تصرَّف تصرُّفَ الفعل ولم تقْوَ قوَّته، ومن يكسر كَعْبَ وغَنِيٍّ)[1].

أقول:

أولاً: إذا كان ثاني المثلين ساكناً فلا يخلو من أن يجتمع مع نظيره في كلمة واحدة، أو في كلمتين، فإن اجتمعا في كلمة واحدة وكان الثاني حرفاً صحيحاً فلا يخلو من أن تصل إليه الحركة في حال، أو لا تصل: فإن وصلت إليه الحركة فأهل الحجاز لا يدغمون، يقولون: إنْ تردُدْ أردُدْ، وأشدُدْ، وتُضارِرْ، لأنّ الإدغام يؤدي إلى التقاء الساكنين؛ لأنّ إدغام الأول في الثاني يقتضي إسكان الأول، لئلا تكون الحركة فاصلة بين الحرفين المثلين، والثاني ساكن، فيجتمع ساكنان، فلمّا كان الإدغام يؤدي إلى ذلك رفضوه.

وأمّا غيرهم من العرب فيدغم ويعتدّ بالعارض، وحمل ما سكونه جزم على المعرب بالحركة، ومثلما ندغم المعرب بالحركة ندغم المعرب بالسكون وبذلك يحمل عند هؤلاء ما سكونه علامة بناء على ما سكونه جزم، لأنّهما متشابهان في الحركة فيقولون: رُدُّ وعَضَّ وفِرِّ، بتحريك الحرف الأخير بحركة ما قبله، ضماً، أو فتحاً، أو كسراً.

ثانياً: وإذا اتصل مثل هذه الألفاظ بالهاء والألف التي للتأنيث فالفتح على كلّ حال نحو: رُدَّها، وعضَّها، وفِرَّها، وفرُّ الدابة: الكشف عن أسنانها لمعرفة عمرها.

وينقل سيبويه تعليل أستاذه الخليل لهذا الإجراء وهو أنّ الهاء (خفيّة) فكأنّك قلت: رُدَّا، أو: ردُّوا إذا قالوا: رُدَّها، وأمدّها، فكما أنّك تفتح مع الألف وتضمُّ مع الواو فكذلك تفعل هنا، لأنّ الهاء خفية، أيْ لم تأتِ.

ثالثاً: وإذا جئت بالألف واللام، وبالألف الخفية، أيْ في حالة لم يأت بعد الفعل لكلمة أولها ساكن، فيلزم الكسر أبداً، نحو:

---

(1) سيبويه: 3/ 533-534.

رُدَّ ابنَكَ، ورُدَّ القومَ، وافتحِ الباب.

وعلّة ذلك أنّك تحرّك الحرف الثاني قبل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين نحو: أردُدِ القومَ، فلمّا أدغمت في هذا الموضع حرّكت بالحركة التي كانت قبل الإدغام، كما أنّهم لمّا حرّكوا (مُذْ) لالتقاء الساكنين فقالوا: (مُذُ اليوم) ضموا، لأنّ الأصل فيه (مُنذُ)، فلمّا حرّكوا أتوا بالحركة التي كانت له في الأصل.

ويرى سيبويه أنّ بعض الناطقين يفتح على كلّ حال، إلاّ إذا كان بعده ساكن، وذلك لإيثاره التخفيف واعتاده بالهاء في مثل: رُدَّهُ، ولم يتلفت إلى خفاء الهاء، إلاّ إذا كان بعده ساكن لأنّه آثر حركة الأصل على التخفيف.

(ومنهم من يفتح على كلّ حال – كان بعده – ساكن أو لم يكن – وذلك لأنّه آثر التخفيف في جميع الأحوال، وعلى هذا قول جرير[1]:

وغُضَّ الطَّرفَ إنّك من نُميرٍ فلا كعباً بلغتَ ولا كلابا

بفتح الضاد في (غُضَّ) المضعّف. ومنهم من يكسر ذلك أجمع على كلّ حال، وهؤلاء حرّكوا بالحركة التي هي لالتقاء الساكنين في الأصل.

هذا إذا لم يتصل بشيء من ذلك ألف أو واو أو ياء، فإنّ الحركة من ذلك نحو: رُدّا، ورُدّي، ورُدُّوا)[2].

رابعاً: والأكثر في (هلمّ) تحريكها بالفتح، وقد ألزموها الفتح لأنّها مركبة والتخفيف أولى بها، إذا وُصلت بالألف أو الواو أو الياء تحركت الميم المضعّفة بحركة تناسب هذه الأحرف فيقال: هلُمّا، وهلمُّوا، وهلمِّي، بالفتح، والضمّ، والكسر على التتالي، بجعلها في الفعل تجري مجراها في لغة أهل الحجاز بمنزلة رويد، في فتح الدال على كلّ حال.

ويرى سيبويه أنّ كسر ميم (هَلُمّ) قليل جاء على لهجتي: كَعْب، وغَنيٍّ.

---

(1) ديوانه، ص 821، وينظر: ابن يعيش، 9/ 128، والبغدادي، 1/ 72، 74.

(2) الأسمر: المعجم المفصل في علم الصرف، ص 59.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأهل الحجاز وغيرُهم مجتمعون على أنّهم يقولون للنساء: أرْدُدْنَ، وذلك لأنّ الدال لم تسكن ههنا لأمر ولا نهي، وكذلك كلّ حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرفٍ يجزم، ألا ترى أنّ السكون لازمٌ له في حال النصب والرفع، وذلك قولك: رَدَدْنَ، وهنّ يَرْدُدْنَ، وعليٌّ أن يَرْدُدْنَ، وكذلك يجري غيرُ المضاعف قبل نون النساء، لا يحرك في حال، وذلك قولك: ضَرَبْنَ ويَضْرِبْنَ ويَذْهَبْنَ، فلمّا كان هذا الحرف يلزمه السكون في كلّ موضع وكان السكون حاجزاً عنه ما سواه من الإعراب وتمكّن فيه ما لم يتمكن في غيره من الفعل، كرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما يُجزم لأمر او لحرف الجزم، فلم يلزمه السكون كلزوم هذا الذي هو غير مضاعف، ومثل ذلك قولهم: ردَدتُ، ومَدَدتُ؛ لأنّ الحرف بُني على هذه التاء كما بُني على النون وصار السكون فيه بمنزلته فيما فيه نون النساء، يدُلك على ذلك أنّه في موضع فتح، وزعم الخليل أنّ ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدّنَ ومَدّنَ، ورَدّتُ، جعلوه بمنزلة رَدَّ ومَدَّ، وكذلك جميع المضاعف يجري كما ذكرتُ لك في لغة أهل الحجاز وغيرهم والبكريّين، وأمّا رَدُدَ ويَرْدُدُ فلم يُدغموه؛ لأنّه لا يجوز أن يسكن حرفان فيلتقيا، ولم يكنوا ليحركوا العين الأولى لأنّهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أن يرفعوا ألسنتهم مرتين، فلمّا كان ذلك لا يُنجيهم أجروه على الأصل ولم يجز غيره، واعلم أنّ الشُعراء إذا اضطُّروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل، قال الشاعر، وهو قعنبُ ابن أم صاحب:

مَهْلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقي   أنّي أجُودُ لأقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

وقال:

تَشكُو الوَجَى مِنْ أظْلَلٍ وأظْلَلِ

وهذا النحو في الشعر كثير)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 534-535.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- نون النساء: نون النسوة.

ثانياً: إذا لم تصل الحركة إلى الساكن الثاني، فالحجازيون وغيرهم لا يدغمون، يقولون للنساء: أرْدُدْنَ، وللمتكلم: رَدَدْتُ، لأنَّ السكون في الدال هنا لا يشبه سكون الجزم، ولا سكون الأمر والنهي، وإنْ كان (ارْدُدْنَ) في صيغة الأمر، لأنَّ سكون الدال هنا سببه اتصال الفعل بنون النسوة، فهو بمنزلة اتصال الفعل بضمير رفع متحرّك كتاء الفاعل في: رَدَدْتُ، ومَدَدْتُ.

وسبب عدم الإدغام في مثل هذا كما أدغم في (رُدَّ) أنَّ السكون في: اردُدْ، وإنْ كان بناءً، أشبه المعرب من الوجهين المتقدّمين فحمل عليه الإدغام، وليس بين سكون الدال في (رَدَدْتُ) وأمثاله وبين المعرب شبّه فلم يكن له ما يحمل عليه.

ثالثاً: واستناداً إلى أستاذه الخليل -- رحمه الله -- يرى سيبويه أنَّ ناساً من بكر بن وائل يدغمون في مثل هذا فيقولون: رَدَّتُ و: رُدَّنَ، بتقديرهم الإدغام قبل دخول نون النسوة، وتاء الفاعل، فلمّا دخلتا أبقوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما.

رابعاً: وعلى الرغم من أنَّ الحجازيين وغيرهم لا يدغمون في نحو: أرْدُدْنَ ورَدَدْتُ، للأسباب التي أوضحناها في (أولاً)، فإنّهم يجيزون الإدغام في مثل هذه الحالة في الضرورة الشعرية، ومن الإدغام قول قعنب بن أم صاحب (من شعراء الدولة الأموية) [1]:

مَهْلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقي   أنّي أجُودُ لأقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

بفكّ الإدغام في (ظننوا) ضرورة، وكذلك قول العجاج [2]:

تَشكُو الوَجَى مِنْ أظْلَلٍ وأظْلَلِ

بفكّ الإدغام في (أظلل) والوجى: الحفا من طول السير، والأظلل: هو الأظل، وهو باطن خفة البعير.

---

(1) ينظر: ابن جني: الخصائص، 1/ 160، 257، والمنصف، 1/ 339، وابن يعيش، 3/ 12.

(2) ديوانه، ص 47، والمبرد: المقتضب، 1/ 252، وابن جني: الخصائص، 1/ 161.

المنقوص والمقصور والممدود

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب المقصور والممدود وهما في بنات الياء والواو التي هي لامات وما كانت الياءُ في آخره وأُجريت مجرى التي من نفس الحرف، فالمنقوصُ كلّ حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنّما نقصانه أن تُبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصبٌ ولا رفع ولا جرّ، وأشياءُ يُعلم أنّها منقوصة لأنّ نظائرها من غير المعتل إنّما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح، وذلك نحو: مُعْطىً ومُشْترىً وأشباه ذلك لأنّ مُعْطىً مُفْعَلٌ، وهو مثل: مُخْرَجٍ، فالياء بمنزلة الجيم والراء بمنزلة الطاء، فنظائر ذا تدلّك على أنّه منقوص، وكذلك مُشترىً إنّما هو مُفْتَعلٌ، وهو مثل مُعْتَرَكٍ، فالراء بمنزلة الراء، والياءُ بمنزلة الكاف. ومثل ذلك: هذا مَغْزىً ومَلْهىً إنّما هما مفعلٌ، وإنّما هما بمنزلة مَخرجٍ، فإنّما هي واوٌ وقعت بعد مفتوح، كما أنّ الجيم وقعت بعد مفتوح، وهما لامان، فأنت تستدلّ بذا على نقصانه، ومثل ذلك المفعولُ من سَلْقَيْتُه، وذلك قولك: مُسَلْقىً ومُسْلَنْقىً، والدليل على ذلك أنّه لو كان بدل هذه الياء التي في سَلْقَيْتُ غيرُ الياء لم تقع إلاّ بعد مفتوح، فكذلك هذا وأشباهه) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- المقصور: المقصور كلّ اسم معرب آخره ألف ملساء أيّ لا يتبعها همزة، وسُمّي مقصوراً لأنّ كلّ تصاريفه الإعرابية على حالة واحدة في الرفع والنصب والجرّ، ولهذا السبب سُمّي مقصوراً لأنّه حبس عن الحركة، لأنّ المقصور لغة هو المحبوس.
- وقد يقال للمقصور أيضاً المنقوص، فالقصر حبس عن الهمزة، والنقص: يعني نقص الهمزة من الاسم.

(1) سيبويه: 3/ 536.

ثانياً: لم ينص سيبويه على ما هية المقصور، أو المنقوص، ولم يحدد كونهما من الأسماء أو الأفعال إذ نظر هذه المسألة – أعني مسألة المقصور والممدود – من خلال آخر الكلمة المعينة إنْ كانت من بنات الواو أو الياء أو الألف سواء كانت فعلاً أو اسماً.

وإذا بحثنا عن مفهوم للمقصور في كتب أكثر النحاة وجدناهم يقصرونه على كلّ اسم معرب آخره ألف، وقد نصّوا على الاسمية احترازاً ممّا آخره ألف من الأفعال كـ (يخشى)، ونصّوا على الإعراب، احترازاً من (هذا) ونحوه، أمّا كون آخره ألفاً فاحتراز من الأفعال التي أواخرها ألفات، وكذلك الحروف.

ثالثاً: أمّا المنقوص فهو كلّ اسم متمكّن آخره ياء قبلها كسرة، فـ (اسم) احتراز من نحو: يرمي، ويجري، ومتمكّن احتراز ممّا هو مبني لا معرب كـ (ذي) و(الذي) وقبلها كسرة احتراز من نحو (ظبْي) بإسكان الباء[1].

وقد سُمّي المنقوص منقوصاً لأنّه نقص حركتين من حركات الإعراب وهما الضمة والكسرة، وكان الأصل في إعراب المرفوع منه نحو: الساعي للخير مفلح، بضمّة مقدّرة منوية في الياء يتبعها التنوين، ولكن حذفت منه الضمّة والكسرة لاعتلال حرف الإعراب منه الذي هو الياء، فيشترك الرّفع والجرّ في هذه المواضع حسب، وأمّا نصبه فيكون بفتح الياء لخفّة الفتحة، فإن اضطّر شاعر إلى إظهار حركة الياء مع الاسم المنقوص في حالة رفعه، أو جرّه جاز له ذلك[2].

رابعاً: والمقصور عند سيبويه ما كان آخره واواً أو ياءً وقبلها فتحة، فتقلب ألفاً ولذلك لا يعرب بالحركات الظاهرة؛ لأنّ هذه الحركات لا تظهر على الألف ولذلك يقول سيبويه: (وإنّما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع، ولا جرّ).

خامساً: ويرى سيبويه أنّ بعض المقصور يعلم بقياس، وبعضه سماعيّ فمن الأول: نحو مُعطي، ومُشتري، ونحوهما، ونظيره في الأسماء الصحيحة: (مُخرج)، ومُعطي ومُخرج

---

(1) ينظر: ابن إياز: قواعد المطارحة، ص 11.

(2) ينظر: الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص 22.

على (مفعلٌ) لكن الأول معتلّ بالياء والثاني صحيح، وكذلك: مُعترك، ومُسمع، ومُشتري، ومُلتقي، وغيرها مـمّا هو على (مفتعل).

ومن المقـصور أيـضاً: مَغـزى، ومَلـهى علـى (مفعـل) وبمنزلـة: مَخـرج ومَـضرب، ومَطرح، وهو من: غزا - يغزو والأصل: غزَوَ، بوقوع الواو بعد حرف مفتوح، كما أنّ الجيم في (مَخرج) وقعت بعد حرف مفتوح.

ومن المقصور كذلك: مُسلقى، ومسلتقى، اسم مفعول من الفعـل (سـلتقيته)، ولـو كان بدل الياء في (سلقيتُ) حرف غيرها لم يقع إلاّ بعد مفتوح.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ومـمّا تعلم أنّه منقوص كلّ شيء كان مصدراً لفَعِلَ يَفْعلُ، وكان الاسمُ على أفْعَلَ؛ لأنّ ذلك في غير بنات الياء والواو إنّما يجيء على مثال فَعَلٍ، وذلـك قولـك للأحـوَل: بـه حَوَلٌ، وللأعوَر: به عَوَرٌ، وللآدَرِ: به أدَرٌ، وللأشتَرِ: به شتَرٌ، وللأقرَع: به قَرَعٌ، وللأصلَع: به صَلَعٌ، وهذا أكثر من أن أحصيه لك، فهذا يـدُلّك علـى أنّ الـذي مـن بنـات اليـاء والـواو منقوص لأنّه فعلٌ، وذلك قولك للأعشَى: به عشَى، وللأعمَى: به عمًى، وللأقنَى: به قنًـى، فهذا يدُلّك على أنّه منقوص، كما يدُلّك على أنّ نظير كلّ شيء وقعت جيمُه بعد فتحة مـن أخرَجْتُ منقوص من أعطَيْتُ؛ لأنهما أفعلتُ، ولكل شيء من أخرجْتُ نظيرٌ مـن أعطيـتُ، ومـمّا تعلم أنّه منقوص أن ترى الفعل يَفْعَلُ والاسمُ منـه فَعِـلٌ، فـإذا كـان الـشيء كـذلك عرفت أنّ مصدره منقوص لأنّه فعلٌ، يدُلّك على ذلك نظائره من غير المعتل، وذلك قولك: فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقاً وهو فَرِقٌ، وبَطِرَ يبطرُ بَطَراً وهو بَطِرٌ، وكَسِلَ يَكْـسَلُ كَـسَلاً وهـو كـسِلٌ، ولَحِجَ يَلحجُ لَحَجاً وهو لحِجٌ، وأشِرَ يأشرُ أشراً، وهو أشِرٌ، وذلك أكثر من أن أذكره لـك، فمصدر ذا من بنات الياء والواو على مثال فَعَلٍ، وإذا كان فَعَلٌ فهو ياء أو واو وقعت بعـد فتحة، وذلك قولك: هَوِيَ يَهوَى هوىً وهو هوٍ، ورديتَ تُرْدَى رَدىً وهو رَدٍ، وهو الرَّدَى، وصَدِيتَ تصْدَى صَدىً، وهو صَدٍ وهو الصَّدَى، وهو العَطَش، ولَوِيَ يَلْوَى لوىً وهـو لَـوٍ

وهو اللَّوَى، وكَرِيتَ تكرَى، كَرىً وهو كَرٍ، وهو الكَرَى، وهو النُّعاس، وغَوِيَ الصبيُّ يَغْوَى غَوىً وهو غَوٍ وهو الغَوَى)[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنَّ كلّ ما كان مصدراً لـ (فَعِلَ - يفعَل) فهو مقصور لأنك تقول في نحو: هوى - يهوي: هوٍ، و: ردِي: يردَى، ولوى - يلوي: لوى، وصدى - يصدَى: صدى، وكري - يكري: كرى.

وكذلك ما كان الاسم فيه على (أفعل) من نحو:

حورِ - حوراً وأحور، وعور عوراً وأعور، عشي - عشًى وأعشى، وعمي عمًى وأعمى، وقنى قنًى وأقنى، والقنى: ارتفاع في أعلى الأنف مع احديداب في وسطه.

ومن المقصور كلّ ما كان الفعل فيه على (فَعِل - يَفْعَل) والمصدر (فَعَلٌ) من نحو: فَرِق - يفرقُ فرقاً وهو: فَرِقٌ، وبَطِر - يبطر بطراً وهو بطرٌ، وكَسِل - يكسلُ كسلاً وهو كسِلٌ، ولحج - يلحجُ لحجاً وهو لحجٌ، أيّ ناشب في الشيء، وغير ذلك كثير ممّا يقابله من المعتلّ الذي مصدره مقصور كما في نحو:

رَدِي - يردى - ردًى، وكَرِي - يكرى كرًى، وغَوِيَ - يغوى غوًى، والغوى: أن يشرب اللبن حتّى تخثر نفسه.

قال سيبويه - رحمه الله -:

(وإذا كان فَعِلَ يَفْعَلُ والاسم فَعْلانُ، فهو أيضاً منقوص، ألا ترى أنَّ نظائره من غير المعتلّ تكون فعلاً، وذلك قولك للعَطْشان: عَطِشَ يَعطَشُ عَطَشاً وهو عَطْشانُ، وغَرِثَ يَغرَثُ غَرَثاً وهو غرثانُ، وظَمِئَ يَظمَأُ ظَمَأً وهو ظَمْآنُ، فكذلك مصدر نظير ذا من بنات الياء والواو لأنّه فَعَلٌ كما أنَّ ذا فعلٌ حيث كان فَعْلانُ له فَعْلى، وكان فَعِلَ يَفْعَلُ، وذلك قولك: طَوِيَ يَطْوَي طَوًى، وصَدِيَ يَصْدَيَ صدًى وهو صَدْيانُ، وقالوا: غرِيَ يغْرَى غَرًى وهو غَرٍ، والغراءُ شاذ ممدود كما قالوا: الظُّماء، وقالوا: رضِيَ يَرْضى وهو راضٍ وهو

---

[1] سيبويه: 3/537-538.

الرِّضا، ونظيره سَخِطَ يَسْخَطُ سَخَطاً وهو ساخِطٌ، وكسروا الراء كما قالوا: الشِّبَع فلم يجيئوا به على نظائره، وذا لا يُجسرَ عليه إلاّ بَسماعٍ، وسوف نبين ذلك إنْ شاء الله، وأمّا الغراء فشاذٌ. وقالوا: بدا له يبدو له بداً، ونظير حلب يحلُبُ حلباً، وهذا يُسمع ولا يُحسر عليه، ولكن يُجاءُ بنظائره بعد السمع، ومن الكلام ما لا يُدرى أنّه منقوص حتّى تعلم أنّ العرب تكلمُ به، فإذا تكلمُوا به منقوصاً علمت أنّها ياء وقعت بعد فتحة أو واو، لا تستطيع أن تقول ذا لكذا، كما لا تستطيع أن تقول قالوا: قدمٌ لكذا، ولا قالوا: جملٌ لكذا، فكذلك نحوهما، فمن ذلك قفاً ورحى ورجا البئر، وأشباه ذلك، لا يُفرق بينها وبين سماء كما لا يُفرق بين قدمٍ وقذالٍ؛ إلاّ أنّك إذا سمعت قلت: هذا فَعَلٌ وهذا فَعالٌ)[1].

أقول:

ومن المقصور أيضاً كلّ ما كان الفعل فيه على (فعل - يفعل) والوصف على (فعلان) كما في نحو: عَطِش - يعطش - عطشاً، وهو عطشان وظمِئ - يظمأ ظمأ وهو ظمآن، وغريَ - يغرى - غرًى، وهو غرٍ، والغراء: شاذّ لكونه ممدوداً، وقيل: إنّ (غرًى) هو المصدر، والغراء: اسم[2].

وكذلك يقال في: الظماء، فيقال: ظمي - يظمي - ظمأ، وظماء، ومن المقصور قولهم: (بدا له يبدو له بداً) ويقابله من الصحيح: حلب - يحلبُ حلباً، وهو سماعي لا ينقاس عليه، ومن الألفاظ ما لا يكون ضمن دائرة المقصور أو المنقوص على حدّ تعبير سيبويه إلاّ أن يثبت أنّ العرب قد تكلمت بها على هذه الصفة فإذا كان منقوصاً فالياء فيه واقعة بعد فتحة أو واو، ومن ذلك: قفاً ورحًى، ورجا البئر وأشباه ذلك ممّا لا يفرق بينها وبين الممدود إلاّ بالصيغة كما في نحو: قدم- وقذالٍ، فالأول: فعلٌ، والثاني: فعال، وكذلك قفا ورحًى، وقفاء، ورحاء.

---

(1) سيبويه: 3/ 538-539.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه 4/ 272.

الممدود

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا الممدود فكلُّ شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف، فأشياء يعلم أنّها ممدودة، وذلك نحو الاستسقاء، لأنّ استَقَيْتُ استَفْعَلْتُ مثل استَخرجْتُ، فإذا أردت المصدر علمت أنّه لا بد من أن تقع ياؤه بعد ألف كما أنّه لابُدّ للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف، فأنت تستدل على الممدود كما يُستدل عل المنقوص بنظيره من غير المعتلّ، حيث علمت أنّه لابُدّ لآخره من أن يقع بعد مفتوح، كما أنّه لابُدّ لآخره نظيره من أن يقع بعد مفتوح، ومثل ذلك الاشتراء؛ لأنّ اشتَرَيْتُ افتَعَلْتُ بمنزلة احتقرتُ، بلابد من أن تقع الياء بعدج ألف، كما أنّ الراء لابُدّ لها من أن تقع بعد ألف إذا أردت المصدر.

وكذلك الإعطاء؛ لأنّ أعطَيْتُ أفعَلْتُ، كما أنّك إذا أردت المصدر من أخرَجْتُ لم يكن بُدٌّ للجيم من أن تجيء بعد ألف إذا أردت المصدر، فعلى هذا فقسْ هذا النحو، ومن ذلك أيضاً الاحْبِنْطاء، لا يقال إلاّ احْبَنْطَيْتُ، والاسْلنْقاءُ لأنّك لو أوقعت في مكان الياء حرفاً سوى الياء لأوقعته بعد ألف، فكذلك جاءت الياء بعد ألف، فأمّا تجيء على مثال الاستفعال، وممّا تعلم به أنّه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول يكون للصوت، نحو: العُواء والدُّعاء، والزُّقاء، كذلك نظيره من غير المعتلّ نحو: الصُّراخ، والنُّباح، والبُغام. ومن ذلك أيضاً البُكاءُ، وقال الخليل: الذين قصروه وجعلوه كالحزن، ويكون العلاجُ كذلك، نحو: النزاء، ونظيره من غير المعتلّ القُماص، وقلّما يكون ما ضُم أوله من المصدر منقوصاً؛ لأنّ فُعلاً لا تكاد تراه مصدراً من غير بنات الياء والواو، ومن الكلام ما لا يقال له: مُدٌّ لكذا؛ كما أنّك لا تقول: جِرابٌ وغُرابٌ لكذا، وأمّا تعرفه بالسمع، فإذا سمعته علمت أنّها ياء أو واو وقعت بعد ألف، نحو: السّماء والرِّشاء والألاء والمقلاء، وممّا يُعرف به الممدود الجمعُ الذي يكون على مثال أفعلةٍ، فواحده ممدود أبداً نحو: أقبِيةٍ واحدُها قباءٌ، أرْشِيةٍ واحدُها

رِشاءٌ، وقالوا: نَدًى وأَندِيةٌ، فهذا شاذٌ، وكلّ جماعة واحدها فِعْلةٌ أو فُعْلةٌ فهي مقصورة نحو: عُرْوةٍ وعُرًى، وفِرْيةٍ وفِرًى)[1].

أقول:

أولاً: يمكن توزيع الاسم الصحيح على نوعين:

الأول: ما هو معرب، وليس بمقصور، أو منقوص، أو ممدود، وعلى آخره تظهر العلامات الإعرابية المختلفة، ويعامل معاملته الاسم الذي ينتهي بياء مشدّدة كـ (نبيّ، وعليّ) وكذلك الاسم الذي ينتهي بياء أو واو ساكن ما قبلها مثل: ظبي، ونهي، وبهو، ونحو.

والثاني: يحسب من يرى الممدود صحيحاً ولذلك يسمّيه (الصحيح والممدود) وهو كلّ اسم معرب آخره همزة قبلها ألف مدّ زائدة مثل: ابتداء، سماء، بناء، صحراء.

ثانياً: والممدود عند سيبويه كلّ لفظ أو على حدّ تعبيره (كلّ شيء) وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف.

وهناك ألفاظ يعلم أنّها ممدودة كالاستسقاء، لأنّه من: استسقيت على (استفعلت) بمنزلة: استخرجت، والمصدر: استسقاء، فلابُدّ من الألف فيه، كما هو الحال في ضرورة وجود الألف في مصدر الفعل: استخرج ونحوه من الأفعال الخماسية فما فوق، إذ إنّ المصدر فيها يكون بكسر الحرف الثالث وزيادة ألف مدّ قبل الآخر، فنقول: استخراج، واستسقاء، واستعلاء وارتماء، وغير ذلك كثير ممّا يدخل في دائرة الممدود من المصادر كالاشتراء من اشترى على (افتعل)، والإعطاء، مصدر الفعل: أعطى، والاحبنطاء، والفعل: احبنطى.

ثالثاً: ويعدّ ممدوداً ما دلّ على صوت وأولُهُ مضموم كالدُّعاء، والزُّقاء، والعواء، وما كان نظيرها من غير المعتلّ كالصراخ، والنباح والبغام، وهو صوت الظبية.

رابعاً: ومن الممدود ما دلّ على الجمع وهو على (أفعلة) كـ: أقبية، لأنّ واحدها قباء، وهو نوع من الثياب، وأرشية وواحدها رشاء، وهو ولد الظبية، إذا قوي وتحرّك، أمّا: ندًى وأندية فجعله ممدوداً شاذ، لأنّهم اختلفوا في أصله، فقيل إنّه من (أندية) جمع (نديّ) وهو المجلس الذي يجتمعون فيه لتحاضوا على إطعام الفقراء.

---

(1) سيبويه: 3/ 539-541.

وقيل إنه جمع (ندي) على (نداء) بمنزلة: جبل وجبال ثمّ جُمع (فعال) على (أفعلة)، وقيل: إنه شاذ.

خامساً: ويقرّر سيبويه أخيراً أنّ ما كان مفرده على (فعلة) أو (فُعْلة) ثمّ جُمع جمع تكسير كان جمعه مقصوراً، لأنّ (فُعلة) يجمع على (فُعل) و(فعلة) يجمع على (فِعَل) و(فُعَل).

ومن هذا عُروة، وعُرًى، وفِرية وفِرى، والفرية: الكذب، وظُلمة وظُلم، وقِربة وقِربٌ.